الجمهورية الجزائرية الديمقـراطية الشعـبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـــة وهران (السانيا)

كلية الآداب واللغاتوالفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

موضوع الدراسة:

اللغة الواصفة في التراث العربي الاسلامي
دراسة سيميائية

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة والأدب

(تخصص : السيميائيات وتحليل الخطابات)

أعضاء لجنة المناقشة

– أد هواري بلقاسم	جامعة وهران	(رئيسا)
– أ.د ناصر اسطنبول	جامعة وهران	(مشرفا ومقررا)
– أ . د .عبد الخالق	جامعة وهران	(مناقشا)
– د أخضري عيسى	جامعة الجلفة	(مناقشا)
– منصوري مصطفى	جامعة سيدي بلعباس	(مناقشا)
– أ.د عبو عبد القادر	جامعة سعيدة	(مناقشا)

إشراف الأستاذ الدكتور :إعداد الطالب :

ناصر اسطنبول ابن مسعود محمد العربي

السنة الجامعية

2013/2012

الاهداء :

إلى أفراد عائلتي كلهم ...

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة :

يحمل التراث العربي في مضامينه العديد من المتصورات السيمائية التي لا زالت تحتاج إلى إعادة قراءة وتمحيص، ولا سيما أننا نلفيها تتوافر على قدر غير قليل من الدقة على مستوى المفهوم، وبخاصة أن هذا التراث لا يزال تراثا عريقا متميزا بخصوصيات هي له دون غيره من المنتجات الفكرية العالمية.

وعليه يدخل هذا البحث في مضمار المدارسات السيميائية لأحد أهم المتصورات الإجرائية التي تتموضع في قلب الإشكالات الإبستمية؛ لأن النظر في اللغة الواصفة ومفهومها لا يمكن أن تنقطع همته عن النظر في آلية بناء العلم ومعرفته، فتطوره هذا مرهون بتطور ذاك، فليس هناك علم بدون لغة، وبخاصة أن اللغة التي يتكلم العلم بها عن الظواهر وعن ذاته تسمى لغة واصفة، ومن ثم راح التراث العربي بعلومه اللسانية والمنطقية تعاين لغتها وتعاود النظر فيها لكي تَجَلو مقاصدها من خلال نظرية الحدود والتعريفات.

إذا كانت أهمية اللغة الواصفة بوصفها آلة علمية وأداة تعليمية تبرز في التعاريف الشارحة وحدود ألفاظها؛ فإن كثيرا ما تظهر هذه الأهمية في بناء التعريف حتى لكأن التعريف هو اللغة الواصفة، ومن هنا يحاول هذا البحث التعريف ببعض النماذج التعريفية المتواترة في التراث العربي بوصفها لغة واصفة سيميائية أخذت على عاتقها النظر في لغة العلم، من خلال بحث نسق بناء آلياتها ومسالكها المتبعة في ذلك.

ومن مبررات البحث في هذا أن موضوع اللغة الواصفة لا يزال موضوعا غفلا في الأبحاث الجامعية المتخصصة، ولا سيما عندما يرتبط موضوعه بالمعطى التراثي العربي، ذلك أن هذا الموضوع عندما يرتبط بمعطى الثقافي الغربي نلفيه ينفرد بدراسات مستقلة برأسها، ولنا أن نذكر في هذا دراستين الأولى جاءت باللغة الفرنسية للمؤلفة **جوزف ري دبوف** الموسومة بـ "اللغة الواصفة"، والثانية للباحث المغربي **حسان الباهي**الموسومة بـ

"اللغة الفوقية خصائصها المنطقية واللسانية"، وهي في أصلها رسالة دكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس، والتي أعيد نشرها في كتاب تحت عنوان " اللغة والمنطق" عن المركز الثقافي العربي.

نلفي في مقابل ما سبق أنه، إذا كانت الدراسات التأصيلية التي تناولت بالبحث القضايا السيميائية المستنبة في تراثنا العربي قليلة إلى حد ما، فإن مسألة اللغة الواصفة التي لم تخص بدراسة مستقلة في التراث العربي تترصد أبعادها وترسم معالمها بوضوح. إلا تلك الدراسة التي نشرت باللغة الفرنسية السنة الماضية(2011) من قبل الفرنسي **بيار لا رشيه**، الموسومة بـ نص في اللغة الواصفة العربية، وهي عبارة عن مقال نشر في كتاب جماعي أنجزه مجموعة من الباحثين الغرب حول الدراسات اللسانية وآفاقها العلمية.

ولهذا سنقوم في هذا البحث بتحليل ظاهرة اللغة الواصفة وإثرائها بالجهود التي بذلها أسلافنا، لنوضح أولا احتواء التراث العربي على مباحث اللغة الواصفة وتمفصلاتها السيميائية، وثانيا الإسهام في تعريف القراء بمفهوم قد يبدو لهم مفهوما غريبا عن القدماء.

وأمام ندرة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع، رأينا أن نجازف بتأصيل لهذا المفهوم في ثقافتنا العربية من خلال تخصيص دراسة مستقلة وسمناها بعنوان: **اللغة الواصفة في التراث العربي– دراسة سيميائية–** ، وإذا سأل سائل عن اختيارنا للمنهج السيميائي لمقاربة هذه الظاهرة، فالجواب أنه قد راعينا في صياغة عنوان البحث منطلقا منهجيا جوهريا قوامه ضرورة معالجة اللغة الواصفة معالجة سيمائية؛ لأن اللغة الواصفة لا تنفك أن تكون عبارة عن سيرورة من العلامات اللسانية الواصفة للعلامات. وقد يسأل سائل من جهة أخرى عن اتساع الجزء الأول من العنوان ليشمل التراث العربي بكل معطياته، فإن الجواب عن ذلك أننا ركزنا في ذلك على المظهرين المنطقي والنحوي لسببين هما:

أن مفهوم اللغة الواصفة لا ينفصل عن المعطى المنطقي واللساني اللذين يشكلان ركيزة انبثاقه، ولعل هذا ما جعلنا نوجز في صياغة العنوان بالاكتفاء بلفظ اللغة الواصفة وحسب، دون ذكر جزئيه في العنوان الرئيسي المنطقي واللساني.

أنه لما كان من الصعوبة على باحث واحد تتتبع عناصر اللغة الواصفة وتمظهراتها كلها في التراث العربي، فإننا عملنا على حصر البحث من الناحية المنهجية في جانبيه المنطقي والنحوي وحسب، بكونهما يمثلان محورا تمفصل اللغة الواصفة ونوعيها.

وعليه تبادر فكرة البحث بملاحظة تمفصل مفهومين في مسار المعرفة العربية التراثية، ويتمثل التمفصل الأول في التوجه المنطقي حيث تتم صياغة الحدود اللغوية وصناعتها لوصف الظاهرة المنطقية وتفسيرها، ويتمثل التمفصل الثاني في التوجه اللساني حيث تتم صناعة خطاب علمي لساني يبادر صياغة حدود نحوية بغية وصف الظاهرة النحوية.

يقوم هذا البحث في جوهره على فكرة تلخصها الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما مفهوم اللغة الواصفة عند العرب؟ وأين يمكن أن يتجلى هذا المفهوم ويتمظهر في المعطى التراثي ؟ وما هي حدوده المنهجية والنظرية المتحكمة في آليات انبثاقه؟ وما هي أبعاده السيميائية التي يتوافر عنها؟ وما مدى وعي القدماء بضرورة بناء لغة واصفة علمية متسقة تستجيب لمقتضيات المعرفة المنطقية واللسانية سواء بسواء؟

لقد رمت إلى أن تجمع هذه الدراسة بين التأسيس النظري والإجرائي في الآن ذاته، حتى يمكن ملامسة الظاهرة في بعديها المتصوراتي والتطبيقي، وقد حصرت الإجراءات التطبيقية في بعض المدونات المنطقية والنحوية التي ظهرت حتى نهاية القرن العاشر الهجري، نتيجة أن بروز الخطاب النحوي والمنطقي وتشكل مساريهما حتى أضحى خطابا متكاملا كان في هذه الفترة، كما أننا حاولنا ما أمكننا العودة إلى المؤسسين الأوائل للمعرفة المنطقية والنحوية، فكان أن انطلقنا مثلا في الجانب اللغوي المنطقي من مؤلفات **الفارابي** وجهوده لإقامة لغة واصفة منطقية خالصة، ومن جهة أخرى مثلا في الجانب النحوي

انطلقنا من كتاب **سيبويه** لتأسيس خطاب نحوي واصف خالص للظاهرة اللغوية، ومن هنا حاولنا التعرف على طبيعة اللغة الواصفة في بدئها التأسيسي، إلا أن هذا لم يمنعنا من العودة إلى الشروح والتفسيرات التي جاءت بعدهما، بكونها كذلك خطاب واصفة للخطاب السابقة حاولت شرحها وتقويم لغتها الواصفة من خلال إعادة النظر في طرق بنائها التعريفية، ولا سيما أننا نلفي أن هاتين اللغتين الواصفتين النحوية والمنطقية يتداخلان في جزء منهما عند المتأخرين، وعليه حاولنا ما أمكننا الوقوف على الحدود الفاصلة بينهما من منطلق اختلاف الموضوع الموصوف فيهما، ذلك أنه إذا كان النحو لغة واصفة خاصة فإن المنطق لغة واصفة عامة كما ارتآه الأستاذ **أحمد يوسف**.

لا ريب في أن ما من دراسة علمية ذات اتجاه تأسيسي إلا وتعترضها جملة من الصعوبات، ذلك أن معالجة اللغة الواصفة ومسائلها عولجت في مباحث مختلفة لدى القدماء، مما يجعل منها عملا متشعبا يؤدى إلى تنوع المرجعيات وتباين مصطلحاتها، والتفاوت في تحديدها بين الدارسين، كما أن استقراءنا إلى هذا المفهوم وتمظهراته كان انطلاقا من النص التراثي ذاته بقراءته قراءة محايثة، ما جعل عملية استقراء المفاهيم والتأسيس لها أمرا صعبا، وذلك لأننا نؤمن بان الثقافة العربية تستقل بمفاهيمها من حيث خصوصية مجالها التداولي كما بينه **طه عبد الرحمن**، ذلك أنه إذا انتقلنا من المفاهيم في صورتها الغربية وأسقطناها على المعطى الثقافي العربي نكون بذلك نقر سلفا بتبعية التراثي للمعطى الغربي، لكن إذا نظرنا إليه بوصفه جهازا مستقلا برأسه، يجعلنا نضعه وضع التميز بما يمليه من متصورات خاصة به دون غيره، إلا أننا لا ننفي توسلنا ببعض المصطلحات الحديثة للتعبير عن كثير من المتصورات التراثية، وذلك لأنها تتماثل معها مفهوميا وتختلف معها في الاصطلاح فقط، فبادرنا بالمصطلح الشائع في الأدبيات المعاصرة، فمن ذلك مثلا مصطلح القول الشارح عند القدماء عبرنا عنه بمصطلح اللغة الواصفة الذي أقره الكثير من الباحثين العرب في كتاباتهم اللسانية اليوم.

وتحقيقا لأفكار البحث، اقتضى تقسيمه إلى مقدمة ومدخل وثلاث أبواب تتفرع إلى مجموع من الفصول، وفي الأخير حاولنا تتويج البحث بخاتمة تمهيدية لإشكالات جديدة تخص مباحث اللغة الواصفة في التراث، إلى جانب مجموعة من النتائج والمقترحات.

فتعرضنا في التمهيد العام إلى مشروعية البحث في اللغة الواصفة والتأصيل لها، من خلال دعاوى **طه عبد الرحمن** التي تؤكد على أن التراث العربي عبارة عن لغة منطقية ونحوية واصفة ينبغي العودة إليها، والتأصيل انطلاقا منها، كما تعرضنا إلى دعاوى الأستاذ **أحمد يوسف** التي ترى وجوب إنتاج معرفة عربية بلسان عربي مبين انطلاقا من العودة إلى التراث، مع اشتراط تمثل المقولات الحداثية وفهمها، ينضاف إلى ذلك دعوى **بيار لا رشيه** التي تعرفنا إليها مؤخرا من خلال مقاله الذي يؤكد على أصالة اللغة العربية واستقلاليتها عن غيرها من الثقافات، كما عرجنا على نقد أطروحات **الفاسي الفهري** التي جاءت في كتابه اللغة العربية واللسانيات، التي تقول بعجز اللغة الواصفة العربية ومحدودية آلياتها. ومن ثمة يذهب إلى تغليب المناهج اللسانية الغربية والياتها الواصفة عن المعطى التراثي.

وبعد هذا كله انتقلنا إلى الباب الأول حيث حاولنا تبيين جوانب تخص طبيعة اللغة الواصفة وتاريخها، انطلاقا من تقسيمه إلى ثلاث فصول هي:

الفصل الأول: تعرضنا فيه إلى تاريخ هذا المفهوم بداية من الحضارة الهندية ومرورا بالحضارة الإغريقية واليونانية، وانتهاء عند الحضارة العربية الإسلامية.

الفصل الثاني: تعرضنا فيه إلى إشكالات المصطلح في الثقافتين العربية والغربية، سواء على مستوى الدال أو على مستوى المدلول، ففي المستوى الأول تعرضنا إلى اختلاف التعبير عنه في الثقافة الغربية والعربية، وبالمثل تعاملنا كذلك مع مدلول المصطلح. كما تعرضنا فيه إلى إشكال انعكاسية اللغة على ذاتها كما تصورها المحدثون من الغرب الحاضر، وكما تعرض لها القدماء من علماء العربية تحت ما أسموه بخاصية الدور.

الفصل الثالث : وتعرضنا فيه إلى دعاوى رفض تسلسل اللغة الواصفة وانعدامها عند كل من **فيتغنشتاينولكانوأري أزويزينغ**.

وبعد هذا انتقلنا إلى الباب الثاني الذي قسمناه إلى أربعة فصول أساسية، حيث وسمناه بـ تخوم اللغة الواصفة وأبعادها السيمائية عند المناطقة العرب، ووزعنا الأقسام حسب الترتيب الآتي:

الفصل الأول: تعرضنا فيه إلى سيميائية هذا المفهوم وارتباطه بنظرية التعريف، إلى جانب تخصيص مبحث لخاصية اللغة الواصفة وعلاقتها بالأنساق السيميائية الأخرى، وختمنا هذا القسم بتحديد منزلة اللغة الواصفة داخل الخطاب العادي والخطاب العلمي.

الفصل الثاني: تعرضنا فيه مفهوم اللغة الواصفة عند الفارابي، ولا سيما أننا ركزنا على آلية الشبيه بوصفها تعمل على شرح عملية الانتقال من اللغة العادية (اللغة الموضوع) إلى اللغة الواصفة، كما عرجنا على توضيح إقراره بتميز اللغة الواصفة النحوية واللغة الواصفة المنطقية، وبعدها فرغنا إلى نظرية التركيب المنطقي عند الفارابي ومحاولته تأسيس نظرية واصفة نحويا للغة المنطقية.

الفصل الثالث: حاولنا فيه تتبع الأبعاد السيمائية لنظرية الدلالة وربطها بنظرية التعريف الواصف، من خلال التمييز بين أنواع الدلالة التي وجدناها تنقسم عند القدماء إلى دلالة تعيينية تعبر عن مجال اللغة الواصفة ودلالة إيحائية تعبر عن مجال اللغة الموضوع، وكذلك التميز بين الدلالة الصورية والدلالة التداولية، فالأولى ينبغي فهمها انطلاقا من العناصر المحايثة للغة ذاتها، أما الثانية فهي التي تفهم من خلال إحالتها على المؤول وفهمه.

الفصل الرابع : تعرضنا فيه إلى اللغة الواصفة ونظرية التعريف المنطقي ، حيث بادرنا بتعريف التعريف سيمائيا بوصفه لغة واصفة مكونة من علامات دالة، ثم تعرضنا إلى شروطه المنطقية التي تجعل من التعريف تعريفا منطقيا خالصا، ثم عرجنا على تفصيل أنواع التعريف المنطقي التي تعريف تام واسمي ولفظي وتعريف بالمثال وتعريف بالقسمة وغيرها. ولما كانت الاستعارة آلية من آليات اللغة الواصفة قمنا ببحث ودراسة بعض

الاستعارات المستتبة في حنايا الخطاب المنطقي، وبينا بعض جوانبها السيمائية والبيداغوجية في تقريب المفهوم المجرد وبسطه.

أما **الباب الثالث** الموسوم بتخوم اللغة الواصفة النحوية وأبعادها السيمائية، فقسمناه كذلك إلى مجموعة من الفصول، حاولنا فيها ما أمكن استفاء أبعاد اللغة النحوية وآلياتها التعريفية في المدونة النحوية، ومن ثمة قسمناه إلى مجموعة من الفصول حاولنا فيها احترام التراتب التاريخي لتطور التأليف النحوي، ووزعناه إلى مجموعة من الأقسام مرتبة كما يأتي:

الفصل الأول: وخصصناه لدراسة وعي القدماء بأن النحو لغة خاصة كلية مستوحاة من اللغة العادية، ثم تعرضنا إلى طبيعة التأليف النحوي وتراتبه بوصفه لغة واصفة، ثم تعرضنا إلى مراحل التأليف النحوي، بداية من مرحلة ما قبل تشكل الأنموذج النحوي مع سيبويه، أي مرحلة البدايات بوصفها مرحلة لظهور أولى العلامات النحوية الواصفة للظاهرة اللغوية، ثم انتقلنا إلى بيان مرحلة تشكل معالم النظرية النحوية مع سيبويه والزجاجي، حيث بينا بداية نظرية التعريف النحوي وخصائصها بالنسبة إلى النحاة، وهنا أشرنا إلى تلك الأنواع وبيان أبعادها السيميائية المستتبة فيها.

الفصل الثاني: وخصصناه لبحث أوجه التقريب الواصف كما عهدناها عند سيبويه والزجاجي من خلال نظرتهماللحدود النحوية وتعريفها، فبدأنا بالتعريف التمثيلي عند سيبوبه وملامحه السيمائية ثم انتقلنا إلى التعريف بالنظير ثم التعريفبالتفريق، وبينا خواصهما الواصفة الشارحة للمتصور النحوي. كما تعرضنا إلى دور التمثيل الاستعاري في وصف المفهوم النحوي، وألحقناه بالتعرض إلى التعليل الاشتقاقي وبيان دوره في تبيين طبيعة اللغة الواصفة وشرحها.

الفصل الثالث: تعرضنا فيه إلى التعريف عن طريق العلامات النحوية وعلاقاتها السيمائية التي تستتب بداخلها.

الفصل الرابع: تعرضنا فيه إلى التعريف بالحد التام المنطقي عند المناطقة وبيان خصائصه من خلال مقارنته مع ما ارتضاه النحاة الأولون، وبينا بعض وجوهه السيميائية التي قدمها المتأخرون .

وفي الأخير أنهينا البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج والمقترحات التي أسفرت عنها الدارسة.

ولا نملك في نهاية هذا البحث إلا أن نسدي الشكر لأساتذتنا المحترمين، الأستاذ الأستاذ أحمد يوسف الذي طالما دأب على ضرورة الجمع بين الحسنيين التراث والحداثة، فاذا ورد مني حديث بصيغة الجمع في ضمير المتكلم ، فذلك يشير الى أمرين : أنه حاضر معي في كل ما أكتبه، وإلى إحساسي بانتمائي الى مشروع استشرافي لطالما ردده منذ أن كنا في مرحلة الماجستير تحت عبارة : ضرورة إنتاج معرفة سيميائية عربية بلسان عربي، الشكر كله لا يفي بجلاء قيمته مشرفا وباحثا محبا .

والشكر للأستاذ ناصر اسطمبولي الذي لم يتوان عن تنسيق متابعة الاشراف على بحثي ، و لما قدمه من نصائح وتقويمات لإخراج البحث في أتم صوره، فلهم جميل العرفان لما حبوني به من أسباب المعرفة والعلم، وإن كنت قد أخطأت فما عن قصد ، والله من وراء القصد ، فله علي ما أنعم وله الشكر على ما أسدى.

بن مسعود محمد العرابي
الإدريسية/ الجلفة/ الجزائر
في 21/ جوان /2012

مدخل عام

وجه الضرورة لدراسة مفهوم اللغة الواصفة في التراث

- دعاوى التأصيل لمفهوم اللغة الواصفة
- نقد أطروحات الفاسي الفهري حول عجز اللغة الواصفة العربية

مدخل عام توجه الضرورة لدراسة مفهوم اللغة الواصفة في التراث العربي

يرمي بحثنا هذا إلى محاولة تقديم تصور حول الأصول السيميائية لظاهرة اللغة الواصفة وبحث مسائلها في الثقافة العربية بعامة ، ذلك أنه لا تخلو أية دراسة من وصف اللغة سواء أكان ذلك شرحا أم تفسيرا أم تعليقا أم إضافة، وسواء اختص الأمر بدراسة الواقع بأثاثه وأشيائه أم بدراسة النصوص اللغوية ذاتها . مما يطرح باستمرار الحاجة الملحة إلى ضبط العلامات المكونة لتلك الخطابات الواصفة ذات الخصيصة السيميائية، التي إن تمثلناها ألفيناها تنضيدا لغويا أو شبكة من اللغات والأنساق وسمت بها الأشياء بغية التعبير عنها ، ومن ثم راحت العلوم قاطبة تبدئ وتعيد في الإلحاح على بلاغة لغتها بغية الإعراب عن مراميها المختلفة إعرابا دقيقا.

وعليه تاليا نسعى إلى وضع مبادئ عامة لمشروع سيميائيات عربية تتلمس إمكان الاستفادة من ميادين معرفية وعلمية اشتغل بها القدماء من علماء العربية، وذلك من منظور صياغة مشروع منهجي ونظري، لا ينكر التفاته إلى الانجاز المحقق على أيدي رواده وأعلامه في الغرب الحاضر، ولا سبره لأعمال النقاد والبلاغيين والمناطقة والأصوليين تأصيلا وتأثيلا، وهذا كله في سياق البحث عن إنتاج معرفة سيميائية بلسان عربي مبين، تعيشروط تحققها وإمكانها في خضم مقطع تاريخي ذي خصوصيات متفردة من حيث الوسائل والأدوات.

والجدير بالذكر أن حقل الاشتغال بالمضامين الثقافية على تنوعاتها المعرفية، ولاسيما الدلالية منها، يشهد توسعا كبيرا لدى الكثير من الباحثين، فكان أن توسل بعضهم بأدوات ومناهج ونظريات اصطنعها المحدثون من علماء الغرب لمقاربة ذلك الموروث الثقافي، سواء أكان ذلك على مستوى المنهج أم على مستوى الموضوع، فأضحت زاوية نظرهم إلى الثقافة التراثية نظرة معيارية، ترى في تلك المناهج والمعايير مقاسا قياسيا صادقا برمته، لمعاينة المتصورات الدلالية العربية ودراستها ، مما جعلها تقع في مغبة البحث عن المؤتلف بوصفه مراما لا مراء في مقاصده، وجاءت خلاصتهم بذلك نهائية مغلقة

بانغلاق زوايا نظهرهم المعدة سلفا حسب الأنموذج الغربي، ومن ثمة «انصب الاهتمام فيها بالمسائل خاصة دون الأصول التي بررت تلك المسائل بعينها دون غيرها، وبطريقة مخصوصة دون كيفيات أخرى، إذ نجد في الغالب بيانا لأبواب المسائل الدلالية عند الأصوليين أو البيانيين مثلا، دون اهتمام كاف بتبيان العلاقة بين هذه المسائل والأصول التي يفترض أنها منطلق استنتاج المسائل وتحديدها بشكل دون آخر» [1]. غير أن كل ما تأبت نسبته من تلك المتصورات إلى هذا الأنموذج يفترض في المقابل وجود إطار خاص يحتويه، ويمنحه شرعية تخلقه ومسوغات وجوده وسمات تفرده، و تأتي تاليا أهمية البحث في المختلف الثقافي بوصفه خصوصية سيميائية متفردة تميز لنا الثقافة العربية عن باقي الثقافات.

تأتي دعاوى ولوجنا إلى مشروع تأصيل سيميائيات عربية من النزوع إلى مجاراة المدارس السيميائية المحدثة بمختلف توجهاتها والمشاركة فيها، من خلال إعادة تركيب المتصورات وإنتاجها بعملية مراجعة تستهدف استيعاب النظم الجديدة بوصفها مصادر استلهام متصورات جديدة مع الحفاظ على تماسك ثقافتنا واتساقها، من خلال قراءتها وإعادة ترتيب أبوابها ومسائلها بغية إخراج المدسوس منها، وذلك ليس إلا فتحا لآفاق جديدة وخصبة من خلال الاستعانة بالمنهجيات السيميائية المعاصرة ، وحتى «لا نضل ولا نضلل غيرنا، ولا نجهل ولا يجهل علينا». فإن بناء معرفة جديدة من أصول قديمة لا يحصل حصولا تاما إلا بمعرفة ما استجد بوصفه مطلبا مشروطا لتحديد موضعنا بالنسبة للآخرين في إطار التواصل وتفعيل الحوار.

نلفي في هذا السياق عمل **عادل فاخوري** الذي لهج فيه لهجا وثوقيا يراهن على المنهج المقارن من خلال عملية إسقاط للمفاهيم بعضها على بعض، منطلقا في البحث عن وجوه التقارب بين ما أتى به المحدثون من متصورات سيميائية حول مفهوم العلامة وما أتى به القدماء من مفاهيم حول مفهوم الدلالة، ليخلص إلى أن القدماء نالوا قصابات السبق في

[1] – ينظر مقدمة كتاب: محمد غاليم، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، 1999.

الوصول إلى بناء أكمل النظريات السيميائية . لكن هل يجوز لنا أن نقدر بمعيار غيرنا ثقافتنا الدلالية التي لها أصولها الدينية ومقتضياتها التداولية الخاصة بها دون سواها من الثقافات لما بدت جراه مقطوعة الأصول مفقودة القصود؟ ولا سيما أننا نلفى مفهوم العلامة لدى المحدثين من علماء الغرب له أصوله الدينية وسياقاته الثقافية الخاصة التي يؤوب إليها، وبخاصة ما سنلفيه من جهود قد أسست لسيميائيات مسيحية في القرون الوسطي على يد **القديس أوغسطين**.

يجد المتأمل في ما كتبه المحدثون حول إمكان توافر المتصورات السيميائية وتواجدها في الدرس الدلالي العربي القديم أنها بقيت في تأصيلها متاخمة لأعمال **بورس ودو سوسير** ولم تبغ عنها حولا، مقتصرة على السيميائيات الغربية في أصولها وبداياتها ولم تول عنايتها إلى مراحل تبلور الاتجاهات السيميائية، لذا فهي تناست الحديث عن العديد من المتصورات السيمائية الأخرى المستنبة في الثقافة العربية، فكانت بذلك نظرتهم نظرة جزئية راعت البعد الدلالي، ولم تتحدث عن الأبعاد السيميائية الأخرى كالبعد التركيبي والبعد التداولي التي تشكل فترات معرفية المعرفة السيميائية... الخ.

لا مندوحة، إذن، عن معاودة النظر في المسائل الدلالية والبت فيها بتا يراعى أصولها، ولحظة إنتاجها ومساق انبجاسها، وبخاصة أن هذه المتصورات نلفيها قد تمخضت مخاضا شرعيا يجارى استكشاف الخطاب الديني وتأويله، ولعل ذلك ما ينعكس مباشرة في نسق ثقافي وحضاري يحتوي جملة من الأنماط والقيم والقواعد والتقاليد التي تنتج فيضا من الدلالات العقلية والروحية والحسية، تؤكد خصوصيتها بوصفها نسقا سيميائيا يشتمل على نسق من العلامات يجسد سيرورة الواقع العربي بأسره وتتحكم فيه. وإذا كان دون تحويل ثقافة مجتمع ما إلى مجموعة من العلامات والدلالات لا يمكننا فهم ذلك المجتمع؛ ومادامت العلامة لها حياتها الخاصة في المجتمع حسب ما انتهى إليه دو سوسير في تعريفه للسيميائيات، فإن أهمية البدء بالحديث عن سيميائيات التراث العربي وإوالية انتظامها شرحا وتفصيلا وتعليقا تأخذ أهمية خاصة بوصفها لغة واصفة، مما يعطيها إمكان التميز في النسق الكلي للثقافات داخل قماشة الحضارة الإنسانية.

1- دعاوى التأصيل لمفهوم اللغة الواصفة :

يشير **طه عبد الرحمن** [1] إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع البحث في اللغات الفكرية والنظرية في التراث العربي من مثل " اللغة الفلسفية" واللغة الكلامية" واللغة الصوفية" و"اللغة الأصولية" واللغة التفسيرية، وما يمكن أن يتوافر عليه من خصائص تقنية تعلو بها إلى مصاف اللغات الطبيعية، ذلك أنها تعد ((نسقا من المصطلحات التقنية التي تستمد خصائصها النطقية من اللسان الطبيعي ، نسقا مزودا بنفس المستويات اللغوية التي زود بها هذا الأخير، لكل مستوى من هذه المستويات مقاييس أو شروط تحدد درجة التزام كل لغة فكرية بخصائص اللسان الطبيعي الذي تتفرع منه كما تحدد مرتبتها بالنسبة لباقي اللغات الفكرية)) [2]. ومن هنا لا يمكن لأية لغة كانت أن تكتفي بوصف الأشياء وحسب، وإنما ينبغي لها أن تنتج لغة تقنية لكي تبلغ مصاف التفكير العلمي.

ومن هذا المنطلق يرى **طه عبد الرحمن** ضرورة تمثل التراث تمثلا كاملا بوصفه لحمة واحدة، إذا تداعى جزء منه تداعى الجسد كله، إلا أنه لا ينبغي الالتزام باللغة الواصفة القديمة بحرفيتها ، ((وإنما المطلوب هو صنع خطاب جديد ، أي بناء تراثنا الحاضر كما بنى المتقدمون تراثهم الماضي، وبديهي أنه لا سبيل إلى بناء هذا التراث الحي إلا بتحصيل أسباب المعرفة على السبيل الأوسع، وتحصيل العمل على وجهها الأنفع)) [3]. ومن هنا تتضح ضرورة استلهام المتصورات الخاصة بلغة القدماء وأخذها حتى يمكن بناء لغة علمية جديدة تساير المقتضيات العلمية الراهنة.

ومن هنا يرى **طه عبد الرحمن** أن ((الموضوع التراثي مبني بناء لغويا ومنطقيا، ولا يمكن وصفه وصفا كليا ولا تعليله تعليلا شافيا إلا إذا كانت الوسيلة الواصفة ذات طبيعة

---

[1] - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، لبنا، المغرب،ط1، 1998، ص.336.

[2] - الرجع نفسه، صص.335، 336.

[3] - المرجع نفسه، ص.406.

لغوية ومنطقية)) [1] . ولعل ذلك ما يتطلب ضرورة التأصيل لهذا المفهوم انطلاقا من النظر في المعرفة المنطقية والنحوية على السواء .

وفي السياق ذاته ألفينا الأستاذ **أحمد يوسف** يؤكد على ضرورة التمييز بين اللغة الواصفة النحوية واللغة الواصفة المنطقية، ((فإذا كان النحو لغة واصفة خاصة، فإن المنطق لغة واصفة عامة)) [2] . وما دام كل من النحو والمنطق عبارة عن لغة واصفة فما هي الحدود الفاصلة بينهما؟ وإذا كانت المعرفة السيميائية معرفة جديدة وافدة فهل يمكن إنتاج معرفة سيميائية عربية مستقلة تراعي سياقها المعرفي وتتجاوب مع متطلباتها التداولية؟ فَأنا لنا أن نؤسس نظرية سيميائية عربية حديثة دون العودة إلى المعطى التراثي ومعرفة آليات اشتغاله واصطلاحاته التي تحتويه؟

يذهب في السياق ذاته، **مطاع صفدي** إلى أن المحاولات التأسيسية والتأصلية للتراث برمتها ، تدور في فلك اللغة الواصفة ولا تنفصل عنها ، ((فكل هذا الذي يجري استحضاره على قدم وساق تحت كل يافطات الكلام عن/ وفي التراث، والكتابة فيه منه أو له أو ضده، إنما هو مجرد نشاط لغوي خالص. فاللغة هي التي تصف هنا وتوزع الأسماء والصفات، وتخلق العلاقات... لأن أهم ما في التعامل اللغوي مع/ وفي التراث أنه يريد دفع اللغة نفسها إلى خلف الخطابات اللفظية..)) [3] . فالتراث العربي يتأسس على وظيفية اللغة الواصفة التي تمنحه استمراريته وتتابعاته العلمية، كما أنه في الآن ذاته كل ما يقال عن التراث لا ينفك ان يكون لغة واصفة هو الآخر .

ينضاف إلى هذا ما أشار إليه **بيار لا رشيه** [4] أن النحاة والمناطقة العرب لم يتوانوا في النظر في طبيعة اللغة الواصفة، ذلك أن **الفارابي** يشير إلى هذا المفهوم في كتاباته المنطقية،

---

[1] – طه عبد الرحمن، سؤال اللغة والمنطق، سلسلة رسائل طابة، رقم 01، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص. 03.

[2] – أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، ص.22.

[3] – مطاع صفدي، مدخل إلى علم مواقعية التراث – الميتالغة، الأيدلوجي المعرفي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 70، 71، 1989، مركز الإنماء القومي، لبنان، بيروت، ص.04.

[4] –Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1 –.

كما أن النحاة بدء من الزجاجي وانتهاء عند **البطليوسي** لم ينفكوا عن معاودة النظر في اللغة الواصفة وآليات تعريفها للغة العادية، وفي هذا يتحدث عن الدور الريادي الذي قام به **الزجاجي** من خلال جهوده في إقامة لغة نحوية أصيلة تراعي منطق التساؤل وإعطاء الجواب، و بين السؤال والجواب تتفتق لغة واصفة نظرية خالصة. كما أن **البطليوسي** حاول الارتقاء – كما سنبين في إطاره– باللغة النحوية إلى الحد الذي تتنزه به عن التناقض والتداخل.

2– نقد أطروحات الفاسي الفهري حول عجز اللغة الواصفة العربية:

مادام تحيين الثقافة العربية ((محصورا على الدوام في آلة الوصف أو الجهاز الواصف، وفيه يتنافس اللغويون لإقامة نظريات لسانية متباينة ومتدرجة اقترابا من موضوعها، ويجتهدون لبناء نماذج نحوية ذات كفايات متفاوتة)) [1] . فإن البحث في طبيعة اللغة الواصفة يستحوذ على جدارة أن يكون مدخلا صحيحا لتأصيل الثقافة العربية.

ولسنا نفهم ما يدعو إليه البعض بأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في الكثير من الأحواللمسايرة التطورات اللسانية، ومن ثمة ينبغي استبدالها بلغة أخرى إن صح ما يذهبون إليه، فالتراث في تصورهم ((إما معطيات اللغة الموصوفة، وإما مفاهيم وصفية، أو أصول وتأملات . وعلى هذا نضطر إلى التفريق بين النسق الفكري وبين المعطيات. ودراسة المعطيات الموجودة في هذا التراث يمكن أن تستعمل لبناء نحو اللغة العربية القديمة. ودراسة النسق المفاهيمى النحوي / اللغوي يهدف إلى التأريخ للفكر (أو الإبستومولوجيا). إلا أنه، خلافا لما يعتقد ، ليس هناك ضرورة منطقية ومنهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث. فبناء نحو اللغة القديمة مثلا لا يحتاج ، ضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن يستغني عنها باستعمال النصوص القديمة ، وعلى كل حال ، لا يمكن أن يكتفي بها، علاوة

[1] – محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية – دواعي النشأة– ، الدار العربية للعلوم، دار الإيمان ،منشورات الاختلاف، لبنان، المغرب الجزائر، ط1، 2010، ص .53.

على أنه يجب استعمال المنهج النقدي لغربلة ما هو معطى فعلي وما هو منتحل)) [1]. وقد أشار إلى اللغة العربيةالموصوفة وأزمة اللغة الواصفة في استعمالها معطيات القدامى لدى المعاصرين مما جعلهم سجناء مناهج القدامى، ورفض فكرة وجود الحل في كتب النحو العربي القديمة للاهتداء إلى حل بعض القضايا اللغوية، ومن ثمة يرى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن ((الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة في اللسانيات تحتاج بالضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النحوي العربي القديم... إن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال)) [2]. ولكن إذا صح ما يعتقده **الفاسي الفهري**، فأنا لنا أن نجد لغة أخرى تمكننا من وصف اللغة العربية؟ أليس ما يستعمله هو ذاته من ألفاظ في كتابه هذا هي ألفاظ مستوحاة من النسق النحوي العربي؟ أوليس مصطلح الاسم والفعل والصفة والنعت والإعراب المستعملة في كتابه هي من أوضاع النحاة الأوائل؟ أوليس بدل القدح والتصديق المسبق بعجز اللغة الواصفة العربية عن وصف أحوال اللغة وصفا علميا، ينبغي معاينة هذه اللغة ووضعها على محك التحليل لإبانة مدى نجاعتها في إظهار ذلك؟ فكيف يمكن أن ننشئ خطابا يتكشف على لغة جديدة لا تمت بالصلة إلى لغتنا النحوية ؟

[1] – الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، منشورات عويدات، المغرب، بيروت، 1985، ط1، ص.60.

[2] – المرجع نفسه، صص.60، 61.

الباب الأول

امتدادات اللغة الواصفة و مرتكزاتها الإبستيمولوجية

- **اللغة الواصفة في الحضارات القديمة**
- **إشكالات مصطلح اللغة الواصفة ومفهومها**
- **الخاصية الانعكاسية في الثقافتين الغربية والعربية**
- **دعاوى رفض اللغة الواصفة**

الفصل الأول

اللغة الواصفة في الحضارات القديمة

- **اللغة الواصفة عند الهنود**
- **اللغة الواصفة عند الإغريق واليونان**
- **اللغة الواصفة عند اللاتينيين**
- **اللغة الواصفة عند العرب**

تمهيد :

يعود ميلاد لفظ اللغة الواصفة métalangage إلى الأدبيات المنطقية المعاصرة كما وضحته **جوزف ري- دبوف** في كتابها اللغة الواصفة [1]، وبخاصة ما يعود إلى مناطقة حلقة فينا من أمثال **كارناب**Carnap **وتارسكي** Traski بين سنة (1931، 1947)، وإذا أردنا الكثير من التدقيق حول هذا المصطلح بتتبع مراحل ظهوره في الكتابات المنطقية المعاصرة، يمكن القول: إن هذا المصطلح ظهر أول ما ظهر باللغة البولونية سنة 1931تحت لفظ metajezyk ، وفي سنة 1931في اللغة الانجليزية عند **موريس** في كتابه أسس نظرية العلامات، وعند **كارناب** سنة 1943، في كتابه المعنى والضرورة Meaning and necessitay، واستعمله يالمسليف سنة 1943، في كتابه مقدمة في نظرية اللغة ، وظهر بعد حوالي خمسة عشر سنة باللغة الفرنسية في سنة 1960 . ليستقر مع بداية النصف الثاني من القرن في الدراسات اللغوية والأدبية.

وعلى الرغم من حداثة مصطلح اللغة الواصفة في التقاليد اللسانية والمنطقية المعاصرة، نلفيه يحيل بجذوره إلى أصول قديمة في قماشة الحضارات الإنسانية وتفكيرها حول اللغة، ذلك أنه من الناحية المفهومية كان شائعا في الكثير من الممارسات اللسانية والمنطقية على السواء . مع العلم أن هذا المفهوم لم يكن مقصودا لذاته، وإنما كان في حقيقته يشار إلى آلياته إشارة عرضية تعتورها الصدفة سواء في الحضارة الهندية [2] أم في الحضارة العربية [3]. فالدراسات القديمة التي تعرضت إلى اللغة الواصفة برمتها لم تتعرض لهذا المصطلح تعرضا مباشرا، وإنما كانت تقتصر على ذكر بعض آلياتها في شكل ملامح متفرقة بين الدراسات النحوية والمنطقية، وبخاصة عند تعرضهم لمبحث الألفاظ والمعاني في باب التعريفات وصناعة الحدود .

---

[1] - Josette Rey- Debove. Le métalangage, éd, Armand colin, Paris, 1997. pp.04, 05.

[2] - Émilie Aussant,L'autonymie dans la tradition grammaticale sanskrite pâninéenne, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1, p. 89.

[3] -Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1, p.98.

وفي هذا السياق لا ننفي أن المناطقة العرب كان لهم قصب السبق في اصطناع مصطلح القول الشارح، بوصفه تعبيرا جامعا لأنواع الحدود والتعريفات المنطقية. فهو يعبر عن مفهوم اللغة الواصفة كما تصورها المحدثون من السيميائين الغرب طورا، وطورا آخر يظهر أنه مقابل لغوي يتناسب مع لفظ اللغة الواصفة التي ارتضاها المحدثون من اللسانيين العرب كمقابل للفظ métalangage. لكن قبل الوصول إلى دلالة هذا اللفظ وتمفصلاته المتصوراتية عند علماء العرب، جدير بنا أن نتساءل عن دلالته عند الأمم السابقة للحضارة العربية، فما هي مجمل مراحل تطور هذا المتصور؟ وإذا كانت الأمم الغابرة تعرضت له تعرضا عرضيا فما هي البدائل والمقابلات الاصطلاحية التي وضعوها للتعبير عن هذا المتصور؟

1- اللغة الواصفة عند الهنود :

ترجع **جوزف ري- دبوف** [1] هذا المفهوم إلى الثقافة الهندية بعامة، وإلى **بانيني** Panini في كتابه سوترا Sutara بخاصة، في مطلع القرن الرابع قبل الميلاد كما عرضه شارحه باتانجاليPatanjali؛ حيث ميز **بانيني** بين الكلمات ذاتية الدلالة autonymieأو التقريرية واللغة واصفة، وتمكن بعد ذلك **برتريهاري**Barthrihari حوالي سنة 450م من الوصول إلى أن هناك وحدة لسانية تتسم بالتجريد تسمى بـ sphota في الدلالة الذاتية autonymie.

لقد أكد النحاة الهنود على أن الألفاظ التقريرية تعنى بدراسة الأشكال المعبرة عن الكلمات في ذاتها بغض النظر عن دلالتها؛ لهذا يلاحظ في نصوصهم توارد الكلمات التقريرية أكثر من الكلمات غير التقريرية؛ ومن ثم كانت **سوترا** ((موضوعا للعديد من التأويلات من حيث حالتها التي تركز على محتوى تعاليمها)) [2]. ولعل المعيار المعتمد في تحليل كلمة سوترا يرتهن إلى تحكيم السياق المتوصل إليه، ومن ثم يميز النحاة الهنود بين كلمتين samjna_ و samjñin ، حيث الأولى تعنى الدلالة التقريرية التي ورد ذكرها ضمن القواعد النحوية، والثانية تدل على اللفظ الحامل للأول، مما يعنى الكلمة التي تشتمل على العمليات النحوية اشتمالا يحدد استعمالها. ويمكن تلخيص تأويلات النحاة الهنود للفظ سوترا **sutra** في الجدول الآتي :

[1] - Josette Rey- Debove. Le métalangage, p.05.

[2] - Émilie Aussant,L'autonymie dans la tradition grammaticale sanskrite pâninéenne, p.78.

المؤلف	السنة	تحليل سوترا	
بتانجلي	القرن الثاني قبل الميلاد		معيار عام والجزء شكل الكلمة هي اسم جامع (الكلمة)
بهرشاردي	ف5 للميلاد		معيار قوة الكلمة سوترت بكونها وسلة للفهم ، هي اسم للكلمة التى تخص عمليات الفهم بوصفها موضوعا للفهم
فاننا جيديتا	ق 7 للميلاد		معيار عام نمذجة الكلمة هي اسم من جزء (شكل الكلمة)
كياتا	حوالي ق الحادي عشر	المعيار العام شكل توارد الكلمة	
هارداتا	حوالي ق 11		معيار عام الكلمة بوصفها تشكل توارد عام

يشير **إميل أويسنو** [1] إلى أنه في وقت مبكر من تاريخ المعرفة اللسانية تنبه النحاة الهنود في اللغة السنسكرتية لظاهرة الدلالة التقريرية؛ حيث يشير **بانيني** في كتابه سوترا Sutara إلى مجموعة من النتائج الخاصة بالدلالة التقريرية التي يمكن تلخصيها في النقاط الآتية:

1- تصور أغلب النحاة الهنود الدلالة التقريرية بوصفها وجه من وجوه اللغة الواصفة.

2- تميز الدلالة الذاتية عن اللغة الواصفة تميزا دقيقا.

3- انتبهوا إلى الدلالة الذاتية انتباها عفويا.

ينضاف إلى هذا كله أنهم ناقشوا الانعكاسية التامة في السياق النحوي، حيث فسرت انطلاقا من التميز بين مختلف الأسيقة التابعة للكلمة، كما أنهم ميزوا بين النوع type والتوارد occurrence، و ميزوا بين الكل والجزء وميزوا في الكلمة بين الكلمة بوصفها وسيلة للفهم والكلمة بوصفها موضوعا للفهم كما هو ظاهر في الجدول السابق.

2- اللغة الواصفة عند الإغريق واليونان:

تستغرب **جوزف ري- دبوف** انعدم إشكال اللغة الواصفة في كتابات أفلاطون وأرسطو، ذلك أن هذا المفهوم لم يتوارد إلا مع فورفوريوس porphyreفي شرحه لكتاب إيساغوجي Isagoge الذي يميز فيه بين كلمات ذات دلالة تقريرية وكلمات ليست تقريرية من خلال نظرية الوضعين [2] les deux impositions ، التي ستعرف لاحقا من خلال ترجمة بويس Boéce اللاتينية في القرن السادس للميلاد.

يشير **فورفوريوس** في شرحه إلى كتاب إيساغوجي إلى أن ((تسمية شيء ما "ذهبا" (...) تحيل في الوضع الأول إلى اسم. ولكن ما يقال حول الكلمة "ذهب" بأنها اسم؛ فإنه

---

[1]- Émilie Aussant,L'autonymie dans la tradition grammaticale sanskrite pâninéenne, p.8

[2] - ملاحظة: هناك من يترجم les deux impositions بنظرية الفرضين، إلا أن هذه الترجمة تبدوا بعيدة عن المعنى المقصود من جهة، ومن جهة أخرى نلفى القدماء من المناطقة العرب الذين ترجموا كتاب فرفريوس يترجمونimpositions بالوضع، يقول أبو الفرج ابن الطيب: ((وكذلك الألفاظ ينظر فيها على ضربين من حيث هي في الوضع الأول ومن حيث هي في الوضع الثاني، والألفاظ التي في الوضع الأول هي الألفاظ المدلول بها على الأمور بمنزلة لفظة زيد وعمر وضرب؛ والتي في الوضع الثاني هي الألفاظ المدلول بها على الألفاظ التي في الوضع الأول)).
ينظر أبو الفرج بن الطيب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرفوريوس، تح كوامي جيكي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ص.35.

يحيل إلى وضع ثان)) [1] . وعليه فإن الوضع الأول يقوم بإحداث علاقة بين الكلمة اللسانية وما تحيل إليه في العالم الخارجي، أما الوضع الثاني فهو كلمة لسانية تحيل إلى كلمة أخرى تصبح بدورها موضوعا للوصف، ومن ثمة تعمل هذه الألفاظ التي في الوضع الثاني على تفسير غموض لغة التعبير العادية(اللغة الموضوع) وشرحها .

يضعنا هذا التعريف أمام وضعين للغة انطلاقا من الكلمات العادية الأولى والكلمات الواصفة الثانية التي تعرفنا على نوع كلمة "الاسم" وجنسها، ولاسيما أنها ليست مجرد كلمة ثانية واصفة وحسب، وإنما كذلك كلمة ذات دلالة ذاتية، حيث تعد كلمة "ذهب" حسب **بيير لارشيه** [2] ليست كلمة تعين بأنها ذات دلالة تقريرية من خلال منوال تركيب المحمول اللساني الواصفprédicat métalinguistique، وإنما تعين كذلك من خلال منوال معجمي يسند لها من خلال التعبير الذي هو في ذاته لغة واصفة.

لقد ظلت نظرية الوضعين مهيمنة على التفكير المنطقي في القرون الوسطى، ذلك أن **بويس** ذاته شارح كتاب **فورفوريوس** يشير إليها أيضا بقوله: ((إن الوضع الأول للاسم يشير إلى دلالة الكلمة، والوضع الثاني يشير إلى شكلها . إن الوضع الأول هو الأسماء التي تطلق على الأشياء، والثاني هو الأسماء في ذاتها المشار إليها بأسماء أخرى)) [3] . وانطلاقا من هذا يخلص **بوايس** إلى أن ((الكلمة في ذاتها مثل إنسان تسمى اسما، ولا تشير إلى دلالة الاسم في ذاتها، وإنما يشير له شكلها، وعليه يمكن أن تعرب إعرابا جزئيا flexion casuelle)) [4] . وعند معرفة هذا، يظهر أن الدلالة التقريرية تتماثل مع مفهوم اللغة الواصفة؛ لأن كلمة إنسان تغدو ذات دلالة ذاتية ما دام يتوافر إمكان إعرابها من خلال إدراكنا لشكلها ومعرفته.

---

[1] -Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1, p.89.

[2] -ibid. p. 89.

[3] - Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, p.94.

[4] - Ibid, p. 94.

يؤكد **بيير لارشيه** [1] أن الدلالة التقريرية عملية كلية خاصة بالمحمولات، إن لم تكن عملية متوارثة، ولا سيما أن اللغة الواصفة في ذاتها هي عبارة عن تراتبية من اللغات ، مما يستوجب التساؤل عن إمكان وجود أفكار حول اللغة الواصفة قبل **فورفوريوس**، ليس بوصفها ممارسة إجرائية وحسب، وإنما بوصفها تفكيرا في الدلالة الذاتية، ومن هذا المنطلق يمكن الحديث – حسبه – عن جهود **أبولونيس ديسكول** Apollonius Dyscole في القرن الثاني للميلاد ، الذي يفكر في الدلالة الذاتية ويسميها بـ onoma tès phônès.

إذا كان **فورفوريوس** أوجد نظرية الوضعين، حيث يحيل الوضع الأول إلى الدلالة والوضع الثاني يحيل إلى الشكل المادي للكلمة، فإن الدلالة يمكن مقارنتها بالعملة وقيمتها الشرائية، فالصورة المرسومة على وجه العملة تكسبها معنى ما ، غير أن **أوغسطين** مثله مثل **بويس** يحدث تعارضا بين العلامة الوظيفية والعلامة ذات الدلالة الذاتية، وعليه ينبغي التساؤل عن مدى أهمية نظرية **أوغسطين** حول الوضعين وعن أبعادها السيميائية، ولا سيما أن النظرية السيمائية **لأوغسطين** تتموضع في صلب الإشكال اللغوي للعلامة.

3- اللغة الواصفة في السيميائيات الرواقية :

يرى **الآن ري** [2] أن الفلسفة الرواقية انصرفت إلى معالجة اللغة معالجة دلالية ومنطقية تبلورت في خضمها متصورات سيميائية رصينة، ذلك أنهم في نظر العديد قد توصلوا إلى إرساء دعائم أول نظرية سيميائية متكاملة، حيث يرى الفلاسفة الرواقيون أن العلامة حاملة لمدلول يمكن معرفته من خلالها ، ومن ثمة يظهر أن هذه العلاقة لا تقتضي علاقة طبيعية حادثة في الزمن وحسب، وإنما تقتضي علاقةعلائقية، ومصادريات[3] Axiomatique تسمح بإظهارها ،ذلك أن هذه المصادريات توظف بغية عقلنة القواعد التي تمفصل المدلولات اللسانية تمفصلا كاملا من حيث قضاياها .

---

[1] – Ibid,p.98.

[2] – Voir Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome I, Paris,éd. Klincksiek, 1973.p.39.

[3] – إن ترجمة Axiomatique مصادريات هي لمحمود اليعقوبي ، ينظر كتاب، روبير بلانشي، المصادريات، تر. محمود اليعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

وعليه لا يمكن فصل المنطق الرواقي عن علم اللغة بكونهما يشتغلان في إطار نظري واحد ، فلا يمكن معرفة القضايا إلا من خلال العلامات اللسانية الدالة عليها ، ومن ثمة ((أشاروا إلى أن الكلمات والجمل هي الأمارات، بينما المفاهيم والأحكام والاستدلالات هي المشار إليها بهذه الأمارات، وبحسب مذهبهم، يجب على المنطق أن يدرس في الوقت نفسه الأمارات الشفوية والمفاهيم المدلولة بها)) [1] . إن العلامات اللسانية تعمل على نقل المتصورات القاضوية وشرحها ، مما يضفي عليها نوعا من النمذجة القانونية التي تعمل على إظهارها من خلال التمفصل السيميائي للعلامات اللسانية، ذلك أن ((اهتمامهم بالإحساسات لم يصرفهم عن الاهتمام بما يتم التعبير به عن طريق اللغة، ولا سيما ما يطلقون عليها بالمقول lekton)). إن المقول هو عبارة عن لغة واصفة مكونة من دال ومدلول من الدرجة الثانية، بوصفها تقوم على علاقة استتباع ضرورية [2] بين سابق ولاحق ولاحق تجمع بين مقول1 ومقول2 على مستوى المدلول، و بين جملة1 وجملة2 على مستوى الدال، وذلك ما يظهر في الجدول الآتي [3] :

علامة الطبيعية **دال**	**مقول (قضية 1 قبلية)** **مدلولات لسانية** **مقول (قضية 2 استنتاجية)**
	جملة 1 **دال لساني** **جملة 2**

[1] – أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الجزائر، لبنان، المغرب، 2005، ط1، ص.28.

[2] – المرجع نفسه، ص.29.

[3] – Voir Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome I, pp.39

إن هذه الخطاطة إذا كانت حسب **الآن ري** [1] غير مضللة وموهمة، فإن الحالة التي تتموضع فيها هي حالة اللغة الواصفة كما تصورها **يالمسليف**، ذلك أن الدال اللساني خاضع لقواعد تتناسب مع المدلولات التي تشتمل في ذاتها على علامات كاملة (فالمقول lekton يقيم دوال من الدرجة الثانية، كما يقيم في الآن ذاته كذلك مدلولات من الدرجة الثانية). وعليه إذن تكون النظرية بحيث اللغة الطبيعية وشروطها المنظمة في الخطابات تنظيما قياسيا، هي عبارة عن لغة واصفة ضمن "خطابات في طبيعة" مشكلة في علامات. إن الخطابات الطبيعية المنطقية هي الوحيدة القادرة على التكلم عن العالم.

إن هذه النظرية برمتها تستند إلى إدراج المقول إدراجا غير مادي بين العوالم المادية للأشياء والإنسان بكونه موضوعا فيزيائيا، وعليه إن هذه العلاقة تظهر الجوانب المادية في الفلسفة الرواقية ومذهبها.((وبهذه الصفة يتضح كيف أنه في السيميائية الرواقية تلحتم بالقوة نظرية اللغة بنظرية العلامات، فلكي توجد علامات يجب أن توجد قضايا، والقضايا يجب أن تنظم داخل تركيب منطقي يعكسه التركيب اللغوي، ويجعله ممكنا، فالعلامات تبرز فقط عندما يمكن التعبير عنها بصفة عقلية من خلال عناصر اللغة واللغة تتركب لأنها تعبر عن أحداث محملة بمعنى)) [2]. وعليه إن منطق اللغة عند الرواقيين أداة لبلوغ الإدراك الحسي ومعرفته.

لم يقبل هذه المطارحات المشككون في النظرية الرواقية أمثال **سكستوس أمبريقوس**sextus Empiricus الذي يرى أن دعاوى اللغة الواصفة كما تصورها الرواقيون غير صحيحة بحكم أنها تفترض الدور circularité ، الذي يؤدى إلى التباس مستويي النظرية، ولعل ذلك ما سيضفي نوعا من الغرابة حول العلامة.

يستند **سكستوس أمبريقوس** في نقده لمفهوم اللغة الواصفة إلى الفلسفة الأرسطية التي ترى وجوب امتناع الدور في التعريف؛ لأنه لا يمكن أن يحقق معرفة كاملة نتيجة

[1]- Ibid, pp.39.40.

[2] – أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص.81.

التسلسل في طلب المجهولات، ومن ثمة لا يكون هناك نصير للمنطق في طلب اليقين حول المعرفة متى كان هناك دائما سؤال حاضر يبحث عن جواب. كما أن هذه الفكرة سنجد لها حضورا في ثقافتنا العربية عند **التوحيدي** الذي يرى أن دوران اللغة حول بعضها البعض يؤدي لا محالة إلى الالتباس والتداخل.

4- مفهوم اللغة الواصفة في التراث اللاتيني :

يشير **أوغسطين** [1] في أثناء عرضه لنظريته التحليلية إلى التميز بين العلامات التي تحيل إلى أشياء وعلامات التي هي بدورها علامات للعلامات، فكلمة "نهر" هي علامة لشيء ما ، ولكن بوصفها اسما هي علامة من بين علامات أخرى، فالاسم هو علامة لعلامة ما، ومن ثم يدرس **أوغسطين** تغاير هذه العلاقة التصنيفية واختلافها من خلال تحليل العلاقات الموجودة بين العلامات، فالوصل على سبيل التمثيل هو علامة لعلامات أخرى في ذاتها أو تحيل إلى ذاتها، فالوصل هو علامة لأشكال الوصل الموجودة برمتها، ولكنه ليس علامة لكلمة وصل التي هي في حد ذاتها اسما، في حين أن الاسم هو علامة للأسماء كلها، وتاليا يتم تحليل الأسماء بوصفها علامات. إن صنيع أوغسطين يسلط الضوء على الخطاب المنجز حول العلامة، فالملفوظ اللساني الواصف يهتم بالعلامات ولا يهتم بالأشياء. إن هذا النوع منالغةيمتلكقدرة هائلةللتحدث عن ذاتهمن دون" الخروج "عن ذاته.

يعود أول تمييز في اللغة اللاتينية بين العلامات العادية والعلامات الواصفة إلى أوغسطين [2]، ذلك أن الكلمات العادية تحيل حسب تصوره إلى الملفوظات المستخدمة في الكلام العادي ، بينما العلامات الواصفة تحيل إلى سلسلة من الملفوظات المستخدمة للكلام عن اللغة، وانطلاقا من هذا التصور يحدد أربعة علاقات بين الكلمات؛ بقوله: ((

---

[1]- Marc Baratin et Françoise Desbordes, Sémiologie et métalinguistique chez saint Augustin, Langages, Année 1982, Volume 16, Numéro 65. p.

[2] – Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1, p. 47

وعليه إذا كانت الكلمة منطوقة، فإنها منطوقة في ذاتها بطرح السؤال حولها أو لمناقشة الكلمة في حد ذاتها، في حين أن كل طريقة هي الشيء الموضوع للنقاش والتساؤل، ولكن هذا الشيء يمتلك بدقة اسما (verbum). في حين أن ما يرتبط بكلمة (verbum) ليس من خلال السماع، وإنما من خلال الذهن. والذي هو محتوى في الذهن ذاته يحصل على اسم هو (dicibile). ومع ذلك عندما تنطق الكلمة ليس لذاتها، وإنما لتدل على شيء آخر، وتحصل على اسم (dictio). أما بالنسبة للشيء في ذاته ليس كلمة ولا مفهوما ذهنيا لها، وإنما هو كلمة عرضية معينة أو غير معينة، ويمكن أن تحصل على اسم '(res) ، ولا يمكن أن تحصل إلا على اسم (res) في استعمال معين، ومن ثمة يكون لدينا أربعة مفاهيم مختلفة هي:(verbum,dicibile, dictio, res)))[1]. وبعد هذا يقوم **أوغسطين** بشرح هذه الألفاظ الأربعة، بقوله : ((إن لفظ (verbum) كلمة ما تدل على كلمة، أما لفظ (dicibile) هو كلمة لكن لا تدل على الكلمة، وإنما تدل على ما في الكلمة كما هي مودعة أو محتواة في الذهن ، ولفظ(dictio) هو كلمة تدل في الآن ذاته على اللفظين السابقين، وهما (verbum) وما يحدث في الذهن بسبب الكلمة، أما بالنسبة للفظ (res) هو كلمة تدل على كل شيء تبقى ما عدا الألفاظ الثلاثة السابقة))[2]. إن هذه التفاصيل حول مفهوم العلامة يجعل من الكلمة مدخلا مشروعا لفهم السيرورة الدلالية وتكونها عبر مراحلها الأربعة السابقة.

وعليه لا غرو أن يكون مفهوم العلامة السيميائي عند **أوغسطين** حاصلا عن تراتبية انتقال من العلامة الواصفة إلى العلامة الموضوع، ذلك أنه فيما سبق يجعل من (verbum) مرحلة قبلية سابقة تسهم في فهم أي علامة كانت، فهو المحدد لطبيعة الكلمة في ذاتها بكونه واصفا لها ومحددا لطبيعتها، لهذا كان شرح العلامة وسيرورتها يقتضى البدء به. لقد استطاع أوغسطين أن يقدم الكلمة في تمفصلاتها الأربعة وترابطها مع بعضها البعض في إحداث الدلالة وفهمها، ومن ثمة ((يكون (verbum) الكلمة في ذاتها وهذا يعنى المقاطع الصوتية الحاملة للدلالة، مع اعتبارها مستقلة عن هذه العلاقات الدلالية، و (dicibile) هو ما نعينه من خلال الكلمة، و (dictio) الكلمة بوصفها

---

[1] -Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, p..

[2] -Ibid, pp. 47. 48.

جامعة لعلاقة الدال بالمدلول و (res) وهو الشيء أو المرجع)) [1]. إن دلالة العلامة في ذاتها هي حاصل علاقة ثلاثية نفهمها من المرتبة الثانية والثالثة والرابعة، أما المرتبة الأولى على الرغم من أنها خارجة عن مفهوم العلامة في حد ذاتها، إلا أنها تبقى ضرورية لفهم الدلالة برمتها بوصفها جامعا مشتركا للمراحل الثلاثة الأخرى.

يؤكد تعريف العلامة عند **أوغسطين** على فكرة أنها مؤلفة من دال ومدلول، ومن ثمة يماثل (dictio) مفهوم العلامة عند **دوسوسير**، ويماثل (verbum) الدال و(dicibile) يماثل المدلول، ولاسيما أن المدلول يتموضع في الذهن ويعمل على إعادة بناء دلالة العلامة من خلال إحالتها إلى مرجعها (res).

إن ما ينبغي الإشارة إليه هو موقف **أوغسطين** من مسألة قسمة العلامات إلى علامات لسانية وعلامات غير لسانية، ولا سيما أن العلامات اللسانية تشكل نسقا خاصا من العلامات؛ لأنها تضطلع بتعين العلامات غير اللسانية والكلام عنها ؛ فالعلامات اللسانية تتكفل بالحديث عن العلامات كلها المرتبطة بالعالم الخارج لساني، ((ومن هنا ندرك المصدر الأوغسطيني الذي انطلق منه **دوسوسير** في إعطاء الأفضلية للنسق اللساني على بقية الأنساق السيميائية الأخرى)) [2]. ولا سيما أن أشياء العالم الخارجي ينبغي أن تنتقل إلى مجال الكلمات فتكتسب معاني لا يمكن معرفتها إلا ضمن أفق اللغة التي تتشكل فيها . ومن هنا يرى **أمبرتو إيكو** أن الرواقيين تنبهوا قبل **دوسوسير** بقرون إلى أن ((اللغة علاوة على أنها أكثر الأنظمة السيميائية قابلة للتحليل وأفضلها، فإنها كذلك النظام الذي بإمكانه أن ينمذج جميع الأنظمة الأخرى ، محمولا أي سيميائية أخرى إلى مستوى مضمونه، ليظهر أنموذج العلامة اللغوية تدريجيا على أنه الأنموذج السيميائيالأعلى)) [3].

ومن هنا ألفينا **أوغسطين** يؤكد أننا ((في الكلام ندل بالكلمات، أو بالكلمات في حد ذاتها، أو بعلامات أخرى، كما هو الحال عندما نتكلم بالحركات أو الحروف؛ لأن

---

[1] - Ibid, p.48.

[2] - أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الجزائر ، لبنان، المغرب، 2005، ط1، ص.26.

[3] - أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص.58.

الأشياء ندل عنها من خلال هاتين الكلمتين اللتين ليستا إلا علامات. أو ندل على أشياء أخرى ليست علامات كأن نقول حجر، هذه الكلمة في الواقع هي علامة، لأنها تعين موضوعا ما، لكن هذا الموضوع الذي تدل عليه ليس في ذاته علامة)) [1]. ويبقى التساؤل قائما حول ما إذا كان **أوغسطين** قدم حدودا فاصلة بين مستويات تحليل العلامة، ولا سيما بين ما هو واصف وما هو موضوع للوصف، ولعل هذا ما لاحظته **ري دبوف** في كون أن **أوغسطين** لم يصل إلى ملامسة ذلك الخيط الرفيع بين هذين المستويين، لذلك لا تزال تحتاج إلى تمييز أدق يفصل بين العلامة وعلامة علامة.

وفي السياق ذاته ترى **جوزيف ري دبوف** : ((أن هذه الإمكانية هي حقيقة لسانية طارئة ففي أغلبها ليست صدفة، ذلك أن المورفيم هو كلمة وليس المورفيم صفة وإنما هو اسم وليس صفة...الخ وطورا آخر إن التأويل الأوغسطيني هو محل نقاش؛ لأنه إذا كانت الكلمة تدل في ذاتها، فيدل تعبيرها ومحتواها عليها. إن العلامة لا تدل على ذاتها؛ لأنه في هذه الحالة ستكون العلامة الموجودة بمفردها علامة، وتدل أي علامة على التعبير والمحتوى غير المحدد، بمعنى أنها تدل من خلال علامات متعددة، فتكون العلامة و/العلامة في علاقة مدمجة ما، ولكن ليست دلالة، فالعلامة يمكن أن تكون علامة كما يمكن أن يكون المقعد كرسيا، لذلك نقول إن علامة العلامة تصنفان في الصنف ذاته،حيث العلامة هي اسم شاملhyperonyme للعلامة)) [2]. إن **أوغسطين** لم يوفق في إقامة تميز واضح بين علامة علامات أو العلامات المتعددة.

ومتى علمنا هذا حسب **جوزيف ري دبوف** [3] علمنا ضرورة النظر إلى الدلالة التقريرية على أنها علامة لعلامات متعددة في علامة، أما الكلمة اللسانية الواصفة عامة للغة ثالثة، فاللغة الواصفة بوصفها علامة هي كذلك علامة في علامة، ومن ثمة فاللغة الواصفة هي كلمة لسانية واصفة عامة للغة ثالثة، حيث وصف وصف اللغة métamétalangageيندمج في مستوى أعلى حيث تظهر لغة رابعة

[1]- Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, p.50.

[2] – Josette Rey-Debove, **le métalangage,** p.37.

[3] – – Ibid, p.44.

métamétamétalangage تكون معرفتنا للكلمة ليست دلالة تقريرية التي لا يمكن أن تناهي في تراتبية اللغات، ومن ثمة يمكن معالجة هذه التراتبية في الجدول الآتي :

لغة أولى	لغة ثانية métal angage	لغةثالثة métamétal angage	لغة رابعة métamétamétal angage	لغة خامسة métamétaméta métalangage
لم يعترف أبدا العالم مجموعة من الأشياء		أبدا هي علامة لعلامة الصفة هي علامة لعلامة لعلامات متعددة الدلالة التقريرية هي علامات متعددة للعلامة اللغة هي علامة في علامات متعددة اللغة الواصفة هي علامات متعددة في علامات متعددة	الخ الصفة علامة في علامة في علامات متعددة الدلالة التقريرية هي علامة ما في علامات متعددة في علامة اللغة هي علامة ما في علامة في علامات متعددة. اللغة الواصفة هي علامة ما في علامات متعددة في علامات متعددة وصف وصف اللغة هي علامة متعددة في علامة متعددة	الخ الخ الدلالة التقريرية هي علامة ما في علامة في علامة متعددة في علامة الخ اللغة الواصفة هي علامة في علامة متعددة في علامة متعددة وصف وصف اللغة هو علامة غي علامة متعددة في علامة متعددة في علامة متعددة

يظهر من خلال الجدول أن الدلالة التقريرية تبقى دائما في مستوى أقل من اللغة الواصفة، وهذا ما يعنيه **أوغسطين** من أن ((الاسم يعين ذاته في حين أنه يعين شيئا آخر بذاته)) [1] ، فتكون دلالته دلالة ذاتية تحيل إليه ودلالة تعين شيئا آخر، ولعل ذلك ما يظهر في حديث أوغسطين في الآن ذاته عن الاسم و عن دلالته، ((حيث تعني الدلالة التقريرية الكلمة اللسانية الواصفة nomenالتي هي كلمة أو كلمة لسانية واصفة لـ nomenالتي هي كلمة عامة تستعمل لوصف جميع الأسماء)) [2] . ولعل هذه الصياغة كانت موضوع خلط سيميائي [3] على حد تعبير **ري دي بوف**، فتوارد لفظ الاسم يفسر طورا بكونه لغة واصفة وطورا آخر بكونه دلالة تقريرية.

5- اللغة الواصفة في الثقافة العربية:

لقد اكتسى مفهوم اللغة الواصفة في الثقافة العربية أهمية كبيرة في ضروب المعرفة كلها، ذلك أن جهود العلماء دأبت على معاينة لغة العلوم وفلسفتها، ((ولم تكن الفلسفة في القرن 14م خاصة بالفلاسفة وحسب، فهي استدعيت في تخصصات عديدة لإحكام أسس خطابها)) [4] ،ذلك أن على سبيل التمثيل ظهرت في النحو إلى جانب أعمال النحاة وكتبهم كتب حول النحو في حد ذاته، فهرعت إلى معاينة مجموع الألفاظ العلمية والمصطلحات التي اختارها النحاة لوصف متصوراتهم النحوية حول نسق اللغة ووظيفتها، ومن أمثلة تلك الكتب كتاب الحدود **للرماني** (ت.384هـ)، وشرح الحدود النحوية **للفاكهي** (ت.772هـ)، كتاب حدود النحو **لأحمد بن هبة الجبراني** (ت.668هـ). إن كتب الحدود النحوية تروم مدارسة دلالة الألفاظ النحوية وشرحها.

---

[1]-Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, p.53.

[2] -Ibid.pp.52, 53.

[3] - Josette Rey-Debove, **le métalangage,** p.267.

-[4]-Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe,p.95.

ومتى علمنا أن التأليف النحوي في بداياته لا ينفك عن دراسة أطراف الأسماء والكلام [1]، علمنا أن كتب الحدود النحوية جاءت واصفة لما أنتجه النحاة في كتبهم، لهذا نجدهم يكثرون من الإشارة إلى كتب التأليف النحوي من مثل قولهم : ((ولما فرغ من تعريف الكلمة والكلام والكلم، أشار لأمثلتها على الترتيب فقال: مثال الكلمة زيد، ورجل)) [2]. إن التأليف النحوي في بداياته نجده يضم محاولات لوضع الحدود النحوية والتعريف بمعانيها، فكان النحاة يبتدئون كلامهم بحد الكلام، ثم حد أجزائه.

يروم كتاب الإيضاح في علل النحو **للزجاجي** مناقشة الإشكالات النحوية من خلال طرح التساؤلات وإيجاد الإجابات حول طرق النحاة ومناهجهم [3]. ولعل ذلك ما أدى به إلى القول بأن معرفة الحدود والفصول والخواص وما شابهها هي من معدن الفلسفة ولا تمت بالصلة إلى النحو، ومن ثمة خصص جزءا من كتابه إلى إثبات عربية النحو وأصالته، انطلاقا من إيمانه بأن الحدود النحوية داخلة في مقاييس النحو وأوضاعه، أما الحدود النحوية المنطقية فهي صحيحة على أوضاع المناطقة ومذاهبهم، وغير صحيحة على أوضاع النحاة ومقاصدهم.

إن ما أنتجه **الزجاجي** هو لغة واصفة ناقدة للخطاب النحوي السائد آنذاك، وبخاصة ذلك الذي اعتورته بعض ألفاظ المناطقة والفلاسفة، حيث كان يقف على معاينة اللغة النحوية ومراجعتها على مقاييس العربية وأوضاعها، ومن ثمة أوجب ضرورة مراعاة خصوصيتها وصفاء مائها؛ يقول **الزجاجي** في حد الاسم ((الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، وإنما قلنا في كلام العرب، لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولان بعض النحويين قد حددوا حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمن، وليس

---

[1]- الفارابي، إحصاء العلوم، صص.11،10.

[2]- الرسموكي،شرح كتاب حدود الابذي في النحو، تح. البشير التهالي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، ص.109.

[3] - Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe,p.95.

هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وان كان قد تعلق به جماعة من النحاة، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأنغرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو أن ، ولكن وما أشبه ذلك)) [1].

إن هذا النص جاء واصفا للكلام العادي طورا، وطورا آخر للغة النحاة، ففي الأولى جاء الاسم وحده واصفا لاستعمال مخصوص في كلام العرب وله يقصد وعليه يتكلم، فهو كلام عن كلام العرب خاص به، وفي الثانية جاء واصفا لأقوال النحاة المنتجة عن كلام العرب، فيكون بذلك كلام على كلام على كلام العرب، ويظهر هذا في قوله عن حدود المناطقة للاسم بأنها خارجة عن كلام العرب وموازينه، ومن ثمة نخلص إلى نتيجتين عن طبيعة اللغة الواصفة النحوية حسب **الزجاجي** هما :

1- هناك لغة واصفة نحوية خالصة تراعي خصوصية اللغة العربية وأوضاعها، هي لغة صحيحة مقبولة.

2- هناك لغة واصفة نحوية هجينة إن صح التعبير، بعيدة عن طبيعة النحو قريبة من المنطق، وفي هذا تدخل لغة **الرماني** النحوية على سبيل التمثيل لا الحصر، بوصفها ليست كلها بالمعاني النحوية المحضة [2]. ومن ثمة فهي لغة مردودة غير مقبولة لصعوبة فهمها واستغلاقها على العقول.

ولا نستغرب إن ألفينا **التوحيدي** في الإمتاع والمؤانسة ينتج تعبيرا يشير إلى مفهوم اللغة الواصفة إشارة تعريفية صريحة؛ بقوله إن الكلام على الكلام صعب، ذلك أن الكلام لا ينماز بالرتابة من حيث دلالته لذلك نضطر إلى الجواب عن الأسئلة بالأسئلة، ويكون بذلك الكلام عن الكلام صعب. إن دوران الكلام وانعكاسه على ذاته يحملنا إلى الاستفسار عن فحواه بإنتاج جمل حوله تكون بمثابة اللغة الواصفة.

---

[1]- الزجاجي الإيضاح ، ص. 48.

[2]- بتول قاسم ناصر، الحدود في النحو للرماني، مجلة المورد، وزارة الثقافة بالعراق، بغداد، ع، سنة، ص.34.

يشير **بيير لارشيه** [1] إلى أن اللغة الواصفة عند النحاة تتجلى من خلال وصف إوالية mécanisme إنتاج الحدود النحوية ومصطلحاتها، بوصفها أسماء مستعارة من مسميات الأشياء(الكلمة العادية)، وتتحول بذلك عن طريق المقايسة لتصبح ذات مدلولات علمية خاصة، فعلى سبيل التمثيل نلفي**ابن الأنباري** يتساءل عن الفعل لماذا سمي فعلا ، فقيل ((لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت ضرب دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فكما دل عليه يسمى به، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم)) [2]. فالفعل بوصفه دالا verbe يشير إلى الفعل بوصفه فعلا حقيقيا acte، فالملفوظ النحوي "فعل" يدل على الثاني "الضرب" بوصفه منجزا حقيقيا يعبر عنه بلفظ من اللغة العادية.

وعليه يخلص **بيير لارشيه** إلى أن الأبحاث حول اللغة الواصفة ومتصوراتها بلغت أشدها في حنايا المصنفات النحوية العربية، ومن ثم يمكن القول : إن ((الدلالة التقريرية ضمن التراث النحوي، واللسانيات العربية بعامة تقترب من المقولات الحديثة)) [3]. بل تطابقها في الكثير من المتصورات.

---

[1] - Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe,p.95

[2] - ابن الأنباري ، أسرار العربية، تح. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، بدون سنة، ص.

[3] - Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe,p.98.

الفصل الثاني

اشكالات مصطلح اللغة الواصفة ومفهومها

- **حد المصطلح**
- **الدلالة السيميائية للاحقة ميتا**
- **إشكال المصطلح في الثقافة الغربية**
- **إشكال المصطلح في الثقافة العربية**
- **التعريف السيميائي للغة الواصفة**

1- إشكال المصطلح والمفهوم في الثقافة الغربية والعربية :

1- 1- دلالة اللاحقة ميتا في المعاجم المتخصصة :

أخذ إشكال اللغة الواصفة مناحي متغايرة من حيث الأسس والمبادئ، ذلك أنه يتموضع في مفترق الطرق بين علوم عديدة يأتي في مقدمتها المنطق واللسانيات، وإن كان الوجه السيميائي له جعل منه أكثر خصوصية وتعقيدا؛ لأنه لا يكاد ينفصل عن سيرورة العلامات وتداخلها في إنتاجية لانهائية من العلامات الواصفة للعلامات. إن مفهوم اللغة الواصفة جاء من الوجهة السيميائية في إطار ما يسمى بالاتجاه سيميولساني لدى يالمسليف المتأثر بأعمال تارسكي من جهة ، و رولان بارت الذي حذا حذو يالمسليف في هذا المفهوم حتى وإن بدا متأثرا بدو سوسير من وجهة ثانية، ولعله ما يبرز تلا قحا معرفيا بين المنطق واللسانيات في كنف السيميائيات.

إن إشكال اللغة الواصفة في كثير من النواحي هو أرضية خصبة لتلاقي اتجاهات عديدة تهدف برمتها إلى مراقبة اللغة الطبيعية في داخل الخطاب الطبيعي. [1] ومن ثمة يمكننا أن نشك في تلك الدعاوى التي ترى أن العلامات اللسانية هي مثوى للوجود ولذاتها في الآن ذاته، فاللغة نسق من العلامات اللسانية التي تعبر لنا عن الواقع المادي، كما تتيح إمكان أن تعبر عن ذاتها بأن تكون موضوعا للمساءلة؛ من حيث إنها تضطلع بإضفاء الخصيصة السيميائية على ذاتها وأشكال تمظهرها؛ بل إن البحث في هذه الخاصية السيميائية كفيل بأن يجعل من اللغة ذات وظيفية انعكاسية قابلة لاستكشاف أغوار ذاتها عن طريق علامات أخرى ستصبح موضوعات يسعى الإنسان إلى تمثلها بعلامات أخرى؛ لأن اللغات الطبيعة تنطوي على خاصية تأويلية تجعلهاقادرة على دراسة ذاتها وطرائق اشتغالها بذاتها.

ومن هنا تسلم سيميائيات **ياكبسونوإميل بنفنست** بضرورة التركيز على الوظيفية الانعكاسية التي تتيح للمتكلم أن يعاود مراجعة كلامه مراجعة تلقائية إن تعليقا وإن

[1]- Josstte Rey Debove, les logiciens et le métalangage naturel, In: Histoire Épistémologie Langage. Tome 01, fascicule 1, 1979. p. 15.

تفسيرا، ولعل هذه الوظيفية هي التي تسمى بالوظيفة اللسانية الواصفة، ولاغرو أن تنتج اللغة ألفاظا واصطلاحات وتعابير تحيل إلى نسق اللغة ذاته، فتكون اللغة مدلولا مرجعيا تحيل عليه اللغة. إن اللغة الواصفة لا تحيل إلى وقائع مادية برانية قابعة في عالم الأذهان؛ بل تحيل إلى وقائع جوانية تستتبداخل اللغة ذاتها.

إن مصطلح اللغة الواصفة métalangage مركب مزجي مكون من السابقة ميتا méta ومن لغة langage، ويقدم المعجم الصغير لروبير شرحا للسابقة méta جاء فيه ما يأتي [1]: ((إن لفظة ميتا لاتينية، تعني التلاحق والتغير والمشاركة، وفي الفلسفة والعلوم الإنسانية تعني هذه السابقة كل بوتقة تستوعب موضوعا أو علما يشتمل عليه مثل: اللغة الواصفة métalangage والرياضيات الواصفة métamathématique والميتافيزيقا métaphysique)). إن المعنى الذي يستخلص من دلالة اللاحقة ميتا يحيل إلى منزلة تعلو عن معرفة بدرجة تسهم في بناء معرفة ثانية حول معرفة أولى.

تدل السابقة ميتا Méta على كل فعل واصف يحمل وظيفة سيميائية تكون في منزلة ثانية أو ثالثة [2]، ذلك أن الوظيفية السيميائية تقوم على ثلاث حقول أساسية هي [3]:

1- البنية
2- التمفصل
3- شكل وظيفية التلفظ.

تشير المعاجم الفلسفية [4] إلى أن اللاحقة ميتا تحيل إلى عوالم التفكير التي تقبع خارج المعرفة العادية، وهذا التوجه هو من التوجهات الجديدة في التفكير الفلسفي والمنطقي، حيث يعمل على إنتاج صيغ منطقية مصادراتية يعبر عنها بالمنطق الواصف

---

[1] - le petit Robert, meta, مدخل.

[2] - Mireille Andrés, Lacan et la Question du Métalangage , Point Hors Ligne, Paris, 216.

[3]. Ibid, p.218.

[4] - Armand Cuvillier, Nouveau Vocabulaire Philosophique,onzième édition, Ed, Brodard-Taupin, 1966. p.115.

métalogique الذي يرتبط بالمنطق ذاته، والدور ذاته يمكن أن تضطلع به الرياضيات الواصفة من خلال حساب صيغ اللغة الموضوع، وهذا كله يمكن أن يدخل في إطار اللغة الواصفة التي تضم قواعد تركيب حساب الأشكال كما وضحه **بلانشي**.

1- 2- إشكال المصطلح والمفهوم في الثقافة الغربية:

يشكل تحديد أصول مصطلح اللغة الواصفة في الأدبيات اللسانية والمعاصرة إشكالا معرفيا، وبخاصة لما نعلم أنه يستخدم استخداما فوضويا ومتضخما inflationniste et souvent désordonné [1]، ذلك أنهإن ابنا إلى البحث عن دلالة هذا اللفظ في المعاجم المتخصصة نلفيه يكتسب دلالات مختلفة طورا ، وطور آخر يتداخل مع ألفاظأخرى تبتدئبالسابقة ميتامثل:اللغة الواصفة métalangue، الخطاب الواصف métadiscours، اللسانيات الواصفة métalogique المنطق الواصف métalinguistique .

وفي السياق نفسه، نلفي **جون ديبوى** [2] يستعمل لفظ métalangue بوصفه مقابلا للفظ métalangage ومعبرا عنه، ولعله ما يجعلنا نقع في مغبة خلط مفاهيمي، وبخاصة إذا استدعينا التميز الثنائي الذي يقترحه دوسوسير بين اللغة langage واللسان langue.

يقول **جون ديبوى** معرفا اللغة الواصفة ((إن اللغة الواصفة métalangue هي لغة اصطناعية ترمي إلى وصف اللسان الطبيعي ، بيد أن ألفاظها هي ألفاظ واحدة مع ألفاظ اللغة الموضوع المحللة واللغة الموضوع ، وقواعد تركيبها هي نفسها قواعد اللغة المحللة. اللغة الواصفة من أمثلتها اللغة النحوية التي يعمل اللساني على وصف اشتغال اللغة، وكذلك اللغة المعجمية التي يهتم فيها بصناعة المعاجم من خلال تعريف الكلمات. إن كل لغة معينة

[1] -Anne-Marie Pelletier,Opération métalinguistique et théories du langage,In: Littérature, N°27, 1977. Métalangages. p.6.

[2] - Dubois Jean et autre, dictionnaire de linguistique générale, librairie Larousse, Paris.317.

تتوافر على لغة واصفة حيث تستعمل كلمات من قبيل " بمعنى أن" و"تدل على" ...)) [1] . إن العبارات اللغوية الشارحة للكلام هي عبارة عن لغة واصفة تحيل على اللغة وتفسرها .

وإن أبنا إلى معجم اللسانيات لجورج مونان نلفيه كذلك يستعمل لفظ métalangage مرادفا للفظ métalangue، ويعلق جورج مونان على هذا اللفظ بقوله: ((إنه مصطلح راهن وضع على شاكلة أنموذج المنطق الواصف والرياضيات الواصفة، بالمعنى الدقيق هو لغة وضعت اصطناعيا كما هي الحال في المنطق أو الرياضيات، ومكونة فقط من مخزون محدد من المفردات ذات المعنى الوحيد ، وأيضا ذات مخزون محدد من البديهيات والمصادرات وقواعد تجميع هذه المفردات، وتتوجه هذه اللغة فقط إلى وصف علمي للغات الطبيعية (المسماة إذا اللغات – الموضوعات) الشبيه بالجبر، لا يوجد إلى الآن لغة واصفة من هذا النمط)) [2] .

يرى **جورج مونان** [3] أن اللسانيات الواصفة تتجاذبها ثلاثة معاني هي :

1- كل ما له علاقة باللسان الواصف.

2- استعمال لغة لوصف لغة.

3- تحيل اللسانيات الواصفة عند اللسانيين الأمريكيين إلى كل ما هو خارج عن اللغة، أي الواقع الخارج لساني الذي يوجد خارج اللغة، مثل عالم الإحالات والمرجعيات، وعالم الأشياء المادية المعينة ، وعالم الدلالات الحافة التي هي نتاج للثقافة والحضارة التي لا تفهم إلا بلغة الثقافة نفسها .

والجدير بالذكر أن المعاني السابقة على الرغم من اتساعها، إلا أنها تبقى قاصرة عن أداء المعاني المستفادة من اللغة الواصفة، ولهذا نلفى **ري دي بوف** ترى أن معنى اللغة الواصفة لا يمكن أن يقف عند حد من حدود اللغة ، لكون أن ((اللغة الواصفة لن

---

[1] – ibid.p.317.

[2] – جورج مونان، معجم اللسانيات، تر. جمال الحضري، مجد المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص. 387.

[3] – المرجع نفسه، ص.388.

تكون سوى معجم يرتبط بميدان من ميادين المعرفة وحقل دلالي خاص)) [1]. إن اللغة الواصفة لا تصف قواعد نسقها وحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى وصف كل ما تنسجه معاجم اللغة من ألفاظ خاصة بميادين مثل السينما والجغرافيا ...الخ.

وعلى هذا الأساس يكون مفهوم اللغة الواصفة مدخلا مشروعا لإعادة النظر في لغة العلوم اللغوية وتأصيلها؛ لأن هاته العلوم على اختلافها لا يمكن أن تنفصل عن اللغة التي تعبر بها، لهذا يضطلع مشروع اللغة الواصفة واستراتيجيته بمرام معرفية ترتبط بتميز الخطاب اللساني الواصف عن غيره من الخطابات، وتحصر **ري دي بوف** مقاصد مشروع اللغة الواصفة في النقاط الآتية [2]:

1- إعداد وصف لنسق اللغة المعطاة الذي يتوقف حينما يبدأ استعمال اللغة الواصفة، وفي هذا دعوة صريحة إلى استبدال مدارسة اللغة العادية وتحليلها بدراسة اللغة الواصفة المطبقة على هاته؛ لأننا لسنا بحاجة اليوم إلى دراسة ما نتكلم، وإنما إلى دراسة ما ننجزه من دراسات واصفة حول كلامنا. حيث إن معرفة قواعد اللغة الواصفة أصبح ضروريا للحكم على مقبولية الجمل اللسانية الواصفة. بمعنى إثبات مدى فاعلية النظريات اللسانية ومتانتها بذاتها.

2- إن الشرط الأول للحكم بصحة الجملة وخطئها هو مقبوليتها ومدى التزامها بقواعد النسق، ذلك أنه إذا لم يكن باستطاعتنا النظر في قواعد الجمل اللغوية الواصفة ودلالتها، فإن تمدلل signifiance اللسانيات يطرح للنقاش، ينضاف إلى ذلك كل العلوم التي تستعمل اللغة الطبيعية بوصفها لغة واصفة أو التي تبحث عن نماذج ضمن النظرية اللسانية.

3- تظهر خصوصية اللغة الواصفة بوصفها لغة وليس بوصفها حقلا دلاليا يحيل إلى ظاهرة الدلالة التقريرية autonymique التي تتناسب مع الحالة الانعكاسية للعلامة

[1] - Josette Rey- Debove. Le métalangage, p.03.
[2] Voir ,Ibid. pp. 03.04.

situation de réflexivité ، إن هذه الانعكاسية التي تعمل على تعليل العلامة والحد من الترادف، جديرة بالدراسة في ذاتها وبحثها خارج الخطاب اللغوي الواصف، لمعرفة ما إذا كانت السمات المشتركة بين الخطاب اللغوي الواصف والخطاب العادي ظاهريا مستمدة حول العالم أم مستمدة من نسق وحيد، ذلك أنه في الجملة المثبتة (affirmative) يؤثر وصف الكلام على اللغة تأثيرا رجعيا على اللغة التي تتكلم على العالم، مما يؤدي إلى إعادة التفكير في علاقة الدال بالمدلول من حيث الانعكاسية وعدمها .

4- ليست الوظيفة الوحيدة للغة الواصفة التكلم عن اللغة التي تنتمي إليها وحسب، وإنما تملك القدرة للكلام عن كل العلامات في اللغات بأسرها، سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية. إن تمكن الخطاب اللغوي الواصف من استعمال أي علامة للكلام عنها، يفتح ثغرة واسعة في انساق اللغات، لأن كل واقع خطابي fait de discours قابل لأن يندمج فيها، ويكون من المفيد دراسة تأثير الخطاب اللساني الواصف على هذه الأنساق والعلاقات التي يقيمها معها .

يتضح من خلال المحددات المعرفية السابقة أن موضوع اللغة الواصفة يكاد يلامس العلوم كلها، ما دام موضوعها يتمثل في العلامات كلها سواء اللسانية أم غير اللسانية، حيث لا تقتصر على نوع خاص من العلامات، ومن هذا التعريف لا ينبغي لنا إلا نقول: إن اللغة الواصفة هي السيميائيات من حيث موضوعها، كما أن اللغة الواصفة من حيث منهجها لا تضطلع بمهمة الوصف البسيط للخطاب الواصف للغة ، وإنما تسعى إلى استكشاف خواصه المميزة له عن بقية الخطاب بعامة ، والخطاب العادي بخاصة .

1- 3- إشكال المصطلح في الثقافة العربية :

وإن أبنا إلى ثقافة العربية نلفي الإشكال ذاته في وضع مقابلات للمصطلح métalangage ، ذلك أن الباحثين العرب لم يكتفوا بمصطلح واحد يعبر عنه، وإنما قدموا مقابلات عديدة أضحت مترادفة من حيث دالها ، ولعل ذلك ما يتنافى مع قواعد وضع المصطلح ؛ لأنه لكي لا يتعثر المصطلح ويتشتت [1] ينبغي التخلص من المترادفات، فراح البعض في ترجمته يعتمد على دلالة المصطلح المفهومية فحين علم ان اللاحقة Méta تحمل معنى وصف اللغةلنسقها اللغوي،عملوا على ترجمتها "بالواصفة"، كما عمل آخرونعلى ترجمتها بـ "ما وراءاللّغة أو"مافوقاللّغة[2]." وعمل آخرون على ترجمتها باللغة الاصطناعية باعتبار أن المناطقة كانوا يدلون بهذا المصطلح على إنتاج لغات اصطناعية صورية [3] ، و منالدارسينمناكتفىبتعريبالسابقة على نحو ميتا لغة [4] . والملاحظ أن الكتابات اللسانية العربية اليوم تبادر بتفضيل مصطلح اللغة الواصفة كمقابل يؤدي معنى المراد من هذا المصطلح .

métalangage	المترجم
اللغة الواصفة	أحمد يوسف،
ميتالغة	عبد السلام المسدي ، محمد حسين غليوم، عز الدين الخطابي، عبد الحميد جحفة، على مقلد ، محمد عناني .
ما وراء اللغة	عبد السلام المسدي، جابر عصفور، محمد عناني
الكلام الواصف	محمود خير محمود البقاعي
لغة اصطناعية	محمد البكري
اللغة الشارحة	زكي نجيب محمود

[1]- بوبكر فراجي، المصطلح العربي العلمي - ترجمة أم تعريب معاصر- ، كتابات معاصرة، مج 5، بيروت، 1994 . ص73 .

[2] - ينظر، جورج مونان، معجم اللسانيات، تر. ص.387 .

[3] - ينظر : رولان بارث، مبادئ في علم الأدلة، تر. وتق. محمد البكري، ط1 ، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1986 ، ص. 138 .

[4]- - ينظر، جورج مونان، معجم اللسانيات، ص.387

لقد وعى المحدثون من الباحثين العربي أن لفظ métalangage يحمل معنى اللغة الثانية، الا النهم يختلفون في ترجمتها من منطلقيين، اما باعتبار المعنى واما باعتبار نحت المصطلح مباشرة ، ولعل ذلك ما يعلله زكي نجيب محمود بقوله: ((والترجمة الحرفية لهذه العبارة هي (ما وراء اللغة)، والمقصود بها لغة تتحدث عن لغة اخرى، وقد فضلت ان اسميها بالعربية (لغة شارحة) أي اللغة التي تشرح بها لغة اخرى)) [1] . ويبدو من هذا ان زكي نجيب محمودا نظرا لتوجهه الوضعي المنطقي جعله يرى في اللاحقة ميتا نوعا من الميتافيزيقا التي طالما دأبت الوضعية المنطقية مع راسل وكارناب على مواجهاتها ، كما انه من جهة أخرى يتوافر داخل المعطى المنطقي العربي القديم على لفظ " القول الشارح" .

بيد أن هذه الترجمة التي اقترحها زكي نجيب محمود على الرغم من مسوغاتها المعرفية والمنهجية لم ترق في نظر محمد عصفور الى اصابة المقصود من المفهوم، بقوله: ((لكنني لا اعتقد تعبير اللغة الشارحة يعني " اللغة التي تتحدث عنه اللغة"، الا اذا وضعنا هذا الشرح بعد التعبير كل مرة، واخالف الزميل المترجم في أن التعبير يعني أن هناك وراء لغة ما وراءها ... وقد اقترحت في سياق اخر آخر كلمة ميتا لغة على غرار ميتافزيقا ، ومع انها كلمة قبيحة فانها اقرب الى المصطلح الاصلي، ويجب الا نفزع من مصطلح ميتا لان لغة هي نفسها logs اليونانية)) [2] . وفي الحقيقة يبدو أن ترجمة هذا اللفظ باللاحقة ميتا لا يؤدي المعنى المنطقي المطلوب منها عند المناطقة. وعليه يبدو ان الحكم لم يضع في الحسبان العوامل التي أشرنا إليها من قبل.

وفي مقابل ما سبق نلفي من الدارسين العرب من يستعمل المصطلحين (ميتا لغة وما وراء اللغة) استعمالا مترادفا ، فعلى سبيل المثال نلفي محمد عناني يستعمل اللفظين في قاموسه، وبالمثل نلفي على مقلد في ترجمته لمقال ميتالغة. ويبدو أن هذه الترجمة لم تراع خصوصية المقابل العربي من جهة أنها فضلت نقل المصطلح بحرفيته (ميتالغة) ، كما أن لفظ ما وراء حتى وإن حاول التركيز على مفهوم المصطلح ودلالته، الا انه لم يوفق في

---

[1] – زكي نجيب محمود ، خرافة الميتافزيقا ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1953 ،، ص.209.

[2] – إيان كريب، النظرية الاجتماعية من سوبنز الى هبرماس، تر. محمد حسين غالليوم، عالم المعرفة ، ع244، الكويت، ص.209، (الهامش)

التعبير عنه تعبيرا علميا صادقا، وذلك ما يمكن ان يتبادر من معان ميتافزيقية قد تضلل القارئ وتجعله يتوهم أن هذا المصطلح فلسفي خالص.

واذا انتقنا الى مصطلح اللغة الواصفة نلفيه يعبر بدقة عن المقابل الاجنبي، من جهة أنه يركز على وظيفة اللغة الواصفة المتثملة في الوصف طورا، كما انه لفظ عام يدخل فيه كل انواع الوصف من ترجمة وشرح وتفسير وغيرها، لهذا نرى ان ما اصطنعه حنون مبارك وغيره بتفضيل لفظ اللغة الواصفة ينم عن وعي بمفهوم اللفظ ودلالته العامة على كل نشاط لغوي واصف، ومن هنا يمكن ان ندلل على صحة مصطلح اللغة الواصفة بما يأتي :

1- إنها ترجمة تركز على الجانب المفهومي
2- تراعي عموم اللفظ ليشمل جميع أصناف العمليات الواصفة.
3- إنها تزيل خطر التباس المعاني الميتافزيقية التي يمكن أن تفهم من اللاحقة ميتا.
4- أنها تميز هذا المفهوم علميا عن ما يمكن أن يتبادر من الفظ مثل اللغة الشارحة واللغة المفسرة وغيرها من الألفاظ التي قد تحيل إلى معان لا تحمل معنى دقيقا خاصا بمجال معين.

2- اللغة الواصفة بوصفها نسقا من العلامات:

تضطلع اللغة بمهمة الحديث عن الأشياء المادية ووصفها، وتلك تمثل وظيفتها الحقيقة حسب مرتآه فيتغنشتاين، ذلك أنها تروم ((تمثيل حالات الأشياء)) [1]. من خلال الحديث عن دلالتها المرجعية، وما تحيل إليه من وقائع مادية في العالم الحقيقي. بيد أنها توفر إمكان أن تكون هي ذاتها موضوعا للفهم والمساءلة والتفكير، ولعل هذا ما اصطلح على تسميته بالوظيفية الانعكاسية la fonction réflexive ، التي تجعل اللغة قادرة على وصف ذاتها من خلال دراستها لطرق اشتغالها، وبذلك تنتج ألفاظا ومتصورات تعين حالاتها ودلالتها واستعمالاتها.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن اللغة تضطلع بوظيفة واصفة على مستويين هما:

1- وظيفة واصفة للأشياء ودلالتها من خلال تعيين مرجعيتها الحقيقة في الواقع، وبذلك تحيل اللغة على الواقع إحالة غير مباشرة يعتورها الكثير من الاعتباط.

2- وظيفة واصفة للغة ذاتها تتجلى من خلال مراجعة الكلام بين المتكلمين في أثناء التواصل، وما يمكن أن ينتج عنها من ملاحظات تسترعي اهتمام المتكلمين، ذلك أنها تنتج ألفاظا واصفة يمثل موضوع اهتمامها الوحيد ألفاظ اللغة ونسقها، مثل لفظ الفعل والفاعل والمفعول به وغيرها من الألفاظ الواصفة، تتحدد مرجعيتها من خلال إحالاتها إلى ألفاظ اللغة، ولعل هذه هي التي سماها ياكبسون بالوظيفة اللسانية الواصفة métalinguistique .

وإذا أردنا التمثيل إلى الحالة الأولى يمكن العودة إلى مفهوم الدلالة لدى كل من **أوغدن وريتشاردز** اللذين يقدمان مثلثهما السيميائي المستوحى [2]من مثلث بورس،

---

[1] - سيلفيان أورو، فلسفة اللغة، ص. 96.

[2] - Voir Bertil Malmberg, la nouvelle tendance de la linguistique, p. 191.

هناك من يعتقد أن علم الدلالة مستقل بتصوراته استقلالا يجعل منه مفصولا عن السيميائيات، لكن في الحقيقة عند العودة إلى مفهوم الدلالة في ذاته نلفيه لا يكاد ينفصل عن البعد السيميائي سواء كما تصوره دوسوسير في بعده الثنائي أم كما تصوره بورس في بعده الثلاثي. لهذا نلفي أن الكثير من يتحدث عن متصورات علم الدلالة بوصها مستقلة برأسها عن السيمائيات، ولعل في ذلك تناسي مقصود لفضل السيميائيات في إمداد علم الدلالة بالكثير من الآليات والمفاهيم التي بني عنها صرحه المعرفي.

ينظر، ابن مسعود محمد العربي، السيميائات والدلاليات، مذكرة ماجيستر، جامعة وهران، 2006، إشراف الدكتور أحمد يوسف.

الذي يضم ثلاثة عناصر [1] هي: الكلمة (الرمز)*، والشيء (المرجع) Référant ، اللذان يشغلان قاعدة المثلث، وفي الأخير الإحالة Référence على رأس المثلث. ولكن لا توجد بين أجزاء المثلث الثلاثة سوى علاقتين ممثلتين في الجانبين الأيمن والأيسر منه، حيث توجد علاقة سببية بين الإحالة والرمز في الجانب الأيسر، كما أن هناك علاقة مباشرة سببية بين الإحالة والمرجع في الطرف الأيمن؛ لأن الإحالة تقدم تأويلا للأشياء، فمثلا نتعرف إلى الكرسي من خلال تأويل مجموع المعطيات الحسية التي هي فقط علامة مرجعية مؤولة للكرسي.

يطلق اسم الإحالة على ((الوظيفة التعريفية والمرجع على الأشياء المعرفة، التي يمكن أن تكون موضوعا ماديا مثل شجرة في تعريف دو سوسير أو أي تصور ما وكمثال على ذلك مفهوم شجرة ما ضمن بطاقة تعريفية خاصة بالأشجار (...) ومن ثم فالمواضيع المادية والمفاهيم المجردة هي مستقلة عن كل نشاط لساني، في حين المرجع دائما وأبدا هو مرجع لكلمة ما ضمن استعمال محدد)) [2]. ولعل كل ذلك راجع إلى عدم وجود أي علاقة مباشرة بين الرمز والمرجع، فالرموز لا تدل في ذاتها، بل تكتسب دلالتها من خلال علاقاتها مع المواضيع المادية في سياق معطى ظاهر في عالم الأعيان.

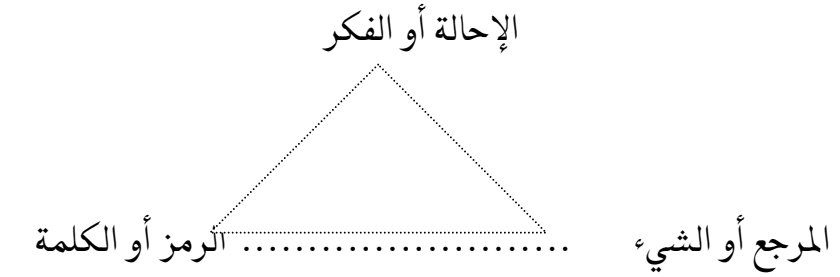

المثلث السيميائي لدى أوغدن وريتشارد ((1923))

[1] - Raymond Champagnol, Signification du langage, PUF , 1éd, 1993, pp. 104-105.

[2] - Pierre Lerat, sémantiquedescriptive, éd, Hachette, Paris, 1983, pp.65.66.

إذا استعرنا مثلث **أوغدن ورتشارد** إلى تمثيل مفهوم اللغة الواصفة يمكن استبدال المرجع أو الشيء بالعلامة اللغوية؛ لأن في هذه الحالة يتم الإحالة عليها بوصفها موضوعا للحديث والتعيين، فيكون كل من الدال لفظا والمدلول.

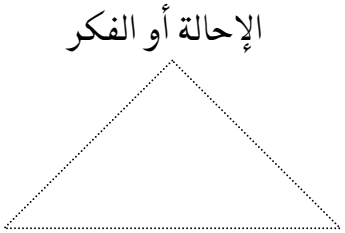

المثلث السيميائي للغة الواصفة

لقد تنبه **التهانوي** إلى هذا النوع من الفصل بين اللغة الطبيعية واللغة الواصفة من خلال مفهوم العلامة ودلالتها، ذلك أنه يرى أن تغاير طبيعة الدال والمدلول سواء اللفظية أم غير اللفظية، يمكن أن تنتج عنه أنواع من العلامات السيمائية يمكن تلخيصها فيما يأتي [1]:

1- اللغة الواصفة: وهي التي تنتج عندما يكون كل من الدال والمدلول لفظا كأسماء الأفعال الموضوعة لألفاظ الأفعال، فالألفاظ الاصطلاحية في النحو على اختلافها هي ذات طبيعة لسانية تحيل إلى ألفاظ هي الأخرى ذات طبيعة لسانية.

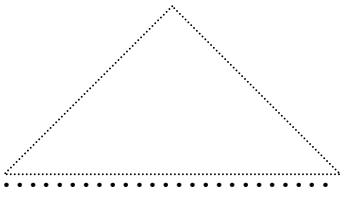

المثلث السيميائي للغة الواصفة

2- **اللغة الطبيعية**: وهي التي تنتج عندما يكون الدال لفظا والمدلول غير لفظ، كزيد الدال على الشخص الإنساني، وفي هذه الحالة تضطلع اللغة بتعين أشياء مادية واقعية

[1] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح. رفيق العجم، بيروت ناشرون، بيروت، لبنان، 1996، ج1، ص.787.

موجودة في عالم الأعيان، ويدخل في هذا كل ألفاظ اللغة الواصفة للأشياء والموجودات على اختلافها .

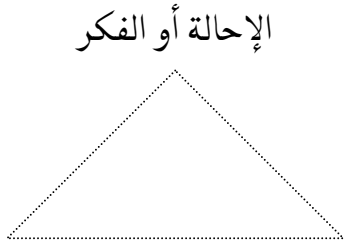

المثلث السيميائي للغة الطبيعية

3- **الكتابة:** وهي التي تنتج عندما يكون الدال غير لفظ والمدلول لفظ، كالكتابة التي هي عمل اضطراري وضعه الإنسان لتدوين الألفاظ وحفظها من الانمحاء في الزمان ولإعلام الغائبين حسب ابن سينا .

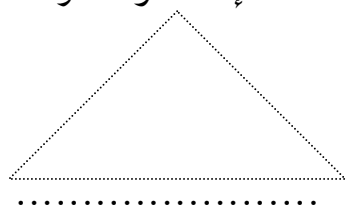

المثلث السيميائي للكتابة

4- **اللغات غير اللفظية:** وهي التي تنتج عن انعدام الخاصية اللفظية على مستوى دالها ومدلولها سواء بسواء، كالعقود الدالة على الأعداد وغيرها من اللغات الرمزية، ينضاف إلى ذلك العلامات غير اللسانية التي تحيل إلى أشياء غير لسانية مثل الإشارات والقرائن..الخ

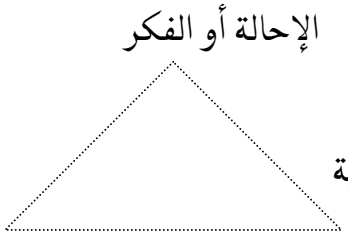

المثلث السيميائي للغات غير اللفظية

يتضح من خلال الأشكال السابقة أن الدلالة تتجسد تجسدا يختلف باختلاف طبيعة الدال والمدلول التي تعد أساسا للتقسيم، فأصناف الدلالات وأقسامها السابقة لا تنفك عن البعد الاحتمالي الناتج من ربط خاصتين ربطا ثنائيا يحيل إلى أربعة أقسام.

ونلاحظ أن القسم الثالث والرابع من هذه الأقسام يحيل إلى أنواع من العلامات اللغوية الواصفة الموجودة الآن في العلوم الحديثة، ويمكن أن نعدد أهمها بحسب مساهمتها في صناعة العلوم من خلال أدوات التعريف الواصفة، فمثلا في النوع الثالث يمكن أن نضيف إليه الأشكال التوضيحية والرسوم بوصفها علامات غير لغوية تدل على أوضاع لغوية، وهي بذلك أشكال شارحة للعبارة اللغوية وموضحة لها على سبيل التقريب التمثيلي. أما القسم الرابع فيمكن أن يضم ما يسمى باللغات الصورية أو الشكلية التي يمكن أن تكون هي الأخرى أداة من أدوات الصياغة اللغوية الواصفة التي تضطلع بالتعريف كالرياضيات وغيرها من اللغات التي تصطنع لذاتها رموزا وأشكالا للتعبير.

الفصل الثالث

سيميائية الخاصية الانعكاسية للغة

- **الخاصية الانعكاسية في السيميائيات المعاصرة**
- **الخاصية الانعكاسية في السيميائيات العربية**

3- سيميائية الخاصية الانعكاسية للغة:

3- 1- الخاصية الانعكاسية في السيميائيات المعاصرة:

تكاد اللسانيات تطابق اللغة الواصفة حسب ما ارتآه **ميشال أريفيه**، ولهذا مادامت هناك لسانيات فإنه ينبغي أن تكون هناك لغة واصفة [1]، ومن ثم لا يمكن التشكيك بوجود علاقة بين النظرية السوسيرية للعلامة ونظرية اللغة الواصفة، ولا تظهر هذه الصلة صريحة عند **دوسوسير** ذاته الذي لم يستخدم مصطلح اللغة الواصفة، وإنما يمكن استنباطه من خلال قراءة متصوراته اللسانية قراءة استنتاجية.

يمكن للوقائع اللسانية حسب **دوسوسير** [2] أن تكون أداة بناء سيميائية في ذاتها، وبهذا توفر إمكان استخدام العلامات اللسانية جراء اعتباطيتها بوصفها وسيلة لتأويل ذاتها بذاتها طورا، ولتأويل علامات أخرى طورا آخر، مما يمنح اللسانيات حقها للمطالبة بأسبقيتها على السيميائيات كلها. ولهذا السبب يمكن القول إن العلامات الاعتباطية التامة هي التي تحقق أفضل شكل للعملية السيميائية بالنظر إلى العلامات الأخرى ، ولذلك كله كان اللسان أكثر تعقيدا وانتشارا من بين أنساق التعبير، إنه النسق الأكثر تميزا من بين هذه الأنساق، وبهذا يمكن للسانيات أن تكون الرائد العام للسيمائيات برمتها على الرغم من أن اللسان ليس سوى نسق خاص. [3] إن العلامات بأسرها تستجمع في إطار السيمائيات بما في ذلك العلامات اللسانية، ويمكن تأويلها دون العودة إلى العلامات اللسانية، وفي الآن ذاته، إن هذه العلامات اللسانية التي هي موضوعا للسانيات بمقدورها أن تبسط يدها على مجال السيمائيات برمته.

وعلى الرغم من هذا كله، تأخذ هذه المصادرة مكانة مهمة في تاريخ السيمائيات الفرنسية بعامة، والسيمائيات البارتية بخاصة ، التي أولت مهمة تشكيل السيمائيات ووصفها إلى اللسانيات . وهو ما يرتبط ارتباطا صريحا بدراسة اللغة الواصفة. إن مصادرة **دوسوسير** ترتبط بمفهوم اللغة الواصفة، لأنها تنطوي على المستوى الثاني للسان الذي

---

[1]- Arrivé Michel. Signifiant saussurien et signifiant lacanien. In: Langages, 19 Anne, n°77, 1985. P.105.
[2]- Saussure, Fernande, cours de linguistique générale, Payot, 1985. p.33.
[3]- Ibid, p. 33.

تكمن وظيفته في كلامااللسان عن ذاته بذاته، وهذا الجزء هو أصل البحث السيميائي حول اللغة الواصفة الذي أجري في الستينات من القرن الماضي.

يحتذي اللسانيون كلهم بالمصادرة السوسيرية القائلة إن اللسان نسق من العلامات يمتلك خصائص يختلف بها عن غيره من الأنساق السيميائية غير اللسانية الأخرى، فالأنساق السيميائية كلها تفتقر إلى الترادف فيما بينها، غير أن اللسان هو النسق الوحيد الذي يمكنه تأويلها من خلال مزايا علاماته وخصائصها. فلا يمكن أن توجد سيميائيات الصوت واللون والصورة، ولا يعبر عنها من خلال اللون أو الصوت أو الصورة، ذلك أن السيميائيات برمتها في الأنساق غير اللسانية تدين في تمثيلها إلى اللغة، إذن لا يمكن أن توجد إلا وضمن سيميائيات اللغة حسب **إميل بنفنست** [1]. فكل أنساق العلامات لا يمكن أن تصف نفسها إلا باللغة.

إن اللغة هي الوحيدة التي تملك الخاصية الانعكاسية [2] propriété de réflexivité، ((ومن هنا تستمد قدرتها الفائقة على خلق مستوى ثان من القول، يمكن من صياغة كلام دال حول الدلالة نفسها، ونجد في هذه الملكة الميتالغوية أصل علاقة التفسير التي تجعل اللغة قادرة على الأنظمة الأخرى)) [3]. ولعل ذلك ما أشارت إليه **ري دبوف** بقولها: ((إن اللغة بمقدورها الكلام عن كل نسق يوجد في حالة الكلام عن ذاته، وفي المقابل لهذا ليس هناك نسق غير لغويnonlangagier يمكنه وصف خاصية السيمائيات الواصفة métasémiotique وإحداثها)) [4]. إن اللغة تتوافر على مستوى ثان أو نسق فرعي يحيل إلى مزية الكلام عن ذاتها وضمنها، أو ما يسمى باللغة الواصفة في مقابل اللغة الموضوع، إن هذه النماذج السيميائية لا تتحقق إلا بتعارض الحاصل بين اللغة الواصفة وما يتعلق بالأنساق السيمائية الأخرى.

---

[1]- ينظر إميل بنفنست، سيميولوجيا اللغة، تر. سيزا قاسم ضمن كتاب: مدخل إلى السيميوطيقا، منشورات عيون، الدار البيضاء، 1987، ج2، ص.23.

[2]- Josette Rey- Debove. Le métalangage,p.3.

[3]- إميل بنفنست، سيميولوجيا اللغة، تر. سيزا قاسم، ص.27.

[4] - Josette Rey- Debove. Le métalangage,p.01.

وعليه تمثل اللغة الموضوع langage-objet موضوعا للغة الواصفة سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية، ذلك أن ((المنطق يعلمنا تميز اللغة الموضوع عن اللغة الواصفة، فاللغة الموضوع تشكل المادة التي وضعت للبحث المنطقي الواعي، أما اللغة الواصفة فهي حتما لغة اصطناعية تضطلع بالبحث عن الدلالة المنطقية ذاتها، التي تسمح بالانعكاس حول ذاتها، ذلك أنه لم يدرك كتابنا لزمن طويل انه يمكن النظر إلى الأدب على انه مثله مثل اللغات الأخرى، وعلى انه بإمكانه أن يتحدث عن ذاته وينقسم إلى موضوع ناظر ومنظور إليه في الآن ذاته)) [1]. مما يتضح من خلاله أن اللغة لا تضطلع بوظيفية واحدة وحسب، وإنما ((تمتلك مقدرة للكلام عن أي علامة كانت، وعن أية لغة كانت سواء أكانت طبيعية أم اصطناعية)) [2]. إن اللغة الواصفة هي وصف نسق مصادراتي ومصورن يعمل على إثبات الحقيقة في اللغة الموضوع. كالرياضيات الواصفة بالنسبة إلى الرياضيات و المنطق الواصف بالنسبة إلى المنطق، واللسانيات الواصفة بالنسبة للغة وهكذا دواليك، فكل علم هو واصف لموضوعه ومحقق له.

يرى **جورج مونان** [3] في السياق ذاته أن مثل هذا النمط من اللغة غير موجود، لأنها تفقد صرامتها المنهجية التي طالما دأب المنطق والرياضيات على تجريدها من ذلك الالتباس الناتج عن استنباطها من اللغات الطبيعية أو اللغة الموضوع، من خلال محاولة إنتاج منطق واصف خال من المعاني الميتافيزيقية الناتجة عن الكيانات المادية التي تقبع داخل اللغة الموضوع. ولعله في هذا لا يتبنى دعاوى فيتغنشتاين حول عدم إمكان الحديث عن اللغة الواصفة؛ لأن ((المعجم ذاته والتركيب ذاته يستخدمان في اللغة واللغة الواصفة)) [4]. ومن ثمة يتعذر في أحايين كثيرة تمييز اللغة الموضوع عن اللغة الواصفة؛ لأنهما يقومان على تضايف تتماهى فيه اللغتان تماهيا قواعديا ودلاليا يجعل من الصعوبة بمكان فصلهما فصلا خالصا، ذلك أنه ((عندما تقوم لغة أولى مثلا بوصف أنساق غير لغوية، أو بوصف لغة أخرى ، فإن إمكان تميز موضوع الدراسة وأداتها يختلف، ولا توجد

---

[1] - Roland Barthes**, Essais Critique**, Ed, seuil, Paris, 1964, p.110.

[2] -Josette Rey-Debove, **le métalangage,** p.4.

[3] - جورج مونان، معجم اللسانيات، تر. جمال الحضري، ص. 387.

[4] - المرجع نفسه، ص. 387.

أي صعوبة في التميز بينهما ، لكن عندما تصف إحدى اللغتين ذاتها بذاتها ، فإن التطابق الجزئي بين موضوع الدراسة وأداة الدراسة يخلق حالة فريدة)) [1] . وتظهر تاليا إشكالات معرفية عن عدم التمييز بين العلامات التى تعين أشياء والعلامات التي تعين علامات أخرى .وذلك ما يظهر عند مستعملي اللغة بله حتى المتخصصين من اللسانيين.

وفي السياق ذاته يرى **سلفيان أورو** [2] أن الكلام عن الكلام يستدعي ضرورة استعمال اجراءات تستتب في حنايا اللغة الطبيعية، أو خلق اجراءات محولة لموضوعات تكون بمثابة المقابل للعالم الموضوعي، ولعل هذا الوجه من اللغة الواصفة يعتوره الغموض لدى اللسانيين، لذا ينبغي إبانة حداثة مفهوم اللغة الواصفة، ولاسيما كما تصورها المناطقة أمثال **تارسكي وراسل** اللذان ينصان على عدم إمكان إظهار بعض خصائص هذه اللغة دون الوقوع في تنافضات، ومن ثم يمكن أن يظهر ضمنها عدم امكان أن تكون اللغة الطبيعية لغة واصفة، مما يستدعى اصطناع لغة واصفة كلية تستوعب اللغات برمتها ، لكن ليست هناك ضمانات عملية تجعل تلك المطارحات السابقة ممكنة التجريب، وتبقى اللغة الواصفة ضمن الحالات كلها تحيل الى الكلام عن الكلام، مما يمكن أن يعطى المفهوم ذاته جراء دوران الكلام حول بعضه البعض.

إن ما سبق هو عين ما نبه إليه **التوحيدي** اتقاء لآفات الدور وانعكاس اللغة على ذاتها ، مما يصعب معه التمييز بين اللغتين : ((لأن الكلام على الأمور المعتد فيها على صور الأمور وشكولها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحس ممكن، وفضاء هذا متسع، والمجال فيه مختلف والكلام على الكلام صعب، فأما الكلام على الكلام فإنه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعضه)) [3] . فإذا كان التأليف اللغوي الواصف في العلوم اللغوية يصطنع لذاته مما يصفه لغة تعلو عنه بمرتبة؛ فإنه بذلك ((شاهد على شاهد على غائب)) [4] . ثم إن تلك العلاقة يصعب بالتبعية فهمها ؛ ((بما أن اللغة التي تمثل مادة الفحص تتطابق

---

[1] - Josette Rey-Debove, **le métalangage, p**p.04.05.

[2] - Sylvain Auroux, catégories de métalangage, In: Histoire Épistémologie Langage. Tome 01, fascicule 1, 1979. p.03.

[3] - أبوحيانالتوحيدي،كتابالإمتاعوالمؤانسة، تح. احمد أمين و احمد الزين، ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت 1953، ج2، ص.131.

[4] - عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ، لبنان، 2010، ص.45.

حينئذ مع اللغة التي تمثل وسيلة التعبير عن ثمرة هذا الفحص)) [1]. وعلى هذا هل يمكن لمدلولات اللغة أن لا تتناهي في الصعود إلى مدلولات أخرى لغوية واصفة؟

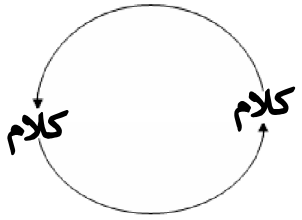

ومتى علمنا أن اللغة ذات خاصية تفسيرية واصفة هل يجوز لنا أن نجعل منها أطوارا متعاقبة من جهة طبقاتها، فما يتعذر إدراكه في مستوى من مستوياتها يمكن إدراكه في الطور الواصف الذي يليه، فتتوالى طبقات اللغة تتاليا مفضيا إلى تعددها بحسب ما يرادوصفه، ومن ثمة إنزالها منازل متلاحقة ومتراكبة تدنوا من بعضها وتقترب في حقيقة مضامينها لدورانها كلها حول الطبقة الأولى على الرغم من تباين مسالكها؟

وعلى هذا الأساس لا مندوحة من الفصل بين اللغة الواصفة واللغة العادية في أثناء التحليل قصد إزالة اللبس الذي يظهر على مستوى خطاب اللغة الواصفة، ولا يتم ذلك حسب **ري دبوف** [2] إلا بإعادة الفهرسة والوصف؛ لأن القواعد تدفع إلى معالجة الكلام المنسوب والأساليب المباشرة وغير المباشرة، من خلال استعمال الهلالين ، وفي إثبات بعض الكلمات، وفي تسمية بعض المتواليات، بطريقة غير متماسكة، دون أن تعي أنها تعتمل في نسق فرعي متسق يحتم معالجته في ذاته، وعليه إذن يمكن استخراج القواعد التي تطبق على الخطاب اللساني الواصف مستقلا برأسه، بخلاف ما يجري مع قواعد الخطاب العادي. إن هذا الرأي يؤكد على استقلالية اللغة الواصفة عن بقية الأنساق اللغوية الأخرى، على الرغم من الالتباس الكائن بينها وبين الخطاب اللغوي العادي، ومن ثمة تمتلك اللغة الواصفة نسقا خاصا وتميزا يستدعي استخراجه واستكشافه للمضي قدما بالأبحاث اللغوية والمنطقية قاطبة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.45.

[2] - Josette Rey-Debove, le métalangage, p.03

في هذا السياق يشير **يامسليف** [1] إلى أن اللغات الطبيعية تمتلك طاقة فذة في التعبير التعبير عن الدلالات قاطبة، جراء إطلاقها ومرونتها التركيبية التي تمنحها القدرة على التشكل، بينما اللغات الأخرى غير اللسانية لا يمكن أن تبغي عنه حولا في التعبير جراء تقيدها بالتعبير عن دلالات خاصة لاستعمالها لغات تعيينية محددة .

لقد كانت ثنائية الدال والمدلول لدى **دو سوسير** أحد أهم مصادر استلهام المتصورات السيميائية التي سكها رولان بارت، ولا سيما مفهوم اللغة الواصفة بوصفه آلية لسانية تستقطب في فلكها العديد من المتصورات يأتي في مقدمتها مفهوم الأسطورة، التي يحددها رولان بارت بوصفها نسقا سيميائيا ثانيا أو لغة واصفة، لوجود لغة ثانية ضمنها تتحدث اللغة الأولى،((فالأسطورة منظومة خاصة؛ لأنها تتكون انطلاقا من سلسلة سيميولوجية موجودة قبلها : إنها منظومة سيميولوجية ثانية . فما هو علامة في المنظومة الأولى، يصبح مجرد دال في المنظومة الثانية)) [2]. وعليه تغدو الأسطورة لغة ذات خصيصة خصيصة واصفة لذاتها .

1- دال | **2- مدلول**	
3- علامة	**2- مدلول**
1- دال	
3- علامـــــــة	

وعليه يرى **رولان بارت** [3] أن الأسطورة تتضمن نسقين سيميائيين، أحدهما مفكك بالنسبة للآخر، وهو النسق اللساني، أو اللسان الذي يسمى اللغة الموضوع، لأنها هي اللغة التي تدرك الأسطورة دالها فيها لتبني نسقها الخاص، والأسطورة نفسها هي لغة واصفة لأنها لسان آخر نتحدث به عن اللسان الأول. وعندما يفكر السيميولوجي في

[1] -L. Hjelmselv, Prolégomènes à une théorie du langage, pp. 183-184.

[2]- رولان بارت، أسطوريات، تر. قاسم مقداد، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، 1996، ط1، ص.253.

[3]- المرجع نفسه، ص. 253.

اللغة الواصفة فلن يعود للتساؤل بعد عن اللغة الموضوع، ولا يبقى عليه سوى أخذ الخطاطة اللسانية بعين الاعتبار، ومعرفة الحد الشامل فيها، طالما ان هذا الحد سيقر بالأسطورة.

ويوضح **رولان بارت** في كتابه عناصر السيميولوجيا العلاقة الانعكاسية بين اللغة الواصفة واللغة الموضوع من إحداث تقابل بين التعيين dénotation والإيحاء connotation من خلال تقابلهما داخل النسق السيميائي [1]، وذلك ما ينتج عنه حالتان من الانفصال، ففي حالة الانفصال الأولى يصبح الأول (تع (ع) مح) مستوى تعبيريا ودلالا لنسق ثاني.

2- تع (ع) مح
1- تع (ع) مح

ولعل هذا ما يمكن ان يلخص في المعادلة الآتية (تع (ع) مح) ع مح، حيث يمثل النسق الأول حالة الدلالة التعينية ويشكل النسق الثاني الدلالة الإيحائية.

أما الحالة الثانية للانفصال يصبح النسق الأول (تع (ع) مح فيها مستوى للمحتوى أو مدلولا لنسق ثاني وليس لمحتوى التعبير،

2- تع ع مح
1- تع (ع) مح

وهي تمثل حالة اللغة الواصفة، فاللغة الواصفة تكون من نسق للدلالة على مستوى التعبير ذاته، وببساطة يمكن أن تكون السيميولوجيا لغة واصفة تعالج سيميولوجية أخرى.

[1] - Voir Roland Barthes, Eléments de sémiologie, In, aventure sémiologie Addition du seuil, Paris, 1985, pp. 76.77.

دا	مد
دا	مد

الإيحاء

دا	مد
دا	مد

اللغة الواصفة

ولعل هذا ما تجلى لدى **بارت** تجليا صريحا في متصوراته السيميائية حول اللغة الواصفة، حيث سعى إلى توسيعها لتشمل حتى الأنساق السيميائية غير اللسانية. ((فلا ينبغي أن تبقى فكرة اللغة الواصفة خاصة باللغة العلمية، لأن اللغة المتمفصلة في حالتها التعينية عندما تغطي نسقا من المواضيع الدالة، فإنها تتكون تكوينا عمليا أي لغة واصفة من ذلك مثلا مجلات الموضة التي تتكلم عن دلالةاللباس، وهي حالة مثالية لأن المجلة لا تقدم خطابا تعيينيا خالصا ... وإنما لغة واصفة تتموضع بدورها ضمن سيرورة إيحائية)) [1].

3 الإيحاء

2 التعيين

اللغة الواصفة

1 نسق واقعي

دا : بلاغة		مد : أديولوجية
دا	مد	
	دا مد	

إن هذه الخطاطة تشرح لنا تلك السيرورة الإيحائية اللانهائية لمفهوم العلوم الإنسانية، التي في خضمها يمكن إنتاج لغة واصفة ستحتاج إلى لغات واصفة أخرى تصفها دائما ، ((فكل علم جديد سيظهر بوصفه لغة واصفة جديدة تجعل من اللغة الواصفة السابقة عنها موضوعا لها، بمراعاة عن كثب الواقع- الموضوع الذي يدعم هذا الوصف، ولا سيما سيكون تاليا تاريخ العلوم الإنسانية عبارة عن تعاقبية من اللغات الواصفة، حيث العلوم برمتها بما في ذلك السيميولوجيا تحتوى موتها الخاص احتواء في اللغة التي تتكلمه. وتسمح هذه النسبة التي بداخل النسق العام للغات الواصفة بتدارك الصورة المثبتة التي يمكن معرفتها عن السيميولوجيا في مقابل الإيحاء)) [2]. ومن ثمة تغدو اللغة الواصفة ظاهرة تاريخية متجددة تراهن على سيرورتها التوسعية، التي يحركها السيميائي

[1] - Roland Barthes, Eléments de sémiologie, p. 77.

[2] -Roland Barthes, Eléments de sémiologie, pp.79.80.

من خلال إعادة تفكيكها في لغة ثانية، مع العلم أن موضوعيتها يحينها التاريخ ويحررها في الآن ذاته من نهائية الانغلاق، بوصفه مجددا لها بعد أن يطاولها الموت في سياق اللانهائي.

هذا يفضي حسب **غريماس**[1] إلى أن اللغة الواصفة لا يمكن أن تكون إلا خارجة عن اللغة الموضوع من حيث مضامينها باعتمادها على قواعد بنائها الخاصة، ولعل ذلك ما كان دعامة لمقولة يا مسليف التي مؤداها أن اللغة الواصفة هي السيميائيات، من حيث تدرج الحدود تدرجا نسقيا يأخذ شكل السيرورة السيميائية.

وعليه يمكن القول إن اللغة الواصفة تتطابق مع اللغة الموضوع، لان العلامات برمتها يمكن استخدامها بوصفها ألفاظا ذاتية الدلالة، ينضاف إلى هذا خصوصيتها التي تنماز بها عن اللغة الموضوع، التي لوصفها نحتاج إلى لغة اصطناعية دقيقة ذات تعابير خاصة مستوحاة من استخدام اللغة العادية، والتي تسمى باللغة الواصفة المصورنة المخصصة لوصف الظواهر سواء أكانت منطقية أم لسانية.

والجدير بالذكر أن اللغة الواصفة غنية عن اللغة الموضوع من حيث كمية العلامات التي تحتويها، لأنها تشتمل على اللغة الموضوع واللغة العلمية التي يدخل في مضمارها لغة اللسانيين والمناطقة سواء بسواء. ذلك أنه إذا ما استدعينا المصادرة السوسيرية حول مفهوم اللسان نلفي أن اللغة الموضوع تتكون من نسق علامات مغلق على ذاته من حيث الدلالة، فاللغة الموضوع تتحدد فقط من خلال وظيفة المدلولات وعلاقتها داخل النسق ذاته، وليس من خلال علاقتها بمدلولات الأنساق الأخرى.

[1] - Greimas, A .J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ed. Hachette, Paris, 1979, p.

3- 1- 2- الخاصية الانعكاسية في الكلام العادي:

يشير **شارل موريس** [1] أن اللغة الواصفة لا تتوقف على الخطابات العلمية الرصينة وحسب، فهي ليست مجرد أداة علمية، فقبل ظهور اللغات الصورية كان الأنموذج الوحيد المهيمن على امتلاك المعرفة هو اللغة العادية نتيجة مرونتها التعبيرية وقدرتها على التشكل تشكلا سريعا. فالخطابات الشعرية تدور حول خطابات شعرية أخرى، والخطاب القانوني يدور حول الخطاب الشعري، والخطاب الشعري حول الخطاب العلمي والخطاب المنطقي الرياضي يدور حول الخطاب العلمي.

ولعل ذلك ما أكده **ياكبسون** في كون أن المتكلم العادي يتكلم اللغة الواصفة. إنها ثنائية ذات أهمية كبيرة ليس فقط في العلوم اللسانية ، وإنما أيضا في لغة الحياة اليومية فطورا تحيل اللغة الموضوع إلى الوقائع الخارجية للغة وطورا آخر اللغة الواصفة تحيل إلى اللغة ذاتها" [2] ، ولعل هذه الخاصية هناك من يصطلح عليها بوظيفية métadiscours، ذلك أنه ((يمكن للمتكلم في أي لحظة أن يعلق على تلفظه داخل هذا التلفظ: إن الخطاب مشحون (بالخطاب الواصف)، هذا (الخطاب الواصف) يمكنه أن يطول كلام المتلفظ المشارك ليؤكده أو ليعيد صياغته، : ففي الوقت الذي يجري فيه التلفظ، يمكنه أيضا أن يقيم ذاته ويعلق على نفسه بالتماس رضا المتلفظ المشارك(إن أمكنني قول ذلك، بالمعنى الدقيق، أو بالأحرى، أي ..)) [3]. فالخطاب الواصف هو عبارة عن لغة واصفة تظهر حال مراجعة الكلام بين المتكلمين، فلا يمكن أن ينفصل عن البعد التلفظي للغة في أثناء التواصل، ويمكن أن تتعدد وظائف هذا الخطاب الواصف حسب دومنيك مونقانو إلى مجموعة من الوظائف هي:

1- التصحيح الذاتي: (كان على أن أقول...، بالمعنى الدقيق....) أو تصحيح الآخر (في الواقع تريد أن تقول).

---

[1] - C.W. Morris, Fondements de la théorie des signes, trad Victer G. Francois .F. Latraverese , J. Paillet Langage. Septembre 1974, n°35.

2- Roman Jakobson, Le métalangage d'Aragon In: Selected writings: Medieval Slavic studies, vol 03, the hague: Mouton, 1981, pp. 148,149.

[3] - دومينيكمونقانو،المصطلحاتالمفاتيحلتحليلالخطاب،تر :محمديحياتن،ط1 ،منشوراتالاختلاف،الجزائر، 2005 .صص.78 ، 79.

2- الإشارة إلى عدم مطابقة بعض الكلمات (إن جاز لي القول، بعض الشيء)

3- السعي إلى استبعاد منذ البداية خطأ في التأويل (من حيث المعنى الحقيقي، مجازا، من حيث جميع معاني الكلمة...).

4- الاعتذار (دلني على، العبارة، إن جاز لي أن...)

5- إعادة صياغة الكلام (بمعنى آخر، بعبارة أخرى، كما هو بالنسبة إليك...)

ومن هذا المنطلق سعى **دوقولمين** [1] إلى إعادة إنتاج هذا المفهوم من خلال التميز بين الملفوظات الخطابية الواصفة والملفوظات التواصلية الواصفة والملفوظات اللسانية الواصفة، مع العلم أن الحدود بين هذه الأنواع صعبة ، ذلك أن العلامات نفسها يمكن أن تسخر في هذا النوع أو ذاك. وهو ما يمكن تلخيصه في النقاط آلاتية:

1- الملفوظات الخطابية الواصفة: وهي الأكثر عددا في اللغة حيث تهم الكلام الصادر في أثناء التبادل من قبل المتفاعلين

2- الملفوظات التواصلية الواصفة: تهتم بتسيير التفاعل la conduite de l'interaction مثل قول (أحاول أن أكون واضحا، هل فهمتني)

3- الملفوظات اللسانية الواصفة: فهي تهم اللغة مثل قولنا (هذه هي الكلمة المناسبة، بالمعنى المتداول..)

لا ينفصل هذا المنظور لمسالة اللغة الواصفة عن البعد الوظيفي للغة الواصفة، حيث يتمكن المرسل من تكوين مقدرته اللغوية وإعدادها من خلال مراجعة كلامه مع المرسل إليه، وبذلك تكون الوظيفية اللغوية الواصفة جزءا من التواصل كما حددها **ياكبسون** في خطاطة التواصل. ولا سيما أنه يعرف اللغة الواصفة بوصفها ((نشاطا مغلقا يتكون من

[1]- ينظر دومينيكمونقانو،المصطلحاتالمفاتيحلتحليلالخطاب،تر.:محمديحياتن، ص.79.

عملية فك سنن الملفوظات، بوصفها عملية متأصلة في الممارسة الكلامية)) [1] . إن فاعلية اللغة الواصفة تتبوأر في فعل الترجيع حيث يتم تأمل اللغة من خلال النظر في مقاصدها ودلالاتها الوظيفية. وعليه لا يمكن الاعتقاد بان اللغة الواصفة هي من صميم الأعمال العلمية الخالصة واللغات التقنية الرصينة، وإنما هذا المفهوم لا يكاد ينفلت عن معاملتنا التواصلية بتمظهراتها كلها، حيث يقتدر المرسل أن ينظر إلى خطابه نظرة واصفة تروم التوضيح والتبسيط وإصابة الفهم، ومن هنا تغدو اللغة الطبيعية الأنموذج الأمثل للتعبير عن ظاهرة اللغة الواصفة، ولعل ذلك ما حدا **إميل بنفنست** إلى إن يعتقد بان هذه الخاصية اللسانية هي سمة مميزة للغة عن بقية الأنساق السيميائية الأخرى.

[1] – Anne-Marie Pelletier, Opération métalinguistique et théories du langage, In: Littérature, N°27, 1977. Métalangages. p. 6.

3- 2- الخاصية الانعكاسية في التراث العربي :

تشكل اللغة النحوية نسقا من الاصطلاحات العلمية المكرسة إلى اللغة في ذاتها، ذلك أن ديدانها يمثل المجال الذي تبرز فيه المفاهيم بوصفها أنساقا عليا دالة على معاني تعتمل اعتمالا علميا في ثنايا البحث اللساني، وبناء على هذا تنزاح اللغة الطبيعية من كونها أداة للتواصل إلى كونها أداة نظرية للمعرفة والعلم، وتكسب زيادة على المواضعات الاجتماعية مواضعات اصطلاحية تنحوا إلى وصف سيرورة اللغة واستعمالاتها، ((وعندما يبرز المصطلح بالفعل- بعدما كان مضمرا بالقوة يحدث ذلك الاصطدام بين اللغة باعتبارها مؤسسة قائمة على المواضعة والتعاقد، وبين اللغة الواصفة بكونها ذلك النتاج المتعالي اللغوي غير الطبيعي، فيتحول ذلك الاصطدام غموضا والتباسا في الذات المتلقية)) [1]. ولعل أجل ما يظهر ذلك، ما ترويه كتب النوادر عن قصة ذلك الأعرابي الذي ((وقف إلى مجلس الأخفش، فيسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه، فحار وعجب، وأطرف ووسوس. فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا)) [2]. فالأعرابي على بساطة تفكيره تنبه إلى أن اللغة النحوية عبارة عن وضع جديد مألوف من حيث داله، ولكنه من حيث مدلوله يتجاوز حدود الوضع التواصلي. وإذا جاز لنا تعريف النحو تعريفا سيميائيا يمكن القول: "إنه أنموذج من العلامات اللسانية الواصفة الخاضعة للتعليل والتحفيز".

وعليه إن اللغة الواصفة تختلف أوضاعها عن اللغة العادية على الرغم من أنها مستوحاة منها؛ لهذا يشترط **ابن حزم** في اصطناعها أن ((لا يكون ضرورة إلا بكلام متقدم بين المصطلحين على وضعها أو بإشارات قد اتفقوا على فهمها، وذلك الاتفاق على فهم تلك الإشارات لا يكون إلا بكلام ضرورة، ومعرفة حدود الأشياء وطبائعها التي عبر

---

[1] - بنعيسى أزبيط، ترجمة المصطلح العلمي بين النزوع الحرفي والتأصيل المعرفي، ضمن كتاب مداخلات لسانية، مناهج ونماذج، سلسلة دراسات وأبحاث،جامعة مولاي إسماعيل مكناس، شركة الطباعة مكناس، 2008، صص. 142.143.

[2]- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح احمد أمين و احمد زين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1953، ج2، ص. 139.

عنها بألفاظ اللغات لا يكون إلا بكلام وتفهيم)) [1] ؛ لأنها تتجاوز الأوضاع المعهودة في الكلام العادي. ومن ثمة يظهر لنا من خلال نص **ابن حزم** حداثة التصور السيميائي للخاصية الانعكاسية للغة بكونها واصفة لذاتها من جهة توضيحها لذاتها بألفاظ أخرى، ومن جهة أخرى أنها واصفة للإشارات وغيرها من الأنساق الأخرى التي لا يمكن أن تفسر إلا بها.

وتاليا إذا كان النحو لغة واصفة سيميائية مأخوذة عن اللغة التي يدرسها ؛ فهو يبين عن الخاصية الانعكاسية كما سماها السيميائيون المعاصرون، أو الخاصية "الدور" كما سماها القدماء من علماء العربية من أمثال **الجرجانيوالجيزاويوطاش كبرى زادة والفارابي** وغيرهم، ذلك أن ((النحو يحتاج إلى الألفاظالمحتاجة إلى النحوفيدور)) [2]. إن هناك علاقة تضايفية بين النحو والألفاظ التي يدرسها، فلا يمكن للنحو أن يتكلم عن الألفاظ بدون الألفاظ، ولا يمكن للألفاظ أن تستقيم بدون نحو، ذلك أن أداة الدارسة وموضوعها يشتركان في كونهما لغة، فاللغة ذات طبيعة دورانية انعكاسية يتداخل بعضها ببعض، حيث يكون جزءا منها كلاما تواصليا يأتي فيالمرتبة الأولى، ويكون الجزء الثاني منها عبارة عن لغة نظرية واصفة ذات مواضعات وحدود مفهومية تنظر في العبارة اللغوية الأولى وحسب، ولا تتجاوز إطار ذلك إلى وصف الواقع المادي العيني، لأن تحصيله يبقى من مهام اللغة الأولى أو اللغة الشيئية. وهذا ما جعل **الفارابي** يفهم اللغة الواصفة بأنها نوع من إضفاء المشابهة على ألفاظها التي تحتاج إليها بحسب اللغة الموضوع التي تنتج عنها.

ومن هذا التصور خلصت السيميائيات العربية القديمة إلى أن النظر في الألفاظ من جهة منازلها يكون على ضربين، ((من حيث هي في الوضع الأول ومن حيث هي في الوضع الثاني، والألفاظ التي في الوضع الأول هي الألفاظ المدلول بها على الأمور بمنزلة لفظة زيد وعمر وضرب، والتي في الوضع الثاني هي الألفاظ المدلول بها على الألفاظ التي في الوضع

---

[1] – ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح. أحمد محمد شاكر، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت لبنان، بدون سنة، ج1، ص.30.

[2] – طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ج1، ص. 138.

الأول)) [1] . ومن ثمة فرض هذا الاختيار رصد التدرج في الانتقال من اللغة الموضوع إلى الواصفة لتتبع المسلك التسلسلي الواصف للغة.

إذا صح عرض هذا الانتقال التسلسلي في اللغة ووصفه من خلال إبراز كيفية الارتقاء من اللغة الموضوع إلى اللغة الواصفة، أمكن القول: إنه يقوم على أساس((عطف التسلسل، يعنى أنه لو وضع لكل واحد من الألفاظ، لأدى إلى التسلسل إن لم يرجع إلى اللفظ الأول أو دلالة المدلول على دليله إن رجع إلى الأول فيدور)) [2] . ولن يكون الدور مؤمنا من المزالق مما يقتضى معه وجوب النظر إلى اللغة الواصفة بأنها لغة اصطلاحية منقولة عن اللغة الموضوع، ((لأننا إذا قلنا ضرب فعل ماض ومن : حرف جر فالدال اسم والمدلول حرف وفعل، ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح .. والتحقيق أنه وضع علمي، لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك وإلا لكان جميع الألفاظ مشتركة، ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا أو المدلول مغايرا للفظ)) [3] . إن الخاصية الانعكاسية دليل على الالتباس القائم بين اللغة الموضوع ولغتها الواصفة، وبخاصة عندما نحكم على اللغة الموضوع داخل اللغة ذاتها ونسلك بهما طريقا واحدا يفيض بعضها من بعض. مما لا يوجب الاشتراك في اللفظ حسب **الجرجاني**، كما أنه متى علما أن اللغة الثانية هي ليست من قبيل الأوضاع التواصلية العادية بوصفها وضعا علميا كما سبق ذكره في النص، تبين أن النظر إلى اللغة الواصفة ودلالتها يقتضي وجوب مراعاة ما اتفق عليه من اصطلاحات بين أهلها.

يشير **الفارابي** إلى توافر إمكان لانهائية المعاني الثواني وتلاحقها في التسلسل والتراكب، بالمعنى الذي تتحول فيه اللغة إلى أن تكون عبارة عن تراتبية مفتوحة لانهائية من لغات اللغات الواصفة كما أشرت إلى ذلك **ري دي بوف**، وبخاصة أن هذا سيساعد على إيجاد معان أو متصورات كلية تسمح بوصف هذه اللغة، ومن ثمة ((لا يمتنع – إذا كانت

---

[1] – أبو الفرج بن الطيب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرفوريوس، تح كوامي جيكي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ص.35.

[2] – الجيزاوي، حاشية على مختصر المنتهى الأصولي وشرحه وحاشية السعد والجرجاني على مختصر ، ص. 459.

[3] – الشريف الجرجاني، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة، ص.452..

معقولات – أن تعود عليها تلك الأحوال التي لحقت المعقولات الأول، فيلحقها ما يلحق الأول من أن تصير أيضا أنواعا ومعرفة بعضها ببعض وغير ذلك، حتى يصير العلم الذي هو لاحق للشيء إذا حصل في النفس أن يكون معلوما أيضا، والمعلوم أيضا نفسه يكون معلوما ،ويصير المعقول معقولا أيضا، والمعقول أيضا معقولا، والعلم الذي بمعنى العلم أيضا معلوما، وذلك لعلم آخر ، وهكذا إلى غير النهاية... وذلك على مثال ما توجد عليه الألفاظ التي توضع في الوضع الثاني، فإنها أيضا يلحقها ما يلحق الألفاظ التي في الوضع الأول من الإعراب، فيكون الرفع أيضا مرفوع برفع والنصب منصوبا بنصب، ثم هكذا إلى غير النهاية)) [1] . ونخلص من هذا إلى أن لغة اللغة تتحدد في كل لغة موضوع ،وكل لغة واصفة للغة يلحقها ما يلحق اللغة الواصفة لها إلى ما لانهائية التحديد ، مما يحيل إلى تميز اللغة الطبيعية بوصفها إلى ذاتها بذاتها إلى غير حد ، إذ يجعلها عبارة عن تراتبية من العلامات الواصفة للعلوم، فكل علم يمكن أن يعلم بعلم آخر إلى ما لانهاية من العلامات المتوسل بها في ذلك.

ومن هنا تسلم سيميائيات **الفارابي** بضرورة أن تحمل اللغة الواصفة خصائص اللغة الموضوع بما أنها جزء من اللغة الطبيعية، فما يمكن أن يقع من أوصاف دلالية حول اللغة الموضوع يمكن أن يصلح لأن يقع وصفا للغة الواصفة، مما يقتضي أن يتوافر كل ما هو حاصل في اللغة الواصفة على ما يعلله في اللغة الموضوع؛ لأنهما يعودان إلى ذات واحدة من حيث ماهيتهما مهما تراكبت اللغات على بعضها البعض، ولاسيما أن ((التي تمر إلى غير النهاية لما كانت كلها من نوع واحد صار حال الواحد منها هو حال الجميع وصار أي واحد منها أخذ ه بالحال التي يوجد عليها الآخر. فإذا كان ذلك كذلك فلا فرق بين الحال التي توجد للمعقول الأول وبين التي توجد للمعقول الثاني، كما لا فرق بين الرفع الذي يعرب به "زيد" و "الإنسان" الذي هو لفظ في الوضع الأول وبين الرفع الذي يعرب به لفظ الرفع الذي هو في الوضع الثاني، فالحال التي يكون عليها إعراب ما في الوضع الأول من الألفاظ، بتلك الحال يكون إعراب ما في الوضع الثاني منها)) [2] . وعليه إن اللغة الموضوع لا محالة تحتاج إلى لغة واصفة تشيد قوانينها الضرورية، ولكي تحافظ هذه اللغة على

[1] – الفارابي، – الفارابي، كتاب الحروف، تح محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969، ص.65.

[2] – الفارابي، الحروف، ص.65.

انسجامها يفترض أن لا تناقضها من حيث الوصف أو من حيث طبيعتها التركيبية و الدلالية؛ لهذا سيتم حسب الفارابي الاحتفاظ بخصائص اللغة الموضوع للغة الواصفة لكي لا نقع في تناقضات و مفارقات بين اللغتين. مستندا في ذلك إلى ما سماه بآلية المشابهة التي سنأتي على بيانها في الفصل الثالث الخاص بمفهوم اللغة الواصفة عند الفارابي.

بيد أنه في مقابل هذا كله يعيب **الفارابي** هذا التسلسل في اللغات والمعارف إذا كان لا يقدم معرفة جديدة من منطلق أن ((الإفادة أولى من الإعادة)) [1]. حتى أنه إذا احتمل أن يكون ذا معنى جديد جاز أن تستمر اللغة في وصف اللغة، وإذا كان الأمر غير ذلك فلا غرابة أن ينفر من التكرار الذي يفضي إلى أن يكون معنى المعقولات الثواني هو عين المعقولات الأولى ،ذلك أنه ((إذا كانت معرفتنا للواحد هي معرفة الجميع... ولذلك صار سؤال ... في حد الإنسان ، وحد الحد وحد حد الحد ، الصائر إلى غير النهاية، غلطا، إذ كان ليس هناك نصير بالمعرفة إلى غير النهاية، ولا حاجة بنا إلى أن نعرف ما لا نهاية له، حتى إذا عجزنا عن إحصائه وعن معرفة كل واحد على حياله تكون المعرفة قد بطلت، إذ كان معنى الحد معنى واحدا بعينه كليا في جميع الحدود- كانت متناهية أو غير متناهية- كما أن معنى رفع "الرفع" ورفع زيد هو بمعنى واحد كلي في هذين وفي رفع رفع الرفع الصائر إلى غير النهاية... فهذه السؤالات كلها من جنس واحد، وإنما هي كلها في المعقولات الثواني. والجواب عنها كلها جواب واحد)) [2]. وبهذا تكون أسباب العقم المنسوب إلى اللغة الواصفة بكونها لا تزيد علما بشيء، بموجب خلوها من الزيادة في الإفادة المطلوبة من اللغة الموضوع أو بعبارة أخرى لامتناع الدور.

ومن هنا فتحقيق الإفادة من المعنى المفسر يشكل منتهى درجات التراتب الواصف في اللغة، وذلك تفاديا للوقوع في دوران اللغة حول بعضها دورانا مفرغا من المعنى؛ لأن ((كل اسم محتاج إلى التفسير الذي هو الحد،...ولكن للأمور أصولا إذا انتهى إليها، استغنى ظهورها عن التفسير)) [3]؛ ولهذا إذا كان التفسير الأول تاما استغني عن تفسيره

---

[1] - طه عبد الرحمن،، اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، ص.76.

[2] - الفارابي، الحروف، ص.66.

[3] - ابن المقفع، المنطق، ص.2.

بحد آخر؛ لأنه من صفات الحد أن يكون جامعا مانعا ولو احتيج إلى تفسير آخر ينتقض إيجازه ومنعه وتمامه؛ لعدم انقضائه عند معنى محددا، وما لا ينقضي لا يمكن إدراكه؛ لهذا يمتنع السؤال عن تفسير تفسير التفسير. ومادام من صفات الحدود الظهور والتجلي، فلا يصح أن تعقبها حدود واصفة ومفسرة لها متى تحققت فائدتها الموضوعة إزاءها.

لقد شكك **ابن تيمية والسيوطي** في فاعلية الحدود المنطقية ونجاعتها من منطلق أنها لا تفيد معاني حقيقة صحيحة لتوافر إمكان لا نهائيتها إلى معنى محدد بعينه يفيد كنه الأشياء وماهيتها ،((فإذا كان الحد قول الحاد، فالحاد إما أن يكون عرف المحدود بحد أو بغير حد ، فإن كان الأول فالكلام في الحد الثاني كالكلام في الأول وهو مستلزم للدور أو التسلسل، وان كان الثاني ، بطل سلبهم ، وهو قولهم : إنه لا يعرف إلا بالحد)) [1]. بيد أن هذا لا يخلو من السفسطة كما وصفه ابن المقفع بأنه"شغب الشاغبين"، ووجه المغالطة في هذا الرأي أنه يسلم بما لم يقل به المناطقة ليبنى عليه حكما حول الحد ؛ لأنه ((لا أحد يقول إن الحد لا يعرف إلا بحد غيره)) [2]. ومتى علمنا أن طرق اكتساب التصورات العقلية وحصولها لا تتم بالحدود اللفظية وحسب، علمنا انتقاض ما ذهب إليه ابن تيمية؛ لأن ((المحدود إما أن يعرف بالحد وإما أن يعرف بطريقة التركيب وطريقة التركيب تعود إلى طرق عقلية بديهية أو تعود إلى الحواس وغيرها، فلذلك لا يلزم الدور ولا يلزم التسلسل)) [3]،الذي يفضي إلى لا نهائية المعاني وبطلان حصولها حصولا حقيقا.

وفي مقابل ما سبق نلفى **عبد الهادي المقصودي** يرى أن التعاريف اللغوية يمكن أن تتراكب ((بالتسلسل بحيث يعرف لفظ بلفظ ثان والثاني بثالث والثالث برابع والرابع بخامس إلى أن ينتهي إلى لفظ لا يمكن تعريفه بل ترجمته فقط أو إلى لفظ معلوم لا يحتاج إلى التعريف ولا إلى الترجمة)) [4]. وبخاصة أن ذلك لا يضير في شيء المعرفة الصحيحة وإنما فيه التزام إلى إنشاء صياغة لغوية واصفة تشرح صياغة لغوية سابقة لها تنتج كلاما حول الكلام، فإذا ((عرفنا زيدا بأنه (رجل عربي... الخ)، فإذا قيل لنا ما الرجل؟ فتعرف

---

[1] – السيوطي، جهد القريحة في تجريد النصيحة، تح محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، 2009، ط1 ،ص.29.

[2] – سعيد عبد اللطيف فودة، تدعيم المنطق، دار البيروتي، دمشق ، سوريا ، ط1، 2010، ص.81.

[3] – – المرجع نفسه، ص.82.

[4] – عبد الهادي مقصودي، ميزان الأفكار، منشورات kabahb ، روسيا ، ص.64.

الرجل بأنه (إنسان مذكر)، وإذا قيل ما الإنسان نعرفه أيضا بأنه(حيوان عاقل)، وإذا قيل ما الجسم؟ نعرفه بأنه (جوهر ممتد)، وإذا قيل ما الجوهر نعرفه لأنه (شيء متمكن) وإذا قيل ما الشيء لا نقدر على أن نعرفه لأنه جنس عال والجنس العالي لا يمكن تعريفه)) [1]. إن اللغة الطبيعية يتواتر ضمنها إلزام هذا بذاك وحذو هذا بذاك، وذلك من شأنه أن يحكم عليها بخاصيتها الواصفة، ولا سيما عند إدراجها في التسلسل التعريفي كما يقول المناطقة والنحاة.

وعلى هذا، فلا بد من الإقرار بأن **الفارابي** يعدم وجود اللغة الواصفة بانعدام الإفادة المطلوبة منها أو عند الانتهاء إلى تخومها العليا، بخلاف ما ذهب إليه فيتغنشتاين من استحالة أن تكون هناك لغة واصفة استحالة أن تكون هناك قضايا واصفة لقضايا أخرى؛ لأن اللغة الطبيعية تروم الوضوح الذي يوفر إمكان التمثل، وما لا يمكن تمثله لا يمكن قوله؛ لهذا كان قصارى ما يمكن قوله يتمحور حول معناها في الواقع وحسب. فإذا كان كل من **الفارابي** و**فيتغنشتاين** يلتفان برأيهما حول عدم إمكان أن تكون هناك استمرارية من اللغات الواصفة اللانهائية، إلا أنهما يختلفان في كون أن الفارابي يحتفظ باللغة الواصفة التي تحقق معاني بعيدا عن الدوران المفضي إلى المعنى الواحد، في حين يعدم **فيتغنشتاين** خاصية اللغة الواصفة إطلاقا لانعدام المتعاليات فيما وراء العالم الطبيعي. ومن هنا ما هي دعاوى رفض اللغة الواصفة عند كل من **فيتغنشتاينولكان**؟ وما هي المبررات المعرفية التي يتكئ عليها كل منهما في ذلك؟ وهل هناك دعاوى أخرى في الثقافة العربية تعدم وجود اللغات الواصفة إلى جانب المطارحات السابقة؟

[1] – عبد الهادي مقصودي، ميزان الأفكار، ص.64.

الفصل الرابع

دعاوى رفض اللغة الواصفة

- **فيتغنشتاين و الانتقال من اللغة الواصفة إلى ألعاب اللغة**
- **جاك لاكان و الانتقال من اللغة الواصفة إلى التحليل النفسي**
- **أري أزويزينغ : اللغة الواصفة والتناقض المرجعي**

4- دعاوى رفض اللغة الواصفة :

4- 1- دعاوى فيتغنشتاين : من اللغة الواصفة إلى العاب اللغة

يعدم **فيتغنشتاين** خاصية اللغة الواصفة من فلسفته الذرية واصفا إياها بأنها فلسفة رديئة وضرب من السفسطة الغير مجدية للتحليل اللغوي المنطقي، ذلك أن ((اللغة الواصفة هي بناء فلسفي – كما رامها فريجه وراسل- وليست لغة ممكنة، إن القيام بذلك غير شرعي ومصدر للغموض، حول طبيعة اللغة في ذاتها وحول العالم)) [1]. لهذا كله ينبغي التميز بين اللغة الواصفة والتفكير حول اللغة، فالتفكير حول اللغة ممكن وجوهري، أما اللغة الواصفة فهي ضرب من اللا ممكن المتناقض الذي يدفع بالمعاني إلى دهاليز اللانهاية بوصفها مفارقة للواقع الطبيعي وتمفصلاته المادية.

يبدأ **فيتغنشتاين** برفض دعاوى اللغة الواصفة انطلاقا من إعادة صياغة تخوم التفكير الفلسفي من خلال اللغة ، على اعتبار أن موضوعها يجب أن يحدد المفكر فيه بالنظر إلى ما لا يمكن التفكير فيه، فالمفكر فيه يقدم مجالا واضحا للخطاب الفلسفي ويبعده عن السفسطة الفلسفية التي هي تعبير عما لا يقال ، فالفلسفة الصحيحة هي ((ألا تقول إلا ما يمكن قوله)) [2]. عن أشياء العالم الطبيعي، وما لا يمكن قوله هو قول عن الفلسفة أو فلسفة واصفة لا يمكن الاشتغال بهافي كل الأحوال؛ لأنها خارجة عن حدود العالم أو الواقعة الذرية التي هي ما هنالك في العالم الطبيعي. حيث لا يمكن ((أن يفهم بأن التحدث عن الفلسفة باستعمال لفظ الفلسفة يستوجب وجود فلسفة من درجة أعلى، لكن الأمور ليست على هذا الشكل، بل هي تشبه مسألة الإملاء التي تهم لفظة الإملاء إن هذه اللفظة ليست أعلى درجة من الأولى)) [3] . وعليه فليس هناك تمييز بين اللغة الواصفة أو الفلسفة الواصفة الماورائية؛ لأن مؤداهما يتبوأر حول فكرة وجود "لغة للغة" أو لغة أعلى درجة من الأولى.

---

[1] - MichelMeyer, logique, langage, et argumentation, éd Hachette, 1éme éd, 1982.p.69.

[2] - لدفيتج فيتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، تر عزمي إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968 .ص 163.

[3] - - فيتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، تر.عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، لبنان، 2007، ط1، ص.199.

ولعل سوء فهم منطق اللغة الطبيعة أدى إلى بروز العديد من الإشكالات الفلسفية التي رامت رسالة **فيتغنشتاين** مواجهاتها بالرد والدحض، من خلال إعادة رسم حدود اللغة بدمجها مع الواقعي، على اعتبار أن ما يقع خارج هذه اللغة هو من قبيل الميتافيزيقا الخالية من المعاني، فالمثالي المتعالي إن نحن حكمناه لمعرفة المادي نلفيه يعبث به ويجعل منه دبيبا من الأقوال الفلسفية الموغلة في الوهم، لأن الحفر في الأول يتجاوز حدود المسالة اللغوية بوصفه عاملا خارج لساني لطالما دأبت لسانيات دوسوسير على ضرورة مجاوزته وإلغائه تحت معاول التحليل المحايث.

تساير حدود اللغة المنطقية في تصور فيتغنشتاين أيضا حركية العالم الطبيعي وتعبر عنها تعبيرا محايثا ، ((فالمنطق يملأ العالم : فحدود العالم أيضا حدوده ، ولذا فنحن لا نستطيع أن نقول في المنطق : إن العالم فيه هذا وهذا، ولكن ليس فيه ذاك. لأنه من الواضح أن ذلك قد يفترض مقدما أننا نستبعد إمكانات معينة، وهذا لا يمكن أن يكون هو حقيقة الأمر، وإلا لتحتم على المنطق أن يجاوز حدود العالم : أي، إذا كان في استطاعته أن ينظر إلى هذه الحدود من الجانب الآخر أيضا، إن ما نستطيع أن نفكر فيه، هو ما لا يمكن أن نفكر فيه: ولذا فنحن لا يمكننا أن نقول ما لا يمكن التفكير فيه)) [1]. ومادام المنطق يملأ العالم، فإنمن غير المجدي التحدث عن منطق واصف، لأن ما لا يمكنالتفكير فيه لا يمكن أن يتموضع في دائرة ما يمكن التكلم عنه، وبمجرد التفكير فيه نتوغل في حركة التصاعد صوب اللاممكن المجهول الذي يصعب علينا العودة إلى الممكن الحقيقي.

ومن ثمة يرى **فيتغنشتاين** أنه ((في البناء المنطقي لا يجوز أن يشار إلى معنى أي علامة واردة فيه، إذ لا بد أن يكون في مستطاعه إقامة البناء المنطقي دون ذكر معنى أي علامة فيه)). [2] من منطلق أن القضية تظهر معناها [3] بذاتها دون العودة إلى قضية واصفة أخرى تضطلع بشرحها وتفسيرها، فإن من الواجب إذن التخلي عن فكرة التشارح بين القضايا، لأنه عندما تكون هناك قضية واصفة لقضية أخرى نقع لا محالة في مغبة لانهائية

---

[1]- فيتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، ص. 138.

[2]- المرجع نفسه، ص.79.

[3] - المرجع نفسه ، ص.93.

الحدود ، ومن ثم ليس بالإمكان متاخمة معناها الحقيقي الذي يمنحنا إياه التجلي المحايث للقضايا ذاتها ، مما ينجم عنه عدم فهم منطق لغتنا .

لهذه كله ينبغي الابتعاد عن سك الأسئلة حول القضايا سكا نحويا ودلاليا ، لأن ((الفلسفة ليست البتة تأويلا نحويا ، بل إنها تستخدم اللغة لاستكشاف مختلف مستويات الترامز المقدمة من قبل الفكر الإنساني وتنسيقها)) [1] . إن اكتفاء المنطق على ذاته بوصفها خطابا مغلقا ومتجليا في الآن ذاته يدفع إلى ضرورة الاستغناء عن الدلاليات والنحو . لأن ما يمكن أن يقوله هذان العلمان حول معنى القضايا المنطقية يمكن أن يكون بلا معنى .

وعليه تاليا إذا كان اللامعنى ينبثق من استخدام الخطاب الفلسفي والمنطقي في قول مالا يقال سواء بسواء ، فإنه ينبغي للفلسفة أن تصمت عن الرتق بالعبارات الزائفة ، فمالا ((يستطيع الإنسان أن يعبر عنه ، ينبغي له أن يصمت عنه)) [2] . فاللغة الواصفة ميتافيزيقا ينبغي التخلي عنها لصالح الصمت المطبق على ذاته ؛ لأن ((الفلسفة في الحالات كلها تحوج إلى ركيزة اللغة الطبيعية ،وليست حقيقية ضمن عوالم رموز كلية تفترض التعالي)) [3] . لكن أليس هذا الصمت الفلسفي تهميشا للعمل الفلسفي ذاته مادام لا يقبل بلغة ثانية تكون بمثابة تعليق على القضايا الفلسفية؟ أليس هذا سدا للباب أمام الدلالات الفلسفية المفتوحة وإغلاقه أمام تكوثر الأقوال الفلسفية وإنتاج بعضها من بعض ؟

يبدو أن دعاوى صمت الفلسفة جاء بغية مجابهة ميتافيزيقا الأسئلة الفلسفية العقيمة التي لا نملك حولها إجابات مستمدة من ((قضايا العلم الطبيعي)) [4] ، ومن ثمة تضطلع الفلسفة الحقيقة بالإجابة عن الأسئلة التي يمكن أن تكون لها إجابات تتسم بالتجلي ، وما لا يتجلى لا يمكن التساؤل عنه ، وإذا تسألنا عنه يكون سؤالنا خاليا من المعنى ، لأنه

---

[1] -voire Granger G Gilles, Remarques sur l'usage de la langue en philosophie In: Langages, 8e année, n°35, 1974. p

[2]- فيتجنشتين ، رسالة منطقية فلسفية ، ، 163 .

[3] - voire Granger G Gilles, Remarques sur l'usage de la langue en philosophie, p.

[4]- فيتجنشتين ، رسالة منطقية فلسفية ، ص 163 .

((إذا كان من الممكن وضع سؤال على الإطلاق، فهو مما يمكن أيضا الإجابة عنه)) [1]. إن الفلسفة كما رامها **فيتغنشتاين** لا تترك مجالا للشك وتدعو لحصول اليقين [2] حصولا تاما لا يليه سؤال. لهذا كله نلفيه في مقدمة رسالته المنطقية يصرح باستحالة الشك في صدقها بحكم أنها صحيحة قطعا، وأن الإشكالات الفلسفية قد تم حلها حلا نهائيا. لكن أليس السؤال الفلسفي حسب **فريديريك وايزمان** [3] لا يحل بل يتحلل بجعل كلماته من الوضوح بحيث ننعتق من اللعنة التي يصبها على رؤوسنا؟

يشير **فيتغنشتاين** إلى أن قوانين المنطق نفسها لا يمكن أن تخضع إلى قوانين أخرى، وفى هذا تأكيد على عدم إمكان أن تكون الدوال دوالا لدوال أخرى أي لغة واصفة كما يجليها مبدأ إمكان الرد عند **راسل** الذي لا يمت بالصلة إلى المنطق ، كما لا يمكن أن تكون القضايا المنطقية مدعومة بقضايا أخرى توضحها ، بكونها متجلية بذاتها ، وإن احتكمنا في توضيح قضية ما إلى قضية أخرى نلفيهما يحيلان إلى ما صدق واحد ، ومن ثمة ((تنقض إحداهما الأخرى)). [4] وفى هذا رفض لأن تكون هناك قضايا فوق قضايا أخرى أو لغة واصفة قضوية . فالقضية تمتلك معنى واحدا تاما غير قابل للتأويل، فليس ((للقضية إلا تحليل كامل واحد فحسب)). [5] وإذا كانت ((ثمة علامتان احدهما علامة أولية، والأخرى معرفة بعلامات أولية، فلا يمكن لهاتين العلامتين أن تجئ دلالتهما على نحو واحد)). [6] فالعلامة الأولية هي كل ما نحتاجه في التحليل المنطقي، وما عدا ذلك مردود فهو غير ضروري بكونه بلا معنى.

يرى **فيتغنشتاين** أن اهتمام **راسل** بمعاني نسقه الرمزي في نظرية الأنماط أوقعه في مغبة الخطأ ؛ لأنه ((كان يتكلم عن الأشياء التي تعينها علاماته)) [7]. ومن ثمة انزلق في لا

---

[1] – فيتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، **ص . 162.**

[2] – يشير جيرارد دولدال إلى أن تداوليات فيتغنشتاين هي تداوليات يقين في مقابل تداوليات كار ناب التي هي تداوليات إلزام كما فرضها منطق العلم. ينظر " جيرار دولدال ، الفلسفة الامريكية، تر جورج كتوراة ، الهام الشعراني، 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان . ص. 336.

[3] – فريدريك وايزمان ص 59.

[4] – فيتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية ، 93.

[5] – المرجع نفسه ، ص 75.

[6] المرجع نفسه، ص. .75.

[7] – المرجع نفسه، ص. 79.

نهائية المعاني الفلسفية انزلاقا تراتبيا متدرجا في شرح القضايا ووصفها بلغات وقضايا أخرى تنحو إلى مبدأ الكلية والتعميم. ولكن نجد في المقابل بان فلسفة فيتغنشتاين حول انعدام اللغة الواصفة سعت إلى تجفيف منابع اللغة التأويلية، وحاولت إرساء دعائم ثابتة حول اللغة لاستجلاب الوضوح للخطاب الفلسفي، ولكن قد يكون هذا الوضوح مدعاة للصمت عند أولئك((الذين لا يمتلكون شيئا يمكن قوله)) [1]. وهذا ذاته لم يصطبر بالرد عنه راسل في مقدمة الرسالة بقوله: ((إن كل لغة كما يقول فيتغنشتاين لها بنية، لا يمكن الحديث عنها أو التعبير عنها باللغة ، إلا هناك لغة أخرى تتناول اللغة الأولى، وهي في نفس الوقت لها بنية جديدة، وانه لا يكون هناك حد لتدرج اللغات)) [2]. فهناك لغة واصفة للغة، ولغة واصفة للغة واصفة للغة ..إلى ما لانهاية من اللغات التي تفتح الأفق إلى التأويل بترجيع اللغات بعضها إلى بعض.

إن رفض **فيتغنشتاين** وجود لغة واصفة في الرسالة يأتي نتيجة الإقرار بأن اللغة برمتها لغة واحدة محايثة ومكتفية ذاتها بذاتها اكتفاء مصدره التجلي، ولا يمكن أن يعبر عنها باللغة، لان ((ما يعكس نفسه بنفسه لا تستطيع اللغة أن تمثله)) [3]. وما دامت دامت اللغة تتجلى بذاتها فإنه ليس بالإمكان وصفها باللغة، لان ما ((يتجلى بنفسه ، لا يمكن وصفه باللفظ)) [4]. من هنا يراهن فيتغنشتاين على خاصية التمثيل التي تضفي الوضوح على الوقائع المنطقية، وتكون بذلك ملاذا لفهم المعنى بعيدا عن التأويل والشرح والتفسير ، فاللغة تتكون من علامات أولية ذات معنى بذاتها لا تحوج إلى غيرها لفهمها ، بل تحوج إلى قواعد الاستعمال، لأنه ((لا يمكننا معرفة ما تعنيه الكلمة إلا إذا كنا نعرف قواعد اللعب التي تخضع لها الكلمة في إطار لعبة اللغة)). [5] التي تمنح معنى للموضوعات اللغوية داخل اللعبة ذاتها.

---

[1] – فريدريك وايزمان، ص 67.

[2] – مقدمة برنارد راسل الرسالة ص. 52.

[3] فيتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، 93.

[4] المرجع نفسه، 93.

[5] – جيرار دولدال، الفلسفة الامريكية، تر جورج كتوراة ، الهام الشعراني، 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان . ص.. 177.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن **فيتغنشتاين** [1] استعمل لفظ التأويل استعمالا يتلاءم مع مصادراته التداولية، فالتأويل ينبغي حسبه أن يفهم بأنه امتثال لقاعدة ، فكل سلوك يمتثل لقاعدة الاستعمال هو تأويل، فالتأويل يلائم مفهوم اللعب وما يرتضيه من قواعد تنظمه، وما عاداه يخرج عن دائرته ليولد سوء الفهم عند تقديم تأويل وراء تأويل آخر أو بالأحرى تأويل واصف.

ومن هنا ندرك ذلك الانشغال الذي كان يساور فيتغنشتاين في بناء مشروع فلسفي وهو يعيد النظر فيما ارتآه أستاذه راسل من إمكان تشييد لغة واصفة مصورنة تقضى على الإشكالات الفلسفية التي تنجم عن مرونة اللغة الطبيعية، ومن ثمة نفهم مدى الهوس التداولي الذي شقه على نفسه لرد الادعاءات الصورية عن الفلسفة؛ لأن التفكير الفلسفي ((ليس ذا فعالية عقلية صرفة ، بل هو يشكل جزءا من تاريخينا الطبيعي ، مثل المشي، أو الأكل والشرب واللعب)) [2]. ولهذا يبقى سلطان التداوليات حاضرا في تكوين العلامة الفلسفية وفهمها بالوقوف على إبدالاتها حتى تغدو ملازمة من حيث معناها إلى معاني الحياة من خلال الاستعمال. ولعل هذا الرأي يحاول تجريد الخطاب الفلسفي من مرجعيته الماورائية، من خلال موضعته في حدود العالم الطبيعي الذي يشكل مرجعيتها الوحيدة.

إن كل نظرية فكرية أو تأويل فلسفي من المفروض حسب **فيتغنشتاين** أن يتحرك في فلك المعيشي ، ويوضع على محك الاستعمال حتى تتبين صلابة معدنه، لهذا يفرض مثل هذا التصور الوقوف على الوظائف التداولية للغة في مقابل الوظائف الصورية الخالصة، ويستكشف تاليا القواعد بوصفها جزءا من الممارسات اليومية للغة القائمة بذاتها ، ولهذا كان لزاما على الفلسفة أن تراجع مفاهيمها بوصفها نسقا من الألعاب اللغوية التي ترتهن في صوغها المنهجي إلى التداوليات، فالأفكار الفلسفية ((لا تحظى البتة بمزية أن تكون مصورنة في لغة واصفة منفصلة، بل ينبغي لها كذلك أن تلامس لغتنا يوميا ، وتاليا فهي

---

[1]- فيتجنشتين، تحقيقات فلسفية. ص 247.

[2]- جيرار دولدال، الفلسفة الامريكية، ص.177.

تخضع للحدود نفسها التي في لغتنا العادية)) [1] . وعليهيؤول**فيتغنشتاين** القضايا الفلسفية بوصفها مظهرا من مظاهر لغتنا العادية التي تسعى إلى تمثيل الأشياء وتمظهراتها .

ومن هنا يبدو أن **فيتغنشتاين** جعل من "مفهوم اللعب"أو "اللغة العادية" بديلا نظريا لمفهوم اللغة الواصفة على حد تعبيره، ويتم ذلك بتحويل ((الألفاظ من استعمالها الماورائي إلى استعمالها اليومي)) [2] . ومن هنا يكون اللعب بعدا خلافيا لاستعمال الوحدات اللسانية، ((فاللعب اللغوي البسيط هو مثلا ما يقوم به البناء مع مساعده. يبني البناء حائطا وعندما يحتاج إلى حجر يقول " حجر" لمساعده الذي يحمل إليه حجرا من ركام من الأحجار. فلا حاجة إلى البحث عما يتجاوز هذا الاشتغال، لا حاجة إلى التفسير)). [3] ولا وجود للغة أخرى غير اللغة العادية، ((فاستعمال اللغة العادية يتعذر تجاوزه أو إغفاله : لا وجود لميتالغة "لغة واصفة" نهائية بإمكانها رصده)) [4] . وفي هذه الحالة تتحول الفلسفة من خطاب الصورنة إلى خطاب الاستعمال، كما لا تكتمل دلالتها ما لم تراع شروط التواصل التي تتجاوز جوانية العلامة وشكلها المغلق إلى البحث في إبدالاتها المتغيرة بين شركاء التواصل.

لقد خصص **فيتغنشتاين** خطابه حول ألعاب اللغة لبسط أسس جديدة للتفكير الفلسفي الذي سيسمح بالفصل بين الميتافيزيقا والحقيقة، انطلاقا من مصادرة تؤكد على أنه "لا لغة إلا اللغة اليومية". ذلك أن ((محاولة وصف بنية اللغة– في مقابل عرضها في الاستعمال– قمينة بأن تفضي إلى هراء)) [5] ؛ لأنه عند محاولة تفصيل القول في الجوانب التركيبية والدلالية للقضايا لا يمكن أن ننفصل عن اللغة العادية التي تروم التركيز على الوظائف اللغوية واستعمالها ؛ ولهذا يقول **فيتغنشتاين** :((عندما أتحدث عن اللغة (لفظة ،قضية)، لا بد أن أتحدث عن اللغة اليومية، فهل هذه اللغة فضة مادية إلى درجة ، أنها لا تسمح بالحديث عما نريده؟ لكن كيف سنصنع لغة أخرى ؟ أليس من الغرابة أن نتمكن

---

[1] -Merril B. Hintikka et Jaakko Hintikka, Investigations sur Wittgenstein, p.43.

[2] – فيتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ص.199.

[3] – سليفان أورو، فلسفة اللغة، تر عبد الحميد جحفة، دار الكتاب الجديد، 2010، بيروت لبنان، ص. 96.

[4] – سليفان أورو، فلسفة اللغة، ص. 124.

[5] – أي جي مور ، تاريخ الوضعية المنطقية .ص. 44.

رغم ذلك من فعل أي شيء؟)) [1] . ومن هنا فإن التوسع الذي تشهده اللغة العادية ومرونتها في التعبير ليس أقل درجة من البحث عن إقامة لغة واصفة خالصة غير ممكنة، وبخاصة أن إدراك الشروط الفعلية لإنتاج الأقوال الكلامية هو الذي سيؤدي إلى معرفة المعنى.

لهذا لا يفرض مثل هذا التحليل الوقوف على الخصائص السيمائية للخطاب الفلسفي بوصفه نسقا من العلامات اللسانية، ((فليست هناك فلسفة بدون تعبير لساني)) . [2] ولا سيما أنها ليس بإمكانها تجاوز الحيز القائم لرمزية اللغة الطبيعية ،لأن وحدات الخطاب الفلسفي في حد ذاتها تتكون من وحدات معينة حسب قواعد اللغة ، وتاليا تدل سلفا بحسب الاستخدام العادي . إن العلامة الفلسفية هي كوكبة من الملفوظات اللسانية الحاملة لدلالة معينة، ومن هنا فمن واجب على الفلسفة أن تتراحم في نصوصها العلامة الفلسفية والعلامة اللسانية.

وكخلاصة في الأخير، يظهر أن فيتغنشتاين يرفض كل تحليل للغة يضع نفسه خارج ما تمظهره تلك اللغة؛ لأنها تنماز بالكمال الذي يجعل منها نسقا مغلقا على ذاتها، ولا يمكن تصور حالة تكون فيها اللغة واصفة للغة من منطلق أنها تتوافر على إمكانات وجودها الدلالية والتركيبية قبليا، ومن هنا ليس هناك مبرر منهجي يدعو إلى استدعائها بوصفها لغة واصفة بعديا، ما عدا ما يرتبط بالأبعاد التداولية التي تحدد استعمال تلك اللغة، ومن ثم نلفيه يناهض اللغة الميتافيزيقية بوصفها لغة صورية مجردة بعيدة عن التداول، ويستبدلها بلغة واصفة لفعل الكلام تتحدد سيرورته في صدر الخطابات اليومية، لأن حق المتكلم محفوظ سلفا بان يراجع خطابه إن تأكيدا وإن تفسيرا وإن شرحا في إطار لعبة الكلام.

وعلية تاليا حسب المطارحات السابقة يمكننا تعريف اللغة الواصفة حسب **فيتغنشتاين**، بأنها : استعمالات لغوية واصفة محايثة لفعل الكلام"، لأن الكلام عن الكلام

---

[1] – تحقيقات فلسفية. ص.198.

[2]- voire Granger G Gilles, Remarques sur l'usage de la langue en philosophie In: Langages, 8e année, n°35, 1974. pp. 22-26.

في إطار الكلام أمر مقبول، أما الكلام عن الكلام بما هو خارج عن الكلام أمر مرفوض. ومن هنا يمكننا القول إن رأي **فيتغنشتاين** يستجمع في رأي واحد رأيين يقفان على طرفي النقيض في الأدبيات اللسانية المعاصرة، وهما ما يعرفان بالاتجاه النسقي والسياقي، ذلك انه بتأكيده على البعد المحايث في وصف اللغة ودراستها من خلال التركيز عليها دون المتعاليات الخارج لسانية يكون نسقيا، وبتأكيده على أفعال الكلام وتداولها في إطار لعبة الكلام ينفتح عن الوقائع الخارج لسانية. فمن حيث المنهج ينبغي أن نلتزم حسبه بالبعد المحايث وحسب، أما من حيث الموضوع فينبغي أن نفتح على مجمل السياقات التداولية المحددة لاستعمال اللغة.

4- 2- لكان وأوهام اللغة الواصفة:

على الرغم من أننا نلفى **لكان** يعتمد على قاموس من الألفاظ اللسانية في تصوره لإشكال اللغة، إلا أنه يعمد إلى تجاوز الكثير من المتصورات اللسانية، ولا سيما مفهوم اللغة الواصفة، ولعله في ذلك يؤمن بأن اللغة لا يمكن أن تتمفصل إلى مستويين، من درجات مختلفة، ولا يمكن أن تعبر الكلمات عن ذاتها، لأن الكلمات إذا عبرت عن هذا، لا يمكننا أن نعيد للذات المتكلمة مجدها، ومن ثمة فإذا كان **دوسوسير** يرى بأن العلامات اللسانية دوال ومدلولات، فإن لكان يرى بأن اللغة نسق من المدلولات التي تعود إلى الحقيقة ولا تعود إلى اللغة، أو بالأحرى لا تعود إلى الدوال اللغوية،((إنني أتكلم عبر ترميز، وهذا يعني بداهة كل ما يقال عن الحقيقة وحسب، بمعنى أنه ليس هناك لغة واصفة... لا توجد لغة بإمكانها تكلم الحقيقة عن الحقيقة، ومن ثمة إن الحقيقة تستند إلى ما يتكلم ولا يوجد أي سبيل إلى ذلك)) [1]. فالحقيقة تكمن في حنايا اللغة المتكلمة، أما ما غير قابل للكلام فإنه خارج عن حدود اللغة.

[1] - لاكان، حوار مع الفلاسفة الفرنسيين، ضمن كتاب: اللغة الخيالي والرمزي، تر مصطفى المسناوي، منشورات الاختلاف، الجزائر ، 2006، ص. 159.

وعليه يرى **ميشال أريفي** أن **لكان** أنتج خطابا يناهض اللغة الواصفة ولكنه يقف على أرضها، فاذا كانت اللغة تأخذ معانيها من اللغة ذاتها وألفاظها، فإن ((الأمر يتعلق، في كلتا الحالتين ، بمعرفة فيما إذا كان كل شيء لغة، وفيما إذا كان العاطفي نفسه، وباعتباره كذلك لغة. سيؤدي بنا ذلك إلى تصور يمجه لكان ، وهو تصور ما هو غير قابل للقول، هذا الغير قابل للقول هو ما يعطي اللغة معناها، ويبقي أساسها، ويلتحق بمعنى معين من معاني الكينونة، والموت ، هذا المعنى هو ما تعبر عنه اللغة ، إلا أن ما تأخذ اللغة من خلاله معناها فليس هو نفسه اللغة)) [1] . بمعنى أن الأشياء هي التي تمنح اللغة المعنى وليست اللغة هي التي تمنح الأشياء معناها. ولا سيما أن اللغة الواصفة موجودة داخل اللغة المتكلمة، ولكن لا حاجة تدعو إلى استعمالها، ولعل هذا ما اشار اليه لكان بقوله: ((سأقول إنني لا أشك بأن ثمة [لغة واصفة] ، ما هو غير قابل للقول ، ولكن لم الكلام ، في الحاصل، عن هذا الغير القابل للقول، مادام غير قابل للقول؟)) [2] .

هذه العبارة هي عبارة مربكة ومشوشة وسلبية لأنها إن مقولة لكان تستغني استغناء مطلقا عن اللغة الواصفة، فهي تفرض على التفكير مغادرة أي اعتقاد مسبق بوجودها، وتحمل قيمة ترهيبية تستشف من التأكيد المفرط على صيغة النفي والإنكار. فهل حقيقة يمكن الاستغناء عن اللغة الواصفة؟ وهل يمكن أن تكون اللغة في حالة حيادية أي واصفة للأشياء وحسب، بمعنى أنها تكتسب معناها من الأشياء والإحالات الواقعية كما اعتقد لكان؟ ولا يمكن أن يأتيها المعنى من ذاتها، أليست اللغة بدون خارج ولا يوجد شيء خارجها حسب ما شايعه الاتجاه البنوي في اللسانيات؟ أليس لكان بهذا الطرح لا يحافظ على المعنى العلمي للغة ويشكك في مصداقية اللسانيات المعاصرة؟ أليس إلغاء لكان للعلاقة اللغة الواصفة باللغة الموضوع إلغاء لعلاقة سرمدية أو إلغاء لسنة من سنن الحياة حسب ميشال أرشيفية؟ فأنى للساني أن يقدم معرفة حول اللغة في غياب اللغة الواصفة؟

---

[1] – المرجع نفسه، ص. 159.

[2] – جاك لاكان، حوار مع الفلاسفة الفرنسيين، ضمن كتاب: اللغة الخيالي والرمزي، تر مصطفى المسناوي، منشورات الاختلاف، الجزائر ، 2006، ص. 160.

يحاول أريفيه [1] رد دعوى لكان بمنطق حجاجي محايث من خلال مناقشة المفهوم السيميائي للحلم ، فإذا كان الحلم نص وكتابة، وترجمة للأفكار المستتبة في اللغة، فإنه بهذا محدد تحديدا سيميائيا ، وتاليا إذا كان الحلم يماثل الخطاب واللغة، فانه ينبغي أن يجزأ إلى طبقات، فهل يمكن أن يكون هناك حلم وحلم حلم...؟ كما أن الحلم له علاقة مباشرة بالخطاب، بوصفه مفسرا بلغة واصفة. فأن **لفرويد** ولكان أن يتملصا من اللغة في عرض نظريتهم التحليلية؟ كما أنه أيضا يمكن أن نميز داخل الحلم نفسه العناصر المجسدة والمكونة حوله، كما هو في الحلم الذي يصور نفسه بوصفه حلما متكررا حسب **فرويد** ، وفي هذه الحالة حتى بداخل الحلم– الموضوع ينزلق في المكونات السيميائية من خلال ضرورة فهم الحالة اللغوية للحلم.

ومن هنا يرى **ميشال أريفيه** أنه إذا كان **لكان** يعتبر بأن الحلم كتابة فإنها بذلك هي موضوع سيميائي، بوصفها تمثل نوعا خاصا حيث توضع العناصر في حالة مختلفة من حيث كمية مدلول الأعداد والحرف، كما أنها تقدم عمليات حول هذه الكمية، وعليه نؤول أنفسنا من خلال الأعداد والحروف في عناصر اللغة الموضوع ، وبعلامات مثل + و – في العمليات اللسانية الواصفة التي تجرى حول هذا الموضوع ، ومن ثمة فان فرويد يتبنى المطارحات السيميائية لفهم الحلم وتفسيره تفسيرا لغويا ، ولكنه في مقابل ذلك ينفلت عن هذا التصور عندما يتحدث عن الوظيفة السيميائية للغة الواصفة.

إن عدم معرفتنا بمنوال فك سنن الكتابة النفسية عن اللاواعي بوصفها شكلا من أشكال الكتابة كان سببا وجيها لدى لكان لرفض اللغة الواصفة، فإذا كانت الكتابة تمثل نسقا مرجعيا للاواعي بوصفه لغة موضوع ، فإن اللغة الواصفة ستفشل في قول الحقيقة حول الحقيقة، فثنائية الكتابة/ كلام هي غير قابلة للفك إلا من خلال ترقيم ما وتاليا من خلال معرفة قيمة الكتابة في اللغة بفك رموزالأحلام دون الإشارة إلىالحروف، لأنه من جهة ((الدال " اللغة"في تصور **لكان** لا ينبغي أن ينظر منه لكي يخلق الواقع

[1]- ميشال أريفيه، اللساني واللاواعي، تر، محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنا، 2011، ط1، ص.11.

"المدلول" أو يرمز إليه فهو يتصف بالوجود القبلي)) [1] . ومن جهة أخرى ((ما تأخذ اللغة من خلاله معناها فليس هو نفسه لغة)) [2] . وإنما واقع يقبع في اللاواعي.

لقد أخذت أداة النفي "لا" حيزا مهما في الفكر **اللاكاني** لما لها من علاقة بفكرة الاستبعاد والكبت، ذلك أن ((النفي متصور وكأنه حركة لفظية (لسانية واصفة) تنصب على منطوق مسبق موجب)) [3] . ولعله ما تناساه **لكان** عندما أقدم على إنكار اللغة الواصفة إنكارا يساوره القلق والإطلاق، بل هو أشبه بمن ينكر علاقة سرمدية أبدية بين شيئين من جنس واحد تكون لهما تلك العلاقة بمثابة البقاء والحافظ من هوة الانقراض. إن هذه العلاقة تحيل إلى تكوثر المتصورات وإبداعها، حيث يغدو الكلام محلا للمعاينة والتجريب الفعال وعملا نقديا إنتاجيا بالمفهوم التوليدي الذي اصطنعه تشو مسكي بدلا من التدليس المفعم بالإنكار.

ومن ثمة توحي مقولة لكان على حد تعبير **ميشال أريفه** إلى عدم جدواها بوصفها ((تحتل مكانا متميزا في قماشة الأقوال التي ترد بصيغة النفي إلى جانب الأقوال الأقل شهرة مثل ليس هناك علاقة جنسية ... ولا يبدو أن إنكار اللغة الواصفة أثار حماس اللسانين أكثر مما إثارتهم تلك العلاقة التي تجثم على حجر بارد. فكيف يمكن أن نستمر في كوننا لسانيين مادام ليس هناك لغة واصفة؟)) [4] . وكيف للسانيات أن تحافظ على وجودها العلمي إذا لم تكن هناك لغة واصفة؟ فهل يمكن الاستغناء عن اللغة الواصفة؟

---

[1]- احمد يوسف ، السيميائيات والبلاغة الجديدة ، مجلة علامات ، المغرب ، ع 28 .، ص116.

[2]- جاك لكان، حوار مع الفلاسفة الفرنسيين، ضمن كتاب جاك لكان اللغة الخيالي والرمزي ، تر مصطفى المسناوى ، منشورات الاختلاف 2006. ص159.

[3]- ميشال أريفه ، اللساني واللاواعي،تر محمد خير محمود البقاعي ، دار الكتاب الجديد ، بيروت، لبنان، 2008، ص.167.

[4]- ميشال أريفيه، اللساني واللاواعي، ص.105.

4- 3- أري أزويزينغ : اللغة الواصفة والتناقض المرجعي :

يرى **أرى أزويزينغ** أن اللغة الواصفة أسطورة سيميائية لا يدعمها الواقع التجريبي في كل الأحوال، ولعل هذا يعود إلى كون أن اللغة الواصفة تحتوى على مجموعة من التناقضات المرجعية، ذلك انه إذا كانت اللغة الواصفة عبارة عن نسق سيميائي مغلق وذاتي، فإنها تتضمن جزئيا لغة أخرى تحيل إلى العالم الخارجي، مما يدعو إلى الإقرار بان اللغة الواصفة أصلا غير موجودة على الرغم من الأسباب الوجيهة التي تجعل منها موجودة. ذلك أن ((علاقة البنى اللسانية بالعالم وبالمرجع ، ينضاف إلى ذلك أهميتها الجوهرية في النظرية العامة للعلامات والأشكال، اعتقد أنها تشكل حجر عثرة أمام مفهوم اللغة الواصفة)) [1] . ومن ثم ((مادامت اللغة الواصفة لغة ينبغي ضرورة تقطيعها ومفصلتها إلى عوالمهما المرجعية، بمعنى إحالتها إلى لغة أخرى. بيد أن هذا لا يتم بنينته في جوهرها وبذاتها سلفا ، وتاليا تكون لغة عبثية ومتناقضة)) [2] . ومن ثمة ليس هناك لغة واصفة مستقلة وإنما لغة موضوع لا تحيل إلى طبيعتها بكونها مرسلة تحتوى سننا يمثل في ذاته لغة واصفة.

وانطلاقا من هذا يرى **أرى أزويزينغ** [3] أنه بغض النظر عن الاعتبارات اللسانية الخالصة، تبقى حالة اللغة الواصفة مستحيلة؛ لان هناك تخصيص لخصائص اللغة التي تستنبط من ذاتها، ومن ثمة في إحالتها إلى ذاتها تفقد خاصيتها الواصفة وتضمحل في الماضي الغير قابل للاسترجاع إلى حد أن تكون اللغة الواصفة عبارة عن أسطورة.

كما أن دعاوى إقامة نسق سيميائي منطقي معلل من خلال مفهوم اللغة الطبيعية ليس إلا وظيفة تمثيل للقضايا من خلال اللغة الطبيعية التي تبقى غير قادرة على أداء ذلك، مما يتطلب إقامة نسق منطقي كامل غير متناقض يكون عبارة عن لغة واصفة متميزة. إلا أن هذا يبقى مجرد طموح نظري لعدم توافر إمكان تخلصها من اللغة الطبيعية التي مهما

---

[1] - Uri Eisenzweig, Métalangage : les paradoxes de la reference, In: Littérature, N°27, 1977. Métalangages. P.106.

[2] -Ibid, p. 106.

[3] - ibid,p.107.

كان طريقة استعمالها تبقى مثيرة للشكوك حول مدى قدرتها وفاعليتها في وصف الأنساق الأخرى وذاتها في الآن ذاته.

وانطلاقا من هذه المتصورات تظهر أسطورة اللغة الواصفة قائمة على امبريالية اللسانيات حول السيميائيات بعامة حسب **أرى أزويزينغ** [1]، ولاسيما أن تحليل الأنساق غير اللسانية في إطار النسق اللساني، يستلزم استلزاما ضروريا توافر القدرة، التي تتيح تأويل السيميائيات برمتها في لغة طبيعية، وبخاصة أنه عندما يتم تنظيم لغة واصفة كلية تبقى مجرد فكرة لائحة في الأفق، على الرغم من توافر إمكان الشرح، ومن ثمة لا يمكن أن تتحقق عملية تأويل كاملة للمقولات السيميائية برمتها.

ولعل مصدر الامبريالية اللسانية يتأتى من كونه رائدا لكل السيميائيات، وذلك يظهر في تحديد المدلول ضمن الجبر السوسيري، الذي يقترب إلى حد كبير من الدعاوى المنطقية حول الملفوظات اللسانية المستعملة، ذلك أن المدلول عند **دوسوسير** يبقى ثابتا في علاقته مع الدال في موضع معين ولحظة معلومة معطاة، إذ يتم تحديد هذا الموضع داخل لعبة النسق، إنه إذن تحديد للمدلول الذي يوفر إمكان تأويل في كل لغة واصفة. وهذا يؤدى إلى افتراض تعريف صوري للغة الواصفة بوصفها جبرا، ومن ثم تتقوض صيغة **يالمسليف** التي تعرف اللغة الواصفة بوصفها لغة غير مناسبة لمستوى المحتوى الذي هو في حد ذاته لغة.

إن الصورنة الجبرية التي تحيل على افتراض لغة واصفة واحدة عند **دوسوسير** ، يمثل حسب **أرى أزويزينغ** [2] قنبلة تقوض أسس العلامة من خلال التناقض المنطقي الذي تبين عنه، وبخاصة عند العودة إلى مفهوم العلامة لدى **جاك دريدا** الذي يناقض وجود الدال من خلال نقد التميز بين الدال والمدلول الذي يتيح حق إمكان التفكير في المدلول ذاته،

[1] - Uri Eisenzweig, Métalangage : les paradoxes de la reference,p.109

[2] -Uri Eisenzweig, Métalangage : les paradoxes de la reference, p. 109.

ضمن وجوده البسيط مع التفكيرفي استقلاله عن اللغة، ولعل جاك دوريدا انتقد مفهوم العلامة عند **دو سوسير** من خلال ارتكازه على مفهوم العلامة عند بورس.

يعرف **بورس** العلامة بقوله، (("العلامة أو **الممثل** هو الأولانية الذي ينوب عن الثانيانية الذي يسمى **الموضوع**. والممثل يحدد الثالثانية الذي يدعى **المؤول**، وهذه هي العلاقة الثلاثية الأصيلة (...) وأي شيء يحدد شيئا آخر هو (مؤوله)، بحيث إن المؤول يحيل على موضوع، وهذا الموضوع يحيل بدوره على موضوع آخر بنفس الطريقة ؛ أي أن المؤول أصبح هو نفسه علامة وهكذا إلى ما لا نـهاية))[1].

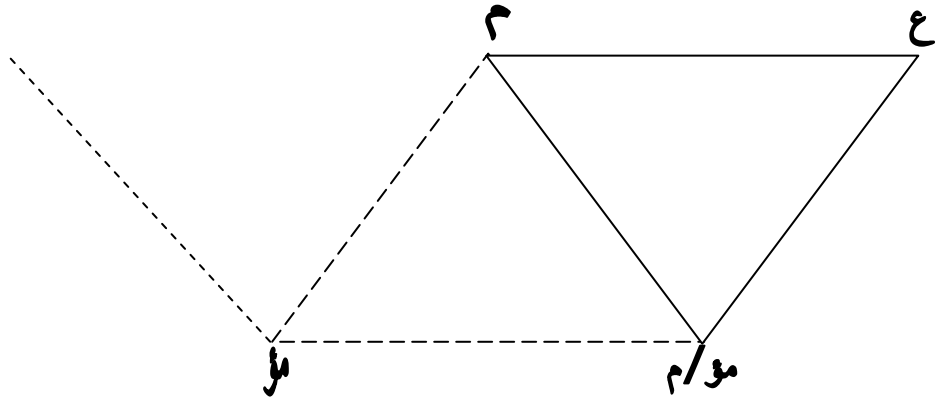

ع = علامة ، م = موضوع ، مؤ = مؤول

وعليه تتلخص وجهة نظر **بورس** في كون أن الدلالة عبارة عن سلسلة غير متناهية من الدلالات المفتوحة، التي تتمظهر من خلال علامة تستدعى علامة أخرى استدعاء ضروريا في علاقتها مع موضوعها، فالدلالة ترتكن إلى العلامة في علاقتها مع مرجعها، حيث يعود الفضل في انفتاحها الدلالي إلى الاختلاف الموجود بين ارتباط كل علامة مع مؤولها في موقف ما. إن هوية العلامة ودلالتها تتأتى من حركة مدلولها المستمرة والغير متناهية في أسيقة مختلفة.

[1]- Uri Eisenzweig, Métalangage : les paradoxes de la reference, p 109.

ومتى علمنا هذا حسب **أرى أزويزينغ** [1] علمنا أن اللغة الواصفة حسب **يالمسليف** لا يمكن أن تكون مندمجة في نسق بورس، لأن المحتوى غير موجود إطلاقا، لكن اللغة الواصفة مندمجة سلفا في مخطط بورس، لان تعريف العلامة يستدعى ضرورة علامة واصفة metasigne ومؤولها، وعليه يمكن أن يكون كل شيء لغة واصفة، وعليه تاليا لا يوجد شيء كما هو.

وبعد هذا كله، لم يكن الاستخدام الأسطوري للغة الواصفة مجرد ضرورة مطلقة تفترض وجود نسق ما، يمثل لغة الواصفة تمتلك أسباب مقنعة حول وجودها، على الرغم من عدم وجودها أصلا حسب ما ارتآه **أرى أزويزينغ** [2]. غير أننا اذا استدعينا خطاطة **ياكبسون** للبحث عن المرجعيات التي تحيل إليها نلفيها حاضرة، مما يجعل المطارحات السابقة أقرب الى فلسفة اللغة منها الى التصور اللساني الخالص. ومتى علمنا هذا علمنا انعدام التحرج من اعتماد اللغة الواصفة اساسا لدراسة التمظهرات اللسانية، ولا سيما ان اللغة الواصفة أصبحت هي اللسانيات كما ارتاه **ميشال أريفيه**. ومن هنا لا يمكننا أن نشك في وجود اللغة الواصفة داخل الممارسات اللسانية والادبية والمنطقية وغيرها من الخطابات العلمية.

واذا استدعينا هاهنا رأي الفارابي في مسألة اللغة نلفيه يؤمن بوجودها متى حققت فائدة لدى مستعملها، مما يبدو جراه أنه رأي يتكئ على تصور تداولي يحاول الانتفاع من تسلسل التعاريف وتراكبها متى ثبتت فائدتها المعرفية، وعليه سنحاول في الباب الاتي البحث في مدى تصور علما العربية ووعيهم بمفهوم اللغة الواصفة، فهل حقيقة أدرك علماء العربية هذا المفهوم؟ وما هي المقابلات التي وضعوها للدلالة عليه؟

[1] ibid, p. 111.
[2] – ibid., p. 111.

الباب الثاني

تخوم اللغة الواصفة المنطقية و أبعادها السيميائية

- سيميائية اللغة الواصفة عند المناطقة العرب
- آليات بناء اللغة الواصفة عند الفارابي
- المنطق الواصف و مفهوم الدلالة
- المنطق الواصف ونظرية التعريف المنطقي

الفصل الأول

سيميائية اللغة الواصفة عند المناطقة العرب

- **التعريف السيميائي للغة الواصفة**
- **اللغة الواصفة والأنساق السيميائية الأخرى**
- **اللغة الواصفة والتواصل العلمي**
- **اللغة الواصفة والتواصل العادي**

تمهيد :

يشكل المنطق لغة واصفة قائمة على مجموعة من المواضعات التعريفية المشتركة بين المناطقة، إذ ليس لنا أن نفهم المراد من معاني ألفاظه إلا بمعرفة معاني تلك المواضعات والاصطلاحات ودلالتها المنطقية، ومتى علمنا أن ((الكلمات اللسانية الواصفة ذات الوضع الأوضح، هي بعامة تعتبر عنصرا من عناصر اصطلاحية متخصصة، علمنا أن ألفاظ الكلام برمتها هي جزءا منها)) [1]. وعليه فإن أي خطاب علمي متخصص هو عبارة عن لغة واصفة، لكن مع ضرورة أن يكون حاملا لألفاظ أخرى من الكلام العادي تشارك إلى جانب الألفاظ الاصطلاحية في إبانة المعنى وتوضيحه، إلا أن المعتبر في الفهم بين المجموعة المتخصصة الألفاظ الاصطلاحية الواصفة بكونها موضوعة إزاء معاني تعينية خاصة، ولعل هذا ما أشار إليه **السيرافي** في مناقشته مع **متى ابن يونس** حينما تساءل عن ماهية المنطق وإرجاعها إلى معرفة اللغة التي تشكل سدى نسجه المتصوراتي؛ فقال: ((حدثني عن المنطق ما تعني به؟ فإنا إذا فهمنا مرادك فيه كان كلامنا معك في قبول صوابه ورد خطئه على سنن مرضية وطريقة معروفة)) [2]. ومن ثمة لا يمكن أن يكون هناك تواصل دون التوصل إلى دلالة مشتركة بين المتحاورين حول الألفاظ الواصفة لمتصورات العلم.

إن أهمية اللغة الواصفة وشرف منزلتها في حصول المعرفة أدى بالمناطقة إلى إعطائها أهمية كبيرة بموضعتها في مركز الصادرة في مؤلفاتهم، حيث نلفيهم يقدمونها في مصنفاتهم بجعل مسائل التعريف والحدود من أول المسائل التي ينبغي بيانها بيانا تصوريا، من منطلق أن الأولى في المعرفة حدوث التصورات، ولا يتم هذا إلا بمعرفة الألفاظ الحاملة لها. إن اللغة المنطقية عبارة عن نسق من العلامات تضطلع بتعريف المتصورات تعريفا منطقيا، فهي لغة تحاول أن تترجم المعرفات وتحولها إلى علامات لسانية واصفة تروم بيان

---

[1] – Josette Rey- Debove. Le métalangage,p.02.

[2] – أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص. 109.

يرى ابن تيمية أن معرفة الألفاظ المنطقية ودلالتها على المتصورات ضرورية لمناظرة المناطقة، ويقول في هذا : ((إذا لم يكن مناظرتهم إلا بلغتهم وعلى حكم اصطلاحهم، واذا لم نفهم ما أوردناه من اصطلاحهم لا يمكن مناظرتهم))، ابن تيمية، الرد على المنطقيين، دار ترجمان السنة، باكستان، 1976، ط، 2، ص.21.

الحقيقة وإيضاحها . وعليه إذا كانت اللغة المنطقية لغة واصفة، فما هي أبعادها السيميائية؟ أو أين يمكن أن يتجلى الفهم السيميائي لظاهرة اللغة الواصفة عند علماء العربية؟

1- سيميائية اللغة الواصفة في المنطق العربي :

1- 1- التعريف السيميائي للغة الواصفة :

لقد راهنت السيميائيات العربية مثلها مثل السيميائيات الغربية على الطبيعة السيميائية لمفهوم اللغة الواصفة بكونها «قولا يشرح المعنى» [1] . أو هي «ما كانت معرفته سببا في معرفة المعرف». [2]ومتى علمنا هذا، علمنا أن هذه الحدود لا تخرج في عمادها الابستومولوجي عن البعد السيميائي للعلامة وسيرورتها، فاللغة الواصفة هي الوسيط الحامل للمعرفة، فإذا كانت معرفتها تنوب لنا عن معرفة ما يراد معرفته، فهي ليست إلا بدائل من العلامات تدل على ما وضعت بإزائه أو هي حاملة لمعنى ما ،((وهذا يعنى ان هناك نوعين من التعريف: التعريف بالإشارة إلى الشيء ذاته، والوقوف عليه بإحدى الحواس ،والتعريف بالاستدلال عليه بواسطة الكلمات ، أي اللغة الواصفة)) [3] . التي قوامها وظيفتا الشرح والوصف التي يراد منها توضيح المعاني، وحصول المطلوب العلمي حصولا دقيقا من الألفاظ بالألفاظ.

إن التعريف عبارة عن علامة سيميائية دالة ((على المعنى المكتسب، والدال على الشيء لا يسبقه، فدلالته على المعنى هي دلالة إشارة)) [4] . قائمة على الوضع، لهذا صلح أن يكون شارحا ((وسمى به لشرحه الماهية، ويقال له التعريف ومعرف الشيء ما تستلزم معرفته معرفة الشيء المعرف)) [5] . ولما كان الحد عبارة عن قول لكي يميز بينه وبين العلامات السيميائية الأخرى ، فلم يعبر عنه ((بشيء أو بمؤلف خرج عن تعريف الحد بالكتابة

---

[1] – الفارابي، كتاب الحروف، تح محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969، ص.171.

[2] – أحمد الدمنهوري، إيضاح المبهم من معاني السلم في علم المنطق، طبع الحلبي، مصر، ص. 9.

[3] – حلام الجيلالي ، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص.37.

[4] – سعيد عبد اللطيف فودة، تدعيم المنطق، ص.66.

[5] – زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي، المكتبة الأزهرية للتراث، 2008، صص.60 ، 61.

والإشارة.. إن الحد بالكتابة والإشارة داخلان في الحد لأن الكتابة دالة على الألفاظ، والألفاظ على المعاني المعقولة، فيكون الحد بالكتابة قولا معقولا وكذا الإشارة دالة على المعاني المعقولة، فتكون قولا معقولا)) [1]. إن التعريف مجموعة من العلامات الحاملة للمتصورات الذهنية التي يروم إبانتها وتوضيحها توضيحا منطقيا واصفا لماهيتها، وذلك بغية اكتساب حقائق الأشياء ومعرفتها إن تماما وإن نقصانا، وسواء بحدودها التامة أم برسومها وخواصها العارضة ومميزاتها. وعليه إذا كانت عملية التعريف definition تمثل ضرورة لسانية واصفة، فما هو نوع اللغة الواصفة التي ينتمي إليها التعريف [2]؟ وما هي الخصائص السيميائية للغة الواصفة في المعطى الثقافي العربي، ولا سيما في جانبها المنطقي والنحوي؟ وما هي آليات بناء التعريف وحدوده الواصفة في المنطق والنحو على السواء؟

ولا نستغرب إذا ما صادفنا رأيا يعتقد ضمنيا دون تصريح مباشر أن مفهوم اللغة الواصفة وليد الإطار السيميائي العام لمفهوم دلالة العلامة وأبعاد علاقاتها التي تنضم منازلها وسيرورتها، فإذا كان حد دلالة العلامة بوجه عام لدى قدماء العربية، ((هو أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر... والشيء الأول يسمى دالا والشيء الثاني يسمى مدلولا)) [3]. فإن مفهوم اللغة الواصفة ليس إلا المظهر الأول من مظاهر أبعاد العلاقة هذه التي تأسر الدال والمدلول وتحكمهما سواء بسواء، وهي تنتج عندما يكون كل من ((الدال والمدلول لفظا كأسماء الأفعال الموضوعة لألفاظ الأفعال عند النحاة)) [4]. وعليه فإن الطبيعة السيميائية لمفهوم اللغة الواصفة تنجم إذا استعمل اللفظ لوصف اللفظ فيكون علما له [5]. وعلامة يعلم منها شيء حول تلك العلامة، ومن هنا فإن فإن اللغة الطبيعية تتوافر على إمكان أن تكون العلامة علما لعلامة أخرى توضحها.

---

[1] – سعيد عبد اللطيف فودة، تدعيم المنطق، ص.67.

[2]- Francoise Soublin et Joelle Tamine, métalangage, définition, métaphore, In: Histoire Épistémologie Langage. Tome 01, fascicule 1, 1979. p. 45.

[3] – التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح. رفيق العجم، بيروت ناشرون، بيروت، لبنان، 1996، ج1، ص.787.

[4] – المرجع نفسه،ج1، ص.787.

[5] المرجع نفسه،ج2، ص.1219.

وفي السياق نفسه، يشير **حمزة بن يحي العلوي** [1] إلى أن علاقة اللفظ باللفظ أو الدال بالدال ينتجعنها ثلاثة أوجه هي :

1- لفظ مفرد دال على لفظ مفرد وهذا مثل لفظ الكلمة، فإنه لفظ مفرد دال على معنى لفظ الاسم وهو مفرد .

2- لفظ مفرد دال على لفظ مركب وهذا مثل لفظ الخبر فإنه يتناول قولنا قام زيد وزيد قائم وهو مركب.

3- لفظ مفرد دال على لفظ لم يوضع لمعنى، وهذا الحرف المعجم فإنه يتناول كل واحد آحاد الحرف.

يقدم **الأسنوي(ت.685هـ)**نصا عربيا حول اللغة الواصفة [2] وتقسيمها تقسيما سيميائيا يراعي المواصفات الدلالية، ولما انصبت الرؤية الاستدلالية على معرفة اللغة وأقسامها في المعرفة الأصولية، كان لزاما على الأصوليين النظر في الألفاظ الواصفة وطبيعتها ؛ لأن اللغة قد غدت وحدها الكفيلة بإعطاء التعابير اللسانية مدلولاتها من خلال النظر في ألفاظ اللغة ذاتها ، ولو رمنا استغراق الضبط المفهومي لقلنا إن اللغة الواصفة هي أساس فهم اللغة، وبذلك يتيسر معرفة الدليل الشرعي من الكتاب.

وعلى هذا الأساس ألح **الأسنوي(ت.685هـ)** عندما خص اللفظ المفرد والمركب بتقسيمهما إلى ألفاظ عادية وألفاظ لسانية واصفة، إذ جعل فحوى تقسيمه أن ((اللفظ إما معنى أو مفرد أو مركب مستعمل أو مهمل نحو الفرس والكلمة وأسماء الحروف والخبر والهذيان... أقول مدلول اللفظ قد يكون معنى وقد يكون لفظا فإن كان لفظا فقد يكون مفردا وقد يكون مركبا ، وكل منهما مستعمل وقد يكون مهملا ومجموع ذلك خمسة أقسام، وقد ذكرها المصنف بأمثلتها من باب اللف والنشر :

1. الأول أن يكون اللفظ معنى أي شيء ليس بلفظ كالفرس وزيد وهذا هو الذي تقدم انقسامه أي جزئي وكلي.

---

[1] - يحي بن حمزة العلوي ، الطراز ، تح. عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان، ج1 ، صص 25، 26.

[2] -Pierre Larche, un texte arabe sur le métalangage, In: A FESTSCHRIFT FOR NADIA ANGHELESCU , editura universitaii din bucuresti, 2011, p.306.

2. الثاني أن يكون المدلول لفظا مفردا مستعملا كالكلمة فإن مدلولها لفظ وضع لمعنى مفرد وهو الاسم والفعل الحرف

3. الثالث أن يكون المدلول لفظا مفردا مهملا كأسماء حروف الهجاء، ألا ترى أن حروف ضرب، وهي ضه وره وبه لم توضع لمعنى مع أن كلا منها قد وضع له اسم فالأول الضاد والثاني الراء والثالث الباء، وهكذا ذكره **سيبويه** ونقله عن **الخليل** فافهمه واجتنب غيره من التقريرات والهاء اللاحقة لضه وبه وره هي هاء السكت.

4. الرابع أن يكون المدلول لفظا مركبا مستعملا نحو الخبر فإن مدلوله لفظ مركب موضوع كقام زيد.

5. الخامس أن يكون المدلول لفظا مركبا مهملا، قال الإمام وإلا شبه أنه غير موجود، لأن الغرض من التركيب هو الإفادة وجزم به في المنتخب وتبعه على ذلك صاحب الحاصل والتحصيل، وهو ضعيف فإن ما قالوه دليل على أن المهمل غير موضوع لا على أنه لم يوضع له اسم لا جرم أن المصنف خالفهم وزاد على ذلك فمثل له بالهذيان، فإنه لفظ مدلوله لفظ مركب مهمل وهو مصدر هذى بالذال المعجمة)) [1].

فلا شك إذن أن **الأسنوي** يوسع مفهوم اللغة الواصفة ليشمل ما هو مستعمل وما هو مهمل من المفردات والمركبات من الألفاظ بما يخرج عن مقتضيات التواصل الدال، وهذا يؤول إلى أن القيمة التواصلية للفظ سواء أكان مفردا أم مركبا قد تؤدي وظيفتها فتكون مستعملة وقد تكون غير دالة فتكون مهملة، ويتبين من التقسيم نفسه أن علاقة اللغة بما تدل عليه تحيل إلى تميز أربعة أقسام من الكلمات اللسانية الواصفة هي الكلمة وحروف وخبر وهذيان.

لفظ	مفرد	مركب
مستعمل	كلمة	خبر
مهمل	أسماء الحروف	هذيان

[1] – الأسنوي جمال الدين، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، تح. جمعية نشر الكتب العربية، عالم الكتب، مصر، القاهرة، 1343هـ، ص.62.

أنواع الألفاظ الواصفة وأقسامها

ومن هذا التحديد يمكن الجزم بأن علاقة اللغة العادية باللغة الواصفة في تصور القدماء تحدد تقاطعا بما يؤول إلى معادلة مؤداها أن ((اللف هو ملاحظة مدلول الذي ربما يكون معنى أو لفظا، وهذا الأخير يمكن أن يكون مفردا أو مركبا طورا، ومستعملا ومهملا طورا آخر والنشر يقدم خمسة أمثلة فرس، وكلمة وأسماء الحروف وخبر وهذيان، الذي يحتم على المرسل بأن يوزعها توزيعا صحيحا)) [1]. ولعل هذه المعادلة الثنائية بين اللف والنشر والنشر تحاول حصر تعدد احتمالات التفصيل أو الإجمال، التي تظهر في كل واحدة من هذه العناصر مع تحديد ألفاظها الواصفة التي تدل عليها، بكونها ألفاظا مجملة تحيل إلى معرفة مفصلة.

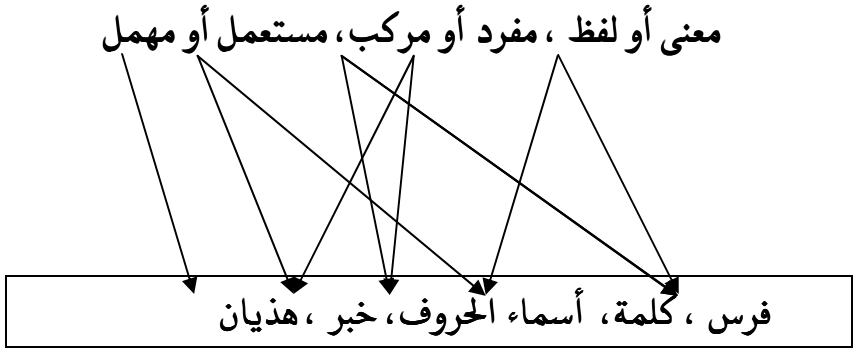

وعند إعادة النظر في التقسيم السابق نلفي القسم الأول منه يحيل إلى مدلول الكلمات العادية وما تعينه في عالم الأشياء والأعيان، فيكون اللفظ من التقدير قائما مقام "أي شيء ليس بلفظ" مثل فرس، وزيد، وهذا ما يتمخض عنه تميز واضح بين الكلمات العادية والكلمات الواصفة، فالكلمات العادية تتسلط على الخارج اللساني ومدلوله إن كليا وإن جزئيا، وهي إن رمنا الامتثال إلى سنن النحاة ما يتمثل في الجمع بين أسماء الأعلام وأسماء الأجناس.

أما القسم الثاني ولا شك أنه أول صنف من أصناف الكلمات الواصفة mot métalinguistiqueفي هذا التقسيم الخماسي، فهو الذي يحيل مدلوله إلى لفظ

[1] - [1] -Pierre Larche, un texte arabe sur le métalangage, p.308.

مفرد مستعمل، فاللفظ الواصف المستعمل لا يدرك إلا بما يحيل إليه من معنى يؤهله إلى الاستعمال الدال، "فالكلمة مدلولها لفظ وضع لمعنى مفرد هو الاسم والفعل والحرف". وعلينا هنا أن ننتبه إلى أن معنى الكلمة في التراث العرابي مناسب إلى مفهوم محتوى الملفوظ énoncé[1] الدال على الفعل والاسم والحرف.

أما القسم الثالث فيظهر الصنف الثاني من أصناف الكلمات الواصفة التي يتعذر دائما أن تختص بحمل دلالة حول الألفاظ المستعملة، وهي التي " يكون مدلولها لفظا مفردا مهملا كأسماء حروف الهجاء"، إن الألفاظ المهملة لا تدل على معنى يعبر عن حالة استعمالية، فمسميات حروف الهجاء مثل الضاد والراء والباء في نحو كلمة ضرب تدل على تمفصلات صوتية مهملة غير دالة في جزئيتها قبل أن تركب في كلمات دالة.

أما القسم الرابع فهو القسم الثالث من أقسام الكلمات الواصفة، التي يحيل مدلولها إلى التعابير المركبة والمستعملة الدالة برمتها، التي يدل عليها لفظ الخبر بوصفها ملفوظات تحتمل الصدق والكذب، فهي ملفوظات موضوعة تعين حالة خاصة بسياق حالي معين كقولنا مثلا قام زيد.

أما القسم الخامس فهو القسم الرابع من أقسام الكلمات الواصفة ، التي يحيل مدلولها إلى التعابير المركبة والمهملة في الآن ذاته، التي يدل عليها لفظ الهذيان بوصفها ملفوظات غير دالة لا تحمل الصدق والكذب، وإنما هي من قبيل الهذر الذي لا يدل على الحقيقة ولا يحمل على مصدق فعلي.

وبعد هذا كله، نخلص إلى أن النص السابق يعالج إشكال الكلمات الواصفة في التراث العربي معالجة سيميائية انطلاقا من علاقة اللفظ بالمعنى، وبالتعبير اللساني انطلاقا من علاقة الدال بالمدلول، فاللفظ أو الدال هو ما يتلفظ المتكلم به من ألفاظ في أثناء التواصل، وعليه يوضح **الأسنوي** المسلك اللفظي للتعابير اللسانية بعامة، وعملية الانتقال من لفظ إلى

[1]-Voir Pierre Larche, un texte arabe sur le métalangage,p.309.

آخر، وبخاصة عندما يكون اللفظ دالا على معنى. إن مراتب وضع اللفظ هي بمثابة المراحل التقديرية التي يقدمها الواضع في تعامله مع المعنى، لذلك يمكن أن يكون اللفظ موضوعا إلى معنى يدل على شيء في أوله وذلك ما يمثل حالة اللغة الموضوع، وإما أن يكون موضوعا لمعنى لفظ وذلك ما يمثل حالة اللغة الواصفة.

الوضع	الموضوع	الموضوع له
الوضع الأول	لفظ	معنى
الوضع الثاني	لفظ	لفظ

لم يكن الابتداء بهذا الصنف من الدلالة وتقديمه عن الأصناف الأخرى اعتباطيا عند **التهانوي**؛ لأن الأصناف الأخرى برمتها تحيل إلى هذا النوع لتصبح بلا قيمة من دونه؛ فهو الذي يعبر عنها ويصفها؛ والأنواع الأخرى تأتي في المراتب اللاحقة تابعة للنوع الأول. إن هذا التقسيم السيميائي يميز لنا بين العلامات التي تعني علامات لسانية والعلامات التي تحيل إلى أشياء في الواقع الخارج لساني.

ومادامت سبل حصول المعرفة وحدوثها تتعدد بحسب كثرة جهات المطلوب في المعرفة والجهل حسب **أبي البركات البغدادي**، فإن هناك ما يكون متوسلا فيه بالحس كمعرفتنا للألوان التي تعتمد على البصر، ومعرفتنا للروائح التي تعتمد على الشم أو معرفتنا للأصوات التي تعتمد على السمع. وهذه كلها معارف سيميائية تستند إلى الحس، وفي مقابل هذا كله هناك معارف استدلالية [1] نتعرف عليها من خلال الأقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات؛ لأنها ((تجري على الألفاظ وتتداول في المفاوضات والمحاورات في التعليم والتعلم)) [2]. ومن هنا يمكن أن توصف بأنها بمثابة اللغة الواصفة

[1] – ينظر حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، 37.

[2] – أبو البركات البغدادي، المعتبر في الحكمة،دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1357هـ، ص.46.

التي راهنت عليها السيميائيات؛ لأنها تتضح لدينا مطابقة الحدود والرسوم لمفهوم اللغة الواصفة بوصفها أقوالا شارحة بتعبير القدماء .

يتجه هذا التصور إلى تحكيم النزعة الانعكاسية للغة التي يتم في خضمها الانتقال من اللغة الشيئية أو اللغة الموضوع إلى اللغة الواصفة، ذلك أنه ((من الألفاظ ألفاظ تقال لتعرف بها المعاني التي هي أسماء موضوعة لها على سبيل التنبيه والتذكير مما هو معروف منها ، إذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة بمجهول على ما قيل، ومنها ما يقال لتعرف بها ألفاظ أخرى موضوعة للمعاني التي هي أيضا أسماء موضوعة لها ، ومنها ما تقال لتعرف بالمعاني التي هي أسماء موضوعة لها معان أخرى غير التي هي موضوعة لها ، والتعريف الأول فهو تعريف العام لسائر الألفاظ من حيث هي ألفاظ، فإن اللفظ إنما هو لفظ لأنه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم موضوع له كتعريفنا زيدا والإنسان بلفظة زيد وإنسان، وأما التعريف الثاني فإنه تعريف يعرض للألفاظ في بعض أحوالها وذلك في تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها بعض، ونقل بعضها إلى بعض كتعريف العقار بالخمر والبشر بالإنسان والألفاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية وغيرهما من اللغات، وأما التعريف الثالث فإنه مما لا يعرض للألفاظ عروضا ذاتيا أوليا وإنما هو أولا للمعاني، التي هي موضوعة لها وبها ، وللألفاظ ثانيا ومن أجل المعاني حتى أنه لو توهم خلو المعاني عن الألفاظ وتبرئتها عنها لما كان ذلك قادحا في هذا الصنف من التعريف ولا مفسدا له، ولو أخليت الألفاظ عن المعاني لما صح وجودها فيها بوجه من الوجوه، وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص تعليمه بهذا العلم كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق المائت، والحيوان بالجسم المتغذي الحساس المتحرك بالإرادة فمنه التعريف بالحد ومنه التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل)).[1] إن **أبا البركات البغدادي** عبر بوضوح عن نوعين من اللغة في النص السابق هما :

[1] – أبو البركات البغدادي، المعتبر في الحكمة، ص.47.

01- اللغة الموضوع الشيئية التي تعني بتسمية الأشياء الواقعية.

02- اللغة الواصفة التي تتمظهر في النوع الثاني والنوع الثالث من حيث إنها إما أن تكون شارحة لألفاظ اللغة باللغة كما هو في التعريف بالمترادف، وإما أن تكون عند تجاوز حدود اللغة من خلال شرحها بألفاظ لغة أخرى، وإما أن تكون بشرح ألفاظ وتوضيحها من حيث ماهيتها وأعراضها بالحدود التامة والرسوم والتمثيل وما إلى ذلك من وسائل التقريب المنطقي.

يميز **الفارابي** في أثناء تقسيمه للاسم المفرد بين اللغة الشيئية التي تعين أشياء بعينها وتختص بها واللغة الواصفة التي تعين أوضاعها وحالاتها، فمنها ((ما هو ألقاب أعيان مثل زيد وعمر ومنها ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها مثل الإنسان والفرس والحيوان والبياض.... والمفردة الدالة على أجناس وأنواع منها أسماء وفيها كلم ومنها أدوات)) [1]. ويميز هنا بين الألفاظ التي تعين الأشياء بمسمياتها والألفاظ التي تعين أنوع تلك الألفاظ وأجناسها أو اللغة الواصفة. والملاحظ على تقسيمه هذا أنه يبادر بالمصطلح المنطقي لتوضيح أوضاع نحوية.

يؤكد **الفارابي** على الطبيعة السيميائية المنطقية للعلوم والصنائع وكيفية حصولها لدى الإنسان، ذلك أنها من حيث هي معقولات ثوان، لا تخرج عن النسق المنطقي الواصف للغة بوصفه تمثيلا لما هو موجود في الأعيان، فهي ((من حيث هي مدلول عليها بألفاظ، ومن حيث هي كلية، ومن حيث هي محمولة وموضوعة، ومن حيث هي معرفة بعضها ببعض، ومن حيث هي مسؤول عنها، هي منطقية)) [2]. ومن هنا لا تأخذ اللغة أهميتها في فهم المعرفة المنطقية وحسب، بوصفها نسقا أو مركبات من العلامات السيميائية على حد تعبير الفارابي، بل تكتسب أهميتها من كونها هي بذاتها تتوافر على الخصيصة المنطقية، ولا سيما أن ((المركبات منها إنما تصير آلات تسدد العقل نحو الصواب في المعقولات وتحرزه عن الخطأ في ما لا يؤمن أن يغلط فيه من المعقولات)) [3]. ومن هنا

---

[1]- الفارابي ، إحصاء العلوم، تح. على أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط1، 1996، ص.19.

[2] - الفارابي، الحروف، ص.26.

[3]- المرجع نفسه،ص. 26.

تصبح المركبات اللغوية وسائل منطقية يحترز بها من مغبة وقوع الفكر في الزلل والخطأ. ولهذه الإشارة علاقة بالسيميائيات المنطقية إذا احتكمنا إلى مفهوم التركيب – لدى **كارناب وموريس** [1]– بوصفه بعدا من أبعاد الدراسة السيميائية يختص بدراسة قواعد تشكيل التراكيب اللسانية وقوانين تحولاتها.

يؤكد **الفارابي** على الوظيفة التفسيرية الشارحة التي تضطلع بها اللغة الواصفة في توضيح معاني مسميات الأشياء لمستعملها، حتى وإن كانت معقولة وموسومة بعلامات تميزها، فالإنسان في إدراكه للشيء ((إذا كان يعقل ما يدل عليه اسمه بعلامة أو صفة إذا تعقبت يتبين أنها ليست هي كافية في أن تحصل ذاته بها معقولة ...وكذلك متى جهل معنى لفظة ما فسأل عنه بما هو. فقد عرف أنه شيء وتصوره بأعم ما يمكن أن يتصور به الشيء ولم يكن تصوره بصورته التي تخصه، وهو نوع ذلك الشيء، فإذا أجيب عنه باسم له آخر، وبقول يشرح ذلك الاسم فقد بلغ ما التمسه)) [2]. بيد أنه في الكثير من الحالات قد يصيب عقيرة الإنسان العجز في توضيح ماهية الشيء، والإيجاب بلغة واصفة تعرض حده عرضا دقيقا، وتاليا يلجأ الشارح مثلا إلى التعريف بالعرض الذي هو في عرف المناطقة لا يصلح لتوضيح ماهية الشيء، ومن ثم ينبغي أن نتعامل مع مثل هذا – على حد تعبير **الفارابي**– بوصفه لغة واصفة تتكون من علامات، ومدى وصفنا في شرح ذلك الشيء يتوقف على مدى مكنتنا من التأليف في الشرح والتوصيف.

يقول **الفارابي**: ((ينبغي أن تعلم أن ذلك إذا استعملته في الجواب عن ما هو الشيء استعملته على أنه علامة للذات التي سبيلها أن تكون هي التي سئل عنها بحرف ما هو، لا على أن ذلك العرض أو العلامة إذا عقلت تكون ذاته قد عقلت . لكن كثيرا ما قد يعجز الإنسان أن يجد محمولا للمسئول عنه إذا عقل تكون قد عقلت ذاته. فيجيب بما قد علم أنه ليس ذاته ليجعله علامة للشيء الذي إذا عقل تكون قد عقلت ذاته، فتكون قوة جوابه أن الذي ينبغي أن يكون هو الجواب عما سألت عنه أمر لا أعرف نفسه ولا باسمه ولمن

---

[1] – C.W. Morris, Fondements de la théorie des signes, trad . Victer G. Francois .F. Latraverese , J. Paillet Langage. September 1974, n°35, p 16.

[2] – الفارابي، الحروف، ص.170.

أمر يوجد له نوع كذا من عرض أو يوصف بكذا من الأعراض أو انه أمر يخصه أن يوصف بعرض كذا أو انه أمر علامته كذا)) [1] . يظهر جليا من خلال النص أن اللغة الواصفة ما هي إلا علامات أو مقولات سيميائية حاملة للمعاني ودلالات، ومن ثم تندرج المباحث المنطقية عند العلماء العرب في إطار سيميائي صريح ، يؤكد على وظيفة اللغة الواصفة في وضع ضوابط المعرفة المنطقية .

1- 3- اللغة والأنساق السيميائية الأخرى :

تحتل اللغة مكانة مميزة في السيميائيات العربية القديمة بكونها نسقا سيميائيا متميزا عن بقية الأنساق السيميائية الأخرى بجملة من السمات والخصائص التي تجعل منها نسقا خاصا من العلامات، وقد أشار **ابن جني** إلى سيميائية اللغة عندما عدها نسقا من الدوال المعبرة عن الأفكار، ((فاللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم)) [2] . وهنا تحيل اللغة إلى كونها ألفاظا يعبر بها عن معان تخطر ببال أصحابها ، فلا مشاحة في معرفة اللغة بالنسبة للناس؛ لأنهم ((بها يتعاورون القول ويتعاطون البيان ويتهادون الحكم ويستخرجون غوامض العلم من مخابئها ويجمعون ما تفرق منها ، إن الكلام فارق للحكم بين الخصوم وضياء يجلو ظلم الأغاليط ،وحاجة الناس إليه كحاجتهم إلى مواد الأغذية)) [3] . فلا سبيل إلى الحياة بدون اللغة الإنسانية، فاللغة مثوى الوجود والحياة، بل هي الحياة ذاتها .

ينتهي **الأسنوي** من شرحه الطبيعة الاجتماعية للإنسان وإثباتها ، والتسليم بأن الإنسان غير مستقل بمعاشه عن غيره من أبناء جنسه لاحتياجه إلى غذاء ولباس ومسكن وغيرها من الحاجيات؛ فكان ((لابد من جمع عظيم ليتعاون بعضهم ببعض، وذلك لا يتم إلا بأن يعرفه ما في نفسه، فاحتيج إلى وضع شيء يحصل به التعريف... والتعريف إما باللفظ أو بالإشارة كحركة اليد والحاجب أو بالمثال وهو الجرم الموضوع على شكل الشيء

---

[1] - الفارابي، الحروف، ص.170.

[2] - ابن جني، الخصائص، تح. محمد على النجار، دار الكتاب المصرية، القسم الأدبي، المكتبة العلمية، بدون سنة، ج1، ص.33.

[3] - أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج2، ص.44.

)) [1] . ومتى علمنا أن اللغة كانت أفيد من الإشارة والمثال في الاضطلاع بوظيفية التعريف أمكننا السؤال عن خواصها السيميائية التي تجعل منها متميزة عن الأنساق الأخرى؟ وما هو السر الذي يقف وراء خصوصيتها السيميائية؟

يظهر أن **الأسنوي** من خلاله تقسيمه إلى العلامات السيميائية إلى ألفاظ وإشارات وأمثلة، يحاول الوقوف على أنماط العلامات من خلال تمظهراتها في التواصل الإنساني، وترتب على ذلك وجود ثلاثة أصناف تقترب من التصور السيميائي الحديث لأقسام العلامات، ولاسيما التقسيم الثلاثي للعلامة إلى علامات وأيقونات ورموز [2]، ولا غرابة أن يكون ما قدمه **الأسنوي** عبارة عن أنواع من صيغ تحقق الأصناف الثلاثة السابقة، ذلك أن ألفاظ اللغة تدخل في صيغ العلامات، والحركات تدخل في صيغ تحقق الرموز، والأمثلة تدخل في صيغ تحقق الإيقونات.

علامات	رموز	إيقونات
ألفاظ	إشارات	أمثلة

ويستطرد **الأسنوي** في إيضاح أن ألفاظ اللغة وعلاماتها تحقق فائدة إصابتها عموم المعاني دون تكلف،((فلعمومه من حيث إنه يمكن التعبير به عن الذات والمعنى والموجود والمعدوم... ولا يمكن الإشارة إلى المعنى ولا إلى الغائب والمعدوم ولا يمكن أيضا وضع مثال لدقائق العلوم..)) [3] . وهنا على وجه التعيين تبرز أهمية اللغة بالنظر إلى العلامات الأخرى الغير لسانية، فنجد أن اللغة تصيب المعاني المنقضية والحاضرة وتعبر عنها في الآن ذاته، أما الإشارات فتكون للمعاني الحاضرة وحسب، وكذلك أن الأمثلة توضع للمعاني العامة في العلوم لا جزئياتها، ينضاف إلى ذلك أن ((المعاني يتعذر أو يتعسر أن يحصل لكل شيء مثال يطابقه؛ لأن الأمثلة المجسمة لا تفي بالمعدومات والمفارقات والمخططة، وأن فرض

---

[1] – الأسنوي جمال الدين، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، ص.14.

[2] – ينظر جيل مادو واندريه جيتيت، سيميولوجيا التواصل، ضمن كتاب : التواصل نظريات ومقاربات، تر. عز الدين الخطابي وزهور حواتي، منشورات عالم التربية ،الدار البيضاء ، المغرب، ط1، 2007، صص.193،192.

[3] – الأسنوي جمال الدين، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، ص.14.

وفاؤها ففيها كلفة، ولأن اللفظ يوجد عند الحاجة ويعدم عند عدمها، وغيره من المعرفات ربما يبقى بعد الحاجة ويقف عليه من لا يراد وقوفه عليه)) [1]. وهذه الخواص كلها ترتبط باستعمال العلامات اللسانية وفائدتها لقوة منزع الإنسان لتداول المعاني الغائبة والقائمة الحاضرة، فيقوى الميل إلى تفضيل الألفاظ عن غيرها باستبقاء سلطة فضائلها في الاستعمال.

ولو أوقفنا النظر في طبيعة الأمثلة وخصوصياتها على الاستعمال، نلفيها تختص بنزر يسير من البشر، ذلك أن ((ليس فيها وفاء لكل إنسان بل ذلك خاص بمن يعرف القراءة والكتابة)) [2]. وعندئذ تتحول اللغة بوظيفتها الواصفة للأمثلة من خلال تفسيرها تلك الرسوم والأمثلة، وبقدر قرب تلك الأمثلة من المتصورات السائدة في ألفاظ اللغة يتيسر على مستعمليها استيعابها ضمن متصوراتها عبر ألفاظها. وعليه من أين للإنسان الذي لا يعرف اللغة أن يتعرف عن الأمثلة والرسوم؟

إن التبصر بفائدة اللغة داخل الحياة الاجتماعية عن غيره من الأنساق من شأنه أن ييسر على أهلها فض الكثير من قضايا التواصل والتعبير، ولاسيما أن تيسير التواصل وفهمه يبقى رهن يُسْر اللغة ذاتها، ومن أوكد ما يعلل ((كونها أيسر بأن الحروف كيفيات أي أصوات متقطعة بمخارجها يحملها الهواء المار عن تلك المخارج الذي هو النفس الضروري وتعرض له ، والنفس الضروري أمر طبيعي فهو موافق، وما يوافق الطبيعي أسهل وأيسر من غيره)) [3]. وعليه يظهر أنه من حيث نحدد خصائص اللغة السيميائية بغيرها من الأنساق نستنبط طبيعتها السليقية في الذات الإنسانية، ومن حيث نلم بطبيعة اللغة نتقصى نصاعتها الاستعمالية وفاعليتها الطوعية بالرجوع إلى ذاتها والى غيرها من الأنساق مما لا يقتدر الرجوع إلى ذاته.

---

[1] – المرجع نفسه، ص.15.

[2] – – الأسنوي جمال الدين، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، ص.15.

[3] – المرجع نفسه، صص. 15.16.

وفي هذا السياق أقبل **الشوكاني** على دراسة اللغة وتفصيل خواصها بالنسبة إلى الأنساق الأخرى، لكي يبين شرف منزلتها وسموها ؛ بقوله :((اعلم أنه لما كان الفرد الواحد من هذا النوع الإنساني لا يستقل وحده باصطلاح جميع ما يحتاج إليه، لم يكن بد في ذلك من جمع ليعين بعضهم بعضا فيما يحتاجون إليه، وحينئذ يحتاج كل واحد منهم إلى تعريف صاحبه بما في نفسه من الحاجات، وذلك التعريف لا يكون إلا بالطريق من أصوات مقطعة أو حركات مخصوصة أو نحو ذلك، فجعلوا الأصوات المقطعة هي الطريق إلى التعريف، لأن الأصوات أسهل من غيرها وأقل مؤنة، ولكون إخراج النفس أمرا ضروريا ، فصرفوا هذا الأمر الضروري إلى هذا التعريف، ولم يتكلفوا له طريقا أخرى غير ضرورية مع كونها تحتاج إلى مزاولة، وأيضا فإن الحركات والإشارات قاصرة عن إفادة جميع ما يراد تعريفه قد لا تمكن الإشارة الحسية إليه كالمعدومات)) [1] . إن بلاغة اللغة في التعبير عن الأغراض تعبيرا مقتصدا لا تكلف فيه ولا عناء يجعل منها رائدة عن بقية الأنساق كالحركات والإشارات، ولعل ذلك ما درج استعماله في اللسانيات الوظيفية بخاصية الاقتصاد اللغوي، ينضاف إلى ذلك أنها تنفرد بخاصية التعريف بالعلوم والإعراب عنها ، فاللغة واصفة لذاتها وواصفة لأنساق أخرى تبقى صامتة ومحتاجة دائما وأبدا إليها .

لقد كانت خصائص اللغة اللسانية وسماتها في نظر علماء العربية سببا صريحا لتفضيلها عن بقية الأنساق الأخرى، فالتعريف والتعرف داخل التواصل لن يكون إلا بالألفاظ لكونها تنماز بالسهولة والمئونة عن غيرها . إن الطبيعية التلفظية للغة سمة راسخة في الإنسان، لهذا لم يتكلف أن يجد طريقا أخر موصلا للتواصل غير اللغة، ولاسيما أن الصوت هو شرط عملية التواصل اللفظي وحدوثها ، ينضاف إلى ذلك أن اللفظ هو أسهل وأنفع للإنسان منه إلى الأنواع الأخرى كالخط والإشارة والعقد ؛ وفي هذا يقول **ابن سينا** [2] :((ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعثت إلى اختيار شيء يتوصل به إلى ذلك، ولم يكن أخف من يكون فعلا، ولم يكن أخف من أن يكون بالتصويت، خصوصا الصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم،

---

[1] – الشوكاني محمد بن على، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة، صص.12،13 .

[2] – ابن سينا ، العبارة ، الشفاء ، تح . محمود الخضيري ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1970 ، ص 1 .

فتكون من خفته فائدة وجود الإعلام به، مع فائدة انمحائه؛ إذا كان مستغنيا عن الدلالة به، بعد زوال الحاجة عنه، فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا؛ ليدل بها على ما في النفس من أثر، ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو المستقبلين إعلاما بتدوين ما علم، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق فاخترعت أشكال الكتابة)).

وبالنظر إلى الأمور التي أتى على ذكرها **ابن سينا** في هذا التعريف، نلاحظ تعرضه إلى أحد أهم مرتكزات السيميائيات الحديثة، في جزئها التداولي ونلخص ذلك في النقاط التالية:

1- فطرية البعد التواصلي في الذات الإنسانية، حيث إنها لا تثبت وجودها إلا بمبدأ التعاون ولا تنال الأفضل إلا بالاجتماع من حاجتها إلى المشاركة والمجاورة.

2- ولأن النفس الإنسانية ميالة إلى التيسير، لم يكن أسهل عليها من أن يكون ذلك فعلا، ويقصد بذلك عملية التصويت، وهو ما يتطابق مع ما جاءت به التداوليات من تعريف للغة بأنها فعل acte يستمد مشروعيته من عملية التلفظ اللساني.

3 - كما نلمح، تفسيرا نفسيا لآلية التلفظ لدى الفرد، من حيث خواصها ومميزاتها التي يمنحها لها الصوت، بوصفه " لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحائه؛ إذا كان مستغنيا عن الدلالة به، بعد زوال الحاجة عنه" [1].

ويضيف **الآمدي** إلى الخصائص المميزة السابقة خاصية أنه ((مقدور عليه من غير مشقة ولانصب، وذلك ما يتركب من المقاطع الصوتية التي خص بها نوع الإنسان دون سائر الحيوان... ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية، حدثت الدلائل الكلامية والعبارات اللغوية)) [2]. ومن هنا ينتبه **الآمدي** إلى أن اللغة تقوم على لعبة الاختلافات التي تتيح عددا كبيرا من الكلمات والجمل في إطار لعبة استبدالية، و ذلك ما ينجر عنه سهولة

---

[1]- ابن سينا ،العبارة ، تحقيق محمود الخضيري ، ص 1.

[2]- الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام ،تح عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، ج1، ط1، 2003 ص.30.

في التعبير عن كل ما يخطر بالبال دون عناء يذكر، وتلك مزية لطالما دأبت السيميائيات المعاصرة مع **دوسوسير** التأكيد عليها، ذلك أن **دوسوسير** يرى فيها مصادرة أساسية لقيام مفهوم اللسان، حيث يقر بأنه لا يوجد في اللسان إلا الاختلافات، فالوحدات الصوتية تأخذ بعدا خلافيا من خلال ما يقابلها من الوحدات الصوتية، ومن ثمة توفر إمكانات استبدالية ينتج عنها نوعين من الدلائل حسب **الآمدي** [1] هما :

1- مهمل لا اعتبار به.

2- مستعمل يستدعى النظر في أنواعه وابتداء وضعه وطريق معرفته.

ولعل المميزات السابقة التي عددها **ابن سينا** جعلت اللغة نسقا بليغا مزيته في التعبير عن الأغراض والمقاصد تتفوق على الأنساق السيميائية الأخرى؛ لهذا ((إنما جعل الكلام عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضا بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز ولا حيلة من الحيل)) [2]. ومن هذا المنطلق يرى **الزجاجي** أن النسق اللساني نسق رائد بالنسبة إلى الأنساق الأخرى، وهذا عين ما انتهت إليه الأبحاث اللسانية مع **دوسوسير**، في كون أن اللغة تنماز عن غيرها من الأنساق الأخرى بكونها داخلة في طبيعة الإنسان، وخاصية من خواصه التي تضاف إلى كونه عاقلا، وهذا ما اهتدت إليه الفلسفات القديمة من خلال حدها الإنسان بأنه حيوان ناطق.

إذا كانت المميزات السابقة حول طبيعة اللسان ذاته كانت جاعلا لتفوقه عن المميزات الأخرى، فإن هناك ميزة أخرى تنبثق من علاقة اللغة بالأنساق السيميائية الأخرى، ذلك أن بلاغة الأنساق غير اللسانية تبقى من حيث دلالتها مرهونة ببلاغة اللغة في التعبير؛ لأن ((حسن الإشارة باليد والرأس، من تمام حسن البيان باللسان)) [3]. إن بلاغة الأنساق السيميائية في التعبير من بلاغة الأداء باللغة، أي ((إن دقة دلالة الأنساق غير اللفظية وتميزها وتخصيصها درءا للالتباس متوقف على الدلالة تنتجها الممارسة

---

[1] - المرجع نفسه، ص.30.

[2] - الزجاجي، الإيضاح، ص.42.

[3] - الجاحظ، البيان والتبيين، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي، 1998، ج1،ص. 79.

اللغوية)) [1] . لهذا كان البيان باللسان أعلى منزلة من البيان بالأنساق الأخرى عند **الجاحظ**، على الرغم من أن ((مبلغ الإشارة أبعد من مبلغ الصوت)) [2] . فاللغة تعين الأشياء وتسميها بمتواليات صوتية تكتسب دلالتها من المواضعات الاجتماعية، أما الأنساق الأخرى تبقى دلالتها دلالة تقريبية وتكون محلا للغموض، ومن ثم تحتاج من صاحبها أن يعقبها بعبارات لغوية تكون واصفة لها ولمقاصدها.

وفي السياق ذاته يشير **ابن تيمية** إلى أن التصورات تحمل أشياء تشكل سداه المفهومي،((وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول، بل تنبيها وإحضارا بالبال بسم العلامة، وربما كانت في نفسها أخفى منه، لكنها لعلة ما وحال ما تكون أظهر دلالة، فإذا استعملت تلك العلامة نبهت النفس على إظهار ذلك المعنى بالبال من حيث إنه هو المراد، لا غيره، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلمة إياه)) [3] . فالعلامة السيميائية هي بديل حاضر يستدعي بالبال ما كان غائبا من المتصورات حول الأشياء على سبيل التذكير والاستحضار والتعريف، ولعل ذلك ليس حكرا على العلامات اللسانية وحسب، ذلك أنه ((إذا لم يكن التعريف الذي يحاول إخطارها بالبال أو تفهيم ما يدل عليها من الألفاظ محاولا لإفادة علم ما ليس في الغريزة، بل منبها على تفهيم ما يريده القائل أو يذهب إليه، وربما كان ذلك بأشياء هي في أنفسها أخفى من المراد تعريفه، لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت أعرف)) [4] . وهكذا تبين لنا أن العلامة الواصفة لعلامة أخرى لقصد التفهيم والإفهام قد تكون لعلة لم يأت على ذكرها **ابن تيمية** أعرف من العلامة الموصوفة، والسِّرُّ في ذلك أنها تعمل على تَليِّين المعنى الغامض المستفهم حوله، ومن كل ذلك يتكون معنى يستأنس به حتى أصبحت تفهم بها، على الرغم من أنها أخفى من المراد تعريفه.

---

[1] – حنون مبارك، في السيميائيات العربية قراءة في نصوص قديمة، سليكى إخوان، طنجة، 2001، ص.47.

[2] – الجاحظ، البيان والتبيين، ص.79.

[3] – ابن تيمية، الرد على المنطقيين، دار ترجمان السنة، باكستان، 1976، ط 2،صص.44،43.

[4] – ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص.43.

بيد أن تفضيل اللغة عن بقية الأنساق الأخرى السيميائية عند علمائنا، ينبغي أن ألا يفهم بأنه قدح فيها بقدر ما هو محاولة لموضعتها في إطارها السيميائي بوصفها أداة من أدوات التواصل، فمزيتها محفوظة سلفا ((فمنها : إشارات باليد فقط، ومنها إشارات بالعين أو ببعض الأعضاء، وقد يمكن أن يؤدي البيان بالمذاقات، فمن ذلك ما يدرك الأعمى بها البيان إلى الحاضر وحده على حسب ما يتفق عليه مع المشير بذلك إليه)) [1]. إن العلامة غير اللسانية تدرك في باب المدركات الحسية التي تجسدها لغة الجسد من إيماءات وإشارات، وبخاصة أنها متى حظرت الملاحظة بالعين تتفتق بلاغتها باقتصاد العبارة المطولة واختصارها في إشارة مكافئة تدل عليها وتنوب عنها.

وفي السياق نفسه، يرى **الفارابي** أن الإشارة كانت من أول العلامات المتوسل بها في التواصل عند الإنسان، ((فإذا احتاج أن يعرف غيره ما في ضميره أو مقصوده بضميره استعمل الإشارة أولا في الدلالة على ما كان يريد ممن يتلمس تفهيمه، إذا كان من يتلمس تفهيمه بحيث يبصر إشارته، ثم استعمل بعد ذلك التصويت وأول التصويتات النداء، فإنه بهذا ينتبه من يلتمس تفهيمه أنه هو المقصود بالتفهيم لا سواه، وذلك حين ما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالإشارة إلى المحسوسات)) [2]. ينبني تقسيم **الفارابي** إلى كيفية أداء الوظيفة التواصلية التي تمثل النمط الذي يعتمل به النسق السيميائي، ولا سيما الحاسة سواء أكانت البصر أم السمع. كما أن العلامات غير اللسانية هي أول العلامات ضرورة لإقامة التواصل متى كانت الملاحظة متاحة للمتكلم، مع العلم أنه بعد الإشارة تظهر اللغة في بدئها التواصلي من خلال الوظيفية الندائية التي يراد منها إثارة انتباه المرسل إليه إلى كونه المقصود من التفهيم، ولعل هذا ما يتناسب مع تصور **ياكبسون** لهذه الوظيفة في إطار حديثه عن الوظائف الستة للتواصل.

---

[1] – ابن حزم، التقريب إلى حد المنطق، صص 11،12.

[2] – الفارابي، الحروف، ص.135.

يقول الفارابي كذلك في سياق آخر : ((... وانه لا ينكر أن تكون الأشياء من قبل أن يحدث فيها للعقل فعل خاص، ومن حيث كانت هي اقرب إلى المحسوس قد كان يدل عليها إما بإشارات وإما بحروف وإما بأصوات وزعقات أو بألفاظ)).

وفي السياق نفسه، نجد **الفارابي** [1] يتبنى تميزا خاصا بين العلامة signe والإشارة signal، ذلك أنه يخصص لفظ العلامة للعلامات اللسانية والإشارات إلى العلامات غير اللسانية. ولا يتوانى**الفارابي** بالإشارة إلى أن من أهم مميزات النسق السيميائي للغة أنها تقوم على إبداعية لا نهائية من الوحدات انطلاقا من عدد محدد من الوحدات الصوتية؛ حيث يقول: ((ولأن هذه الحروف إذ جعلوها علامات أولا كانت محدودة العدد، لم تف بالدلالة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم، فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالاة حرف حرف، فتحصل في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضا لأشياء أخرى. فتكون الحروف والألفاظ الأولى علامات لمحسوسات يمكن أن يشار إليها، ولمعقولات يمكن أن تسند إلى محسوسات يمكن أن يشار إليها... فتحدث تصويتات كثيرة مختلفة، بعضها علامات لمحسوسات –وهي ألقاب– وبعضها دالة على معقولات كلية لها أشخاص محسوسة، وإنما يفهم من تصويت أنه دال على معقول متى كان تردد تصويت واحد بعينه على شخص مشار إليه وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول، ثم يستعمل أيضا تصويت آخر على شخص تحت معقول ما أخر، وعلى كل ما يشابهه في ذلك المعقول)) [2].

يتكلم النص السابق عن حداثة سيميائية في تصور انبثاق اللغة بوصفها علامات دالة على موجودات، ويمكننا إعادة صياغة أفكار **الفارابي** وفق التصور السيميائي المعاصر في النقاط الآتية:

1- تميز اللغة بخاصية الإنتاجية اللغوية ذلك أنها يمكن من خلال عدد محدود من الوحدات يمكن أن تنتج عددا هائلا من الجمل، مما يسمح بالتعبير عن كل ما يخطر بالنفوس من أفكار.

2- إن فعل الموالاة أو ما يسميه **دوسوسير** بلعبة الاختلافات هو ما يسمح بتوسيع ألفاظ اللغة توسيعا نسقيا.

---

[1] - ينظر الفارابي، الحروف، صص136، 137.

[2] - الفارابي، الحروف، ص. 137.

3- إن العلامات اللسانية الأولى من حيث الوجود في التواصل كانت العلامات المرجعية التي تحيل المرجع أو ما اسماه **الفارابي** بالمشار إليه.

4- إن العلامات التي تعين المتصورات المجردة كانت هي الثاني من حيث الوجود.

وعليه إذا كانت لغة المتصورات والمفاهيم أو ما نصطلح عليه اللغة العلمية الواصفة لغة ثانية من حيث الوجود، فما هي علاقتها بالتواصل العلمي على غرار التواصل العادي؟ وما مدى أهميتها في التعبير عن الأغراض العلمية؟

1- 4- اللغة الواصفة بين التواصل العلمي والتواصل العادي:

1- 4- 1- اللغة الواصفة والتواصل العلمي:

يكاد علماء العربية يجمعون على أن معرفة طبيعة اللغة الواصفة وتمظهراتها التعريفية وقصدها من بين المسائل التي تشتغل بها كل معرفة منظمة، ولاغرو أن تكون مسألة القول الشارح ركنا ركينا لكل تأسيس نظري ومدخلا مشروعا لكل تفسير علمي، فأساس العلم هو المعرفة باللغة الواصفة التي تقع عليه، لهذا ((يظهر القصد من الحدود التواصل بين المتخصصين، ولا سيما أن التعاريف الواردة تصب في هذا المنظور)) [1]. ومن ثمة وجب حدها وتفصيل القول في آليات بنائها اللغوية والمنطقية، انطلاقا من التعامل مع التعاريف والحدود والرسوم تعاملا رصينا من غير أن يعدوها خارجة عن آليات بناء المعرفة، حيث رأوا ها من حيث إنها المسلك الموصل إلى تصور ماهية العلم التي تنعدم بانعدامه، ومن ثم ((حق على كل من حاول أن يتصور علم من العلوم أن يتصور معناه أولا بالحد والرسم ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم على أحواله العارضة له تميزا له عن غيره، وما هي الغاية المقصودة من تحصيله حتى لا يكون سعيه عبثا)) [2]. وعليه فاللغة الواصفة هي بمثابة الأوليات الأولى الموصولة إلى معرفة العلم، لذلك تأتي منزلتها قبل معرفة موضوعه ومقاصده وأغراضه المرجوة منه.

---

[1] - Élisabeth Blanchon, Point de vue sur la définition, Meta : journal des traducteurs, vol. 42, n° 1, 1997, p. 168.

[2]- الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ص.19.

ولما كانت الحدود والرسوم مادتها مكونة من علامات لغوية، تبين أن ((لصناعة الكلام مع ذلك فضيلة على كل صناعة، ومزية على كل أدب، ولذلك جعلوا الكلام عيارا على كل نظر، وزماما على كل قياس، وإنما جعلوا له الأمور وخصوه بالفضيلة لحاجة كل عالم إليه وعدم استغنائه عنه)) [1]. لذلك يتعين ألا يقع حصول العلم إلا بعد حصول العلم بلغته التي يتكلم بها، وغنى عن البيان أن هذا الشرط فطري طبيعي في الإنسان لا غنى للعالم عنه للوصول إلى مطلوبه، إذ يكون من مقتضى التابع له تبعية تامة، إذا أمكن أن تكون هناك مساوقة بين المعبر به عن المعبر عنه، ولا سيما أن حصول المعنى العلمي حصولا كاملا على الدوام يبقى مرهونا بسلامة المعبر به، ومكنته على إمدادنا بالمضامين المعرفية إمدادا يستوفي مراميها وينهض لأن يكون دليلا عنها.

لا يسع من يطالع ما كتبه علماء العربية إلا أن يلاحظ هذا التصور، مع تفاوت في التقدير، ذلك أن اللغة الواصفة بدت لصيقة الصلة بالمنطق والنحو، فهم عادة ما يستهلون ذلك بشرح مكونات النسق اللغوي المكونة لأجزاء المعرفة المنطقية قبل الخوض في المسائل الأخرى، لاعتقادهم سلفا أن حصول معرفة صحيحة يتوقف بالضرورة على مكنتنا من استعمال الأدوات اللغوية الشارحة التي تعد ((الآلة التي بها تقتنص العلوم والمعارف كلها)) [2]. ويقول **ابن المقفع** في السياق ذاته: ((لكل صناعة متاع، والأمتعة أسماء يعرفها أهل تلك الصناعة ويجهلها من سواهم. ومن متاع صناعة المنطق أسماء على أمور مجهولة عند العامة. فلا نستطيع العلم إلا عند معرفة الأمور التي تنبئها تلك الأسماء وعلاماتها ،ولا نستطيع معرفة الأسماء حتى نفسر له تأويلها مع التسمية ولا نعلم ما يريد إلا به)) [3]. وترتب على هذا الاعتقاد الانصراف إلى مقاربة هذه الآلية حتى يتسنى لنا معرفة العلوم على أسس سليمة.

تتمثل قيمة اللغة الواصفة وشرفها بكونها تدخل في أنصاف الضروريات التي لا يمكن للمتخصص العارف أن يتملص من وجوب درايتها حتى يصل إلى المطلوب العلمي وصولا حقيقيا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن ثمة فمزيتها محفوظة سلفا. ولقد

---

[1]- الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي، مصر، 1962، ج1،ص.285.

[2]- الغزالي، محك النظر، تح. أحمد فريدي المزيدي،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص.203.

[3]- ابن المقفع، المنطق، تق وتص. حمد تقي دانش يروه، تهران، 1357هـ ه ص. 1.

جعل بعضهم مرتبة اللغة وعلومها تربو عن المراتب كلها ؛ لأن موضوعها أصل علوم العربية ومنشؤها ، ((فإن من أراد استفادة أي علم كان أو إفادته يحتاج إلى الألفاظ.أي لاحتياج جميع العلوم إليها عدت مباحث الألفاظ مقدمة للشروع على وجه البصيرة في كل علم)). [1] ومن هنا أمكن أن نقف على إيلاء بالغ الأهمية حد مدلولات ألفاظ الصناعات وبيان متصوراتها .

ومن ثمة كانت معرفة ((المواضعات والمصطلحات من أوائل الصناعات وأهم المهمات ...فلكل طائفة من العلماء كلمات فيما بينهم متعارفة، لا يفهم مرادهم منها إلا من بلغ مبلغ قصدهم أو شارفه، ورب كلمة لم يتجاوز فهم اللغوي عن حقيقتها ، ولم يعرف متصرفات الأقوام في طريقتها ، فإن لفظة الواجب مثلا عند الفقيه غير ما عند الأصولي، ولفظة السند عند المحدث غير ما عند الجدلي وكذا الحال عند النحوي غير ما عند الصوفي ... إذ لا مشاحة في الاصطلاحات)). [2] وذلك ما أكده **ابنفارس** وجاراه فيه **السيوطي**، عندما شق علم العربية من منطلق لغوي محايث إلى شقين هما :

1- قسم يتألف من اللغة الشيئية التي تصف الأشياء بعلاماتها اللغوية الموضوعة لها ، وهو الذي يضم معرفة الأسماء والصفات كقولنا فرس ـ ورجل، وطويل، ولعل أهمية هذا الجزء للمتخصص تبدو باهتة خافتة، لأنها تتسم بالبساطة وتتأتى دون أي عناء يذكر.

2 - قسم يتألف من الجزء المنوط بالأهمية الخاص بالشق الثاني الذي يضم اللغة الواصفة بوصفها أروما لا فننا ، وذلك من منطلق أنها ((قول على وضع اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها ، وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا)) [3]. وتلك رهانات علمية تتأتى بشقوة الأنفس وبعد طول تأمل. فاللغة الواصفة هي العلم الأعلى بالقياس إلى ما يأتي في طور وصفها من العلوم بوصفها مرتبة يقتدر بها صاحبها على وصف اللغة ونسقها طورا ، ولكونها تدخل في منزلة العلوم النظرية طورا آخر.

---

[1] - السيالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني على الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشيها ، ص.174.

[2] - السيوطي ، مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح. محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2007،2، صص. 43.44.

[3] - السيوطي، المزهر ، تح. فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1997، ص.09.

ومن هنا غدت اللغة التي تصف المنطق مطلبا ضروريا عند المناطقة العرب واكتست أهمية بالغة في كتابتهم إلى حد أنها أصبحت اسما آخر له على نسبة إضافة الدال للمدلول، على نحو ما فعل **سعد الدين التفتازاني** حين ما عنون كتابه المنطقي بـ: متن تهذيب المنطق والكلام، وأثبته شارحه **عبد القادر معروف** [1]، ينضاف إلى ذلك ما نلفيه ظاهرا في عناوين كتب أخرى من مثل ما كتب **الفارابي**: كتاب الحروف، وكتاب الألفاظ المستعملة في المنطق. إن الوضع اللغوي للفظ المنطق من حيث حده ، يرتبط باللغة ذلك أنه يدل على معنى النطق من حيث الاصطلاح اللغوي، وهذا ما أشار إليه **ابن السكيت** صاحب كتاب إصلاح المنطق أو إصلاح الكلام وتقويمه.

1- 4- 2- اللغة الواصفة والتواصل العادي:

لا ترتبط الحاجة إلى معرفة اللغة الواصفة بلغة العلوم وحسب في نظر علماء العربية؛ بل ترتبط بالكلام العادي الذي يتضمن هو الآخر لغة واصفة في أثناء مراجعة الكلام بين المتحاورين، ولعل هذا ما أكده **ياكبسون** عند حديثه عن وظيفة اللغة الواصفة في التواصل لما لها من وظيفية ((ايجابية في اكتساب لسان واستعماله. فدون تفسيرات لغوية واصفة، لا يمكن للطفل تعلم لسانه، ولا يمكننا حصر معنى الكلمات الجديدة أو الأجنبية)) [2]. ومن ثمة كانت الحاجة إلى معرفة اللغة الواصفة ((ماسة لكل أمة، وفي كل لغة، فإن معرفتها من ضرورة التخاطب الذي هو النطق الذي لابد منه لبنى آدام)) [3]. وفي هذا اعتراف ضمني بأن معرفة الحدود والأوضاع سابقة عن فعل التواصل بكونها تشكل مادته الجوهرية التي لا يقوم إلا بها ،((ومعرفة حدود الأسماء واجبة، لأنه بها تقوم مصلحة بنى آدم في النطق)) [4]. فتكون الألفاظ حدودا واصفة لمتصورات ماهوية محددة بقصد صاحبها في أثناء التواصل؛ لأن ((كل من تلفظ بلفظ فإليه تحديده إذا أجاد العبارة

---

[1] - سعد الدين التفتازاني، متن تهذيب المنطق والكلام، تح. عبد القادر معروف، ط1، 1912، ص.

[2] - إلمارهولنشتاين، رومان ياكبسون أو البنيوية الظاهراتية، تر.عبد الجليل الأزدي، تانسيفت، الرباط، المغرب، 1999، ط1، صص. 125،124.

[3] - ابن تيمية ، الرد على المنطقيين،ص.51.

في هذا المساق يشير ابن سينا إلى أن التعريف أو الحد يرتبط بالقصد أو بالفعل ويكون تاليا إما كلاما وإما إشارة ، ولا يخلو هذا الرأي من منطق تداولي يراعي سيرورة الحدود وتداولها بين المتحاورين. ينظر، منطق المشرقيين، ص.41.

[4] - ابن تيمية، نقض المنطق، تح. محمد بن عبد السرياني وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع ، مطبعة السنة المحمدية، ط1، 1901، ص.193.

لما يقصد إليه من المعنى، ولا مناقشة معه البتة إلا إذا كان قد زاغ عما قصده بشيء مما سيقوله، وأما إذا ألف المعاني التأليف الذي ينبغي، ثم قال لمجموعها : إنه مرادي بما أطلقته من اللفظ، فهو حد ذلك اللفظ، إذا لم يكن قد أساء في التأليف مما ستسمعه، ولم يكن بحيث إذا أضفت إلى ما أورده زيادة معنى كان مخصصا لما ألفه أو غير مخصص)) [1]. إن إدراج الكلام في مدرج الشرح والإضافة بالتوضيح هو من قبيل الحد الواصف حسب ما ارتضاه قائله من مقاصد داخل فعل الكلام.

إذا تبين لنا أن المتكلم ينشئ لغة واصفة يؤول معناها إلى قصده الذي يحده ثم ما يتحكم في طبيعة العلاقة القائمة بين الذات المرسلة ومعنى اللفظ الواصف في فعل الدلالة ، تعين أن تساءل عن كيفية إنتاج ألفاظ واصفة في أثناء العملية التواصلية؟ بهذا المسلك نزع علماؤنا إلى أن اللغة الواصفة إما أن تنتج علاقة ألفاظ اللغة الواحدة، وإما أن تنتج من علاقة ألفاظ لغة بلغة أخرى في أثناء التواصل، ويكون في كل سؤال حول لفظ من ألفاظ اللغة والإجابة عن عنه إنتاج للغة واصفة حوله، ((كالسائل عن اسم في غير لغته أو عن اسم غريب في لغته أو عن اسم معروف في لغته، لكن مقصوده تحديد مسماه، مثل العربي إذا سأل عن معاني الأسماء الأعجمية، والعجمي إذا سأل عن معاني الأسماء العربية)) [2]. هذا مع العلم أن ثمرة السؤال لا تؤتي أكلها حول معنى اللفظ المستفسر عنه إلا بمعرفة أن ((تفسير الكلام وشرحه إذا أريد به تبين مراد المتكلم، فهذا ينبئ عن معرفة حدود كلامه)) [3]. ويمكن أن نقدر على هذا الأساس أن اللغة الواصفة فعل طبيعي في التواصل اللساني، وبهذا الاعتبار يتحقق تصور اللغة وإدراكها في سياق ترابط حاصل بين اثنين يتحاوران، فتحول اللغة من كونها مجرد أداة إلى كونها غاية في نفسها يدور حولها الكلام ، فيتضح عندئذ ما لا تتجلى معانيه منها إلا بترجيعه والسؤال عنه.

إذا كانت اللغة شرطا ضروريا للتواصل العلمي عند عامة علماء العربية، فإنها عند **الفارابي** تظهر بوصفها أداة منتجة للعلوم، متى علمنا أنها تتوافر على إمكان تكثير ألفاظها

---

[1] – ابن سينا، منطق المشرقيين، ص.48.

[2] – ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص.48.

[3] – المرجع نفسه، ص.40.

عن طريق الاستعمال، ولعل هذه الآلية التي تصاحب استعمال اللغة ستكون آلية منتجة للغة العلوم والفنون وغيرها ؛ لأنها تنتج من ((التوسع في العبارة بتكثير الألفاظ وتبديل بعضها ببعض وترتيبها وتحسينها، حين ذلك في أن تحدث صناعة الخطابة أولا ثم صناعة الشعر قليلا قليلا)) [1]. وعليه لا تخرج اللغة العلمية لدى **الفارابي** عن إرادة مستعملي اللغة وممارستهم الكلامية في بدئها الأول. ومن ثمة يبدو أن **الفارابي** يرى بأن العلوم هي نتيجة لقاعدة التوسع في العبارة أو ما يصطلح عليه **طه عبد الرحمن** في كتاباته بمبدأ التكوثر وإنتاجية المفاهيم إنتاجا متولدا من اللغة الطبيعية.

لا تنفصل عملية التوسع في العبارة عن النشاط التلفظي والمقتضيات التداولية في أثناء الكلام، ولعل هذا ما جعل **دوسوسير** يشيد بدور الكلام في بناء اللسان ؛ لأن الإنتاجية الكلامية ودورانها بين المتكلمين هي التي تسمح بصناعة اللسان، فتحدث الصنائع العامية أولا وتليها بعد ذلك الصنائع القياسية، ويصير عند ذلك لسانهم ولغتهم ((بصورة صناعية يمكن أن تتعلم وتعلم بقول، وحتى يمكن أن تعطى علل كل ما يقولون. كذلك خطوطهم التي بها كانوا يكتبون ألفاظهم، إذا كانت فيها كليات وقوانين أخذت كلها فالتمس حتى تصير ينطق عنها، ويمكن أن تعلم وتتعلم بقول)) [2] لغوي واصف، وتتولد اللغة الواصفة من الانتقال الحاصل من العلوم العامية إلى العلوم القياسية.

يرى **الفارابي** أن الكلام الواصف داخل المخاطبات بمختلف أنواعها ناتج عن اسماه الاقتضاء، ذلك أن الكلام في حد ذاته يقتضي كلاما آخر يوضحه، ((والقول الذي يعطى به شيء ما قد يبتدئ به الإنسان ابتداء من غير أن يكون قد اقتضاه ذلك آخر، وقد يكون يقتضى عن اقتضاء له سبق، فالذي يكون عن اقتضاء له سابق هو جواب، والمقول المقتضى بين أنه إنما يكون من الإنسان الذي اقتضاه بنطق ما، والنطق بالقول هو فعل ما واقتضاء النطق إنما يكون بأحد تلك الأقاويل الآخر التي تقتضي فعلا. والقول غير النطق به، فإن القول مركب من ألفاظ، والنطق والتكلم هو استعماله تلك الألفاظ والأقاويل وإظهارها

---

[1] – الفارابي، الحروف، ص141.

[2] – المرجع نفسه، ص.147.

باللسان والتصويت بها متلمسا الدلالة بها على ما في ضميره، فالنطق فعل ما، واقتضاء النطق هو اقتضاء فعل ما، وهو داخل تحت أحد تلك الآخر، فاقتضاء النطق بالقول غير اقتضاء القول، وإن كان يلزم كل واحد منهما عن الآخر)) [1]. إن الاقتضاء يحيل إلى ترجيع الكلام ودورانه بين المتكلمين بوصفه اقتضاء فعل كلام ما، فعملية التلفظ الكلامي عند **الفارابي** لا تنفصل بصريح اللفظ عن كونها فعلا، وهذا عين ما انتهت إليه نظرية أفعال الكلام التداولية اليوم.

ويمكن أن نلخص الأبعاد التداولية عند الفارابي من خلال النص السابق فيما يأتي:

1- القول هو عبارة عن فعل acte.

2- التميز بين القول المكون من ألفاظ والتكلم بوصفه استعمالا لتلك الألفاظ. وهنا تمييز بين الكلام في حد ذاته بوصفه ألفاظا، والكلام بوصفه أفعالا.

3- يميز بين اقتضاء القول ودواعيه والقول في حد ذاته.

5- إن مفهوم الاقتضاء وجه من وجوه القصدية التي توجه فعل الكلام وتتحكم فيه، بوصفه تابعا للمتكلم وليس تابعا لفعل الكلام، فاقتضاء النطق بالقول غير اقتضاء القول، وإن كان يلزم كل واحد منهما عن الآخر.

[1] - الفارابي، الحروف،ص. 163.

الفصل الثاني

آليات بناء اللغة الواصفة عند الفارابي

- صناعة اللغة الواصفة وإنتاجها
- اللغة الواصفة وآلية التقريب بالشبيه
- آلية الشبيه بين الوضع و الاستعمال
- بنوية آلية الشبيه والعلاقات الدلالية
- اللغة الواصفة بين المنطق والنحو
- اللغة الواصفة وتداخل المنطق بالنحو
- الحروف وصناعة اللغة الواصفة

1- صناعة اللغة الواصفةوإنتاجها :

1- 2- صناعة اللغة الواصفة وآلية التقريب بالشبيه :

لقد تعامل **الفارابي** مع اللغة على أنها معطى سيميائي لحصول المعرفة، ومن ثمة وجب على الباحث التفقه في معرفتها بغية الحصول على المطلوب، فكل ((تحقيق متعلق بترتيب يؤدي إليه، بل كل تأليف فإنه يحوج إلى تعرف المفردات التي هي مواد الترتيب والتأليف، لأن اختصاص الترتيب المعين بالتأدية إلى المطلوب، دون ما عداه مما يمكن وقوعه فيها ، إنما يكون من قبيل تلك المواد بأحوالها)) [1] . إن كل معرفة علمية لا تحصل إلا بمعرفة لغوية وذلك من خلال إدراك مواد الألفاظ التي تحمل محمولاتها وتدل عليها بوصفها الوسيط الحامل للمعرفة، وهنا إشارة مهمة إلى وضع أهمية دراسة اللغة الواصفة بكونها مدخلا صحيحا لمعرفة العلوم، ((ومن ثم يمكن القول بأن لا وجود لعلم بلا مقولات ولا مقولات بلا مفاهيم ولا مفاهيم بلا مصطلحات فهي مفاتيح لبوابات المعارف وعتبات لمداخل العلوم)) [2] . وهذا ما نرومه عند **الخوارزمي والسكاكي** من استعمال استعاري لعنوان كتابيهما اللذين يشبهان فيهما اللغة الاصطلاحية العلمية الواصفة بـ "مفاتيح العلوم" التي تفك مغاليقها وتأتى على بيان ما فيها إتيانا .

ومن هنا تسلم سيميائيات الفارابي بضرورة ربط منشأ الصنائع وحصول العلوم باللغة الواصفة، وتنظر إلى العلوم على أنها لغة حولت من وضعها المبدئي في الكلام العادي إلى وضع ثان علمي، نقلها من الاعتباط إلى التعليل، ومن الحقائق الشيئية إلى الحقائق الواصفة. إن ((اللغة الواصفة من حيث صوغها sa formulationتعود إلى كلمات اللغة العادية الغامضة وغير الدقيقة)) [3] ، فالعلوم لا تشرعن ذاتها بمجرد تحقيق متصوراتها عبر المفاهيم. لكنها تميل إلى تشكيل كيانها عبر إسناد لغوي واصف يبعث استقلاليتها وحدود تخومها المفهومية. ((وصناعة المنطق من جملة الصنائع لها ألفاظ خاصة تستعملها وألفاظ تشترك

---

[1] - ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات، تح سليمان دنيا ، القسم الأول، دار المعارف 1960 ، ص. 129 .

[2] - أحمد يوسف، إشكالات المصطلح السيميائي، ضمن كتاب المصطلح بين المعيارية والنسقية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، السوسي، الرباط، 2006، ص.115 .

[3] - Sylvain Auroux, Histoire Épistémologie Langage , Année 1979, Volume 1 , Numéro 1-1 , p. 03.

فيها مع غيرها. وإذا كان ذلك كذلك، فينبغي للوارد على الصناعة أن يسأل عن معاني ألفاظها لئلا يفهم منها غير ما يريده أهل الصناعة فيضل فيه ويتحير، فإنه ربما يسبق إليه معنى غير المعنى الذي يريد به في تلك الصناعة)) [1]. إن معرفة ما تعينه الألفاظ المنطقية قيد احترازي مشروط لضمان استقلاليته بلغته الخاصة، وبهذا يندفع الاعتراض باشتراك العلوم وتداخلها من حيث ألفاظها متى يتم التطرق إلى دلالتها الخاصة التي تحيل إليها إحالة منطقية.

ومن ثم تتحول المفاهيم والمتصورات من كونها مجرد مفكر فيها وحسب [2]، إلى كونها مفكرا فيها ومحددة بقوانين تستمد مشروعيتها من الوصف اللغوي، ((فالقوانين في كل صناعة: أقاويل كلية أي جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تستعمل عليه تلك الصناعة وتكون معدة : إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة، وإما ليسهل بها تعلم ما تحتوى عليه الصناعة وحفظها)) [3]. إن اللغة الواصفة هي التي تمنحنا التمييز بين العلوم وتجنبنا الخلط بينها؛ لأنه ((ربما وجد من الألفاظ ما يستعمله أهل صناعة على معنى ما ويستعمله أهل صناعة أخرى على معنى آخر)). [4] وهذا ما يسهل عملية تعليم العلوم وإفهامها.

يرى **الفارابي** أن المعاني العلمية في العلوم قد تكون منقولة عن اللغة العامية، بيد أن هذا على الرغم من حسناته التي يمكن تلمسها في أثناء التعليم ، قد يفضي إلى نوع من الإيهام والإغماض؛ لأنه سيؤدي إلى وقوع الاشتراك في المعاني، ذلك أن ((الوجوه من الشبه لها غناء ما عند تعليم الوارد على الصناعة في سرعة تفهيمه لتلك المعاني متى كانت العبارة بألفاظ أشباهها من المعاني التي عرفها قبل وروده على الصناعة، غير أنه ينبغي أن يحترز من أن تصير مغلطة على مثال ما يتحرز به من تغليط الأسماء التي تقال

---

[1]- ابن طملوس، المدخل لصناعة المنطق، تح محمد العدلوني الإدريسي، دار الثقافة ، المغرب، ج1، ط1، 2006، ص.53.

[2]- يرى الفارابي أن هناك من المعاني الفلسفية ما لا يحمل على لفظ منطوق وإنما تستقر في عالم الأذهان وتبقى مجرد متصورات ذهنية بعيدة عن التجسيد اللغوي.

[3]- الفارابي، إحصاء العلوم، ص. 17.

[4] - الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق،تح. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص. 43.

باشتراك)) [1]. ولعل هذا ما تنبه إليه **الساوي** الذي يرى أن إشكال المنطق برمته هو إشكال يتمحور حول اللغة وألفاظها المشتركة، ذلك أن ((الخلاف الجاري في المنطق بين أربابه، إنما هو بسبب الألفاظ المشتركة، وذهاب كل فريق إلى معنى منه، ولو قدر اتفاقهم على معنى واحد لما اختلفوا)) [2]. إن افتقاد الألفاظ المنطقية إلى معان تعيينية خالصة يجعل منها صعيدازلقا، لذا فمتى وجدت ألفاظ مشتركة تعتورها معان متعددة، وجب صرفها عن هذه المعاني المتعددة إلى معنى تعييني بحمل اللفظ الواحد على معنى واحد، فيكون المعنى المنطقي المراد هو عين ما وضعه المناطقة في الأصل أولا، وهكذا أمكن إضفاء خاصية الوضوح على المعرفة المنطقية، إذ يصير المعنى لا لبس فيه، ويحمل هذا على نسبة التعيين في اللفظ الذي يحملها، ويغدو النقصان فيه وضوحا والزيادة فيه إغماضا وتعتيما؛ لأن اللغة المنطقية لا تتسع إلى حمل المعاني المتعددة، فتكون الصورة الصحيحة الأفيد ما قل مدلولها أكثر من الصورة التي تكثر مدلولها، لأن مرام المنطقي يتلخص في بلوغ المعلوم التصوري بلوغا تعيينيا لا تنازعه المعاني المتكثرة.

ومن هذا المنطلق ترى **جوزف ري دبوف** [3] أن أصل استشكال الخطاب الفلسفي وعدم وضوحه يعود إلى تلك الكلمات التقريرية المنتمية إلى المشترك اللفظي التي تشير إلى ذاتها بذاتها، فهي تظهر متماثلة الشكل بالمعنى المنطقي – اللغوي للمشترك المتماثل الصوت، الذي يضفي دائرة واسعة من الغموض في الكلام، ولعل هذا كان أحد المسائل التي استقطبت أذهان الفلاسفة وحاولوا تفاديها طلبا للوضوح والتمييز.

تطرح صناعة اللغة الواصفة انطلاقا من اللغة الموضوع عن طريق آلية المشابهة إشكالات معرفية، ولا سيما ((خطر الالتباس الناجم عن التشابه بين المعنى العام والمعنى الفلسفي. وليس المشكل خاصا باللسان الفلسفي، بل بكل تسمية تقنية تلتمس عون

---

[1] – الفارابي، الحروف، ص.160.

[2] – عمر ابن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، تح. رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993، ص. 27.

[3] –Josette Rey- Debove. Le métalangage,p.02.

ألفاظ اللغة الدارجة بدلا من أن تبتكر مجموع مفردات تقنية)) [1]. ومن ثمة انقسم الدارسون حولها إلى قسمين هما [2] :

1- هناك من يرى وجوب ابتكار أسماء جديدة دون اللجوء إلى مبدأ التشابه، فيستبعد على هذا النحو خطر التباس بالمعاني العامة المشابهة، وفي التعليم على وجه الخصوص.

2- هناك على العكس من يرى في التشابه مزية من خلال توافر إمكان الاستناد إلى المكتسبات السابقة واقتصاد الزمن حين نحدد ما يوجد من جديد ينبغي تعليمه، وإتاحة الفرصة على هذا النحو لفهم المعاني الجديدة أكثر سرعة . وليس في ذلك نقص في الوعي بخطر الالتباس، بل استخدام نسق الانتباه الضروري في حالة الاشتراك في اللفظ.

لا مندوحة أن اللغة الواصفة تشتمل على ألفاظ علمية مستوحاة من اللغة العادية، ويكون ذلك بطريقين حسب ما أورده **الفارابي** في باب اختراع الأسماء ونقلها، فإما أن تكون عبارة أن أسماء منقولة ومحولة عن اللغة العادية المستعملة وإما أن تكون مخترعة، ((فإذا احتاج واضع الملة إلى أن يجعل لها أسماء، فإما أن يخترع لها أسماء لم تكن تعرف عندهم قبله، وإما أن ينقل إليها أسماء أقرب الأشياء التي لها أسماء عندهم شبها بالشرائع إلى وضعها)) [3]. مما يدل على الاستناد إلى قدرة الواصف على أن يجرد من لغته ألفاظا ينزلها منزلة اللغة العلمية، واقفا عند حدود ما يوجب عليه بناء ألفاظه بناء يوفر إمكان تقبلها من قبل المتعلم طورا، وبما يمكن أن تتلاءم مع ما تدل عليه من معان علمية مساوية لما وضعت له طورا آخر.

ومتى سلمنا بأسبقية المستنبط من اللغة الأصلية على المخترع الوافد، أمكننا إدخال نوع من الاتساق على هذه اللغة الواصفة لذا يلزم توضيح كيفية تفريعها عن اللغة الأصلية، نظرا لأن اللغة الواصفة ترتبط باللغة الموضوع على أساس المشابهة، بكونها علاقة جامعة تربط بين طرفين متشبهين في أصلهما اللغوي مختلفين في دلالتهما، هذا مع

[1] - جاك لانغاد، من القران إلى الفلسفة وتكون القاموس الفلسفي لدى الفارابي، تر، وجيه اسعد ، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2000، ص.359.

[2] - المرجع نفسه، ص. 359.

[3] - الفارابي، الحروف، ص.157.

العلم أن المشابهة أدل من غيرها على هذه العلاقة الاتباعية التي تفيد حذو المعنى العلمي بالمعنى العامي حذوا تقريبيا [1]، حيث ((يؤخذ اسم مشهور كان منذ أول ما وضع دالا على ذات شيء ما، فيجعل بعد ذلك اسما دالا على ذات شيء آخر، ويبقى مشتركا بين الثاني والأول في غابر الزمان، وذلك إنما يكون، في الأشياء التي تستنبط في الصنائع التي تنشأ، فلا يتفق في شيء منها أن يكون قبل ذلك مشهورا عند الجمهور، فلا يكون له عندهم اسم لأجل ذلك، فينقل المستنبط لها إليها أسماء الأشياء المشهورة الشبيهة بها، ويتحرى في ذلك اسم ما هو عنده أقرب شبها به)) [2]؛ لأنه لا يمكن استيفاء مقتضى الوضوح إلا إذا اقتصرنا في الاتكاء كليا على ما تطالعنا به لغتنا من ألفاظ توكل إليها مهمة التعبير العلمي.

يلخص لنا **الفارابي** كيفية صناعة اللغة المنطقية الواصفة في النص الآتي بقوله [3] :

((فتؤخذ ألفاظهم المفردة أولا إلا أن يؤتى عليها، الغريب والمشهور منها، فيحفظ أو يكتب، ثم ألفاظهم المركبة كلها من الأشعار والخطب، ثم من بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأمل ما كان متشابها في المفردة منها وعند التركيب. وتؤخذ أصناف المتشابهات منها وبماذا تشابه في صنف منها وما الذي يلحق كل صنف منها . فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية. فيحتاج فيما حدث في النفس من كليات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبر بها عن تلك الكليات والقوانين حتى يمكن تعليمها وتعلمها ،فيعمل على ذلك أحد شيئين إما أن يخترع ويركب من حروفهم ألفاظا لم ينطق بها أصلا قبل ذلك، وإما أن ينقل إليها ألفاظا من ألفاظهم التي كانوا يستعملونها قبل ذلك في الدلالة على معان أخرى غيرها : إما كيف اتفق لا لأجل شيء ما ، وإما لأجل شيء ما وكل ذلك ممكن شائع ، لكن الأجود أن تسمى القوانين بأسماء أقرب المعاني شبها بالقوانين، فيسمي ذلك الكلي، وذلك القانون باسم ذلك المعنى، حتى يؤتى من هذا المثال على تسمية جميع الكليات والقوانين بأسماء أشباهها من المعنى الأول التي كانت عندهم أسماء)).

---

[1] – يرى الفارابي أن صناعة اللغة الواصفة ينبغي أن تقوم على مبدأ التقريب التداولي، حيث يقول ((ويحاكي بها الألفاظ وتشبه بها وتقرب منها أكثر ما يمكن ، على ما فعلوا قديما بالألفاظ بأن قربوها في الشبه من المعاني ما أمكنهم من التقريب)). ينظر الفارابي، الحروف، ص.144.

[2] – الفارابي، المنطق ، العبارة، تح محمد سليم سالم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة مصر، 1976، صص. 19، 22.

[3] – الفارابي، الحروف، صص. 148،147.

عند تحليلنا لهذا النص نلفي **الفارابي** يرى أن صناعة اللغة الواصفة والارتقاء بها إلى مستوى اللغة العلمية المختصة بالمفاهيم، يتم الانطلاق فيها من الألفاظ المشهورة والغريبة والألفاظ المفردة والمركبة على حد السواء، ثم يتأمل الناظر المتشابه منها تأملا يعمد إلى تصنيفها في مجموعات متقاربة مفهوميا، فتحدث بذلك قوانين الألفاظ بوصفها كليات ذهنية جامعة للمتصورات الذهنية.وبعد هذا كله نكون أمام أمرين هما :

1- إما اختراع ألفاظ جديدة لم ينطق بها أصلا أهل اللغة، فتكون دوالها ابتداعا اعتباطيا لا يمت بالصلة إلى اللغة العادية وإستعمالتها الدلالية.

2- وإما نقل الألفاظ من معنى إلى آخر نقلا معللا يراعي المواضعات الاجتماعية وسننها المألوفة في الاستعمال، وذلك ((كأن يأخذوا من ألفاظ أمتهم الألفاظ التي كانوا يعبرون بها عن تلك المعاني العامية بأعيانها فيجعلونها أسماء تلك المعاني من معاني الفلسفة)) [1].

إن اللغة الواصفة هي أحد المنقولات المتصرف فيها من قبل المتخصصين، فهناك نقل من مستوى الوضع العام السائد بين الناس إلى مستوى ثان وضعي دقيق يتم فيه تخصيص اللفظ مفهوميا وتعليله من حيث إنه دال. فعملية نقل العبارات من لغة الناس إلى لغة المناطقة والفلاسفة، حسب **طه عبد الرحمن** [2] هي عملية لا تختلف في جوهرها عن عمل المترجم الذي ينقل معاني لسان ما إلى لسان آخر.

وعلى هذا يصبح لدينا مستويان من اللغة أو لغة من الدرجة الأولى ولغة من الدرجة الثانية، حيث تصير ((الألفاظ التي يعبر بها حينئذ عن تلك القوانين الألفاظ التي في الوضع الثاني، والألفاظ الأول هي الألفاظ التي في الوضع الأول، فالألفاظ التي في الوضع الثاني منقولة عن المعاني التي كانت تدل عليها)). [3] وعند إعادة صياغة هذا النص صياغة تتوسل بالمصطلح المعاصر يكون لدينا نوعان من اللغة هما :

---

[1]- الفارابي، الحروف، ص.158.

[2] - - طه عبد الرحمان، المنطق والنحو الصوري، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1983، ص.9.

[3] - الفارابي، الحروف، ص.148.

1- لغة واصفة :métalangage وهي الألفاظ التي تعبر عن القوانين والكليات والمعقولات الذهنية، وتسمى بالألفاظ التي في الوضع الثاني.

2- لغة موضوع :langage objet وهي ألفاظ تعين الأشياء الحقيقية كما أراد لها أهلها أن يسموها بها تسمية مباشرة، وتسمى ألفاظا في الوضع الأول.

وفي ظل ما سبق تتعين أولوية تقديم آلية التقريب بالشبيه في صناعة اللغة الواصفة عن آلية الاقتباس والنحت من لغات أخرى؛ لأنه قد يستند المنطقي إلى اللغة اليونانية في صناعته للغته، إلا أنه يبقى الأجود في ذلك النقل عن طريق الشبيه من اللغة المنقول لها في ذاتها، وكأنه في الطريقة الأولى يكون العمل عملا خارج لساني extralinguistiqueلاعتماده على لغة أخرى، وفي الطريقة الثانية عملا محايثا immanenceداخليا يتكئ في اصطلاحه على اللغة الأصلية ذاتها.

يرى **طه عبد الرحمن** أن استراتيجية التقريب بالشبيه في صناعة اللغة الواصفة عند **الفارابي** هي استراتيجية ((تأخذ بالتجزئة بدل التكامل)) [1]، لكونها تستند إلى أطروحات باطلة يمكن تلخصيها فيما يأتي [2] :

1- أنها تقول بإمكان المقابلة بين ألفاظ اللسانين مثنى مثنى، انطلاقا من الافتراض بدعوى تشاكل الألسن، وهي دعوى باطلة، لأنه ليس بالإمكان أن يوجد لكل لفظ مأخوذ من لسان مخصوص مقابل مأخوذ من لسان آخر يفيد ما يفيده على وجه التمام.

2- إنه يمكن النظر إلى المعاني سواء منها الأصلية أم الاصطلاحية باستقلال بعضها عن بعض، ويسمى هذا الافتراض بدعوى الانفصال الدلالي، وهذه الدعوى أيضا باطلة ، ذلك أن معاني الألفاظ تتناسق فيما بينها تناسقا مختلف أشكاله ومتنوعة مراتبه، يدل عليه تعدد السمات الدلالية للفظ الواحد ودخول الألفاظ في مجموعات معجمية متميزة.

---

[1] - طه عبد الرحمان، في فقه المصطلح الفلسفي العربي، المناظرة، ص. 74.

[2] - المرجع نفسه، ص. 75.

وعلى الرغم من هذا كله يظهر أن آلية المشابهة لدى **الفارابي** مهمة من جهة بيان كيفية انتظام اللغة الواصفة وحدوثها، ذلك الحدوث المتراوح بين وصف الحقيقية الشيئية الواقعية باللغة بدءا؛ ثم إن عقيرة الإنسان تصل إلى أن ما وصف ووسم يمكن أن ينتظم في مجموعات مفهومية،سماها **الفارابي** بالكليات التي يحتاج للتعريف بها إلى ألفاظ أخرى تعبر عنها. ومن هنا فهذه السيرورة يطاولها المبدأ السيميائي الذي يقضي بوصف العلامة للأشياء، ثم وصف العلامة ذاتها بعلامة من جنسها داخل سيرورة سيميائية عامة. ((لقد عين الفارابي آلية اللغة الواصفة تعيينا دقيقا، فهي بالنسبة له، في جوهرها ليست خلق ألفاظ جديدة، وإنما تحويل الكلمات العادية إلى كلمات كلية)) [1]. إن الكليات والقواعد ترتبط بصناعة العلوم وإنتاج المعارف اللغوية التي لا تكاد تستقل عن السيرورة اللغوية السيميائية التي أخذت جدارة نسج الحدود وإنتاجها.

يبرر لنا هذا النص طورا آخر أصالة المفاهيم المستنبطة بمصطلحها اللغوي واستقلاليتها في الثقافة العربية عن المناول اللغوية في الثقافات الأخرى، ولا سيما ما شايعه البعض بتبعية الثقافة العربية في بدئها التكويني إلى الثقافة اليونانية ومصادرها. وذلك ما نفهمه صراحة من قول **الفارابي** بإنتاجية المفاهيم وولادتها من خلال وصفها لغويا بألفاظ لغوية من جنسها، فالمعاني الثواني في اللغة الواصفة تنبثق من المعاني الأولى في اللغة العادية، وينتقل اللفظ من كونه مجرد وسيلة للتعبير إلى أن يكون أداة للمعرفة، وبهذا اللغة الواصفة المنطقية ليست لغة خاصة محض شكلية وإنما تقتبس من اللغة العادية معانيها [2]، وتاليا ترتبط اللغة الواصفة بجذورها المنبثقة عنها، مما تستوثق معه صفة الانتظام الذي سيؤدي إلى إنتاج الصيغ والقوانين من خلال عمل تسمية وتكوين المفهومات المتساوقة مع أصولها، وليس أدل على هذا التساوق إرجاع اللغة الواصفة إلى مرابطها المحولة عنها، ((وسيكون اللجوء إذن إلى ابتكار ألفاظ غريبة كليا في اللسان محدودا أكثر ما يمكن، كلما كان ممكنا أن يحدث ذلك،إلى ألفاظ موجودة مسبقا في

---

[1] -Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, p. 95.

[2] - جاك لانغاد، من القران إلى الفلسفة وتكون القاموس الفلسفي لدى الفارابي،ص. 438.

اللسان)) [1] . وبهذه الطريقة يسهم الفارابي في ميلاد لغة العلم متى توافر إمكان اللجوء إلى ألفاظ اللغة العادية التي يتكون منها لغة العلم، فهل تبقى اللغة الواصفة حاملة للمضامين المحولة عنها في اللغة العادية؟ وهل آلية النقل بالشبيه عند الفارابي هي ذاتها آلية النقل بالمحاكاة عند أفلاطون؟ أم أن هناك فروقا بينهما؟

3- 1- 2- آلية الشبيه بين الوضع والاستعمال :

إن دراسة العلاقة بين اللغة واللغة الواصفة يحتم إعادة النظر فيها انطلاقا من النظر إلى اللغة الواصفة على أنها منسلخة عن اللغة، فألفاظ اللغة الواصفة وحدودها منقولة من مدلولها الأصلي في اللغة لتكسب مدلولا آخر في إطار ما وضعت له، ومن ثمة تكون اللغة الواصفة عبارة عن وضع ثان فوق الوضع الأول، ذلك أنها تحافظ على الدال ويتغير المدلول، وبذلك يكون الوضع ((على قسمين أحدهما ما كان بحيث إذا علم الأول وحده علم الثاني. وثانيهما ما كان بحيث إذا علم الأول مع غيره علم الثاني)) [2] . ويكون بذلك الوضع قسيما مشتركا بين المعنى الأول في اللغة والمعنى الثاني في اللغة الواصفة، فتكون الأخيرة مخصصة لما وضع للأول بقرينة تعلل الانتقال من المعنى الأول إلى الثاني، ولعل ذلك ما عكسه مفهوم الشبيه عند الفارابي.

إن اللغة الثانية الاصطلاحية تكون بذلك شبيهة بالاستعارة والمثال بكونها مثلهما عبارة عن وضع ثان ، لكن هذا الوضع الثاني لا يتجاوز أطر تعيين الشيء وتخصيصه ((أي تعينه وجعله في مقابله، وبإزائه بأن أريد به ذاك، وهذا التخصيص بحيث متى علم ذلك التخصيص، وعلم الأول فهم الثاني)) [3] . ومن ثمة تصبح دلالة اللغة الواصفة على ما تعينه دلالة علمية حقيقة خالية من الالتباس، بخلاف الاستعارة والمثال والمشترك وغيرهما .

---

[1]- المرجع نفسه، ص.361.

[2]- - الإيجي الصفوي،شرح الغرة في المنطق ـ تح وتق. ألبير نصري نادر ـ دار المشرق، بيروت، لبنان، 1983، ص.116.

[3] - المرجع نفسه، ص.116.

ومتى علمنا أن المنقول هو ((أن ينتقل الاسم عن موضوعه إلى معنى آخر، ويجعل اسما له ثابتا دائما)) [1]، علمنا أن الاستعارة والمشترك والمثال منقولات لا ترتهن إلى مبدأ الثبات بقدر ما ترتهن إلى التحول والتجدد، لهذا يفارق المنقول اللغة الواصفة التعينية المستعار بأنه صار ثابتا في المنقول إليه دائما، و يفارق (المخصوص باسم مشترك) بأن الاشتراك هو الذي وضع بالوضع الأول مشتركا للمعنيين، لا على أنه استحقه أحد المسميين، ثم نقل عنه غيره)) [2]. وبذلك يصبح الوضع ليس فقط الوضع الناتج عن عامة الناس في اللغة وهو ما يصطلح عليه بالوضع العام، وإنما يشتمل على المنقولات الاصطلاحية الخاصة بلغة العلوم، الأمر الذي يجعل منه مشتملا على وضع خاص بفئة معينة، فإن ((تخلل بين المعاني نقل بأن كان اللفظ موضوعا لمعنى آخر لمناسبة بينهما فنقول منقولا من المعنى الأول، فإن كان الشرع سمي منقولا شرعيا كالصلاة ، والصوم ...وإن كان الناقل العرف العام سمي منقولا عرفيا كالدابة....وإن كان العرف الخاص سمي منقولا اصطلاحيا كالدوران ، فإنه في الأصل للحركة حول الشيء نقله النظار إلى ترتيب الشيء على ماله صلوح العلية)). [3] وبهذا ينقسم الوضع إلى وضعين: وضع عام يفهمه سائر الناس على اختلافهم، ووضع خاص جزئي يختص بفئة جزئية خاصة.

وفي مقابل ما سبق يذكر **التهانوي** [4] مجموعة من الملاحظات الأخرى حول النقل تختلف بعض الشيء مما هو مقدم سلفا، ذلك أنه يرى بأن الوضع يستعمل في معنيين اثنين هما :

1- قد يستعمل لمعنى وضع اللفظ بإزاء معنى لمناسبته لمعنى وضع له ذلك اللفظ أولا سواء كان مع هجرانه استعماله في المعنى الأول بلا قرينة أم لا .

2- قد يخص ويستعمل بمعنى الوضع المذكور مع هجران استعماله في المعنى الأول بلا قرينة.

---

[1] - الغزالي ، معيار العلم ، تح سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر ، 1961، ص.86.

[2] - المرجع نفسه، ص.86.

[3] - الرازي ، شرح الغرة في المنطق ـ تح وتق ألبير نصري نادر ـ دار المشرق، بيروت، لبنان، 1983، ص.34.

[4] - [4] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 1725.

ومن ثمة يبدو أن **التهانوي** في تعريفه للنقل يراهن على عامل المناسبة بين المنقول والمنقول له، كما يركز على العامل التطوري للغة،ذلك أن لفظ الهجران يدل على أن من الدلالات المنقولة ما يسقط من الاستعمال لتخلفه الدلالات المنقولة إليها، أو قل تزيحها وتحل هي محلها. ومن ثمة فمعنى النقل يشتمل على المعنيين، وينبهنا **التهانوي** إلى أن المنقول قد ينتهك حدود المناسبة الموجودة بينه وبين ما نقل عنه،لهذا ((لم يشترط بعضهم قيد المناسبة وأدخل المرتجل [1] في المنقول)) [2]. ومن ثمة لم يلتزم بمبدأ المشابهة الذي تحدث عنه **الفارابي**. إلا أن هذا لا ينفي أن يعرف بأنه ((وضع لفظ لمعنى بعد وضعه لمعنى آخر)) [3].

يقدم لنا **ابن باجة** نصا مهما على عملية الانتقال من الوضع الأول إلى الوضع الثاني أو الانتقال من اللغة إلى اللغة الواصفة كما قدمها **الفارابي** ؛ بقوله ((ونعنى بالألفاظ التي في الوضع الثاني الألفاظ التي تدل على العموم على معان هي الألفاظ في الوضع الأول، مثل قولنا اسم وكلمة وحرف ومحصل ومعدول ومائل ومستعتم ومشتق ومثال أول ومباين ومشترك ومنقول ومستعار وغير ذلك مما يجري هذا المجرى، فقولنا اسم هو لفظ عام يدل على معنى ، وهو لفظ خاص ، مثل لفظ زيد وعمر وخالد وإنسان.. وكذلك قولنا كلمة هو لفظ عام يدل على معنى هو أيضا لفظ خاص مثل لفظ قام ويقوم .. وبين أن كل لفظ خاص هو لفظ سبق وإن كان في الوضع الأول، لأن الخاص اسبق في الوجود. وكل لفظ عام للفظ خاص، فهو لفظ لغير اللفظ الخاص، ولذلك سميت ألفاظا في الوضع الثاني)) [4]. يبين **ابن باجة** أن اللغة فعل قبلي سابق عن اللغة الواصفة، وكل لفظ واصف في الوضع الثاني موضوع للفظ في الوضع الأول لا يتماثل معه، لذلك سميت لغة واصفة في الأدبيات السيميائية المعاصرة أو ألفاظا في الوضع الثاني على حد تعبيره.

---

[1]- يقول ابن الخشاب ابن الخشاب عن سبب تسمية كتابه في النحو بالمرتجل: ((ارتجلته مليا في أيام قليلة العدد، فوسمته لذلك بالمرتجل ، فان عثر فيه على ما ليس بمحرر، فقد بينت العذر فيه)). ابن الخشاب، المرتجل، تح على حيدر، دمشق 1972، ص4.

[2]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص. 1725.

[3]- [3]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص. 1725.

[4]- ابن باجة، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، ص. 141.

3- 1- 2- بنوية آلية الشبيه وأنواع العلاقات بين المعاني :

يرى **الفارابي** في باب أصل لغة الأمة واكتمالها أن آلية المحاكاة التي اصطنعها أفلاطون في صناعته المنطقية لا تماثل ما اسماه هو بآلية الشبيه، ذلك أنه إذا ((فِطَر تلك الأمة على اعتدال وكانت أمة ماثلة إلى الذكاء والعلم طلبوا بفطرهم من غير أن يعتمدوا في تلك الألفاظ التي تجعل دالة على المعاني محاكاة المعاني، وان يجعلوها أقرب شبها بالمعاني والموجود، ونهضت أنفسهم بفطرها لأن تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تأتى لها في الألفاظ، فيجتهد في أن تعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني. فإن لم يفعل ذلك من اتفق منهم فعل ذلك مديرو أمورهم في ألفاظهم التي يشرعونها)) [1]. وعليه تعكس اللغة في بدئها فطرة الأمة وذكائها في التعامل مع معاني الموجودات وفهمها، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى ضرورة ربطها بأشباهها من المعاني اجتهادا، من خلال إعراب أحوال المعقولات الذهنية من الموجودات وتعقلها بالألفاظ الشبيهة لمعانيها، لذلك كانت المعاني المنطقية والفلسفية لا يمكن تصورها إلا بالألفاظ العامة الشبيهة بها، ومن ثمة أمكن أن تدل عنها دلالة حقيقة على سبيل النقل الاستعاري.

يبدو أن **الفارابي** في نظريته للشبيه يستثمر أحد أهم الآليات النسقية البنوية المعروفة في اللسانيات الوصفية، وذلك ما يتجلى عند **دوسوسير** في مفهوم القيمة اللساني، الذي يعمل على حصر الوحدات اللسانية في مجموعات علائقية مترابطة خلافيا على مستوى اللغة الواحدة؛ لأن جوهر اللغة كما يرى **دوسوسير** يتلخص في ما يحدثه من متقابلات متصوراتية بين الوحدات، ولعله ما يسهل عملية الوصول إلى معانيها وصولا تقابليا. ذلك أن فطرة الإنسان تميل إلى المقايسة بالمشابهة في فهمها معنى الألفاظ، إذ ((يبلغ من الاجتهاد في طلب النظاموشبه الألفاظ بالمعاني)) [2]. ولعل هذه المصادرة في تكون المعرفة حول اللغة تكونا قيميا هو ما جعل **دوسوسير** ينظر إلى اللغة على أنها نسق

---

[1]- الفارابي، الحروف، صص.138، 139.

[2]- المرجع نفسه، ص. 140.

يرى الفارابي أن الفطرة الإنسانية مبنية انبناء نسقيا فهي تتحرى النظام والترتيب في الأشياء كلها ؛ حيث يقول ((فتحصل فيهم من الصنائع القياسية صناعة الشعر لما في فطرة الإنسان من تحرى الترتيب والنظام في كل شيء)). ينظر ، الحروف، ص.142.

من العلامات التي تستشف من خلال تعارضها وتقابلها. مما يبدو في ضوئه أن مفهوم الشبيه يماثل مفهوم القيمة عند **دوسوسير**، وإذا كان **دوسوسير** يعتقد أنه لا يوجد في اللغة سوى الاختلافات، فإن **الفارابي** يعتقد أنه لا يوجد فياللغة سوى المتشابهات، ومتى علمنا هذا علمنا معه أن المتشابه من ألفاظ اللغة يؤدي إلى معرفة المختلف منها، ولا يمكن أن نتصور وجود اختلاف في غياب الشبيه؛ لأن الشبيه يختلف مع ما يشابهه بعض الشيء، ولو لم يختلف معه في شيء لكان الأجدر أن يسمى مثيلا له.

ينتج عن هذه الآلية البنوية العلائقية مجموعة من الظواهر اللغوية الدلالية التي تعبر عن نسب المشابهة بين المعاني؛ لأن ((الظواهر الدلالية منشأها تلك العلاقات النسقية الموجودة بين العلامات، والمواقع التي تحتلها تلك الوحدات داخل النسق، فالعلاقات بين الدال والمدلول يمكن أن تتفاوت درجتها بداخل النسق نفسه)) [1] . مما يمكن أن ينتج عنه ظواهر دلالية عديدة ((تؤكد تأكيدا ضمنيا أو ظاهرياالعلاقات بين المدلولات، كالمترادف والنقيض .. والعلاقات بين الدوال مثل المشترك وشبه المشترك)) [2].

يرى **الفارابي** أن العلاقة التقابلية بين الدوال والمدلولات يمكن أن تنتج عنها ثلاث أنواع هي [3]:

1- **<u>الألفاظ المشككة (المتباينة)</u>**: وهي أن تجعل اللفظة الواحدة دالة على معاني متباينة الذوات متى تشابهت بشيء ما غير ذلك وعلى أدائها، وإن كان بعيدا عنها جدا.

2- **<u>الألفاظ المشتركة</u>**: ثم يبين لنا شبه الألفاظ بالمعاني ، ونحاكي بالألفاظ المعاني التي لا تكون بها العبارة ، فيطلب أن يجعل في الألفاظ ألفاظ تعم أشياء كثيرة من حيث هي ألفاظ، كما أن في المعاني معاني تعم الأشياء كثرة المعاني ، فتحدث الألفاظ المشتركة ، فتكون هذه الألفاظ من غير أن يدل كل واحد منها على معنى مشترك،

---

[1]- ابن مسعود محمد العربي، السيميائيات والدلاليات- الائتلاف والاختلاف، رسالة ماجيستر، جامعة وهران،2006ص. 83.

[2] - Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome II, Paris, klincksiek, 1976.p235 .

[3]- الفارابي، الحروف، ص.140.

3- **<u>الألفاظ المترادفة :</u>** حيث يجعل في الألفاظ ألفاظ متباينة من حيث هي ألفاظ فقط ، كما أن في المعاني المتباينة فتحصل ألفاظ مترادفة .

إذا كان **الفارابي** يعتبر اللغة عبارة عن نسق من العلامات المكتفية بذاتها ، وذات منطق خاص، وبوتقة تحتوي على مجموعة من الكلمات والمعاني التي يتمفصل العنصر الواحد من إحدى المجموعتين مع العنصر الآخر من المجموعة الأخرى. وهذا يحدث بطريقة معللة وغير اعتباطية . سيقود ه إلى أن يفضل المكون المنطقي على المكون النحوي في دراسته اللغة، ومن ثمة فما هي الوجوه المنطقية للغة؟ وما علاقة ذلك بالمظهر النحوي للغة؟

4- اللغة الواصفة بين المنطق والنحو :

4- 1- اللغة الواصفة وعلاقة النحو بالمنطق عند الفارابي :

بات من الضروري البحث في طبيعة اللغة المنطقية وكيفية اصطناع نسقها بغية فهم ما استغلق من الألفاظ المنطقية على العقول حسب **الفارابي**، وبخاصة ما يظهر فيما ضمنه لكتابه الحروف من مضامين منطقية تؤكد أهمية اللغة وعلو منزلتها العلمية ورسوخها في بؤرة المباحث المنطقية، ولاسيما بعدما أن انتصر **السيرافي** على**متى بن يونس** في المناظرة الشهيرة التي لا يمكن أن تعد إيذانا معلنا لبداية تلمس علاقة النحو بالمنطق وحسب، وإنما إيذانا لبداية الاهتمام باللغة الواصفة المنطقية، ذلك أن **الفارابي** حاول أن ينتصر فيه للبرهان باللغة عن الخطابة من خلال توضيح مسالك العبارة المنطقية وتمفصلاتها اللغوية التي لطالما شكك النحاة في فاعليتها .

تظهر مطارحات **الفارابي** حول علاقة المنطق بالنحو مطارحة منطقية تسلم بنسقية العلوم وتراتبها تراتبا صناعيا ، والسبب في ذلك مرده إلى أن **الفارابي** يميل إلى الاعتقاد بأن العلوم مستقلة بمضامينها ومختلفة في ألفاظها ، ودليله على هذا يظهر من موقفه من لغة المنطق وألفاظها ، فلم يعترض على النحو بالتجريح والمغالطة، وإنما أقر ضرورة استعانة المنطق بالنحو لاختصاصه وحده بمدارسة الألفاظ ودلالاتها ، فلما ((كانت صناعة النحو هي التي تشتمل على أصناف الألفاظ الدالة، وجب أن تكون صناعة النحو لها غناء ما في الوقوف والتنبيه على أوايل هذه الصناعة، لذلك ينبغي أن نأخذ من صناعة النحو مقدار الكفاية في التنبيه على أوايل هذه الصناعة)) [1] . ومع هذا ، فإن **الفارابي** لا يتحرج في إنزال النحو منزلة المساند للمنطق، مع مراعاة خصوصيته التي هي له وحده، بحيث لا يجب أن يقع التوسل بغيره متى توافر إمكان وجوده .

وإذا تبين أن أمة من الأمم ليس لها من العلوم ما يختص بألفاظها ، أمكن إذ ذاك للمنطقي أن يجتهد ما أمكنه سبيلا بأن يتبين ((تعديد أصناف الألفاظ التي هي في عادة

[1]- الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تح سحبان خليفات، مطبوعات الجامعة الأردنية، 1987، ص.236.

أهل اللسان الذي به يدل على ما تشتمل عليه هذه الصناعة، إذا اتفق أن لم يكن لأهل ذلك اللسان صناعة تعدد فيها أصناف الألفاظ التي في لغتهم، فلذلك تبين أن ما عمل من وطي في المدخل إلى المنطق أشياء هي من علم النحو، وأخذ منه مقدار الكفاية ، بل الحق أنه استعمل الواجب فيما يسهل به التعلم)) [1]. فتكون اللغة بذلك مظهرا لتضايف حاصل بين النحو والمنطق، ووجها من وجوه إنزال قوانين النحو على مداخل علم المنطق وإمداده ضرورة للنهوض بوظيفية تعليمية، لا سبيل للمنطق إلى النهوض بعبئها في غياب الألفاظ وقوانينها النحوية.

على الرغم من أن **الفارابي** يقر بضرورة التجاء المناطقة إلى بعض ما يحتاجون إليه من الأدوات النحوية في تقويم اللغة المنطقية. إلا أنه يقر في مقابل ذلك، بضرورة أقلمتها مع المنطق أقلمة تراعي تساوقها مع المواضعات المنطقية ومقاصدها ؛ لأنه ((متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ، فإنما نقصد للمعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط، من قِبل أنه لا حاجة بنا إلى شيء من معاني هذه الألفاظ سوى ما يستعمله منها أصحاب هذه الصناعة، إذ كان إنما نظرنا (...) فيما تشتمل عليه هذه الصناعة وحدها .)) [2]. وعليه من مقتضيات الاستعانة بالنحو على مستوى اللغة الواصفة المنطقية مراعاة خصائصها ومقتضيات مضامينها، بحيث يجب أن تتلون اللغة النحوية وألفاظها في الخطاب المنطقي بألوانه، وهذا كله لقصد المحافظة على خصوصية الخطاب المنطقي حتى لا يلتبس بنظيره المستعار منه التباس غموض وتكلف.

وإذا تقرر هذا، يظهر أن **الفارابي** يقر بضرورة استفادة المنطق من النحو على الوجه الذي يكفل تحقق المنفعة العلمية منه، وتتحول هذه الاستفادة إلى أن تصبح تفاعلا يسعى إلى استجلاب الوضوح للمعرفة المنطقية بالقدر الذي يولى الأهمية إلى معانيها المقصودة منها على المعاني المنقولة عنها من النحو، ويلزم بذلك أن تساير المعاني المنقولة من اللغة النحوية المعاني المقصودة وتساوقها، وذلك حتى تستحق النسبة إلى ما نقلت إليه، ومن

---

[1]- الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، صص.236 ، 137.

[2]- الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.43.

ثمينبغي أن يعاد تشكيلها بحسب القالب الجديد الذي تصاغ فيه، الذي يكون قادرا على إمدادها بمعان جديدة غير مطروقة.

وعليه لم يقف **الفارابي** على المعاني النحوية للغة المنطقية وحسب، وإنما دعا إلى إدماج النحو في المنطق على مقتضاه الصوري، لهذا نلفيه يستدرك على نفسه المؤاخذات التي يمكن أن تقال عن اختياره هذا؛ بقوله: ((فلذلك لا ينبغي أن يستنكر علينا متى استعملنا كثيرا من الألفاظ المشهورة عند الجمهور دالة على معان غير المعاني التي تدل عليها تلك الألفاظ عند النحويين وعند أهل العلم باللغة التي يتخاطب بها الجمهور، إذ كنا ليس نستعملها بحسب دلالتها عندهم، إلا ما اتفق فيه أن كانت دلالته عند أهل هذه الصناعة بحسب دلالته عند الجمهور)) [1]. ولما ثبت مناسبة المنقول النحوي للمقصود المنطقي عند **الفارابي**، لزم إنزال المؤاخذة منزلة التقريظ، مادام في ذلك إبداع للغة واصفة جديدة تراعي شروط انسجامها وتوافقها مع ما ترومه من معاني؛ فيتبين أن المنطقي يلزمه الارتقاء إلى منزلة النحوي لكي ينهض بواجب تقويم لغته على الوجه المقصود منه على نحو ما يظهر في كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ومتى علمنا هذا علمنا بطلان قول من ادعى أن المناطقة لا شغل لهم باللغة من جهة تقويمها وتحليلها على الوجه النحوي.

لقد تضمن كتاب الحروف سعيا غير مسبوق إلى ((الجواب عن الأسئلة التي أثارها **السيرافي** والآراء التي دافع عنها في مناظرته مع متى في طبائع اللغات واختلاف اصطلاحها، ودلالة الألفاظ على المعاني المعقولة، وعلاقة الشكل اللفظي بالمعنى العقلي، وعلاقة المعاني الفلسفية، ونقل المعاني من لغة إلى أخرى، يدحض ما زعمه السيرافي من أن المنطقيين لا يصرفون عنايتهم إلى اللغة التي يتحاورن فيها ويدارسون أصحابهم بمفهوم أهلها)) [2]. وهذا تصور نحوج إلى إدراك صوابه بدل المنازعة فيه، مما لا يمنع من وجود تصور عربي للغة يجعل موضوعه يزدوج فيه المدخل اللغوي بالمنطقي ويتراحم معه دونما أي تدافع يذكر اقتداء **بالفارابي**،؛ لأن كل تقليل لأي منهما يمكن أن يضير بحقيقة الآخر إضرارا قد

[1] – الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.44.

[2] – الفارابي، الحروف، ص.49.

ينعكس على المضر ذاته، فلو فرضنا أن لكل منهما مسلكه الذي لا يلتقي فيه بالآخر، أمكن انعدام المنفعة بينهما، و مادامتا شعبتين تفيضان من بعضهما بعضا، سيترتب على ذلك أن القدح في أحدهما قدح في الآخر ما دام ماؤهما مصبه من واد واحد.

لقد ظلت علاقة النحو بالمنطق علاقة يعتورها الكثير من التنازع، ولا سيما ما تمظهر في سياق مناصرة النحو وتغليبه، حتى غدا المنطق في نظر الكثير شعبة من الشعب الزائدة في المعرفة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، واعتبر إذ ذاك ((فضولا من القول أو خروجا عن السليقة أو مرتعا للشناعات أو مظنة للشبهات بل رجما بالغيب وخوضا في لجج الباطل)) [1]. ويظهر أن هذه الأوصاف تعمل على استجلاب أقصى درجات القدح على أساس بطلان المعرفة المنطقية أو قل حتى انعدامها، ولعل ذلك ما يظهر جليا في قياس **السيرافي** الذي مفاده أن ((النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي)) [2]. ومتى علمنا هذا القياس أمكننا طرح الأسئلة الآتية حوله: فإذا كان النحو منطقا مسلوخا عن العربية، ألا يمكن أن يكون المنطق نحوا مسلوخا من الفكر، وإذا كان نحوا مفهوما بالعربية أليس النحو مثله مثل المنطق مفهوما بالعربية؟

غير أن الوقوف مليا عند هذا القول يبين وجوها من المفارقات التي أبانها السيرافي في قياسه لكي يغالط على نصرة ما ذهب إليه. وعليه يمكن تلخصيها في النقاط الآتية:

01- إنه يقر بانفصال النحو عن المنطق انفصالا مطلقا من جهة تضمنه هذا المعنى في العبارة السابقة، ليقر من جهة أخرى بوجود علاقة بينهما بصريح قوله: إن النحو منطق ولكنه مسلوخ عن العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة. أو ليس هذا هو عين المغالطة والتبكيت السفسطائي من جهة المصادرة على المعاني المطلوبة والتحايل على شرائط صدقها. كما أنه يستعمل كل من لفظ النحو والمنطق كمشترك لفظي، حيث ما يدلان عليه في الجزء الأول من العبارة يختلف عما هو مقصود في الجزء الثاني من العبارة كما قصد السيرافي، أو ليس هذا من أعظم وجوه السفسطة والمغالطة؟

---

[1] - طه عبد الرحمان، مشروعية علم المنطق، مجلة المناظرة، الرباط، ع1، السنة الأولى، يونيه، 1989، ص.113.

[2] - أبوحيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص.115.

02- لا جرم أن **السيرافي** يصدق بأن النحو والمنطق بينهما علاقة مؤكدة، ولو كان ذلك عكس ما ذهب إليه، فحري به القول: إن النحو مسلوخ عن العربية والمنطق مفهوم باللغة دونما أي زيادة في العبارة، إلا أن ما يتصوره من علاقة بينهما يناقضه بما يقول تناقضا تقف وراءه ربما دعاوى إيديولوجية وعقائدية، ومن ثمة يكون قوله كمن يناهض فكرة لا يسلم بها قوله.

03- إن العبارة تبدو ناقصة بالقدر الذي يقلل من المنطق وزائدة بالقدر الذي يرفع من شأن النحو، فهي من جهة تكرر لفظ اللغة ومشتقاته التي تدل عليه خدمة لموضوع النحو، وذلك ما يظهر في ما هو مؤشر عليه سلفا، ومن جهة أخرى تغييب موضوع المنطق بعدم ذكره إطلاقا في العبارة التي من المفروض أن تحمل على ذكره، ولكي تكون هناك موازنة بين شطري العبارة كان يفترض أن تأتي على الشاكلة الآتية: ((إن النحو منطق ولكنه مسلوخ عن العربية والمنطق نحو عقلي ولكنه مفهوم باللغة)). ولعل سبب هذا التناسي يكون مقصودا لئلا يكون هناك فضل للمنطق عن النحو من جهة المتصورات العقلية والمفاهيم التي يعمل المنطق على تقويمها تقويما عقليا بوصفها قوانين كلية يمكن أن تدخل في مجموعات متناسبة، وبهذا يكون المنطق علما للعلوم كلها، وآلة تعمل على تنظيم معقولاتها.

وهكذا، يتبين من حيث العبارة أن رأي **السيرافي** مركب من إثبات ظاهر لتداخل النحو مع المنطق واعتراض خفي لانفصالهما انفصالا تاما، ومن ثمة لا تقوم مصادرته إلا على ما سلم به ادعاؤه قبليا، حتى يقتدر على الوصول إلى الاعتراض على المنطق بالنحو. لكن إذا كانا منفصلين عن بعضهما حقيقة، فكيف يمكن أن نقدم أحدهما للاعتراض عن الآخر، إذا علمنا أن الاعتراض الصحيح يقوم على إيفاد المؤتلف في جانب ما والمختلف في جانب آخر، حيث يكون مناطا لإشكال التداخل بينهما؟ أما ما اتضح تميزه وصفا ماؤه، فأي ضرورة منهجية تدعوا للمدافعة عنه من خلال موازنته بغيره؟

وإذا صح أن النطق هو الأصل في اشتقاق لفظ المنطق، صح معه أيضا أن العلاقة بين المنطق واللغة علاقة أصيلة، وليس كما ادعي أن المناطقة هم في سهو عن وجوه النطق

واللغة؛ لأن صناعة المنطق ((لما كانت تعطي القوة الناطقة قوانين في النطق الداخل الذي هو المعقولات، وقوانين مشتركة لجميع الألسنة في المنطق الخارج الذي هو الألفاظ وتسدد بها القوة الناطقة في الأمرين جميعا نحو الصواب، وتحرزها من الغلط فيهما سميت بالمنطق)) [1]. بحيث يجوز لنا أن نرد حد المنطق إلى جهة المعقولات الحاصلة في ذات الإنسان والأقوال المغروسة في نفسه، ومن ثمة أمكن تعريفه بأنه علم قوانين الأقوال المعقولة. لكن يبدو أن الحد الذي اشتهر به في هذا المعنى يعمد إلى حذف لفظ القول ومشتقاته، فيصبح حده علم المعقولات الداخلة في النفس، والنحو حده أنه علم الأقوال المعقولة الخارجة من النفس.

من البين إذن، أن مدلول لفظ المنطق الوارد في عبارة **السيرافي** في جزئها الأول ((إن النحو منطق مسلوخ من العربية)) لا يتعارض مع معنى النحو حسب **الفارابي**، إلا أنه لا يكفي للتعبير عن معنى النطق الخارج وحسب، ذلك لأنه في عرف القدماء يطلق على مع معاني أخرى هي [2]:

1- القول الخارج بالصوت، وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الضمير.
2- القول المركوز في النفس، وهو المعقولات التي تدل عليها الألفاظ.
3- القوة النفسانية المفطورة في الإنسان، التي بها يميز التميز الخاص بالإنسان دون سواه من الحيوان، وهي التي بها يحصل للإنسان المعقولات والعلوم والصنائع، وبها تكون الروية، وبها يميز الإنسان بين الجميل والقبيح من الأفعال.

ومن جملة هذه المعاني كلها للفظ المنطق كان الأحرى بتخصيص هذه الدلالة وتعينها عند الفارابي في المعنى ((الذي يسدد نحو الصواب في جميع أنحاء النطق)) [3].

---

[1]- - الفارابي، إحصاء العلوم، ص.36.
[2]- الفارابي، إحصاء العلوم، ص.36.
[3]- الفارابي، المرجع نفسه، ص.37.

بيد أن **الفارابي** لإزالة اللبس الحادث بين المنطق والنحو من جهة التسمية، يذهب إلى أن مثار الخلط الصائر بينهما مرده أنه ((لما كان النطق والمنطق قد يقع على العبارة باللسان ظن كثير من الناس أن هذه الصناعة قصدها أن تفيد الإنسان المعرفة بصواب العبارة، وليس ذلك كذلك، بل الصناعة التي تفيد العلم بصواب العبارة والقدرة عليه هي صناعة النحو. وسبب الغلط في ذلك هو مشاركة المقصود بصناعة النحو المقصود بهذه الصناعة في الاسم فقط. فإن كليهما يسمى باسم المنطق)) [1]. مع العلم أن هذا التميز ليس الغرض منه انتفاء اشتغال المنطق بالألفاظ عند الفارابي، وإنما الغرض منه على التحديد حصر موضوع النحو في تحديد الصواب من العبارة المتلفظة باللسان، لأن المنطق موضوعه ((المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات)) [2]؛ وعسى أن يكون هذا التضايف داعيا إلى تقويم المتصور وما يدل عليه، ((فلذلك نضطر إلى قوانين تحوطنا في المعقولات وفي العبارة عنها، وتحرسنا من الغلط فيها)) [3]. ومتى كان الأمر كذلك، فأنى لنا أن نغمط دور المنطق في فهم اللغة ودراستها، إذا كان ((للقول من الماهيات على قدر ما يكون له من الوظائف)) [4] ؟ ومتى علمنا هذا أليس إقصاؤنا للمنطق اختزالا لمنزلة التفكير في العبارة اللغوية بوصفها مرحلة سابقة عن كل مراحل النظر فيها؟

وعليه إذا نظرنا إلى الإشكال من جهة وظيفية، نلفيه ينحصر في التأكيد على ضرورة الانطلاق في فهم اللغة وتحليلها من خلال إيلاء الأهمية للمتصورات بما هي مرحلة سابقة عن عملية التلفظ؛ لأن الإنسان إن لم يع ما بذاته من متصورات، كيف له أن يصحح لغيره الألفاظ الخاطئة؟ إن لم نقل كيف له أن يتواصل ويُرَجْع لغيره إن لم يصح عنده تصور مدلولات الألفاظ وفهمها؟

---

[1] – – الفارابي، المرجع نفسه، ص.37.

[2] – الفارابي، إحصاء العلوم، ص.33.

ملاحظة: يورد ابن طملوس العبارة نفسها في ذكر موضوع المنطق مما يبدو انه أخذها حرفيا عن الفارابي . ينظر، ابن طملوس، المخل بصناعة المنطق، ج1، ص.40.

[3] – ابن طملوس، المدخل لصناعة المنطق، تح. محمد العدو لونى الإدريسي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، صص.40، 41.

[4] – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص.56.

ولعل هذه الإشكالات برمتها تستوقفنا أمام نص **لابن طملوس** حاول الإجابة عنها بقوله: ((وكلا هذين؛ أعني المعقولات والأقاويل التي بها تكون العبارة عنها يسميها النطق والقول، ويسمون المعقولات القول والنطق الداخل المركوز في النفس، والذي يعبر عنها القول والنطق الخارج بالصوت، والذي يصحح به الإنسان الرأي عند نفسه هو القول المركوز في النفس، والذي يصححه عند غيره هو القول الخارج بالصوت. فالقول الذي شأنه أن يصحح رأيا ما تسميه القدماء القياس؛ كان قولا مركوزا في النفس أو خارجا بالصوت)) [1]. وهنا يظهر أن المناطقة العرب يضيفون الى الكلام المتلفظ به الكلام النفسي بوصفه نوعا داخلا في أنواع الكلام وضروبه مادام يعمد الانسان إلى مناجاة نفسه به لتصحيح متصوراته ومعقولاته بذاته.

إن مفهوم العلامة اللسانية في علاقة متصورها بدالها عند الفارابي، تكاد تتطابق مع ما جاءت به اللسانيات الحديثة مع **دوسوسير**، فلا يمتنع اندراج أحدهما في الآخر اندراجا تضايفيا يحيل إلى تكاملها، إلى الحد الذي لا يقبلان فيه بالنظرة الجزئية إلى أحدهما؛ لأنه متى علمنا الأول حاضرا عرفنا الثاني حتى وإن كان غائبا، وهذا هو منتهى التكامل بينهما، وبهذا يندفع الاعتراض بأن المنطق لا شغل له بالألفاظ متى تطرق الخطأ إلى مضمونها، بكونه موضوعا لعلم النحو وحسب. وإذا كان **الفارابي** يرى أن علاقة المنطق علاقة وطيدة فما هي أوجه تمظهرها في كتابته المنطقية؟ وكيف حاول **الفارابي** أن يراحم في لغة واصفة واحدة بين المنطق والنحو؟

[1] - ينظر، ابن طملوس، المدخل لصناعة المنطق، ج1، ص41.

2- 2- 1- الحروف وصناعة اللغة الواصفة المنطقية :

لقد حاول **الفارابي** اصطناع نحو للغة المنطقية العربية من خلال تحديد وظائف الحروف وأبعادها المفهومية التي تؤديها داخل العبارة المنطقية، ويبدو في هذا أن الفارابي يؤكد أن صياغة الخطاب المنطقي تخضع خضوعا محكما إلى منطق التعليل، ذلك أن ((كل حرف من هذه(إذا) قرن بلفظ، فإنه يدل على أن المفهوم من ذلك هو بحال من الأحوال)) [1]. إذ إنها تشترط تحديد معنى اللفظة المقرونة بها بحسب ما يشترطه معناه المنطقي، حتى إذا خلت منها تضحى الألفاظ المنطقية فارغة من المعنى.

لا يتوانى **الفارابي** في الإشارة إلى أن هذه الأوضاع والمعاني ليست مستوحاة من النحو العربي الذي لم يجر على استعمالها على هذا النحو من الاصطلاح ،ذلك أن ((العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يفرد لكل صنف منها اسم يخصه، فينبغي أن تستعمل في تعديد أصنافها الأسامي التي تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من اللسان اليوناني، فإنهم أفردوا لكل صنف منها باسم خاص)) [2]. ولعل هذا الخيار المعرفي الذي ارتضاه الفارابي لمدارسة اللغة المنطقية يعكس محاولة لتأسيس نحو منطقي خاص متميز، وهذا ما نفهمه من قوله: ((ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ، فإنما نقصد المعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق، من قبل انه لا حاجة بنا إلى شيء من معاني هذه الألفاظ سوى ما يستعمله منها أصحاب هذه الصناعة وحدها)) [3]. ومثل هذا الاعتقاد لا يؤكد الاشتغال على الألفاظ ودلالتها كما هي عند المناطقة وحسب كما هو ظاهر من النص، بل إنه يؤكد على ضرورة إنتاج معرفة نحوية جديدة تراعي السمات المنطقية في اللغة من جهة، كما أنها من جهة أخرى تحاول البحث عن السمات النحوية في اللغة المنطقية .

---

[1] - الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.42.

[2] - المرجع نفسه، ص.42.

[3] - المرجع نفسه، ص.43.

وفي هذا السياق يمكن أن نقف على تشاكل في القاموس الاصطلاحي المشكل للغة الواصفة التي اعتمدها **الفارابي**، ذلك أنه يحاول تفسير الألفاظ المنطقية العربية بلغة نحوية تجمع بين ما هو وافد من المنطق اليوناني وما هو جار في النحو العربي، بل إنها أكثر من ذلك لغة تزيد في تفضيل الألفاظ النحوية اليونانية على الألفاظ النحوية العربية. ولا ينبغي مؤاخذته على صنيعه هذا في رأي البعض؛ لأنه ((لا يأخذ بغير الوجوه المنطقية لتلك الحروف ولا يراعي إلا وظائفها المنطقية كما هي عند أهل صناعة المنطق)) [1]. إن اهتمام **الفارابي** بالمنطق لم يصرفه عن الاهتمام بما يتم به تبليغ هذه المعرفة، ولا سيما ما يطلق عليه اسم الحروف.

يرى **الفارابي** أن الحروف هي عبارة أن ألفاظ دالة على معان يمكن تصنيفها في خمسة أصناف هي [2]:

1- الخوالف
2- الواصلات
3- الواسطات
4- الحواشي
5- الروابط

1- **الخوالف**: يرى الفارابي أن هذا الصنف يستغرق كل حرف معجم أو كل لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرح بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء في ضربه والياء في ثوبي والتاء في ضربت وأشباه ذلك من الحروف المعجمية التي تخلف الاسم وتقوم مقامه مثل قولنا أنا وأنت وأشباهها.

2- **الواصلات**: يفرع الفارابي هذا القسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- الحروف التي تستعمل للتعريف مثل ألف ولام التعريف ومثل الذي وأشباه من الأسماء الموصولة.

---

[1]- محمد مرسلي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، دار توبقال ، المغرب،ط1، 2004، ص.45.

[2]- الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.44، 45.

ب- حروف النداء التي قرنت بالاسم ودلت على أن المسمى قد نودي باسمه ودعي، مثل يا، ويا، أيها.

ت- الحروف التي تستغرق المسمى وتبعض الاسم إذا قرنت به أو هي كما يقول الفارابي التي تقرن بالاسم فتدل على أن الحكم الواقع على المسمى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمى، وهو مثل قولنا كل، ومنها ما يدل على انه حكم على شيء من أجزائه لا كله، وهو قولنا بعض وما يقام مقامه.

3- الواسطات: هي التي تستغرق كل ما قرن باسم ما فيدل على أن المسمى به منسوب إلى آخر وقد نسب إليه شيء آخر مثل حروف الجر من وعلى وعن وأشباهها.

4- الحواشي: في هذا القسم يركز الفارابي على الوظيفية الدلالية التي تضطلع بها هاته الحروف في الجملة، ذلك أنه يبتدئ دائما في وصفها بعبارة " التي تقرن بالشيء فتدل على أن"، ويقسمها الفارابي إلى مجموعة من الأقسام هي على التتالي:

- الحروف التي تقرن بالشيء فتدل على أن ذلك الشيء ثابت الوجود وموثوق بصحته، مثل قولنا إن مشددة النون في إن الله واحد، وان العالم متناه.
- الحروف النافية التي إذا قرنت بالشيء دل على انه قد نفي مثل ليس ولا.
- الحروف التي تدل على معنى الإثبات مثل قولنا نعم.
- الحروف التي تدل على معنى المشكك في مثل قول ليت شعري.
- الحروف التي تدل على معنى حدس حدسا مثل قول كأن ويشبه أن يكون، ولعل وعسى.
- الحروف التي تدل على أن الشيء مطلوب معرفة مقداره، مثل قولنا كم هذا الشيء لندل على مقداره.
- الحروف التي تدل على انه مطلوب معرفة زمان وجوده مثل قولنا متى.
- الحروف التي تدل على انه مطلوب معرفة مكانه مثل قولنا أين.
- الحروف التي تدل على أن المطلوب معرفته من الشيء مقصود بمسألته هو دون السؤال عن مقداره ومكانه وزمانه ويكون ذلك بحرف ما هو.

- الحروف التي تفيد إفادة السائل مطلوبه حول الحروف التي يستعملها السائل في الطلب من اسم الحروف التي يستعملها السائل، بمعنى أنها نوع من أنواع السؤال اللغوي الواصف حول ما يستعمله المناطقة من الحروف ذاتها .
- الحروف التي تدل على أن مطلوب معرفة وجوده لا معرفة مقداره ولا زمانه ولا مكانه مثل قولنا هل.
- الحروف التي تدل على أن المطلوب من الشيء تصور ذات الشيء فقط لا معرفة وجوده ولا معرفة شيء آخر سوى ذاته، لا مقداره ولا زمانه ولا مكانه وذلك مثل القول ما و ما هو .
- الحروف التي تدل على تميز الشيء عن غيره، أو مطلوب معرفة ما يتميز به عن غيره مثل قولنا أي شيء هو وأيما هو .
- الحروف التي متى قرنت بالشيء دلت على انه مطلوب معرفة سببه مثل قولنا لم وما بال وما شأن .

5- الروابط : يرى الفارابي أن الروابط كذلك تنقسم إلى مجموعة من الأصناف حسب وظائفها الدلالية من جهة تركيبها لهذا نلفيه يبتدئ بوصفها بعبارة ." يقرن بألفاظ"، ويعددها فيما يأتي :

- الحروف التي تقرن بألفاظ كثيرة فتدل على أن معاني تلك الألفاظ قد حكم على كل واحد منها بشيء يخصه، مثل قولنا إما مكسورة الألف مشددة الميم، ومن ثمة فهي تقرن بعبارتها الواصفة لها .
- الحروف التي تقرن بالشيء الذي لم يوثق بعد بوجوده فيدل على أن شيئا ما تاليا له يلزمه، مثل قولنا أن كان وكلما كان، ومتى كان، وإذا كان وأشباهها .
- الحروف المضمنة التي ترتبط بالشيء الذي قد وثق بوجوده أو بصحته، مثال قولنا لما طلعت الشمس كان النهار، ومن ثمة فهي تدل على المعنى الأول مضمن في المعنى الثاني لاحق به، وهي بذلك تضطلع بعلاقة الوصل.
- الحروف التي تقرن بألفاظ فتدل على أن كل واحد منها قد تضمن مباعدة الآخر، مثل قولنا أما، فان هذا يدل على أن الأشياء التي قرن بها هذه قد تضمنت تباعد

بعض عن بعض بوجه ما، وتسمى بالرباط الدال على الانفصال لكونها تدل على الأول قد تضمن الانفصال عن التالي له. وهي بذلك تضطلع بعلاقة فصل.

- الحروف التي تدل على الاستثناء فإذا قرنت بالشيء دلت على انه خارج عن حكم سابق في شيء قدم في القول، فضن أنه يلحق هذا الشيء ، وقد يكون هذا النوع حسب الفارابي في عبارات ولصفة مثل قولنا لكن – المشددة والمخففة جميعا- وإلا أن، فهي تستعمل في الدلالة على أن الشيء المقرون به خارج عن حكم سابق على أمر قدم في القول، وقد تكون هذا في عبارات من اللغة العادية مثل قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة أو إلا أن الشمس طالعة. فالقول إن كانت الشمس طالعة دال على أن طلوع الشمس لم يوثق به، وقولنا "لكن" أخرجه عن الحكم الذي كان سبق فيه أولا وظن أن الحكم باق عليه في أي مرتبة وضع فيها من أجزاء القول.
- الحروف التي إذا قرنت بالشيء دلت على انه غاية لشيء سبقه، مثل قولنا كي و اللام التي تكوم مقامه، وهي في الحقيقة حروف واصفة لما قبلها.
- الحروف التي إذا قرنت بالشيء دلت على انه سبب لشيء سابق في اللفظ أو لشيء يتلوه، مثل قولنا لان ومن اجل ومن قبل.
- الحروف التي إذا قرنت بالشيء دلت على أن ذلك الشيء لازم عن شيء آخر موثوق به وقد سبقه، مثل قولنا فإذن وما قام مقامه.

يظهر من خلال تأملنا لغة الفارابي السابقة نلفيها لغة هجينة تتشاكل فيها الألفاظ النحوية مع الألفاظ المنطقية، وبهذا يحاول الفارابي اصطناع لغة صورية واصفة للغة المنطقية تستثمر أوضاعا نحوية ولغوية مألوفة عند أهل العربية، إلا أنه لا يتوان في بالقول إنه يعمل على إفراغها من محمولاتها المتواضع عليها بين أهل اللغة العربية ليتم ملؤها بمعاني منطقية جديدة. وهكذا يبدو أن التشاكل على مستوى اللغة الواصفة سيكون إما بين النحو والمنطق وبين المنطق وأهل لغة العلم التي يتخاطب بها الجمهور. وهذا يضعنا أمام نوعين من التشاكل هما :

1- تشاكل ناتج عن الحفاظ عن الدال النحوي وتغير مدلوله بمعنى منطقي يختلف اختلافا جذريا بما هو متواضع عليه بين جمهور النحاة.

2- تشاكل ناتج عن اتفاق في دلالة الألفاظ بين أهل صناعة المنطق وعند الجمهور سواء بسواء . وبهذا سيؤدي هذا النوع من التشاكل إلى نوع من الاشتراك اللفظي على مستوى اللغة الواصفة مما يكون مثارا لبعض الإشكالات.

ومن هنا يظهر أن **الفارابي** على الرغم من قوله على اعتماد وجهة النظر المنطقية في صوغه لما هو بصدده ، نلفيه يجمع بين وجهتي النظر النحوية والمنطقية، مادام يتوافر إمكان التوافق في الدلالة بين المناطقة والجمهور، إلا أن ما يحتاج إليه المنطق من أصناف الألفاظ حسب **الفارابي** يمكن أخذه على اعتبار القاعدة التداولية التي مؤداها أنه قد عدد من كل صنف مقدار الكفاية فيما هو بصدده [1] . مما يعنى أن **الفارابي** لم يأت على مدارسة استعمال الحروف كلها، وإنما حاول محاولة تداولية بأن يظهر مجموعة من الأسيقة المنطقية التي يمكن أن تظهر فيها تلك الحروف، بحسب الأنفع في الصناعة التي هو بسبيلها [2] ؛ ولهذا لا بد من مراعاة مبدأ الحاجة التداولي في قراءة نسق النحو المنطقي عنده. وعليه سنحاول تقريب ما قدمه **الفارابي** في نظريته تقريبا يراعي الوجهتين معا المنطقية والنحوية، بغية تحديد نقاط الائتلاف والاختلاف بينهما .

ينبغي التساؤل عن المرام الذي هو بسبيله، بوصفه محددا معرفيا مهما لمعرفة موضوع دراسته وتفاصيلها، ولعل الفارابي تنبه إلى ذلك عندما حدد موضعه بعناية فائقة من جملة ما يمكن أن يتداخل مع موضوعه من وجهة نحوية؛ لان تحديد موضوع الدراسة هو الذي يحدد وجهة النظر المتبعة في ذلك كما هو معروف في أدبيات اللسانية الوصفية المعاصرة، وفي هذا كله يقول **الفارابي** : ((وهذه هي أصناف الألفاظ المفردة، وقد عدد من كل صنف مقدار الكفاية فيما نحن بسبيله، والألفاظ المركبة إنما تتركب عن هذه الأصناف- أعني عن الأسماء والكلم والحروف- وجميع الألفاظ المتركبة عن هذه تسمى الأقاويل، ولذلك تسمى هذه الأجزاء الأقاويل. والألفاظ المفردة قد يتركب بعضها مع بعض أصنافا من التركيب كثيرة، وليست بنا حاجة حينها إلى ذكر جميع أصناف تركيبها، لكننا نحتاج منه إلى صنف واحد من أصناف التركيب، وهو أن الاسمين قد

---

[1]- الألفاظ المستعملة في المنطق، ص. 56.

[2]- المرجع نفسه، ص 46.

يتركبان تركيبا يصير به أحدهما صفة والآخر موصوفا. وذلك مثل قولنا زيد ذاهب وعمر منطلق، فإن هذين تركبا تركيبا صار به احدهما صفة والآخر موصوفا، فزيد هو الموصوف وذاهب صفة واللفظ المركب هذا التركيب هو كل ما يليق أن يقرن به حرف إن المشددة فيكون القول تاما مفهوما)) [1] . وعلى هذا الأساس لا ينحصر شغل المنطقي بكل ضروب التراكيب على اختلافها، وإنما ينحصر مرامه في صنف واحد منها هو ((القضية وأجزاؤها، من هنا تأتي الحروف للقيام بوظائف منطقية، إما لمصاحبة هذا الجزء أو ذاك من أجزاء القضية أو لمصاحبة القضية ككل)) [2]. فهي تعمل على بيان ما به تماسك القضية ودلالتها على معناه المنطقي المقصود.

يعرض **الفارابي** النوع الأول تحت ما يسميه بالخوالف التي مفردها خالفة، بكونها تقوم مقام الاسم المضمر وتنوب عنه متى لم يصرح به، ولعل صفة الإنابة التي تؤديها في المعنى هي التي أدت بالفارابي إلى تسميتها بالخالفة؛ لأنها قولنا ((استخلف فلانا من فلان جعله مكانه، وخلف فلان فلانا إذا كان خليفته... والخلف الولد الصالح يبقى بعد الإنسان...)) [3].

ومن ثمة يبدو أن المعنى اللغوي للخالفة ينحصر في معنى البديل الذي يحل محل شيء آخر، ولعل هذا ما جعل **زيمرمان** يقدم على ترجمتها في مدخله إلى الترجمة الانجليزية لشرح كتاب الفارابي في التفسير بلفظة بـديل substitutويعتبر أنها تكافئ بالنسبة **للفارابي** لفظة ضمير antonumia[4] .

لقد فتح **الفارابي** في بحوثه المنطقية أفقا لتأمل مسائل اللغة المنطقية ودراستها، فكان لتأمله هذا منطلقات دلالية راعت مبادئ التناسب بين معنى الكلمة واللفظة المختارة للدلالة عليه. بحسب ما تمليه المقتضيات المنطقية، وهذا لا يدعو للغرابة حتى لو استعمل للدلالة على الضمائر اسما يخضع للقواعد التي اقترحها؛ لأنه أشار منذ البداية إلى أن عمله عملا

---

[1] – الألفاظ المستعملة في المنطق، صص 56 ، 57.

[2] – محمد مرسلي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، ص.50.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، صص.1237، 1238.

[4] – جاك لانغاد، من القران إلى الفلسفة وتكون القاموس الفلسفي لدى الفارابي،ص.385.

يتوخى مقاصد منطقية، وهذا بخلاف ما نلفيه عند **الرماني** الذي يستعمل أوضاعا منطقية في سياق الحديث عن الحدود النحوية؛ لهذا يستعمل مثلا لفظة "خلف" استعمالا يتفق مع تصور المناطقة لها في مساق الحديث عن الإنابة.

ومن أمثلة ذلك ما نلفيه لدى **الرماني** في كتابه الحدود عندما يعرف الحذف بأنه ((إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها)) [1]. ومن هنا يتبين لنا وجه إدخال بعض ألفاظ المناطقة في حد الألفاظ النحوية وتعريفها، ومتى علمنا أن هناك إدخال علمنا معه أن هذه الاستعمالات هي استعمالات دخيلة عن الأوضاع النحوية وحدودها، ولعل ذلك ما أشار إليه **جيرار تربو** [2] في حديثه عن **الرماني**، بأنه استعمل ما يقارب خمسة عشر مصطلحا ذات بعد فلسفي استعمالا أقرب إلى تعريفات المناطقة منها إلى تعريفات النحاة، ومن أمثلة ذلك تعريفه للجملة بأنها مؤلفة من موضوع ومحمول، وهذا تعريف بعيد كل البعد عن التصور النحوي العربي على حد تعبيره.

لم يذكر **الفارابي** تعريفا للواصلات، وإنما اقتصر على تقديم مجموعة من الأمثلة حولها وحسب، ولعل ذلك ما يدفعنا إلى استقرائها بغية تقديم تعريف اصطلاحي يتناسب مع قصده بها، ولكن قبل ذلك، حري بنا أن نعود إلى أصلها اللغوي لعله سيقودنا إلى حدها الاصطلاحي. ولاسيما أننا نلفى نوعين آخرين من أقسام الحروف يلتبسان بلفظ الواصلات وهما لفظاالواسطات والروابط اللذين يحملان من الدلالة اللغوية ما يحمله لفظ الواصلات. ينضاف إلى هذا أن ((الخوالف والواصلات والواسطات يمكن أن تشكل مجتمعة صنفا واحدا لقيامها دوما بوظيفة دلالية داخل التركيب الخبري الواحد)) [3]. لهذا يمكن الحديث عن نوع منها الحديث عن الأخرى لاشتراكها في الوظيفة الدلالية الواحدة داخل القضية.

---

[1]- الرماني، شرح الحدود النحوية، مجلةالمورد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق ع1، مج 23، ص. 38.

[2]- جيرار تربو ، كتب الحدود في المعجمية العربية، تر. البشير التهالي، ص.43.

[3]- محمد مرسلي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، ص. 50.

أما الواسطات فيكتفي **الفارابي** ببيان أنها تعمل على بيان أن المسمى منسوب إلى آخر، وقد نسب إلى شيء أخر مثل: عن ، وإلى وعلى وأشباهها من حروف الجر. ومن ثمة تكمن وظيفتها في الشرح والتعليل من وظيفتها .

لم يقدم **الفارابي** أيضا تعريفا للحواشي فهي من حيث تسميتها أقل إثارة للإشكالات، وعند العودة إلى دلالتها اللغوية نلفيها تحمل معنى الهامش أو الحشو، يتبين إذن أن الحواشي تدخل في أصناف الحروف التي تؤدي معان في التركيب يستفاد منها معرفة بظروف الشيء وأحواله،من حيث الإثبات والنفي والإيجاب والظن والحدس والمقدار والزمن والمكان، وهذه الأصناف الثمانية الأولى تؤدي معنى واصفا عند **الفارابي** ((يستخدم أولها إن لكي يشرح ما القضية أو ما التركيب الخبري)) [1] . ومن ثم فهي تأتي للجواب عما هو الشيء قصد الإخبار عن حاله، ذلك أن ((الاسمين قد يتركبان تركيبا يصير به أحدهما صفة والآخر موصوفا، وذلك مثل قولنا زيد ذاهب وعمر منطلق ، فإن هذين تركبا تركيبا صار به أحدهما صفة والآخر موصوف، فزيد هو الموصوف وذاهب هو الصفة واللفظ المركب هذا التركيب هو كل ما يليق أن يقرن به حرف إن المشددة فيكون القول تاما ، مثل قولنا إن زيد ذاهب وإن الإنسان حيوان، وإن حيوان ما مفترس)) [2] .
ومن هنا يمكن أن تدخل في أصناف الحروف الواحدية إلا أن الأصناف الثمانية يمكن أن تكون محلا للاستشكال من منطلق أنها ذات وظائف استفهامية [3]، إلا أنه متى علمنا أن الاستفهام الذي يتم صوغه بواسطة هذه الأدوات غرضه معرفة الشيء الحاصلة من جوابه المتمثل في القضية، علمنا دخول هذه الحروف برمتها في إطار الأدوات الواحدية حسب **محمد مرسلي** [4] .

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 50.

- يقول الفارابي : ((فان معنى إن الثبات والدوام والكمال والوثاقة في الوجود وفي العلم بالشيء)) ، ومن ثمة فمعنى إن تفيد التعريف بماهية الشيء وأنيته وهي بذلك تستعمل للإخبار عن ماهية الشيء إخبارا يفيد التمام بما هو . ينظر الفارابي، الحروف، ص.61.

[2]- الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.56 ،57.

[3]- ينظر، محمد مرسلي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، ص. 51.

-[4] المرجع نفسه، ص.51.

وفي آخر نوع من أنواع الأدوات يتعرض **الفارابي** إلى ما اسماه بالروابط، التي يظهر من خلاله أنها تضطلع بمهمة الوصل بين القضايا لهذا تصنف في البينقاضوية، ومن ثمة تقتصر مهمتها على ((تكوين قضية واحدة مركبة من قضيتين حمليتين صارتا بفعل الرابط قضية واحدة)) [1]. إن الروابط تجمع بين القضايا جمعا تركيبيا في قضية مركبة واحدة.

ولو أوقفنا النظر في تقسيم **الفارابي** للحروف وتمفصلاته المنطقية، لألفيناها متناقضة كما أبان عن ذلك **ابن تيمية** في كتابه الرد على المنطقيين [2]، ذلك أنه بقدر قرب هذا التقسيم من المتصور المنطقي يصعب على اللغة العربية استيعابه عبر ألفاظها، ومرد ذلك كما حدده **ابن تيمية** إلى ما يأتي:

1- تحديدهم الكلمة لما يرده النحاة بلفظ الفعل.

2- جعلهم ما هو اسم عند النحاة حرفا في اصطلاحهم كالضمائر مثل ضمائر الرفع والنصب والجر والمتصلة والمنفصلة مثل قولك رايته ومر بي ، فهي أسماء ويسميها النحاة الأسماء المضمرة.

3- إدخال الاعتبار النحوي اليوناني في الاعتبار النحوي العربي من خلال النظر إلى الأسماء المضمرة على أنها من باب الحروف ويسمونها الخوالف كأنها خلف عن الأسماء الظاهرة.

ومن هنا يظهر أن تقسيم **الفارابي** تقسيم طارئ غير متوائم مع الرصيد النحوي العربي ولا قريبا من بعض عناصره إلى حد بلوغه في غربته الحد الأقصى، وعلى حسب غربته تتقوى سطوته على المجال التداولي المتواتر في الاستعمال العربي، بل يغدو مزاحما تتجاذبه نزعة تكلف المجهود الأدنى في صناعة لغة واصفة منطقية تتواءم مع المقتضى التداولي العربي، وبين الرد والقبول تصطنع اللغة المنطقية العربية عند **الفارابي** صنيعا يحاول اصطلاحيا أن يشذ عن قوالب اللغة النحوية العربية، وتتحول إذ ذاك لغته إلى لغة واصفة دخيلة على الرغم من أنها منتجة بلسان عربي.

---

[1]- المرجع تقسه، صص 51، 52.

[2]- ينظر، ابن تيمية ، الرد على المنطقيين، صص. 34، 35.

وعلى هدي الخصوصية التداولية للمعطى اللغوي الواصف العربي ظلت المحاولات المنطقية للفلاسفة العرب تعتورها الغربة، لمفارقتها المسلك المتداول وخروجها عن قاعدة الاصطلاح العربي، وإضرارها بقاعدة الإنجاز [1] من خلال استعمال ألفاظ وتراكيب مخالفة للاستعمال المتواتر والسائد في النحو العربي.

[1]- ينظر طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، صص. 117، 318.

الفصل الثالث

المنطق الواصف ومفهوم الدلالة

- **التعريف السيميائي للدلالة**
- **الدلالة الصورية والدلالة التداولية**
- **الدلالة التعينية و الدلالة الإيحائية**
- **الدلالة اللفظية و التعريف المنطقي**

تمهيد :

إذا كان المنطق الواصف يختص بتقويم العبارة المنطقية ووصفها ، من خلال النظر في دلالة الحدود والتعاريف، كان لزاما علينا ربط نظرية التعريف لدى المناطقة العرب بمفهوم للدلالة ،فمعرفتنا لنظرية الدلالة ومفهومها حول الألفاظ المنطقية وعباراتها سيساعدنا على فهم نظرية التعريف المنطقية بمختلف توجهاتها سواء كما قدمها المتقدمون أم المتأخرون من المناطقة العرب، ومتى علمنا هذا علمنا أنه من الإضرار المخل بفهم نظرية التعريف إهمال التعرض إلى مفهوم الدلالة وتوجهاتها بوصفها محددا معرفيا يقف وراء الكثير من تلك الآراء حول اللغة الواصفة وضروبها ؛ لهذا سنحاول ما أمكن في هذا الجزء ربط صنوف الدلالة وأنواعها بأنواع التعريف واعتباراتها حول العبارة التعريفية الواصفة، كما لا يؤاخذ علينا فيما نحن بصدده اعتمادنا في إظهار حداثة تلك المتصورات ألفاظا سيميائية حديثة لم يكن للقدماء من علمائنا عهد بها .

لا تكاد تنفصل وظيفة اللغة الواصفة عند المناطقة العرب عن تحديد دلالة الألفاظ تحديدا سيميائيا ، فقد ذكر فيما تقدم عن **ابن سينا** أنه يحدد التعريف انطلاقا من طبيعته السيميائية، بكونه قد((يكون كلاما ، وقد يكون إشارة)) [1] . إن التعريف بالكلام هو الذي يعتمد على العلامة اللسانية الواصفة، أما التعريف بالإشارة فهو الذي يعتمد على العلامات غير اللسانية.

لقد صار يؤكد بداهة ارتباط نظرية التعريف المنطقية بمباحث الدلالة وصنوفها ، لهذا تتفق المصنفات المنطقية العربية على أن المنطق مرتبط أشد الارتباط باللغة أو النطق بالوجه الذي يفيد أن مرامه يقتضي تقويم اللسان وتسديده إلى إنتاج أقوال صحيحة صائبة مباعدة للهذر والخطأ، من منطلق أن المنطق ((أصل معناه النطق اللساني وإدراك المعقولات... ثم نقل للقواعد المخصوصة التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في فكره، لتسديدها النطق والإدراك وسلوكها بهما سبيل السداد)) . [2] ومتى علمنا هذا ، علمنا أن

---

[1] – ابن سينا ، منطق المشرقيين، ص.41.

[2] – الأبهري ، شرح إيساغوجي، المكتبة الأزهرية للتراث، 2008، ص.17.

المنطق لا يضطلع بتقويم ما هو متصور في الأذهان إلا باعتبار تقويم ما هو صادر على اللسان، لأن الغرض منه ((التمييز بين الصدق والكذب في الأقوال)).[1] وعليه فالمنطق واللغة سيان وصنوان لا يفترقان، بل إن المنطق صناعة سيميائية كفيلة بأن تجعل الفكر قابلا للاستكشاف عن طريق العلامات اللغوية التي تصبح موضوعات يسعى إلى تمثلها والحكم عنها ؛ لأن ((الصدق والكذب ... ليس لهما من دلالة إلا دلالة الإشارات والرموز. ويكون الحكم، من حيث كونه في ماهيته متعلقا بشيء يقيس نفسه به)).[2] إن المنطق يسعى إلى تحديد الشروط التي يجب أن تتوافر في اللغة حتى تكون صحيحة من حيث دلالتها على ما تعبر عنه من وجهة وجودية.

ومن هنا غدت إشكالية اللغة بؤرة التفكير المنطقي التي كلت أفهام المناطقة، ومن ثم تبرمت جهودهم على شرح الألفاظ "الحدود" المنطقية ودلالتها أو ما سماه الأبهري[3] "الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة"المتوقفة على اللفظ وأقسامه والدلالة وأقسامها. ولما كانت معرفة هذه الألفاظ المتصوراتية يتوقف على معرفة الدلالات اللفظية ابتدأ علماؤنا بحد الدلالة ؛ لأنه ((لما كان النظر فيها من حيث إنها دلائل المعاني قدم الكلام فيالدلالة)).[4] ومن ثمة كان امتناع معرفة المؤلفات بلا معرفة الألفاظ وأحوالها، مما يوجب البحث في الألفاظ بوصفها معقولات ثوان ؛ ((فكان اللائق ذكر مباحث اللفظ قبل مباحث الدلالة، وحاصل الدفع ان اللفظ منظور له من حيث إنه يدل على المعنى، فالملتفت إليه في الحقيقة إنما هو دلالته على المعنى لا غيرها ، فكان تقديم الدلالة هو اللائق)).[5] مع ضرورة انعدام النظر إليها أنها خاصة بلغة بعينها ، وإنما بكونها كليات مشتركة بين اللغات برمتها .

---

[1] – التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ج1 ،ص.35.

[2] – ماري لويز رور، المنطق والمنطق الشارح، تر محمود يعقوبي، دار الكتاب الحديث، 2009، ص.175.

[3] – ينظر، الأبهري ، شرح إيساغوجي، المكتبة الأزهرية للتراث، 2008، صص.15.21.

[4] – التحتاني قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشيها، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2010.ص174.

[5] – الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، 1936، ص. 74.

1- التعريف السيميائي للدلالة :

يعد مفهوم الدلالة عند العرب مفهوما سيميائيا عاما لانعدام اختصاصه بمجال دون مجال آخر، ولا سيما أنهيتموضع في مفترق الطرق بين علوم عدة تشتمل حسب **التهانوي** على علوم العربية والمناظرة والميزن، ولعل هذا أصل سيميائيتها وعموم معناها ،فالدلالة ((كون الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)). [1] أو هي ((فهم أمر من أمر)). [2] وسيميائية هذا الحد للدلالة تأتيه من جهتين هما :

1- اشتراكه بين علوم عديدة وتلافيه حولها برمتها .

2- أن هذا التعريف يبادر بإطلاق لفظ الدلالة على الأشياء بعمومها ((فلما كان لمطلق الدلالة عبر بلفظ شيء حتى ينطبق التعريف على أقسام الدلالة كلها)). [3] وهو ما يتساوق مع حد أهل السيميائيات بان العلامة تشتمل على الأشياء الدالة برمتها .

وعند محاولتنا تفصيل هذه الحدود وبيانها، نلفى أن كلا الحدين يؤكدان على خصيصة حصول العلم أو الفهم في حد الدلالة من علاقة ثنائية تحصرهما في الدال والمدلول ،فيلزم ((العلم بالأول العلم بالثاني)). [4] وفي هذا لا يمكن أن تكون هناك دلالة في غياب دال ومدلول، وعلاقة بينهما تعلل إسناد الواحد منهما إلى الآخر؛ لأن ((الدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به)). [5]ومن هنا كانت ((العلاقة سبب الدلالة))، [6]التي هي ناتج علاقة محايثة داخلية لا تستعيض بغير مفهوم العلاقة الخالصة لحصولها بين متضايفين.

---

[1] - التحتاني قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية. 174 .

[2] - الدسوقي، حاشية على تهذيب المنطق والكلام، ص .86.

[3] المرجع نفسه، ص .86 .

[4] - الدسوقي ، حاشية على شرح الشمسية ، ص .174 .

[5] - زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي ،صص .28.29 .

[6] - الإيجي الصفوي، شرح الغرة في المنطق، ص .116 .

ملاحظة: يورد مبارك حنون هذا النص بصيغة مغلوطة في كتابه " في السيميائيات العربية " ، ويبدو أنه كان نتيجة سهو عن خطأ مطبعي قلب المعنى المراد من النص رأسا على عقب وذلك ما يستشف من هذا الخطأ والذي نصه : ((فالعلاقة سبب لا دلالة))، ومن هنا يمكن أن تكون العلاقة مجرد سبب لحصول الفهم بالدلالة وحدوثها، وهو ما لا يتساوق مع مراد صاحب النص.

ينظر حنون مبارك، في السيميائيات العربية، قراءة في نصوص قديمة، منشورات سليكى إخوان، طنجة، المغرب، 2001 ،ص .34 .

ويبدو في هذا السياق أن تصور العلاقة بين الدال والمدلول وفهمها لدى المناطقة العرب أفرز إشكالات عديدة، تتبوأر كلها حول أصل الدلالة ومردها، أو ما سماه التفتازاني ((فرع تفسير الدلالة)) [1]. سواء باشتراط اللزوم الذهني أم عدمه، وهذا ما يلخصه لنا **زكريا الأنصاري** في قوله: ((ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت إضافتها تارة إلى اللفظ فتفسر بذلك وتارة إلى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أي انفهامه وتارة إلى السامع بفهمه المعنى أي انتقال ذهنه إليه)). [2] ولعل وجهات النظر هذه تنم عن رؤية شمولية تراعي أبعاد العلامة وتمظهراتها بحسبأطرافها، مما يجعلنا نؤكد أن هذه التصورات هي تصورات متكاملة وليست متناقضة؛ لأننا في كل حالة من الحالات الثلاثة نلفى وجهة نظر ما نطل بها على صرح من صروح الدلالة ووجهاتها. علما بأن ((فهم المعنى من اللفظ مهما سمع للعلم بالوضع اشترط اللزوم الذهني ومنع وجود الدلالة في أنواع المجازات المذكورة كأصحاب الميزان ، ومن قال: إنها فهم المعنى من اللفظ إذا سمع للعلم بالوضع واكتفى بالفهم في الجملة لم يشترط كأصحاب العربية)) [3]. وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن المطلوب من الدلالة يختلف بين أهل اللسان وأهل الميزان؛ لأن المناطقة لم يكن يهمهم سوى تحديد أبعاد العلاقة اللزومية بين الدال والمدلول، في حين أن اللغويين لا يبحثون أبعاد هاته العلاقة المجردة إلا في حدود ما يستقر في فهم مستعملها.

ومادامت الدلالة ((صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بابنه، فإذا فسرت بالانتقال من اللفظ إلى المعنى أو بأحد الفهمين، لم يلتبس على ذي مسكة أن الانتقال وفهم السامع و مفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ، لكنها منبئة إنباء ظاهرا على حالة قائمة به، هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكر، وتلك

---

[1] – التفتازاني سعد الدين، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة، ص.451. يرى التفتازاني أن اختلاف القدماء حول تفسير الدلالة انقسم إلى قسمين من جهة النظر إلى الدلالة في حد ذاتها ، ومن جهة الفهم في حد ذاته ولم يتحدث عما أورده زكريا الأنصاري في قسم ثالث أي باعتبار المعنى، انطلاقا من اعتبار المعنى تابع للفظ ولا يمكن أن يفهم إلا به.

[2] – زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي،صص.30.29.

[3] – الشريف الجرجاني، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة، ص.455..

الحيثية هي الدلالة)). [1] إن هذا الضرب من الانتقال يدفع إلى النظر بأن الدلالة هي عبارة عن علاقة ثلاثية تعكس علاقة الواحد بالثاني والثالث الغير قابل للاختزال إلى ما هو أقل من ذلك، فهناك الدال الذي هو اللفظ بوصفه أولا أو واحدا يستتبع فهمه فهم الثاني الذي هو المدلول (مفهومية المعنى) أو موضوع الدلالة، لكننا لا يمكن أن نتعرف عن الدلالة في غياب الفهم بوصفه ثالثا يرجع إليه تأويلالدلالة.

إذا كان اللفظ كما قيل يترتب عنه ما يترتب من علاقات (انتقال) فهو بمثابة الممثل الحامل للدلالة الذي يخلق في عقل الفاهم شيئا ما أو مدلولا ينبئ عن حالة قائمة به، إن ما يحدث من انفهام للفظ هو مؤول للفظ الذي يحل محل الموضوع أو ما اصطلح عليه في النص السابق مفهومية المعنى، والظاهر أن المتبادر من مفهومية المعنى إحالته إلى الانفتاح الدلالي وتعدده، الذي يمكن أن يستفاد من صيغة المفعول التي جاء على وزنها، ولعله ما يتلاقى مع فلسفة الدلالات المفتوحة التي أرسى دعائمها في التاريخ السيميائي شارل سندرس بورس.

إلا أن هذه النزعة التعميمية في فهم الدلالة لم ترق الوجه الأكمل لها لدى بعض المناطقة وبخاصة المتأخرين منهم، الذين تشيعوا إلى النزعة الصورية الخالصة من منطلق تسليمهم بوجوب النظر إلى الدلالة على أنها أمر قبلي سابق عن الفهم وبعده. ولعل رفضهم الفهم يعود إلى كونه حمال لأوجه مختلفة سينجر عنها حالات الاحتمال والالتباس باختلاف الأشخاص من جهة، ومن جهة أخرى لأن ((الشيء الموضوع لمعنى يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه وبعده)). [2] على اعتبار أن الدلالة ذات صفة لفظية خالصة علائقية ليس لفهم السامع مدخل فيها، لهذا كله اعترض المتأخرون على تعريف الدلالة بكونها فهم أمر من أمر، ومن ثمة فهي تنفتح عن الوقائع الخارجية المرتبطة بالذات الواصفة لفعل الدلالة ووقعها.

[1] – محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي، ص.30.

[2] – محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي، ص.28.

وما دام ((اللفظ يتصف بالدلالة بمجرد وضعه وبعد استعماله والتعريف يقتضي أنه لا يوصف بهما إلا حال استعماله)) [1]. فإنه ينبغي تعريف الدلالة على أنها ((كون أمر بحيث يفهم منه أمر أخر)) [2]. ولا جرم أن هذا الحد يراعي كينونة الدال في إطار ما يجليه الوضع والاستعمال، لهذا يوصف اللفظ بالدلالة قبل كونه مستعملا وبعدها، لأن ما يؤول إليه وبعده يعتبر مجازا باعتبار ما كان [3]. ومن ثمة فأولى بالناظر أن يراعي في تعريف الدلالة اللفظ الدال بالوضع لكونه تعريفا يراعي الحقيقة. ولعل هذا ما سيكون ركنا مكينا في قسمتهم للدلالة وتجزئتها إلى مجموعة من الأقسام الصورية المحايثة التي تراعي النسق اللفظي الدال في حد ذاته.

لقد عدل المناطقة عن فهم السامع وتأويله للدلالة وعزفوا عنه بحجة أنه ((مشتمل على الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المنتسبين، فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور ... وتوهم الدور ساقط؛ لأن العلم المتقدم علم المدلول مطلقا والمتأخر علم المدلول من الدال، وأيضا المتقدم هو العلم التصوري والمتأخر هو الالتفات والعلم التصديقي)). [4] لهذا نلفي **ابن سينا** يجعل من الالتفات مرتبة أخيرة في حصول الدلالة وفهمها، فبعد تمكن الدلالة في النفس الإنسانية وترسيخها عن طريق الطبع، يتدخل الحس بما أنه صفة للذات المستمعة لتأويلها، ((فكلما أورده (المقصود هنا المعنى) الحس على النفس التفت إلى معناه)) [5]. ومن هنا يكون حصول العلم بالدلالة هو((مجرد الالتفات والتوجه)) [6]؛ لأن الدلالة لا تنفك أن تكون خاصية في اللفظ وحده بما هو حامل لمدلول وحسب.

---

[1] – زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي، ص. 22.

[2] – المرجع نفسه، ص.22.

[3] – المرجع نفسه، ص.22

[4] العطار حسن، حاشية على شرح إيساغوجي ، ص.

[5] – ابن سينا ، العبارة، ص. 03.

[6] – السيالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني على شرح الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشيها، المكتبة الأزهرية للتراث، 2010،ص.175. ينظر كذلك : الصبان محمد بن على، حاشية على شرح السلم للملوي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، 1938، ص.50.

وفي مقابل هذا كله يرى المتقدمون من المناطقة أن ((الدال قبل حصول الفهم منه بالفعل لا يسمى دالا)) [1] ؛ لأن الدلالة وصف للدال والفهم وصف للفاهم، ومن ثمة لا يجوز أن نتصور دلالة في ذاتها دون تصور فهمها لها، بيد أنه إذا كان ((الدال انفهم أو فهم منه المدلول بالفعل، فلا يرد أن الفهم وصف الشخص الفاهم والدلالة وصف الدال فكيف يعرف الشيء بما يغايره؟)) [2]. وعليه فإن المتقدمين من المناطقة يكون ((تفسيرهم تفسير ما هو وصف لأمر بما هو وصف لغيره لهذا فسرها المتأخرون بما علمت)) [3]. لتفادي ما يمكن أن ينجر عن المبادرة بلفظ الفهم بكون أن العلم أسبق من الفهم، لأنه متى ((علم الأول فهم الثاني... لأنه لو لم يعلمه لم يفهم الثاني من الأول أصلا)) [4]. ومن هنا مناط الحكم على غلط تعريف المتقدمين أنه يخلط بين ما هو خالص من اللفظ وما ليس منه طورا، وطورا آخر أنه يقتصر على فعل المدلول في ذهن السامع ويقيده بالدال،((ولا شك أن الذي فهم منه أمر هو الأمر الدال لا غيره، والذي اتصف به غيره إنما هو الفهم لأمر، أي كونه فاهما له لا الفهم منه، أي كونه مفهوما منه فالشخص فاهم لا مفهوم منه)) [5]. وعليه يحاول يحاول هذا التحليل الاعتداد بالعلاقة اللزومية التي تسعى إلى تكريس انعدم انفكاك الدال عن المدلول من حيث الوضع، ولا يهم ههنا البتة دور المستقبل وفهمه في تأويل الدلالة؛ لأنه بمجرد الاعتداد به ينفصل الدال عن مدلوله وينزلق في هباء التأويل. ولعل انقسام المناطقة العرب في النظر سواء باعتبار الدلالة في ذاتها ام باعتبار فهمها ادى الى انتاج نوعين من الدلالة سنطلق عليه ما يعرف السيميائيات المعاصرة بالدلالة الصورية والدلالة التداولية.

---

[1] – الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام، ص.86.

[2] – الصبان محمد بن على، حاشية على شرح السلم للملوي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، 1938، ص.50.

[3] – الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام ، ص.86.

[4] – الإيجي، شرح الغرة، ص.116.

[5] – الدسوقي، حاشية على تهذيب المنطق والكلام، ص.86.

ينظر كذلك " السنوسي، مختصر في فن المنطق، ضمن حاشية البيجوري على مختصر فن المنطق، مطبعة التقدم العلمية، مصر ، 1321هـ،ص.25.

يقول السنوسي: ((وهذا كعين ماء نصفها بالشرب منها بمعنى انه شرب أو يشرب منها ولا شك أن الشرب بهذا المعنى وصف لها لا للشارب منها والشرب الذي اتصف به الشارب إنما هو الشرب الذي اوجب له كونه شاربا لا مشروبا منه)).

2- الدلالة الصورية والدلالة التداولية :

إن رأي المتقدمين ينخرط داخل السيميائيات التداولية التي تراعي القصود الفردية للمتكلمين وأفعالهم، ومن ثمة نلفى أصحابها يراهنون على دور المستمع في تأويل الدلالة وفهمها ، ولعل هذا عين ما ذهب إليه **شارل سندرس بورس** في كون أن هذه الأفعال الحادثة في الذهن هي من قبيل المؤول الدينامي الذي هو عبارة عن ((الفعل الواقع الذي تحدثه العلامة في الذهن)) [1] . مما يوفر إمكان الربط بين الدال والمدلول باصطلاح المناطقة العرب أو الممثل والموضوع باصطلاح بورس، ومعنى هذا أن الدال لا يمكن أن ينسب إلى المدلول صوريا في أثناء الاستعمال، لأن عملية إلحاق الدال بالمدلول لا تتم جزافا ، وإنما ترتهن إلى قاعدة الوضع التي ستبرر لا حقا فهم المستعملين للدلالات، ولاسيما أن ((الفهم كالعلة العادية [2]، إذ الفهم هو المقصود بالوضع على تلك الحيثية فهو باعث على الجعل كالجلوس بالنسبة إلى صناعة الكرسي، فالدلالة مشتركة بينهما)) [3] . ولهذا كله يكون المؤول أو الفهم الصادر عن الذات المستمعة هو الشرط الثالث لإقامة صرح الدلالة مقيدا بمراد المتكلم ومرامه.

وفي مقابل ما سبق فإن رأي المتأخرين يمكن أن ينخرط داخل السيميائيات الصورية، لأن ((الدلالة المعتبرة في هذا الفن ما كانت كلية [4]، وأما إذا فهم من اللفظ في بعض الأوقات بواسطة قرينة، فأصحاب هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أهل العربية والأصول)) [5] . التي يمكن أن تنتج من علاقة ثنائية صورية لزومية قائمة بين الدال والمدلول والمدلول وحسب، لأن رسوخ الدلالات الكلية وتثبيتها لا يمكن أن يكون إلا بضرورة القول بعدم انفكاك الدوال عن المدلولات بطريقة ثنائية يكون كل دال منها موضوع إزاء مدلول آخر ويعيينه تعينا مباشرا ، على اعتبار أن ((الوضع تعيين الشيء ليدل على شيء آخر من

---

[1] - الأنصاري زكريا ، شرح على إيساغوجي ،صص .30.29.

[2] - المقصود بالعلة العادية العلة الطبيعية، ولعل اشتهر لدى الكثير من الشراح المتأخرين تسمية الدلالة الطبيعية بالدلالة العادية، ينظر محمد جعيط، منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح، ص .45.

[3] - محمد جعيط، منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح، مطبعة النهضة نهج الجزيرة، تونس، 1921 ،ط1، ص .46.

[4] - ملاحظة هناك من يسمي هذا النوع من الدلالة بالدلالة التامة ينظر محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي، ص .28.

[5] - الصبان محمد بن على، حاشية على شرح السلم للملوي، ص .50.

غير قرينة)). [1] مع العلم أن المراد ههنا ((التعيين والجعل لا الحصر)) [2]، لهذا ((لا يصح إدخال المجاز فيه)). [3] لأنه لا يكون دالا بتمام ما وضع إليه اللفظ في جميع الأوقات إلا بنصب القرينة [4] حسب **الدسوقي**.

وإذا رمنا تقريب هذا المتصور بالمصطلح السيميائي المعاصر يمكن أن نعبر عن هذا الاتجاه بالدلالة التعينية أو التامة في مقابل الدلالة الإيحائية التي سنلفيها حاضرة فيما يدعى بالسيميائيات التداولية. ولعل أجل ما يبرر إلحاق الدلالة إلى اللفظ لدى المناطقة يؤكد تلك الصعوبة التي يمكن أن تعترض استساغة المتصورات المجردة وفهمها، فالمعاني المنطقية لا تكون معلومة خارج جملة الألفاظ المنطقية المحددة لها.

يشير **القرافي** إلى أن العملية التواصلية كانت عماد تبني تفسير الدلالة وتأويلها لدى ما يمكن تسميتهم بأصحاب اتجاه السيميائيات التداولية، فمن الضروري أن ينهض مفهوم الدلالة على دعائم الفهم من دون إكراه، بل على التواصل أن يسهم إسهاما جادا في استبانه الدلالة وتقريبها من الأذهان على أساس وضعها في عالم الأعيان، وإلا تحولت إلى خيالات وأوهام معدومة، ومن ثمة ((إذا دار اللفظ بين المتخاطبين فإن فهم منه شيء قيل: دل عليه وإن لم يفهم منه شيء قيل لم يدل عليه، فدار إطلاق لفظ الدلالة مع وجود الفهم وجودا وعدما، فدل على أنه مسماه)) [5]. وعليه تاليا لا يمكن أن تتموجد الدلالة إلى إلى بوجود الفهم بوصفه فعلا قبليا وبعديا في الآن ذاته، يسهم في إنتاجها المستعمل وتوليدها انطلاقا من استعداداته الذهنية وتراكماته المعرفية في التواصل، الذي سيكون مفزعا حذقا لمعشر السيميائين حسب ما ارتآه أحمد يوسف في كتابه سيميائيات التواصل وفاعلية الحوار.

---

[1] – المرجع نفسه، ص.50.

[2] – السيالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني على شرح الشمسية ، ص.176.

[3] – محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي، ص.28.

[4] – الدسوقي، حاشية على شرح الشمسية ، ص.177.

[5] – القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص.26.

يتصور **أبو البركات البغدادي** الدلالة بوصفها فعلا سيميائيا تداوليا يقوم على التبادل الترجيعي بين المرسل والمرسل إليه في أثناء العملية التواصلية، انطلاقا من أن ((جدل المعنى لا ينفصل عن طبيعة عناصر الخطاطة التواصلية)).[1] ولا سيما عندما تكون تلك المعاني محكومة بمنطق التشارك في التصورات بين شركاء التواصل ،لأن ((كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله، هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يستدل به عليه)).[2] وعليه فالدلالة لا يمكن فهمها بوصفها صيغا منمذجة تصوريا في غياب وضعها في أسيقتها التواصلية طورا ، وطورا آخر أن الدلالة بما هي مكونة من شقين دال ومدلول لا يمكن كذلك تصور الدال إلا بارتباطه بالمرسل والمدلول بحصوله لدى المرسل إليه، فالدلالة بجزأيها الدال والمدلول لا تنفصل عن جزئي التواصل، المرسل والمرسل إليه.

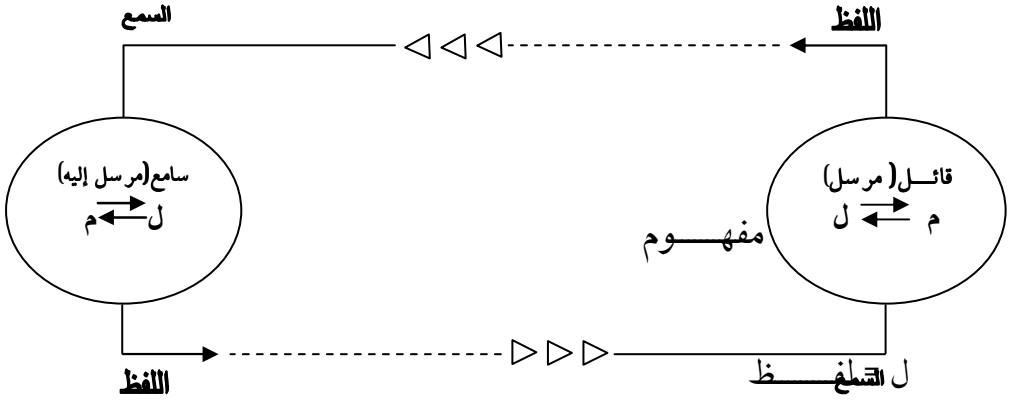

الدلالة و التوا صل عند أبي البركات البغدا دي

يشير **الجاحظ** إلى أن ((المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية محجوبة مكنونة، وموجودة في معاني معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه ، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها وأخبارهم عنها واستعمالهم

[1] – أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفاعلية الحوار، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران، 2004،ص.76.

[2] – أبو البركات البغدادي، المعتبر في الحكمة، ص.8.

إياها)) [1] . لهذا كانت المعاني ليست ذات قيمة في ذاتها كما هي مستنبة في نفوس أصحابها ، وإنما قيمتها تتجلى من خلال التواصل مع الغير في إطار التفاعل بين الذوات في تجربة الحياة اليومية، ((فالألفاظ وسائط بين الناطق والسامع)) [2] . مادام لا يمكننا استكشاف الصور الذهنية في غياب تمظهرها عبر مجموعة من الدوال اللفظية التي تشكل نقطة التقاء الذوات الإنسانية وتفاعلها .

ولهذا يراهن **الجاحظ** على سيميائية البيان بكونه فعلا تواصليا تتعدد علامته في ذلك من لفظية وغير لفظية، فالعلامة تظهر المعنى وتبين عنه بحسب ما يقتضيه الوضع التواصلي بين المرسل والمرسل إليه. إن الأبعاد السيميائية للتواصل بما هي فعل دال دفعت بالجاحظ إلى الاعتقاد بأن البيان ((اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته ، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام ، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع)) [3] . ومن هنا تظهر الغاية الكبرى للتواصل أنها حصول الإفادة بين شركاء التواصل مهما تعددت العلامات المتوسل بها في ذلك.

لهذا كله كان كل شيء يحقق معنى هو عبارة عن لغة حقها من البيان محفوظ، لأن العلامات غير لغوية ((ما أكثر ما تنوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط، وبعد فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صور معروفة، وحلية موصوفة، على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها، وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح، مرفق كبير ومعونة حاضرة، في أمور يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص)) [4] . وعليه يمكن للتواصل أن يقوم بواسطة انساق مختلفة، إلا أن الإشكال يتمحور حول إمكان أن يكون هناك نسقا بدل

---

[1]- الجاحظ أبو عثمان، البيان والتبيين، ضمن مجموعة الجاحظ الكاملة، فسم الدراسات في دار نبلوس، إشراف غسان شديد، بيروت ، لبنان، 2005،ط1، ج15، ص.74.

[2] - أبوحيان التوحيدي، المقابسات، تح حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط2،1992،ص.145.

[3]- الجاحظ أبو عثمان، البيان والتبيين، ج1، ص.78.

[4]- المرجع نفسه، ص.76.

نسق آخر في التعبير عن أغراض معينة دون أغراض أخرى، ((ففي الوقت الذي تسمح فيه الوضعية للمرسل باختيار نسق بدل نسق آخر، فإن هذا النسق يصير واقعا ذا دلالة، وبهذا النسق يهتم السيميولوجي)) [1]. وبخاصة أن البيان عند الجاحظ يبين عن تتلك الاختيارات الرزينة لإيضاح المعنى، ينضاف إلى ذلك أن العلامات غير اللسانية تمتلك معنى تعيينيا في أثناء التواصل، لارتباطها بمقاصد محددة تنهض ((على صحة التقسيم وتخير اللفظ وترتيب النظم وتقريب المراد)) [2] .كما أم بها صاحبها وتوخاه من معان على سبيل البرهان بالإتيان بالبيان.

ومن هنا تحتاج الدلالة إلى التواصل احتياج الحي للهواء والماء والغذاء، لأنه متى أمكننا ملازمة الدلالة للتواصل أمكننا فهمها فهما بتوسط تلك المناسبة القائمة على الوضع أو السنن المشترك، الذي يحفظ انتقال المتصورات الذهنية من عقل إلى آخر وإفادتها بتوسط الألفاظ، إذ يقتضي كل قول دال سياقه الذي يتناسب معه، لهذا وجب أن لا ينظر إلى الألفاظ بوصفها كيانات مجردة، وإنما بوصفها كيانات تواصلية تداولية بحسب المنظورات المتنوعة باختلاف أطرافها ومجالاتها الزمنية والمكانية التي تصدر في خضمها، والمقتضيات السياقية المتجددة التي ترد فيها بعد انمحاء كل قول في الزمن.

3- الدلالة التعينية والدلالة الإيحائية:

لا يخفى على ذي مسكة أن المنطق ينماز بصرامة منهجية بكونه دالا للفكر إلى سبيل العلم الحقيقي، فتصير الدلالة في أذهان متلقيها واضحة لا لبس فيها، بحسب نسبة الصحة في القول الذي يحملها، لهذا كله أظهر المناطقة عناية بتقديم المعنى على اللفظ في القول المنطقي، وحينئذ تصير الصحة مناط تقويم القول والحكم عنه حكما منطقيا يتلقاه المرء جراه بالقبول، ذلك لأن القبول بما هو فعل يرتبط بالذات المتلقية يحيل إلى السلامة بما هي

---

[1] - جان مارتيني، عملية التواصل الظرفية، السياق والقصد، ضمن كتاب التواصل نظريات ومقاربات، تر .عز الدين الخطابي وزهور حوتي، منشورات عالن التربة، المغرب،ط2007،1، ص.108.

[2] - أبوحيان التوحيدي، المقابسات، تح حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط1992،2،ص.145.

مرتبطة بالعبارة اللغوية التي لا تقتضي إقحام إلا ما يكون دالا دلالة حقيقة، ورد ما يمكن أن يكون مسببا للقلق جراء إقحام ما لا ضرورة تدعو إلى إقحامه.

وفي سبيل تحصيل الدلالات الحقيقة ميز علماء العربية بينها وبين الدلالات المجازية التي تخرج إلى المعاني الحاصلة من إضافة مدلول ثان إلى مدلول الدلالة الحقيقة، ومن ثمة أمكن تجزئة الدلالات إلى نوعين بحسب المسلك الموصل إلى ذلك سواء أكانت بدلالة المعنى بذاته المعبر عنه باللفظ أم بواسطة دلالة ثانية [1] لا يوصل إليها اللفظ بل يوصل إليها مدلول ذلك اللفظ، وبعبارة أخرى عن طريق مدلول مدلول الدال الذي ينحرف عن سنن اللغة التواصلية ومقاصدها إلى دلالات إيحائية، مع العلم أن هذا ذاته كان مرام السيميائيات الغريماسية التي انصرفت هي الأخرى إلى معنى المعنى. إلا أن هناك فروق بينهما، فإذا كان **غريماس** يروم البحث عن الأبعاد النسقية الداخل لسانية للمعنى، فإن **الجرجاني** يروم تحكيم الإواليات التداولية المرتبطة بمقاصد المتكلم وفهم السامع في الآن ذاته.

إذا تبين لنا اعتبار أن المدلول الأول هو علة وجود الظاهرة التواصلية لزم أن يستقر بالاستدلال أنه من جنس الدلالة الوضعية، من حيث هو وسيلة لسد الحاجات التواصلية المقصودة، وذلك من مثل أنك ((إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت خرج زيد)) [2]. فهذه الدلالة محصلة من اللفظ مباشرة دون توسط اعتبارات أخرى خارجة عنه، ذلك أنها تحمل معنى تعيينيا يقرر حقيقة تواصلية لا مشاعة في فهمها.

بيد أن الأغراض الدلالية للفظ قد تنزلق عن المواضعات لتكون لها "معان ثوان" فرعية تحصل من استقراء العبارة وإعادة قراءتها، ((أو لا ترى أنك إذا قلت: كثير رماد القدر... فإنك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن بدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثان هو غرضك

---

[1]- ينظر، جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دمشق، مطبعة الجليل، ط1، 1980، ص.57.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح ياسين أيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان 2002، صص 272، 273.

كمعرفة من كثير رماد القدر أنهمضياف)) [1] . وبخاصة أن الظاهر من أن العبارة لا تحمل حقيقة تقريرية تعيينية تقضي إثبات حقيقة كثرة الرماد ذاتها بل تروم إثبات ما يقف وراء العبارة اللغوية والمسبب لها فدلت بذلك على الكرم، فيكون مدلول العبارة واصف لمدلول آخر على سبيل التوسط لمدلول موصوف بمدلول واصف، لأنه دل بالمقصود من المعنى بأسبابه التي تقف وراءه.

ولعل هذا ما يتبرم على إظهار أن المدلول الفرعي مولد توليدا معللا، بكونه محكوما سلفا بالمدلول الأول الذي يضطلع بتقريب المقاصد المتوخاة منه إلى المدلول الثاني، لهذا يشترط التوسط بين المدلول الأول والثاني، فالتوسط هو سبب الانتقال أو العلاقة بين المدلولين، لهذا كله كان المدلول الثاني يفهم على سبيل الاستدلال من المدلول الأول على أغراضه، ومن ثمة كانت الدلالات الإيحائية مرتبطة بالقرائن المعنوية لا اللفظية كما بين ذلك **عبد القاهر الجرجاني**.

يتبين لنا من معرفة المدلولات الثواني أن هذا الرأي يعلل عملية الانتقال من مستوى الدلالة التعينية التي تستفاد من اللفظ في حد ذاته، إلى الدلالة الإيحائية التي تستفاد من مدلول الدال، ولعله ما يستجمع في رؤية كلية انقسام علماء العربية إلى القسمين اللذان أشرنا لهما في البداية حول تفسير الدلالة سواء باللفظ أم بالفهم. ذلك أن الدلالة حسب عبد القاهر الجرجاني تفسر بالأمرين بحسب الغرض المراد منها، لأن طبيعة الدلالة وما تنحوه هو ما يحدد وجه النظر إليها ومنوال تفسيرها.

يري **الفارابي** في السياق ذاته أنه ((إذا استقرت الألفاظ على المعاني التي جعلت علامات لها فصار واحد واحد لواحد واحد وكثير لواحد أو واحد لكثير، وصارت راتبة على التي جعلت دالة على ذواتها، صار الناس بعد ذلك إلى النسخ والتجوز في العبارة بالألفاظ، فعبر بالمعنى بغير اسمه الذي جعل له أولا وجعل الاسم الذي كان لمعنى ما راتبا له دالا على ذاته عبارة عن شيء أخر متى كان له به تعلق ولو كان يسيرا إما لشبه بعيد وإما

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، 273.

لغير ذلك، من غير أن يجعل ذلك راتبا للثاني دالا على ذاته)) [1]. وعليه يرى الفارابي أن اللغة الإيحائية ناتجة عن لعبة لغوية يضطلع بها الناس على سبيل النسخ والتجوز، فتكون اللغة الإيحائية عبارة عن سيرورة ناتجة عن فعل التوسع في العبارة داخل اللغة العادية.

تعد الدلالة التعيينية في نظر المناطقة داخلة في قسم دلالة المطابقة بكونها تستعمل ((في المدلول المطابقي من حيث إنه موضوع له بأن قصد منه ذلك، فهو حقيقة، والحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له، واللفظ حينئذ من حيث هي كذلك)) [2]، أي كما أثبتها الواضع واستعملها المتكلمون في اللغة العادية، أما الدلالة الإيحائية فهي التي تقتصر على دلالة التضمن والالتزام، ذلك أن ((اللفظ المستعمل في غير ما وضع له جاز التكلم فيه من معناه الأصلي إلى غيره، فهو محل الجواز، وجازه أيضا سماته الأولى وموضعه الأصلي وكان جازا، أي محتاج المجاز إلى قرينة ليكون صرفه غير الحقيقة ومعينة للمقصود)) [3]. ومن ثمة فالدلالة التعينية قوامها المعنى التعيني الحقيقي العائد للتواضع، أما الدلالة الإيحائية فهي خروج عن حدود المواضعة إلى تعين أوضاع أخرى، ومن ثمة يحمل الدال مدلولا جديدا.

[1]- الفارابي، الحروف، ص.141.
[2]- الصفوي، شرح الغرة، ص.127.
[3]- المرجع نفسه، ص.127.

4- أقسام الدلالة اللفظية وعلاقتها بالتعريفات:

في البداية قبل توضيح أنواع الدلالات الداخلة في الدلالة اللفظية الوضعية ينبغي أن نشير إلى أن التعريف المعتد بها هنا التعاريف اللفظية، ومن ثمة ليس لنا شغل في هذا السياق بالدلالة الوضعية غير اللفظية، والدلالة العقلية والطبيعية سواء بسواء لأن موضوعها العلامات غير اللسانية.

يعرف المناطقة الدلالة الوضعية بأنها ((هي ما يكون بسبب الوضع ، بان تكون العلاقة هي وضع الدال للمدلول أو لما يناسبه. فكما أن العلم بالوضع سبب قريب كذلك نفسه سبب بعيد ، إذا لم يكن الوضع لم يحصل الانتقال، فلا تحصل الدلالة)) [1]. ولما كانت ((الألفاظ توقف الاستفادة الإفادة والاستفادة عليها وهما في العرف غالبا إنما يكونان بالألفاظ الموضوعة؛ لأن في غاية السهولة دون غيرها)) [2]، والمعتبر في العلوم الدلالة الوضعية اللفظية التي ((هي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه؛ لأنها الطريق المعتاد في تفهم المعاني وتفهيمها)) [3]. ومن ثم قسموا هذه الدلالة إلى ثلاث أقسام هي:

1- **دلالة المطابقة:** وهي ((دلالة اللفظ على تمام مسماه، أي على الأمر الذي وضع له بعينه وتمامه، بحيث لا يخرج عنه بعض ما اعتبره الواضع في مقابله)) [4]. وعليه فإن دلالة المطابقة تشترط أن تكون دالة دلالة تامة على الشيء بجميع ذاتياته الداخلة فيه، ليكون مطابقا للمحدود بتمام المعنى، ((كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق، فإنه كلما فهم لفظ الإنسان فهو الحيوان الناطق منه بسبب العلم بوضعه)) [5]. فالحيوان

---

[1]- الصفوي ، شرح الغرة، ص.118.
[2]- المرجع نفسه، ص.121.
[3]- الرازي، شرح الغرة، ص.29.
[4]- الصفوي شرح الغرة، ص.121.
[5]- المرجع نفسه، ص.121.

الناطق حد تام يدل على لفظ الإنسان بتمام معناه. فالمطابقة هي الدلالة بالحد التام على المعنى؛ لأن ((المعنى عين ما عين له اللفظ للوضع الحقيقي الأولي)) [1].

2- **دلالة التضمن**: وهي ((دلالته (أي اللفظ) على جزء مسماه من حيث هو، أي ذلك المعنى، كذلك أي جزء مسماه، فيكون سبب الدلالة كون جزء للمعنى الموضوع له بمعنى أن انتقال الذهن إليه لأجل انه انتقل إلى الموضوع له)) [2]. ومن ثم تكون دلالة التضمن دلالة جزئية على المعرف من حيث حده، أي من ((هو جزء المسمى والموضوع له، كدلالة الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط)) [3]. وعليه تكون تكون دلالة تضمن دلالة ناقصة بكونها تعرض لذكر أحد الذاتيات وليس جميعها.

3- **دلالة الالتزام**: وهي ((دلالة اللفظ على الخارج من مسماه اللازم ذهنا، أي ما ليس عين الموضوع له ، ولا جزؤه، ولكن يوجد في الذهن كلما وجد الموضوع له فيه من حيث هو كذلك)) [4]. ومن ثم تكون دلالة اللزوم دلالة مرجعية ترتهن إلى صفة ذاتية لازمة للمعرف؛ ((لأن فهم اللازم خارج من فهم الملزوم فلا يكون في ضمنه بخلاف فهم الجزء)) [5]. وعليه فدلالة الالتزام لا يدل اللفظ عليها دلالة مباشرة ، وإنما دلالة تستفاد بالعقل من خلال الملاحظة والتخمين، لذلك فان دلالتها على ما تدل عليه هي دلالة بالأعراض، ومن ثم لن تكون حدا تاما في معرفة الشيء ، كدلالة الكتابة والضاحك على الإنسان، فهي من قبيل الرسم بكونه ((مؤلف من أعراضه وخواصه التي تخصه جملتها بالاجتماع)) [6]. وإذا كانت نظرية الدلالة عند المناطقة العرب ترتبط بصناعة اللغة الواصفة، فما هي منطلقاتها المعرفية وشروطها؟ وما هي تمظهراتها السيمائية؟ وما هي آليات بناء اللغة الواصفة وطرقها الموصلة إلى بناء التصورات؟

---

[1]- زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي ، ص.31.

[2]- الصفوي ، شرح الغرة، ص.121

[3]- الرازي، شرح الغرة، ص.30.

[4]- الصفوي ، شرح الغرة، ص.121

[5]- المرجع نفسه، ص.122.

[6]- ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات، ج1، ص.57.

الفصل الرابع

المنطق الواصف والتعريف المنطقي

- **الأسس المعرفية لصناعة تعريف المنطق**
- **سيميائية التعريف المنطقي**
- **شروط صناعة التعريف**
- **تعريف التعريف**
- **أنواع التعريف وتخومه الواصفة**
- **الاستعارة و اللغة الواصفة المنطقية**

تمهيد :

إذا كانت المعرفة على اختلافها لا تحصل إلا باللغة، التي درجت على استعمال الحدود والتعاريف لبلوغ مراميها الواصفة؛ لهذا فإن التركيز على الطبيعة اللغوية في صياغة التعريف مهم؛ لأنه في بعض الأحيان تنجر عن سوء تأليفه وتركيبه أخطأ تربك بمقاصد العلم ومراميه، لهذا نلفى المناطقة يركزون على الطبيعة اللغوية وحسن تأليفها في صياغة التعاريف المنطقية، فاللغة الواصفة المنطقية لم تكن من قبيل الأوضاع الاعتباطية وإنما هي تخضع خضوعا إلى منطق الوصف المعلل، ولعل هذا ما أثراه الفارابي إثراء من خلال تخصيص جزء من كتاباته إلى المعرفة اللغوية المنطقية وتخومها كما سبق بيانه، يشرح فيها دلالة الحروف والألفاظ المنطقية واستعمالاتها في تركيب الجمل المنطقية. وينبهنا إلى أن معاني الحروف تواتر استعمالها بطريقتين، فقد تستعمل بمعناها التعييني كما وضعت أولا ، وقد تستعمل بمعناها المجازي ثانيا ، ومن ثم يرى أن الألفاظ في الفلسفة والمنطق تستعمل للغرض الأصلي لا للغرض الاستعاري؛ لأن المراد منها بيان الفهم ووضوح المعنى العلمي في الوصول إلى حقائق الأشياء وماهيتها .

1- المنطلقات المعرفية لبنا ء التعريف المنطقي :

سنحاول في هذا الجزء توضيح المحددات المعرفية التي تقف وراء صناعة اللغة الواصفة المنطقية من خلال نظرية المناطقة العرب حول التعريف، ذلك لأنهم قد توسعوا في بحث ضوابط اللغة الواصفة ومعانيها ، مما يضمن لها اتساقها وانتظامها في بنية لسانية تربو بها من مستوى اللغة العادية الاعتباطية إلى مستوى اللغة العلمية المعللة، ولعل ذلك كان من منطلق التسليم بأمرين هما :

1- الأول منهما هو اختصاص العلم بمفرداته واستقلاليته ذلك ((أن الألفاظ التي تستعمل في صناعة ما فإنها ليس تستعمل في صناعة أخرى تلك بعينها)).[1] ولا سيما أن لكل علم موضوعه الذي يختص به ((فكل علم له موضوع يخالف موضوع الآخر، ومن ثم كانت حقيقة كل واحد منها مباينة لحقيقة الآخر، لأنها باختلاف موضوعاتها

[1] - الفارابي ، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، تح ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1994 ،ص. 33.

اختلفت حقائقها وتمايزت في نفسها)) . [1] ومن هنا كان أصل التميز بين العلوم التي تدرس موضوعا واحدا إنما حاصل بمعرفة اللغة الواصفة على نحو ما كان يعتقد الدسوقي ، ذلك أن ((أصل التميز حاصل بتصور العلم بالتعريف)). [2] إن هذا سيقرب التعريف من مفهوم اللغة الواصفة الحديثة، مما يؤهله لأن يتبوأ مكانة في أدبيات التفكير المنطقي العربي الذي شهد تحولات عميقة في القرنيين الثالث عشر والرابع عشر.

2- والثاني منها أن حقيقة الأشياء تختلف باختلاف اللغة الواصفة وألفاظها الواصفة. ذلك أن ((معنى التكلم على شيء بعلم من العلوم هو إجراء ذلك الشيء على قواعد ذلك العلم وتطبيق قواعده عليه، فالتكلم على قولنا زيد أسد مثلا من علم النحو هو الحكم على زيد بأنه مبتدأ وأسد خبر ، ومن علم البيان جعله من قبيل التشبيه البليغ أو الاستعارة التصريحية إلى غير ذلك، وإنما يتم ما ذكر إذا كان المتكلم عليهداخلا تحت موضوع العلم المتكلم به)) [3]. وعليه فإنه بدل الانخراط في مناقشة أنواع العلوم وصنوف مواضيعها طفق بالتركيز على لغة العلم بدل المواضيع، فاللغة الواصفة هي ما يميز بين العلوم المتماثلة في موضوعها. ومن هنا يشكك العطار أن تكون البسملة موصوفة بلغة واصفة منطقية لعدم تناسب الموضوع مع اللغة الواصفة؛ لأن ((موضوع المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي، فلا بحث للمنطقي عن المعاني الجزئية إلا استطرادا تتميما للبحث عن حال الكليات كما سيأتي، ولا عن المعاني الكلية مطلقا بل من حيث الإيصال، وحينئذ فالبسملة بعض معاني ألفاظها جزئي كمعنى لفظ الجلالة – وإن كان اللائق بالأدب عدم التجزيء بإطلاق لفظ الكلي والجزئي في أمثال هذا المقام – واسم باعتبار جعل إضافته بيانية، وان كان هو في حد ذاته كليا، ومعنى الرحمن الرحيم كل منهما كلي وان منع من إطلاق الأول على غيره تعالى، ثم مجرد كون المعنى كليا لا يكون موضوع المنطق لانتفاء قيد الحيثية)) [4] . ومن هنا نقف

---

[1] – يحى بن حمزة العلوي ، الطراز ، تح. عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان، ط1، ج1 ، ص.12.

[2] – الدسوقي، حاشية على تهذيب المنطق والكلام، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1936، ص82.

[3] – العطار حسن، حاشية على إيساغوجي، مطبعة الحلبي بمصر وأولاده، 1347 هـ، ص.3.

[4] – المرجع نفسه، ص.3.

على رفض المناطقة المسلمين للحدود التي لا تتناسب مع مواضيعها ، فطبيعة اللغة الموضوع تحتم أن تكون اللغة الواصفة متجانسة معها ومع مقاصد أصحابها .

3- والثالث منها هو كيفية تأليف تلك الألفاظ في التعبير عن الغايات العلمية؛ ((لأن اللغة من أحوالها أحوالا إذا أخذت بها دلت على خدع وضلالات وغموض ودلالات مغلطة، وأحوالا آخر إذا أخذت الألفاظ بها كانت أجود إبانة)). [1]مما يضفي المصداقية عليها ويبعدها عن مغبة الأقوال الزائفة التي تبعدها عن الزيف والخطأ. وبخاصة أن هذا التصور السيميائي للغة الطبيعية عند علمائنا يكاد يتطابق تطابقا تاما مع ما ذهب إليه يالمسليف في كون أن اللغة الطبيعية ليس لها مرام محدد ، ذلك ((أنها تنتج بفضل حرية القواعد ، صيغا مغلوطة ومخالفة للمنطق ومبهمة مشوهة)) [2]. إن اللغة الطبيعية ليست ألفاظها تعينية محددة باستعمال بعينه، بل هي تولد معان جديدة متبدلة بتبدل الأسيقة وتجدد مواضعها ؛ لهذا لا ينبغي للمنطقي حسب أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين [3] أن يستعمل ألفاظا غريبة وحشية لأنها غير واضحة الدلالة، وكذلك لا يجاز استعمال الألفاظ بمعناها المجازي، لغلبة تبادر المعاني الحقيقية إلى الفهم؛ لأن ((مبادرة الذهن إلى فهم الحقيقة، أقوى من مبادرته إلى فهم المجاز)) [4]. ولا يسعنا هنا إلا القول: إن هذا مظهر من مظاهر المنطق السيميائي الذي أثبته المناطقة المعاصرون [5] حول اللغة الطبيعية ، بكونها لا تثبت على معنى تعييني ولا صياغة بلاغية بعينها .

---

[1] - الفارابي، شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، نشره وقدم له ولهلم كوتش و ستانلي مارو، المطبعة الكاثولكية، بيروت، 1960، ص. 25.

[2]- Josstte Rey Debove, le métalangage, p.18.

[3] - أبو بكر شهاب الدين، تحفة المحقق في شرح نظام النطق، مطبعة المنار، القاهرة، ط1، 1921، ص.62.

[4] - الرازي فخر الدين، المعالم في أصول الفقه، تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد عوض، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2004،ص.33.

[5] - Josstte Rey Debove, le métalangage, p.

2- آليات بناء الحدود المنطقية الواصفة :

تقتصر دراسة المناطقة العرب لظاهرة اللغة الواصفة وحدودها المنطقية واللغوية، بكونها يتوقف علم المنطق عليها بعامة، ولتوقف مبحث الكليات الخمس عليها بخاصة، لأن مبادئ التصورات هي الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح [1] .ومن ثم ينصب جهد المنطقي كله وقصارى أمره على حد تعبير ابن سينا في ««أن يعرف مبادئ القول الشارح وكيفية تأليفه» [2] . وهذا ما أكده الفارابي بقوله: ((إن صورة الشيء تسير قبل مادته لأنها أول ما يشاهد من كل مركب من مادة وصورة. فلذلك لما كان تأليف صورة الأقاويل لزم أن يقدم النظر في صورها قبل النظر في أحوالها)) [3] . وعليه تكون اللغة الواصفة بمثابة المسلك الوحيد لمعرفة صناعة المنطق، وليس من قبيل الشطط وإلقاء الكلام على عواهنه القول: إن اللغة الواصفة موضوع أول من موضوعات المنطق السيميائي للعلامات عند المناطقة العرب، مادامت تضطلع بمهمة وصف التصورات الحاصلة في الذهن "المطلوب التصوري" بواسطة الحدود والرسوم ونحوها، وعليه ما هي مبادئ اللغة الواصفة وحدودها المنطقية التي ينبغي أن تتوافر عليها حتى لا يقع الفكر في مغبة الخطأ؟

ومن هنا تبرمت جهود المناطقة بالتحمس إلى تفصيل مبادئ نظرية اللغة الواصفة وحدودها، ونصوا على تفادي ما يعكر استيفاء شرط الوضوح والتزموا بها كإجراء أساسي، وحتى يكون اللفظ ظاهرا موصلا إلى تصور صحيح وضعوا لذلك مباحثا سموها :بالتعاريف والحدود والرسوم، كما بيناه سلفا .

---

[1] - أحمد الدمنهوري، إيضاح المبهم من معاني السلم في علم المنطق، طبع الحلبي، مصر، ص. 9.

[2] - ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تح سليمان دنيا، القسم الأول، دار المعارف 1960، ص. 13.

[3] - الفارابي، شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، تح ولهلم كوتش وستانلي مارو، المطبعة الكاثوليكية، 1960، ص.

2- 1- سيميائية التعريف ودلالته:

يؤكد مناطقة العرب على الخصيصة السيميائية التي يتوافر عليها التعريف بكونه نشاطا من العلامات اللغوية يتوسل بمجموعة من التقنيات والآليات، ويمكن إجمال المظهر السيميائي للتعريف في النقاط هي:

01- إن لفظ التعريف من حيث دلالته الاصطلاحية هو لفظ ((عام جدا يتناول كل عملية تفيد معاني الألفاظ)) [1]. فكل تعريف هو لغة واصفة لمعاني الألفاظ.

02- في كونه يضطلع بالمهمة ذاتها التي تضطلع بها العلامة أو هو بالأحرى مرادفها من حيث الحد والوصف، فهو في نظرهم «عبارة عن ذكر شيء يستلزم معرفته شيء آخر». [2] وبهذا يكون التعريف عبارة عن علامة سيمائية طرفاها دال ومدلول. ولاسيما ان التعريف والحد ينبغي أن ((تؤخذ علامات للشيء بأنفسها مخيلة، فتكون بحيث إذا حضر في الذهن حضر معها الشيء الذي جعلت هذه علامات له)) [3]. فالعبارة اللغوية للتعريف هي الدال والمدلول يمثل المكون المتصوراتي ، ومن ثمة يكون ((الفكر من حيث هو سيرورة سيميائية غايته طلب المجهول مما هو معلوم، والسبيل إلى ذلك العلامة)) [4] . ولما كان كل مطلوب متصوراتي يتوقف على علامته، فإن الوقوف على مطلوب من المطالب يقتضي تبيين علامته لينتقل منها إليه. ومن ثمة وجب لحصول المعرفة أن تتبين حدودها بوصفها علامات دالة عليها ؛ لأن ((كل من شرح كلام غيره وفسره وبين تأويله، فلا بد له من معرفة حدود الأسماء التي فيه)) [5]. لهذا اعتبرت ((الحدود فائدتها

---

[1]- عادل فاخوري، منطق العرب، صص.49، 50.

[2] - الجرجاني ، التعريفات، تح. نصر الدين تونسي، شركة القدس للتصدير، مصر ، القاهرة، ط1، 2007، ص.106.

[3]- الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.88.

[4] - أحمد يوسف ، السيميائيات الواصفة ، ص.32.

[5] ابن تيمية ، نقض المنطق، ص.199.

من جنس فائدة الأسماء ، وإن ذلك من جنس الترجمة بلفظ عن لفظ)) [1] . ولعمري ههنا أن اللغة الواصفة هي مفهوم الحد والتعريف عند القدماء .

03- في كونه تنبني عليه خطابات العلوم وتقتضيه بأسرها بوصفه لغة واصفة مكونة من علامات، مادامت « المخاطبة العلمية يقتضى بها علم شيء ما» [2] . ولعل صنيع علماء العرب هذا في نظرتهم إلى مفهوم التعريف يركز على الطبيعة السيميائية للأنساق الشارحة من حدود وأمثلة وعلامات بوصفها وسائلا للإيضاح العلمي، يمكن أن يتوسل بها الإنسان في أثناء التواصل العلمي لتيسير الفهم ونقل المجرد إلى محسوس، وهذا ما سيكون له حضور في السيميائيات التطبيقية؛ وبخاصة عند النظر إلى الخطاب العلمي بأنه نسق من العلامات ألبس لبوس المعرفة النظرية والتطبيقية سواء بسواء .

وعليه نخلص إلى أن لفظ التعريف لا ينفصل عن معنى الدلالة، فالتعريف هو دلالة اللفظ على ما يعبر عنه، ((فكل ما كان من حد بالقول ، فإنما هو حد لاسم بمنزلة الترجمان والبيان، فتارة يكون لفظا محضا، إن كان المخاطب يعرف المحدود، وتارة يحتاج إلى ترجمة المعنى وبيانه، إذا كان المخاطب لم يعرف المسمى، وذلك يكون بضرب المثل، أو تركيب صفات، وذلك لا يفيد في تصوير الحقيقة لمن لم يتصورها بغير الكلام)) [3] .

2- 2- شروط بناء التعريف المنطقي :

لقد سطر المناطقة العرب حدودا نظرية للغة التعريفية تتناسب مع المقتضيات المنهجية لصناعة المنطق، ولعل الأساس المعرفي في ذلك كله قوامه سلامة التعريف وصحته، ومجمل هذه القواعد هي [4] :

---

[1]- السيوطي جلال الدين، جهد القريحة في تجريد النصيحة، تح محمد بن رياض الأحمد ، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص.34.

[2] - السيوطي، جهد القريحة، ص.34.

[3]- ابن تيمية، نقض المنطق، ص. 200.

[4] - ينظر ، مصطفى بن حمزة، مواصفات الحد المنطقي، ضمن كتاب: قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 8، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء، 1998، صص. 21، 26.

1- اشتراط المساواة بين التعريف والمعرف بدون زيادة ولا نقصان، بحيث ينوب الأول عن الثاني والثاني ينوب على الأول إنابة تامة، فيكون التعريف جامعا لمحدوده مانعا لدخول غيره فيه.

2- ينبغي تحري الإيجاز بأن يحترز من الألفاظ الغريبة المفتقرة للاستفسار المفضي إلى تطويل الكلام، كما يحترز من التكرار لأنه وضع الشيء في غير محله ومن العيوب المعنوية [1].

3- أفضلية المعرف على المعرف من حيث الجلاء والوضوح ، أي من حيث المدلول والماصدق، لكن من حيث الوضوح لا بد أن يكون المعرف أجلى وأوضح من المعرف ، لان التعريف هو عملية إظهار وكشف وبيان.

4- لا يمكن تعريف الشيء بعبارة أو لفظة متوقفة على معرفة المعرف نفسه، فلا يقال في تعريف العلم ((هو معرفة المعلوم بما هو في الواقع))، ويكون هذا عيبا من عيوب التعريف، وهذا ما يسميه المناطقة بالمصادرة التي تتمثل في أنك سقت في التعريف ما هو في الوقت ذاته مطلوبا.

5- كذلك يتحرز من استعمال المجاز في التعريف، لان التعريف يتوخى الدقة والتعينdénotation؛ لهذا وجب أن يحترز من المجاز والاستعارة وكل ما يبعث على الإيحاء فلا يستعمل في التعريف الألفاظ إلا على وضعها الحقيقي.

6- لا بد من الاحتراز من استعمال المشترك اللفظي، لأنه حمال لأوجه متعددة من الدلالات ، ويحصل بذلك حسب الجرجاني ((الإضمار والتقدير للحيرة فيه، واحتمال تقدير غير المراد)) [2].

7- ينبغي للتعريف أن لا يكون مشتملا على الدور الذي يفضى إلى لا نهائية التعريفات.

---

[1] - ينظر الجرجاني، شرح الغرة، ص.51.

[2] - ينظر الجرجاني، شرح الغرة، ص.51.

2- 3- تعريف التعريف:

لقد أثرى المناطقة العرب مسألة التعريف إثراء كبيرا؛ ولا سيما أنهم كانوا طلاب الوضوح ودعاة جلاء الحدود المنطقية التي تتوخى البحث عن معايير الحقيقة الكاملة للماهيات، ومن ثمة تبرمت جهودهم باستحداث دراسة تبحث عن المقومات التميزية لألفاظ اللغة في إطار ما تجليه المقولات الخمس، ولعل هذا ما يظهره ابن سينا في تقسيمه التعاريف بحسب دلالتها على الحقيقة كلية كانت أم جزئية، ((والتعريف المركب هو الذي إذا وجد شرائط نقولها كان حدا محققا، وإن تساوى وفقد بعض الشرائط كان حدا خداجا أو كان جزء حد)) [1]. فالتعريف لا يكاد ينفصل عن كونه علامة لسانية تنوب لنا عن معرفة شيء سواء أكان ذلك تاما أم خداجا، وكما ألمحنا من قبل إلى الطبيعة السيميائية للتعريف كما بين ذلك ابن سينا بكونه يكون بأحد الطريقين، إما التعريف بالإشارة حيث يتم تعين الشيء تعينا عينيا، أو من خلال المشاهدة الحسية وإما أن يكون بألفاظ وعلامات لسانية تدل عليه دلالة لغوية واصفة.

ينضاف إلى هذا أن الوجه السيميائي للتعريف يظهر من خلال دلالته اللغوية، التي تؤكد على عملية الاستدلال بالعلامات في معرفة الشيء من خلال سماته ومقوماته المكونة له، لقد جاء في لسان العرب أن ((عرف فلان الضالة ، أي ذكرها وطلب من يعرفها ، أي يصفها بصفة يعلم أنه صاحبها)) [2]. ومن ثمة فالمعرفة بالتعريف لا تنفصل عن فعل وصف الشيء باللغة، أي إنها علامات لغوية واصفة لسمات الشيء وأجزائه، ولعل ذلك ما يفسره ارتباط فعل المعرفة والتعريف بالعلامة في الكثير من الآيات القرآنية الدالة على ذلك، يقول الله تعالى: (ونادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم). ومن هنا تلتقي المعرفة مع معنى الإرشاد والهدي بالسمة، غير أنه يظهر بأن فعل السمة ودورها سابق عن التعريف، فلولا وجود العلامة ما حدث التعريف، فبوجود السمة ينتقل الفكر إلى التعريف الذي يماثل في هذا السياق مفهوم الدلالة.

---

[1] - الفارابي، منطق المشرقيين ص. 43.

[2] - ابن منظور ، لسان العرب.

وإن أبنا إلى دلالة لفظ التعريف الاصطلاحية نلفيه– على الرغم من كونها تشترك برمتها في الدلالة على أنه عبارة عن لغة واصفة لسانية شارحة– تبين عن مجموعة من الحدود تختلف باختلاف تصوره وجهات المطلوب منه، ذلك أنه يتسم بالتغاير والاختلاف جراء تعدد ضروبه، وهذا ما أدى **بالآن ري**[1] إلى أن يعترف باستحالة التعريف impossible définition، ولا ريب إذن، أن تغاير وجهات النظر إلى التعريف واختلافها سيؤدي إلى إنتاج حدود عديدة ستجعل منه لفظا مشتركا بين معان متباعدة قد لا يجمع بينها إلا كونها أنها لغة واصفة.

لقد ارتبط لفظ التعريف بوصفه لغة واصفة بضروب كثيرة من التقريب اللغوي الواصف، فقد يكون حدا أو رسما أو مثالا أو علامة ، لأن لفظ التعريف ((كلي شامل لسائر المعرفات والحدود والرسوم تامها وناقصها)) [2]. والظاهر أن هذه الضروب تعكس توجهات عديدة في نظرية التعريف العربية، على الرغم من أنهم يتفقون على أنه علامة تنوب عن علامة أخرى من خلال علاقة توجد بينهما، وقد تكون هذه العلاقة جزئية وإما كلية، فإذا كانت علاقة كلية يكون التعريف تاما أو إذا كانت جزئية يكون التعريف خداجا على حد تعبير ابن سينا.

بيد أن المأخوذ به من كل هذه الأنواع في عرف المناطقة، يرتبط بالتعريف الماهوي أو ما يسمى بالتعريف التام، الذي يركز على ذاتيات الشيء المعرفة له كلها، ومن ثمة فلا مكانة للتقريب بالرسم والخاصة بكونها لا تلامس ماهية الشيء في تمظهراتها كلها؛ لهذا عرفه **ابن سينا** بأنه ((القول الدال على ماهية الشيء)) [3]، و ((كما هو في وجوده الذاتي، حتى لا يشذ من المحمولات الذاتية شيء إلا وهو مضمن فيه)) [4]. ولا يكون ذلك ممكنا إلا من خلال اشتمال ذلك القول على ما يدل على الشيء بتفاصيله كلها؛ لهذا يشترط في القول التعريفي حسب **الفارابي** أن يقدم على ((شرح الاسم وتحليل الاسم إلى القول الشرح

[1]-Voir Alain Ray, Le Lexique Image et Modèles du Dictionnaire a la Lexicologie, Ed, Librairie Armand, 1977, p.98.

[2] – العطار حسن، حاشية على شرح إيساغوجي، ص. 56.

[3] – ابن سينا، ، الحدود، ص.122.

[4] – ابن سينا، الحدود، ص.115.

له)) [1]. وعليه فالتعريف هو عبارة واصفة تروم بيان تخوم الأشياء وحدوها المكونة لماهيتها، إلى حد افتراض وجود تطابق دلالي بين التعريف وما يدل عليه، ويكون بذلك التعريف صورة مطابقة لما هو عليه الشيء في الحقيقة، مع العلم أنه يبقى سعيا مأمولا؛ لأنه ((أمر ليس بالإمكان تفاد ينا منه)) [2] حسب ابن سينا.

وفي السياق ذاته يشير **الغزالي** [3] إلى أن بلوغ الحدود التامة على وجهها الكامل يعتاص على القوة البشرية ولا تنال إلا عند غاية التشمير والجهد في التدبر والتأمل في صناعتها، ومرد ذلك إلى أربعة أمور هي:

1- صعوبة معرفة الجنس الأقرب في الحد وعدم إغفاله، كأن يعرف أحدهم الإنسان بأنه جسم ناطق مائت، ويغفل عم الحيوان وأمثاله.

2- صعوبة معرفة الفصول الذاتية، لان الوهم مشتبه بالذاتي غاية الاشتباه وإدراك ذلك من أغمض الأمور، لهذا لا ينبغي أن يؤخذ لازما بدل الفصل فيظن انه ذاتي.

3- صعوبة معرفة الفصول الذاتية والإتيان بها على وجه الإجمال، لأنه يصعب أن يشذ واحد عنها، وبخاصة إذا وجد فصلا حصل به التميز والمساواة للاسم في الحمل كالجسم الحساس ذي النفس الحساس في مساواته لفظ الحيوان مع إغفال التحريك بالإرادة.

4- صعوبة معرفة أن الفصل مقوم للنوع ومقسم للجسم، وإذا لم يراع شرط التقسيم أخذ في القسمة فصولا ليست أولية للجنس.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن المناطقة العرب أدركوا الطبيعية الاسمية التي يتوافر عليها التعريف، وبذلك لم يكونوا مجرد مرددين لمفهوم التعريف الأرسطي ، فكل من **ابن سينا والفارابي والغزالي** لم يفتهم أن التعريف ذو طبيعة اسمية شارحة للماهيات، ومعرفة الماهيات لا يمكن بلوغها إلا بمعرفة معاني الأسماء التي تدل عليها، ولعل هذا ما

---

[1] - الفارابي الألفاظ المستعملة في المنطق، ص. 89.

[2] - - ابن سينا ، الحدود، ص.114.

[3] - الغزالي ، الحدود، ص. 175

يضعنا في إشكال اصطلاحي يتداخل فيه كل من لفظ التعريف بلفظ الحد ، فهل التعريف هو الحد أم أن هناك فروق بينهما؟

في الحقيقة يظهر في كتابات المناطقة العرب تداخل صريح بين اللفظين، إلا أن هذا لا يمنع من أن هناك من المناطقة من ميز بين استعمال اللفظين تميزا دقيقا ، فعلى سبيل المثال نلفى ابن سينا يميز بين اللفظين في كتابه منطق المشرقيين، ذلك انه يفرد بابا خاصا بالتعريف، ويفرد بابا أخر خاصا بالحد ، ويكون بهذا قد ميز بين ما يسمى بالتعريف الماهوي والتعريف الاسمي [1]، فالتعريف الماهوي هو الذي يقصد به الحد في صورته الأرسطية، أما التعريف الاسمي فيقصد به تفصيل القول في ماهية الأسماء وشرحها .

يشير **الفارابي** إلى أن التعريف الاسمي الذي يشتمل على الأقاويل التي تشرح الأسماء يسمى تجوزا حدا ، وبخاصة ((إذا كان المعنى المدلول عليه بذلك الاسم موجود .وان تلك الأشياء التي بها كان قوامه معقولا في النفس أيضا بأعيانها خارج النفس، عاد ذلك الذي كان قولا يشرح المعنى فصار حدا)) [2]. ومن هنا يظهر أن شرح الاسم فعل قبلي سابق عن تكون الحد التام، فبدون معرفة معاني الأسماء ومعقولاتها في النفس لا يصير الحد حدا .

أما إذا انتقلنا إلى كتابه الألفاظ المستعملة في المنطق نجده يجعل من التعريف الاسمي تعريفا متمما للتعريف الماهوي وشارحا له في الآن ذاته، ذلك أنه ((لا يمتنع أن يظن في حد الشيء ؛ لأنه حد له بحسب أي اسم اتفق من الأسامي التي تصدق عليه، فلذلك يجب أن يحتفظ في الحد بهذا الأمر، وهو أن يكون بحسب اسم ما محصل من أسامي ذلك الشيء ، وبالجملة فان قولنا في الحد انه بحسب الاسم ينبغي أن يفهم منه معنيان، أن

[1] – هنا ليس المقصود بالتعريف الاسمي التعريف اللفظي ، لأنه على الرغم من التشاكل الموجد بينهما عند المناطقة العرب، إلا أن هناك فروق بينهما ، ذلك أن صفة الاسمية في التعريف الاسمي تحيل إلى قصد الواضع الذي يحد الحد ، بمعنى أن الأسماء التي تقع على الحد هي من اختيارات الحاد في أثناء وضعه الحد ،، أما التعريف اللفظي فانه يحيل إلى تعديد الألفاظ في التعريف وتشارحها عن طريق الترادف، لهذا يرى عادل فاخوري أن التعريف الاسمي يرتبط إلى حد كبير بالواضع، أما التعريف اللفظي يتعلق بوجود المترادفات، ينظر ، عادل فاخوري، منطق العرب، من وجهة نظر المنطق الحديث، دار الطليعة، ط3، 1993، صص.62 ، 63 .

[2] – الفارابي، الحروف، ص.171.

احدهما أن يصدق على جميع ما يصدق عليه الاسم وعليها وحدها ، والثاني أن يدل الحد من الأمر المحدود على المعنى الذي دل عليه الاسم الذي بعينه)) [1] . ومن هنا يعتقد أن الحقيقة توجد في الأسماء ، ولا توجد في الماهيات مادامت الأسماء هي الموصلة إليها .

أما **الغزالي** فنجده مثلا في رسالته حول الحدود المنطقية يميز بين النوعين السابقين تميزا آخر ، حيث يصطلح على تسمية التعريف الاسمي باسم الحدود المفصلة إذ يقول : ((فلتؤخذ هذه الحدود على أنها شرح للاسم، فان قام البرهان على أن ما شرحوه هو كما شرحوه اعتقد حدا، وإلا اعتقد شرحا للاسم)) [2] . إلا أن هذا التميزات بين الحد terme والتعريف definition تحيلنا إلى لفظ آخر وهو لفظ الشرح أو التفصيل Paraphrase.

وفي مقابل ما سبق نلفي **أبو البركات البغدادي**. [3] يوسع من دائرة التعريف ليعدد ضروبه إلى أنواع أخرى، ذلك أنه يكون على أنواع هي :

1- **التعريف المرجعي** : إن الألفاظ قد تشتمل ألفاظا تقال لتعرف بها المعاني التي هي أسماء موضوعة لها على سبيل التنبيه والتذكير مما هو معروف منها ، إذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة بمجهول على ما قيل. فهو تعريف العام لسائر الألفاظ من حيث هي ألفاظ، فإن اللفظ إنما هو لفظ لأنه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم موضوع له، كتعريف زيد والإنسان بلفظة زيد وإنسان .ذلك أن لفظة إنسان تشرح زيدا و زيدا تشرحها لفظ إنسان .

2- **التعريف اللفظي** : وذلك ما يقال من ألفاظ لتعرف بها ألفاظ أخرى موضوعة للمعاني التي هي أيضا أسماء موضوعة لها . فإنه تعريف يعرض للألفاظ في بعض أحوالها ، وذلك في تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها بعض، ونقل بعضها إلى بعض

---

[1] - الفارابي ، الألفاظ المستعملة في المنطق، صص.70، 71.

[2] - الغزالي ، الحدود ، ص. 175.

[3] - أبو البركات البغدادي، المعتبر في الحكمة، ص.47.

كتعريف العقار بالخمر والبشر بالإنسان والألفاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية وغيرهما من اللغات.

3- **التعريف المنطقي**: ومنها ما تقال لتعرف بالمعاني التي هي أسماء موضوعة لها معاني أخرى غير التي هي موضوعة لها. فإنه مما لا يعرض للألفاظ عروضا ذاتيا أوليا، وإنما هو أولا للمعاني، التي هي موضوعة لها وبها، وللألفاظ ثانيا ومن أجل المعاني حتى أنه لو توهم خلو المعاني عن الألفاظ وتبرئها عنها لما كان ذلك قادحا في هذا الصنف من التعريف ولا مفسدا له، ولو أخليت الألفاظ عن المعاني لما صح وجودها فيها بوجه من الوجوه، وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص تعليمه بهذا العلم كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق المائت، والحيوان بالجسم المتغذي الحساس المتحرك بالإرادة فمنه التعريف بالحد، ومنه التعريف بالرسم، ومنه ما يكون بالتمثيل.

وعليه يمكننا أن نجمل مجموعة من الألفاظ تدخل في الحقل الدلالي للفظة التعريف وتترابط معه في الدلالة، وهي التعريف، الحد، التفسير، التفصيل، الشرح، الترجمة. ولعل هذه المترادفات كلها كانت حاضرة في الخطاب المنطقي تحت معاني تقترب من بعضها البعض. ومن ثمة فما هي دلالة هاته الآليات اللغوية الواصفة؟ وما هي الاختلافات الموجودة بينها؟

إن التفسير في الأصل يعنى الكشف والإظهار [1]، فهو يسعى إلى إبانة الشيء وتوضيح معانيه على سبيل التفصيل، فالتفسير يبحث وراء العبارة اللغوية ومقاصدها كما أم بها قائلها، لهذا نجد أن معنى التفسير من الناحية الشرعية ((يعني توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة)) [2]. ومن هنا يكون التفسير سعيا إلى البحث في علل العبارة وأسبابها.

[1] - الجرجاني، التعريفات، ص. 109.

[2] - المرجع نفسه، ص. 109.

أما الشرح Paraphrase أو Explication فنجده كذلك يحمل في اللغة معنى الكشف والتبيين [1]، إلا أنه من الناحية الاصطلاحية ((يطلق على التأويل والتعليق القريب على نص ما ويكون أطول منه أو من ترجمته، وإذا احترم جوهره نسميه، تفسيرا واصفا métaphrase)) [2]. ومن ثمة فالشرح يسعى إلى إبانة الشيء المجمل على وجه التفصيل، بمعنى أن الشرح من الناحية الكمية يسعى إلى تكثير دلالة الجملة الموضوع phrase objet في مجموعة من الجمل الواصفة.

يشير الازهر زناد الى ان ((الشرح والتفسير يقومان على تقديم معنى لفظ غير معروف بألفاظ معروفة، فالمتلقي يتوسل بمعان معروفة الى معان مجهولة)) [3]. فالمعنى المنبثق من اللغة الواصفة قوامه بيان الغائب بالحاضر، وبين المعنى الغائب والمعنى الحاضر تتولد علاقة سيميائية، فلا نستطيع استنفاذ المعنى الغائب من ذاته، وإنما من خلال غيره من العلامات اللسانية الواصفة.

وعليه يختلف الشرح عن التفسير في كون أن لفظ الشرح يبقى أمينا لما تمليه الجملة المشروحة أو الموضوع بحسب معناها الظاهر منها، أما التفسير فيمكن أن يكون نوعا من الشرح لكونه يعمد إلى التفصيل الذي يعمد إليه الشرح كذلك، إلا أنه لا يحترم قاعدة المعنى الظاهر، ليبحث عن المعنى الباطن الخفي المرتبط بالمقاصد والسياق وغيرها، فالشرح يبقى محايثا للجملة الموضوع، أما التفسير فيتجاوزها لينفتح عن وقائع خارج عنها، ومن ثمة فالتفسير يكون أقرب إلى التأويل منه إلى الشرح إذا لم نستدع خاصية التفصيل التي تربطه بالشرح.

إن دلالة لفظ التأويل interprétation اللغوية تحيل إلىعاقبة الشيء ومنتهاه المقصود منه، من خلال صرف العبارة عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يحتمله [4] يضطلع به المؤول، مع ضرورة مراعاة تناسبها مع المقاصد الشرعية، ومن ثمة لا يحافظ التأويل على

---

[1] - ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ص.2228.

[2] - جورج مونان، معجم اللسانيات، ص.148.

[3] - الأزهر زناد، دروس في البلاغة- نحو رؤية جديدة- ، المركز الثقافي العربي، لبنان، المغرب، 1992، ط1، ص.16.

[4] - الجرجاني، التعريفات، ص.90.

معنى العبارة في حد ذاتها، وإنما يرتبط بفهم سامعها، الذي يعمل على منحها معاني جديدة أخرى.

أما لفظ الترجمة كما هو ظاهر في المعاجم العربية تدل باتفاق على معنى التفسير [1]، فالترجمة كذلك ترتبط بمعنى التوضيح والتفسير من خلال ((بيان لغة ما بلغة أخرى)) [2]. توضيح فكرة ما في لغة بترجمتها إلى لغة أخرى.

وبعد هذا كله يظهر أن الاصطلاحات السابقة تحمل معنى وصف العبارة اللغوية وشرحها، إلا أن قضية الالتزام بها أو بما هو خارج عنها في هذه العملية تختلف درجاته باختلاف مرام كل اصطلاح، فالترجمة مثلا تحاول ما أمكنها إعادة كتابة النص الأصلي وتأويله حسب ما يقتضيها فعل القراءة [3]. ذلك أن الترجمة فعل تحويل من لغة إلى أخرى ينبني على الشرح والتفسير والتأويل مما يوضح العبارة ويبنها للقارئ.

بيد أنه ينبغي التنبيه إلى أن المدونة المنطقية من حيث لغتها الواصفة لا تستعمل غالبا فيها الألفاظ السابقة استعمالا تعينيا معللا، وإنما نلفيها في الكثير من أحايين تتغاير مدلولاتها وتختلف، فالألفاظ السابقة تستعمل استعمالات يعتورها الاعتباط، ويسكت عن تمايزاتها المختلفة، ذلك أنه أحيانا قد يستعمل لفظ التعريف للتعبير عن الحد، وقد يستعمل معنى التفسير للتعبير عن التأويل أو الشرح وهكذا دواليك.

فعلى سبيل التمثيل لا الحصر يستعمل **ابن المقفع** لفظ تفسير بمعنى الشرح في قوله: ((ثم فسرتم الحد، فنحن سائلوكم عن تفسير الحد، ثم عن تفسير تفسيره، ثم عن تفسير تفسير التفسير)) [4]. فقصد **ابن المقفع** إلى تفسير عملية تراتب الشروح في هذا النص. ويكون بهذا تساؤله كله عبارة عن استفسار عن التفسير، أي عن المتصور الحاصل في الذهن من قضية تراتب التعريفات ودورانها حول البعض، لهذا فلفظ التفسير في النص السابق لا يحمل المعنى ذاته؛ حيث في العبارة الأولى يرتبط معناه بحالة ذهنية تساؤلية، أما

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ص.1603.

[2] – التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.414.

[3] – ينظر أندريه لوفيفير، الترجمة وإعادة الكتابة والتحكم في السمعة الأدبية، تر، فلاح رحيم،دار الكتاب الجديد، لبنان ،2011، صص.13، 23.

[4] – ابن المقفع، المنطق، ص.01.

لفظ التفسير الثانية والثالثة والرابعة المقصود منها الشرح لارتباطها بالعبارة في حد ذاتها .

ويمكننا إجمال الخواص الجامعة للاصطلاحات السابقة وفروقها في الجدول الآتي [1] :

اللفظ	تعريفه	موضوعه وسماته الفارقة والجامعة
تعريف	قول دال على ماهية الشيء سواء أكان ماهويا أم لفظيا	شرح ماهية الأشياء ومسمياتها .
حد	قول دال على ماهية الشيء حقيقة	شرح ماهية الأشياء فقط
تفسير	إبانة الشيء وتوضيح معانيه توضيحا تفصيليا من خلال كشف ما وراء العبارة اللغوية ومقاصدها كما أم بها قائلها ، وورد ذكرها .	شرح العبارة من خلال ما يحفها من عوامل سياقية وغيرها ...
شرح	إبانة العبارة المجملة إبانة تفصيلية	شرح العبارة من خلال معناها الداخل لفظي وحسب .
تأويل	صرف المعنى الظاهر إلى المعنى الباطن	شرح المعنى الخفي في العبارة
ترجمة	نقل المعاني من لغة إلى أخرى	نقل معنى نص ما من لغة إلى أخرى إلى آخر

[1] - ينظر حلام الجيلالي ، تقنيات التعريف في المعاجم العربية ، صص .42، 43.

إذا أردنا تفريع الجدول السابق من خلال إعادة تفريع الأشكال السابقة من اللغة الواصفة من خلال تحديد نسبة بعضها إلى بعض، يمكننا القول: إن أنواع التعريفات السابقة كلها تدخل في مضمار اللغة الواصفة ما عدا الحد الماهوي، الذي يمكن عده تعريفا شيئيا لكونه لا يختص بوصف اللغة، وإنما يختص بتعريف ماهية الشيء، فهو من الناحية الإجرائية يكون أول التعريفات التي اهتدى إليها الإنسان من جهة اختصاصه بالأشياء، وهو في الحقيقية ما يسمى بالتعريف الإشاري أو التعريف المرجعي، أما التعريفات الأخرى نلفيها تعريفات واصفة للغة وألفاظها سواء أكان تعريفا لفظيا أم شرحا أم تفسيرا أم تأويلا أم ترجمة. لهذا فإنه من الخطأ المنهجي أن نعد التعريف الماهوي داخلا في اللغة الواصفة لاعتماده على وصف الذاتيات والأعراض الداخلة في الشيء.

إن هذا ما يدفعنا إلى الإقرار بأن ليس كل تعريف هو عبارة عن لغة واصفة، ولعل هذا التميز يتضح أكثر من خلال التقابل الحاصل بين المعاجم اللغوية المتخصصة في اللغة وبين المعاجم العادية. فالأولى هي معاجم تعتمد على لغة واصفة خاصة بعلامات لسانية. أما المعاجم العادية فإنها تعتمد في أغلبها على لغة شيئية تعين دلالات العلامات اللغوية؛ لهذا يكثر فيها التعريف المرجعي الذي يحيل العلامة الى الواقع العياني. إلا أنه لم يرق في نظر العديد إلى مصاف إصابة المعنى من جهة أننا ((لا نتوفر عليه دائما؛ حيث لا يمكن إحضار كل ما تحمله الكلمات من دلالات مادية أو معنوية)) [1]. لهذا كان التعريف اللغوي الواصف عماد الدرس المعجمي ومنطلقه في تحليل ألفاظ اللغة.

[1] - حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص.44.

2- 3- 1- أنواع التعريف المنطقي وتخومه الواصفة:

يرى **التهانوي** [1] أن لفظ التعريف يطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما التعريف الحقيقي والأخر هو التعريف اللفظي، والظاهر أن هذين النوعين يمثلان مدار المعرفة المنطقية المطلوبة، وإلى جانب هذين النوعين هناك أنواع أخرى أتى على ذكرها المناطقة منها التعريف بالمثال والنظير والتفريق والقسمة، ومادامت التعريفات يراد منها طلب الحقيقة طلبا تاما، كانت هذه التعريفات الأخيرة تضطلع بمهمة التقريب لا التمام، ومن ثمة قل تواردها في المنطق بالنظر إلى علوم أخرى مثل النحو وأصول الفقه.

ولعل معيار التفاضل بين هذه الأنواع يرتبط بمدى إصابة جوهر حقيقة الشيء وماهيته؛ لهذا إن ((أفضل الأقاويل الحدود لأنها تفيد المعرفة الذاتية التامة، وانقص منها الرسوم؛ لأنها تفيد المعرفة العرضية أو مشوبة بالعرضية؛ لأنها تتم الذاتية الناقصة بالعرضية المأخوذة من الأعراض واللواحق؛ وأقل منها كثيرا التمثيلات؛ لأنها لا تفيد معرفة عرضية ولا ذاتية ، وإنما هي لتسهيل الإفادة)) [2]. ومن هنا يمكن أن ندرك من خلال اللغة الواصفة وحدودها التعريفية المصطنعة اختلاف العلوم وتغايرها بحسب اختلاف آليات بناء التعريف في هذه العلوم، وكذا درجة التزامها بمعايير منهجية تتساوق مع مقتضياتها المنهجية وما ترومه من مرام علمية مختلفة، ولعلنا ما سنتعرف عليه من خلال مدى درجة اختلاف التعريف النحوية عن التعاريف المنطقية، فإذا كانت التعاريف المنطقية تروم إبانة المقولات التصورية المجردة لألفاظ اللغة، فإن التعاريف النحوية تروم إبانة المقولات الاستعمالية المنجزة في الخطاب الكلامي.

---

[1] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص. 482.

[2] - أبو البركات البغدادي ، المعتبر في الحكمة، صص. 46 ، 47.

1- التعريف بالمثال:

يستند هذا التعريف إلى قاعدة ((المشابهة بين ذلك المعرف والمثال، فان كانت تلك المشابهة مفيدة للتميز فهي خاصة ذلك المعرف، فيكون التعريف بها رسما ناقصا داخلا في أقسام المعرف الحقيقي، وإلا لم يصح التعريف بها)) [1]. مع العلم أن هذا الضرب من التعريف ليس مستقلا بذاته، وإنما يتوارد ذكره بجانب التعريفات التامة على سبيل التقريب به على ما اعتاص فهمه لدى المتعلمين، ((فلما كان استئناس العقول القاصرة بالأمثلة أكثر لكون الجزئي أول المدركات شاع في مخاطبات المتعلمين التعريف به)) [2]. ومن ثمة فالتعريف التمثيلي يضطلع بإحداث عبارات واصفة تتمم معنى التعريف تتميما تقريبيا، من خلال الاستناد إلى التجربة المعيشية المشتركة بين المعلم والمتعلم، لهذا يشترط فيه أن يكون معلوما لدى المتلقي.

والجدير بالذكر أن المثال يستند إلى صفة الجزئية مما يمثله، إلا أن اعتماد واضعيه في إظهاره على كاف التشبيه في مثل قولنا الإنسان كزيد جعل البعض من المناطقة يعتبره ((تشبيه لا تمثيل)) [3]، ومن ثمة يكون داخلا في باب التصديقات لا التصورات مما يدل عليه قولهم: ((إنه جزئي يذكر لإيضاح القاعدة)) [4]. ومن ثمة لا يمكن أن يضطلع بمهمة التعريف لكون أن التعريف يراد منه حصول التصورات.

وما دام التعريف بالمثال يتناول عملية إسناد المعاني للألفاظ، فانه بذلك نشاط لغوي خالص، يسعى إلى توضيح العلامة اللسانية بعلامة أخرى، وهذا ما يجعله أحد أقسام اللغة الواصفة لدى المناطقة، ذلك أنه مثلا في قولنا:

الإنسان مثل زيد وبكر وعلى

---

[1] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص . 482.

[2] - المرجع نفسه، ص.482.

[3] - العطار ، حسن، حاشية على شرح إيساغوجي ص. 57

[4] - المرجع نفسه، ص. 57

يكون لدينا : علامة موضوع signe objet والمتمثلة في لفظ الإنسان
علامة واصفة métasigne والمتمثلة في لفظ زيد وبكر وعمل.

يظهر من المثال السابق أن العلامة الواصفة تعد من الوجه المنطقية أحد مصادقات مفهوم الإنسان، وهي بذلك تعد أحد أجزائه المعبرة عن معناه تقريبا، لان ((الأسماء الدالة على الأفراد لا تستطيع أن تستنفد الكليات ذات الماصدق اللامتناهي. لذلك يجب أحيانا الاكتفاء بمعرف يتألف من عبارات، مجموع ما صدقاتها اقل من ماصدق المعرف. أمثال هذه العمليات التي تعرف كليا ما بالإشارة إلى فرد أو مجموعة جزئية مندرجين تحته)) [1]. إن التعريف بالمثال يستثمر آلية الإحالة المرجعية من خلال الإشارة إلى أفراد الجزئيات وتعيينها، ولعل هذا التعيين dénotation ما يجعل من الدلالة الكلية تتجمع في معنى واحد جزئي. ومن ثمة إذا كان المثال يضطلع بإظهار معنى جزئي، فهل هنالك أداة تعريف تتجه إلى تعديد الأجزاء وتفصيلها؟

2- التعريف بالقسمة أو التقسيم:

تعزى هذه الطريقة من التعريف عند علماء المسلمين إلى أفلاطون [2]، ولعل هذا ما كان دافعا لرده لدى الكثير من المناطقة أتباع أرسطو، من منطلق انه لا يقتدر على استفاء ماهية المعرف برمتها، جراء طبيعته التحليلية، القسمة ((لا تفيد الحد، لأن القسمة تضع أقساما من غير تعيين قسم ، فان وضع قسم منها على التعيين كان وضعا مبتدأ لا مستفادا من القسمة)) [3]. لاعتمادهم على مبدأ التركيب في صناعة التعريف التام لكن لا يمكن أن نغفل حقه في توضيح ماهيات الألفاظ وشرحها، بوصفه لغة تضطلع بتعديد الألفاظ الواصفة لمسمى الشيء المراد تقسيمه. ومن ثمة ميزوا بين الحد والتقسيم بكونهما متغايران في الأغراض، ذلك أن ((الغرض من التعريف تحصيل الأقسام ومن التعريف تصور المعرف،

---

[1] - عادل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، ص.51.

[2] - ينظر على سامي النجار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 1984، ط3، ص. 64.

[3] - الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، صص 170، 171.

ومن ثمة تراهم يقدمون تعريف الشيء عن تقسيمه)) [1]. فيكون بذلك التقسيم نوعا من أنواع التقريب إلى التعريف الحقيقي.

في الحقيقة عند الحديث عن التعريف بالقسمة نلامس أحد أهم آليات اللغة الواصفة لدى المناطقة، لان التقسيم يبدو لصيقا بالنص المنطقي الذي تتكشف فيه اقسام المعاني المنطقية في شكل تنويعات تفريعية داخلة في بعضها البعض، لهذا نجدهم يقسمون العلم إلى تصور وتصديق، والأفراد إلى أنواع ،والكليات إلى جزئيات، ولكي يحدد المناطقة هذا النوع من التعريف دلاليا، نلفيهم أفردوا له نوعا سموه بدلالة المطابقة التي تعمل على تحديد المعاني المضمنة في اللفظ الكلي.

إن التعريف بالقسمة يعمل على عرض أجزاء المقسم الخاصة به،ذلك مجموع الأقسام بجزئيتها تكون مساوية للمقسم ومعبرة عنه بتمام المعنى أو مطابقة له.

فمثلا : لفظ الإنسان يقسم حيوان وناطق

حيوان وناطق تطابق معنى الإنسان

ومادام التعريف بالقسمة يعمل على تجزئة المعرف إلى أقسامه المكونة له، يكون بذلك مساعدا إلى الوصول الحد التام؛ لأن ذكر الأقسام هو تعديد لخواص الشيء وأجزائه، مما يضفي نوعا من القواعد التي ((تربط بين عبارات من الدرجة نفسها)) [2]. أي بمعنى أن العلامات الواصفة على اختلافها تحلينا إلى العلامة الموضوع، حيث يمكن أن يبنى عليها تعريف العبارة الكلية على أساس المساواة [3] بين الأجزاء، ولا يتم التأكد من المساواة بين الأجزاء إلا من خلال مقابلتها في شكل ثنائيات منطقية متقابلة من حيث دلالتها بالاشتراك في معنى واحد تكون داخلة فيه، فزيد وعمر وعلى هي أسماء مترابطة

---

[1] – العطار ، حسن، حاشية على شرح إيساغوجي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، ص. 57.

[2] – عادل فاخوري، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، ص.52.

[3] – يقول التهانوي: ((المساواة شرط لجودة الرسم وجوزوا الرسم بالأعم والأخص... فالمساواة شرطا للمعرف التام دون غيره حدا كان أو رسما)). ينظر التهاوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص.474.

تدخل في معنى الشخوصية نسبة إلى أشخاص ، وروميو وعربي فارسي تدخل في معنى شعوبية نسبة إلى شعب.

إنسان = زيد ، عمر ، على

إنسان = رومي، عربي، فارسي

3- التعريف بالنظير والتفريق:

يتم التعريف بالنظير من خلال استدعاء المكونات المشابهة للمعرف أو من خلال تعريف لفظ بألفاظ أخرى واصفة انطلاقا من وجود مشابهة نسبية بينهما، ولعل هذا النوع يعد نوعا من أنواع اللغة الواصفة للغة، لأنه ((عبارة عن تسمية ما يطلق عليه اللفظ المعرف بشيء يشابهه في أكثر أوصافه المعتد بها كقولنا الحمار كالفرس ، ولكنه أصغر منه وأذناه أطول من أذنيه وهولا يصهل كالفرس بل ينهق بصوت منكر)) [1] . وعليه فإن هذا النوع من التعريف يستند إلى قاعد البحث عن السمات التميزية الملائمة من حيث المعنى، وذلك ما نستشفه من خلال التقابل الايجابي والسلبي بين اللفظين في المعاني المكونة لهما.

	النوع	الحجم	الأذن	الصوت
الحمار	حيوان	صغير	طويلة	نهيق
الحصان	حيوان	كبير	صغيرة	صهيل

والظاهر من النص السابق انه يستند إلى آلية الشرح من خلال الإطناب paraphrase في إحداث مجموعة الثنائيات التقابلية، مما يجعل منه تعريفا غير تام لان من شروط التعريف التام الإيجاز.

[1] - عبد الهادي المقصودي، ميزان الأفكار، ص.58.

إن هذا التحليل التقسيمي يستثمر مبدأ التقابل الثنائي المستعمل في التحليل البنوي بعامة، وفي نظرية التحليل المؤلفاتي بخاصة ، ذلك أن المعنى وتحققه لا يكون إلا في إطار الإقرار بوجود مجموعة من العلاقات تسهم في تميزه؛ لأنه ((إذا لم يكن الشيء متميزا بشيء ما ، فلن يمكنني تمييزه و إلا كان متميزا)) [1] ، ومن ثم تسهل عملية إدراك تمفصل المحتويات الدلالية من خلال علاقات خلافية سيميائية؛ لأننا ((ندرك "الاختلافات"، وبفضل هذا الإدراك، يأخذ العالم شكلا من حولنا وبالنسبة لنا)) [2]. فالعلاقة الإدراكية تستتر بين محتويين ولا تعرف كشيئين؛ فالأشياء ليست ذات قيمة في ذاتها بقدر ما يمكن أن تكتسبه من علاقاتها فيما بينها ؛ وبالمثل ستكون اللغة إذا كانت تعبيرا عن هذه الأشياء .

أما التفريق فهو ((عبارة عن بيان ما به الفرق بين ما يطلق عليه اللفظ المعرف وبين ما يشابهه بحيث يشتبه أحدهما بالآخر كقولنا في جواب السؤال بما البقر وما الفرس من الحيوانات؟ للبقر ظلف مشقوق وللفرس حافر متصل وللبقر قرنان وليس للفرس قرن أصلا وللبقر أربعة أثداء بيض وللفرس ثديان أسودان)) [3] . إن هذا التعريف يحاول تحديد العناصر الفارقة بين لفظ البقرة والحصان من خلال الاستطراد في عرض الأوصاف الذاتية المكونة لكل منهما ، ولا سيما عندما يتوافر إمكان شرح الألفاظ ووصفها من خلال تحليل المستوى الدلالي الذي يتمفصل كذلك إلى تقابلات علائقية مثل: "أبيض" و"أسود" وبين "قصير" و"طويل"، فالسيم ليس عنصرا نوويا أو مستقلا بذاته، ((إذ لا يمكن تحديده إلا بوصفه لفظا مودعا في علاقة، ومن ثم يمكن إقامته أو إدراكه على الأقل مع لفظ آخر من الشبكة العلائقية نفسها)) [4] . وعليه فإن مثل هذا التحليل يوفر إمكانية تحديد المستوى الدلالي، ويكون تاليا بمقدورنا إحداث وصف بنوي علائقي من خلال إدراك الفوارق الخلافية بين مجموعة من السيمات أو على الأقل بين سيمين متقابلين من حيث المعنى .

---

[1] – لدفيتج فيتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية ، ص 66.

[2] – Greimas, A.J, Sémantique structurale, Paris, Larousse, 1966, p.20.

[3] – عبد الهادي المقصودي، ميزان الأفكار، ص.59.

[4] – Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, p.232.

وعند تأمل النماذج السابقة يتضح لنا أنها تعاريف منطقية ناقصة شارحة للأسماء، لكونها تكتفي بذكر الجنس والفصل، مما يجعلها لا تستوفي معنى الاسم بكل حيثياته الذاتية المكونة له، كما أنها مادامت تكتفي بإحداث تقابل ثنائي بين اسمين فهي بذلك لا تكون مانعة لدخول اسم ثالث ورابع...الخ، و من ثمة لا تكون مانعة لانصبابها على ذكر الصفات العارضة المتغيرة في الأشياء، ففي الموجودات ما يتغير لونه ويتغير طوله وحجمه... الخ، فعرضنا لمجموعة المداخل المعرفة مثلا للفرس بأنها ذات حافر متصل ولها ثديان أسودان و ليس لها قرون، لا تمنع من دخول حيوانات أخرى تشاركها في هذه المداخل من مثل: الحمار والبغل وغيرهما.

4- التعريف الحقيقي:

إن المقصود من التعريف الحقيقي حسب التهانوى تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات وينقسم إلى قسمين:

1- ما يقصد به تصور مفهومات غير معلومة الوجود في الخارج سواء أكانت موجودة أم لا، ويسمى تعريفا اسميا.

2- ما يقصد به تصور حقائق موجودة أي معلومة الوجود في الخارج بقرينة المقابلة ويسمى تعريفا بحسب الحقيقة تعريفا حقيقيا.

إن الظاهر من التعريف السابق أن التعريف الحقيقي سواء أكان اسميا أم حقيقيا لا ينفك عن إقامة تصور حول الموجودات الخارجية سواء أكانت موجودة أم غير موجودة، مع العلم أن التعريف الاسمي يختص بتصور الخصائص الموجودة وغير الموجودة في حيان التعريف الحقيقي يختص بتعين الحقائق المعلومة وحسب. ينضاف إلى هذا أن ((المعتبر في كونه تعريفا بحسب الاسم أو بحسب الحقيقة الوجود الخارجي، فالأمور الاعتبارية التي لها حقائق في نفس الأمر، كالوجود والوجوب والإمكان يكون لها تعريفات بحسب الاسم فقط، لكن لا شبهة في أن لها حقائق في نفس الأمر، وألفاظها

يجوز أن تكون موضوعة بإزائها لوازمها، فيكون لها تعريفات بحسب الاسم وبحسب الحقيقة أما حدودا أو رسوما كالحقائق الخارجية... فعلى هذا ، الماهيات الحقيقية أي الثابتة في نفس الأمر لها تعريفات بحسب الاسم وبحسب الحقيقة بخلاف الماهيات الاعتبارية أي الكائنة بحسب اعتبار العقل كالمعدومات والمفهومات المصطلحة، فإنها تعرف بحسب الاسم لا بحسب الحقيقة)) [1] . وعليه فالتعريف التام يعمل على تحصيل تصور حول ماهية الشيء ، فان كان المعرف من الحقائق الاعتبارية فيكون معرفا بحسب الاسم وحسب، لأنه مفصول عن التحقق الخارجي وتبقى مجرد تصورات في الأذهان نعرفها من الألفاظ، أما المعرف إذا كان من الماهيات الحقيقة؛ فانه يمكن تعريفه بالطريقين؛ لأن له من الألفاظ ما يعبر عنه وله من الأعيان ما يقابله سواء بسواء .

وعليه تبدو مسألة المرجع référence هي أساس التمييز بين النوعين السابقين، إلا أن مسالة المرجع أو الموجود بما هو موجود كانت مثارا لتعسر بل تعذر إقامة حدود حقيقية، ((لتعسر التعريف على التعين وتعذره لصعوبة التفرقة بين الذاتيات والعرضيات من الجنس والعرض العام والفصل والخاصة)) [2] . أما الحقائق الاعتبارية الاصطلاحية يكون ((التميز بين أعراضها وأجناسها العامة، وبين فصولها وخواصها فهو على طرف التمام، أي في غاية السهولة (والثمام نبت صغير)، وذلك لأن ما اعتبر فيها معلوم منقول، فما اعتبر فيها ذاتي، وما لم يعتبر عرضي..)) [3] .

غير أن **الصفوي** يرى أن الاعتبار المرجعي أو ما يسمى التعريف على التعين ينطبق على المفهومات الحقيقية والاعتبارية معا، ومن هنا لا يكون الإشكال مرتبطا بالمفهومات اعتبارية كانت أم حقيقية، وإنما ((التعريف على التعين مشكل، لجواز أن يكون المنقول أمرا صادقا عليه، لا ما اعتبره عينه، وان يكون هو المعتبر، فلا فرق كبيرا بين الحقائق والاعتباريات، إلا أن يقال الظاهر إن المنقول هو المعتبر، وفيه ما فيه، فكم من المفهومات

[1] – التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص. 483.

[2] – الصفوي، شرح الغرة، ص.152.

[3] – المرجع نفسه، ص.152.

الاصطلاحية يختلف النقل في بيانها))[1]. إن الحقائق الاعتبارية قد يختلف في تحديد أعراضها وأجناسها العامة عند العودة إلى ملاحظة بعيدا عن التواتر والنقل.

ينقسم التعريف الحقيقي إلى قسمين: هما الحد والرسم، وفي الآن ذاته ينقسم كل من الحد والرسم إلى تام وناقص[2].

1- **الحد التام**: وهو ما تركب من الجنس والفصل القريبين، كالحيوان الناطق، وبهذا يكون مشتملا على ذاتيات الشيء وقوامه الذي ينهض به مفهومه. وسمى حدا لأنه مانع عن دخول الغير، وتاما لأنه بجميع الأجزاء.

2- **الحد الناقص**: وصفة الناقص أطلقت عليه بالنظر إلى الحد التام، وهو ما تركب من الجنس البعيد والفصل القريب. كالجسم النامي الناطق، والجسم الناطق في تعريف الإنسان.

3- **رسم تام** : وهو ما تألف من الجنس القريب والخاصة للشيء الذي هو رسم له، ويكون بذلك مشتملا على العرضيات، مع العلم انه سمى رسما لأنه من أثاره والأمور الخارجية عنه، وتاما لمشابهته الحد التام. كالحيوان الضاحك للإنسان، ومن هنا فهو تعريف يتوافر على رؤية سيميائية من خلال التوسل بالعلامات في تعريف الشيء.

4- **رسم ناقص**: سمي بالناقص بالنظر إلى الرسم الناقص كذلك، وهو ما تركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم النامي الضاحك والجوهر الضاحك للإنسان، وقد يتركب من العرض العام والخاصة كالموجود الضاحك للإنسان.

5- التعريف الاسمي: هو تحديد كما بين التهانوى وغيره انه يختص بالحقائق الاعتبارية الموجودة في عالم الأذهان، ويضيف عادل فاخوري[3] إلى هذا الموجودات الخارجية التي لا يعلم وجودها، ومثاله:

عنقاء حيوان له جسم أسد، وأجنحة نسر

ضروري غير ممكن أن لا.

---

[1] - الصفوي، شرح الغرة، ص.152.

[2] - - ينظر الصفوي، شرح الغرة، صص 148،147.

[3] - عادل فاخوري، منطق العرب، ص.61.

ومتى علمنا أن هذا التعريف لا يقتصر على المشاهدة، علمنا انه ينتزع من ((الصفات المشتركة التي تعود إليها المشاهدة عرضا، فان قواعد الرسم تقتصر في هذا الحال على الخصائص التي تنجم عن علم وعن القواعد الحدية، كما في مجال الهندسة، فمثلا من يحدد المثلث بـ: مثلث شكل ذو ثلاثة أضلاع يستطيع أن يضع القاعدة

مثلث شكل مجموع زواياه مساو لقائمتين)). وعليه يمكن تعريف التعريف الاسمي بأنه قول دال على شيء من الحقائق الاعتبارية بالعرض.

6- التعريف اللفظي:

يعرف المناطقة التعريف اللفظي بأنه هو ((ما أنبأ عن الشيء بلفظ اظهر مرادف)) [1]. ويعرفه التهانوي بأنه ((الذي يقصد به الإشارة إلى صورة حاصلة ليعلم أن اللفظ المذكور موضوع بإزاء الصورة المشار إليها. فمعنى قولنا الغضنفر الأسد إن ما وضع له الغضنفر هو ما وضع له الأسد، فالمستفاد منه تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني والعلم بوضعه له)) [2]. فاللفظ المرادف الواصف ينسج علاقة علائقية مع اللفظ الموضوع المرادف له، وبخاصة أنها علاقة لغوية خالصة قائمة بين لفظين، وهذا بخلاف التعريف التام الذي يعقد علاقة جوهر الشيء وماهيته، فالتعريف بالمترادف يكون من درجة ثانية تحوط لفظ أول يعين شيئا ما، أما التعريف التام فانه تعريف من درجة أولى لا يزيد عنها بكونه واصف لشيء وحسب. ومن ثمة فالتعريف اللفظي ليس تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل، وإنما ((المراد تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت إليه، ويعلم أنه موضوع بإزائه، وحاصله أن يقصد به تفسير صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المراد بلفظ كذا)) [3].ومن ثمة يأخذ معنى شارحا واصفا للمعنى فتكون لدينا ثلاث مراتب في التعريف اللفظي هي:

1- الشيء.

---

[1] - الأبهري، إيساغوجي في علم المنطق، ص.62.

[2] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص. 473

[3] - الخبيصي، تهذيب على تهذيب المنطق والكلام، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1936، صص 219، 222.

2- تسميته أو لغة موضوع.

3- لفظ واصفة لذلك اللفظ على وجه مشاركته له في بعض أجزاء معناه.

يعمد التعريف بالترادف إلى إسناد لفظ واصف وحمله على لفظ موضوع يوضحه، فيكون بذلك علامة واصفة لعلامة موضوع وصفا تطابقيا من جهة الدلالة، إلا أن من علماء الدلالة من يرى أن إمكان أن تنوب علامة عن علامة أخرى وتوضحها يبقى أمرا غير ثابت، وهذا ما صرح به بالمر قائلا ((لقد زعم أن المترادفات الحقيقة أو التامة- من حيث التبادل – قابلة للتبادل في سياقاتها كلها . لكن القضية هي أن ليس هناك، على وجه التقريب مترادفات تامة، وسيبدو - حقا- نتيجة طبيعة للاعتقاد بان ليس هناك كلمتان لهما بالضبط المعنى نفسه)) [1]. ذلك من الكلمات ما يظهر مترادفا، إلا انه عند وضعها في جملة من الأسيقة الاستعمالية تبين عن عدم تعادلها الدلالي، فمثلا لفظة مدبب وحاد يظهران لهما المعنى ذاته، لكن لا يرادان في الاستعمال ذاته، فيمكننا قول نوبة حادة ولا يمكن قول نوبة مدببة. فإذا كان هذا الأمر مقبولا من الناحية الدلالية، فانه من الناحية العملية يبقي غير وارد ، ذلك أنه في الكثير من الحالات يؤدى المترادف إلى توضيح المعنى وتجليته،على أن يكون اللفظ الواصف أشهر من اللفظ الموضوع.

يرى الكثير من المناطقة بأن التعريف اللفظي ليس بحد إطلاقا، وإنما سمي بالحد من جهة التجوز والتوسع وحسب، ذلك لأن التعريف قد يؤدى إلى عملية التشارح اللانهائي، والذي لا يتناهى لا يمكن أن يقدم معرفة حقيقية لكونه مؤديا إلى الدور والتسلسل ، مما يجعل الألفاظ تدور حول بعضها البعض دورنا يحيل الواحدة منها إلى الأخرى، ومن ثمة قد يؤدى إلى إعياء الذهن وتعليقيه في حلقة مفرغة من المعاني ، ولهذا السبب يعتبر جون ديبوا أن الترادف يعتمد على الشرح التقريبي، ويؤدى إلى الدخول في دائرة معلقة، ((حيث نعرف (أ) بأنه (ب) و (ب) بأنه (ج) و(ج) بأنه (أ))) [2]. ولعله كانت إضافة لفظ ثان في التعريف بالمترادف غير مقبولة عند المناطقة لاشتمالها على الدور، لهذا

---

[1]- بالمر، علم الدلالة، تر. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية،1999، ص.79.

[2] -[2] - Dubois Jean et autre, dictionnaire de linguistique générale.p .477.

يشترطون وجوب أن يكون التعريف اللفظي ((بألفاظ مفردة مرادفة)) [1]، لأن التعريف إذا كان بألفاظ تتجاوز الواحدة من حيث عددها، فإنه في هذه الحال تعريف اسمي وليس لفظي.

وعليه إذن يتداخل التعريف اللفظي مع التعريف بالنظير ، لأنه في جوهره تعريف اللفظ بنظيره وأشباهه، وبهذا يكون حد التعريف اللفظي عند أبي البركات البغدادي ينبني على إدراك نسبة التفاوت بين الألفاظ المترادفة من حيث وضوح الدلالة، ذلك لأن وصف اللفظ باللفظ وشرحه لا يمنع أن يكون اللفظ الواصف أوضح من اللفظ الموضوع للوصف، ولعل انعدام التطابق بينهما، كان سببا لعد هذا النوع خارجا عن التعريف الحقيقي، الذي يشترط تطابق المعرف مع المعرف تطابقا تاما، ومن هنا فالتعريف اللفظي تكون إحالته على اللفظ الموصوف إحالة جزئية أو نسبية بحسب أوجه التوافق بينهما.

[1]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.474.

يقول عادل فاخوري في إطار التميز بين التعريف الاسمي والتعريف اللفظي ((بالنسبة إلى العمليات التامة من التعريف الحقيقي والتعريف الاسمي، يشترط المنطق أن لا يكون المعرف لفظة مفردة، فإن كانت هذه هي الحال، سمي تعريفا لفظيا)). ينظر عادل فاخوري ، منطق العرب من وجهة المنطق الحديث، ص. 62. ويمكن أن نفهم من هذا الكلام أن التعريف الاسمي تعريف تفصيل يستند إلى المركب من الأقوال أما التعريف اللفظي فيعتمد على اللفظ الواحد بمفرده. لكن من المناطقة من يجوز أن يكون التعريف اللفظي تعريفا مركبا بشرط أن ((يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله)). التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.474.

3- الاستعارة والتمثيل في الخطاب المنطقي الواصف:

لما كانت الاستعارة أداة من أدوات التقريب في التواصل العادي والأدبي، ووسيلة للتأثير في السامعين،((وآلية جوهرية في حصول الفهم، كما تشكل آلية لخلق دلالات جديدة وحقائق جديدة)) [1]. فإنها بذلك تفرض ذاتها كمبحث من مباحث اللغة الواصفة، من جهة أنها تصطنع لذاتها لغة خاصة تأخذ أوضاعا ثانية داخل النسق اللغوي، ولاسيما أنها ((تعليق العبارة على غير ما وضعت به في أصل اللغة للإبانة)) [2]. لهذا لا يمكن أن تنفصل عن سيرورة اللغة الواصفة وخصائصها التي تستفاد من كونها لغة، فهي بذلك ((مثلها مثل الالتباس والقياس والشرح إلى غير ذلك)) [3]. ومن ثمة تسهم في صناعة المفاهيم وإبداعها إبداعا مستعارا من مجالات متعددة مثل لغة العلوم الأخرى، واللغة العامية والأمثال السائرة وغيرها من الخطابات التي تتحرك في حياتنا.

إذا كان المنطق في عرف المناطقة ينبني من حيث لغته على تصور خاص للغة الشارحة وتمفصلاتها التعريفية، إذ سيشيدون حولها استدلالاتهم على أساس المعطيات اليقينية التي تمنحها لهم المعرفة بالماهيات عن طريق الملاحظة المباشرة، فإن في مقابل ذلك توجد موضوعات منطقية لا تكون قابلة للإدراك مباشرة، ولهذا كله كان لزما على المناطقة أن يعملوا في إظهارها إلى الاستناد إلى الصور والاستعارات لكي يقربوها إلى الأذهان، ومن هنا تأتي أهمية التساؤل عن طبيعة الاستعارة المنطقية ومدى اضطلاعها بوصف المتصورات وشرحها حتى تغدو علامة واصفة لعلامة أخرى على سبيل المشابهة بينهما؛ لأن الاستعارة قوامها ((علاقة القياس بين الأشياء التي تتولد عنها تقاطع مدلولين أو أكثر لهما سيمات مشتركة داخل مفردة واحدة أو عبارة واحدة)) [4]. إن العلامة الاستعارية الواصفة ترتبط بالمستعار له من خلال ارتباط قريني معنوي بينهما.

---

[1]- جورج لاكوف، مارك جونسون،، الاستعارات التي نحيا بها، تر. عبد الحميد جحفة، دار توبقال، المغرب، ط2، 2009، ص.189.

[2]- الرماني، النكت في إعجاز القران، ضمن : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح. محمد خلف الله احمد و ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1976، ط3، ص.85.

[3]- أبو بكر العزاوي، نحو مقاربة حجاجية للاستعارة، مجلة المناظرة، السنة الثانية، العدد الثاني، 1990، الرباط، المغرب، ص.78.

[4]- جورج مونان، معجم اللسانيات، ص.59.ب

يتوافر الخطاب المنطقي على عدد من الاستعارات والأمثلة التي نلاحظها على مستوى اللغة المنطقية، وعلى الرغم من ندرة تواردها إلا أنها تضطلع بمهمة التقريب والتوضيح من خلال التشبيه التمثيلي ، وبخاصة لما كان الخطاب المنطقي يعتوره الكثير من التجريد . ذلك أن ((كل تفكير فلسفي.. لا يمكنه الاستغناء عن التمثيلات)) [1]. وعليه لا يمكننا النظر إلى الاستعارات بأنها أمر يتناقض مع صرامة اللغة المنطقية، بل إنها لغة تعمل على إضفاء الوضوح عليه، وتبسيط حقيقة الظاهرة المنطقية، وذلك ((يعد أساسيا في إبلاغ الفكر الفلسفي، ويتطلب لكي يعاد تشكيله تدخل قدرات القارئ الفكرية والإبداعية)) [2]. ولا سيما لما تختص الاستعارة بأوصاف ترتبط بأغمض الموضوعات المعرفية وأصعبها فهما على الذهن مثل الخطاب المنطقي.

ليست الأمثلة المستعارة في الخطاب المنطقي اعتباطية وزائدة، زيادة توفر إمكان الاستغناء عنها ، وفاضلة فضلة لا تنتج عنها أي فائدة، بل إنها تعبر عن قصد يرومه صاحبه منها . ذلك أن((القول الاستعاري ، وإن احتمل أن يكون مخالفا للمقتضى المنطقي، هو قول محصل للفائدة بل إن فائدته تزيد قوة عن فائدة القول الحقيقي الذي يفسره)). ومن ثمة نجد هذه الاستعارات تتجاذبها المقاصد التعليمية والحجاجية على السواء ، ذلك إما أن تنحو إلى إقناع المتلقي في سياق المحاجة على صحة ما تذهب إليه . وإما في سياق تلقين المتلقي.

ولما كانت الاستعارة بعامة تستند إلى منظومة سيميائية معقدة يعتورها الترميز والتلميح والإشارة، مما يدعو إلى أسباب الانفتاح الدلالي ولانهائية التأويل، فإنه ينبغي التعامل مع الاستعارة المنطقية بوصفها نسقا خاصا يتوخى معرفة عامة تنحوا إلى الثبات، من منطلق أن المنطق لغة واصفة عامة تستند إلى ((جهاز تمثيلي يشكل ثابتا تتمايز به الحضارات، وقد تشترك الإنسانية كلها في هذا الثبات)) [3]. فالاستعارة تعكس تماثلا في تفكير الإنسان حول العديد من المتصورات.

---

[1]- برلمان، التمثيل والاستعارة في العلم والشعر والفلسفة، تر. حمو النقاري، مجلة المناظرة، ع1، السنة1، يونيه، 1989، الرباط، ص.128.

[3]- برلمان، التمثيل والاستعارة في العلم والشعر والفلسفة، ص.132.

لا يمكننا التعامل مع الاستعارة إلا بوصفها علامة مكونة من طرفين دال ومدلول، تربط بينهما علاقة ضرورية، تستدعى مناسبة بين وضع المستعار للمستعار له؛ لأنه ((لا يمكن للاستعارة أن تسهم في الفهم إلا إذا جعلتنا ندرك المشابهات الموضوعية، أي مشابهات بين المعنيين الموضوعين (م) (م) وعلى هذه المشابهات أن تركز على خصائص تلازم الأشياء أي خصائص تملكها الأشياء حقيقة)). بالقدر الذي يتما هي فيه المستعار مع المستعار له، ومن ثم يقبل الذهن تلك الصورة قبولا حسنا.

1 - المنطق (صورة الآلة والميزان، السيد والخادم):

من أكثر الصور تواردا في المصنفات المنطقية صورة الآلة التي يعتمدونها في توضيح غاية المنطق من خلال تعريفهم المنطق بأنه آله تعصم الذهن من الخطأ، فالمنطق يظهر في التعريف مفهوم تصوري يسند إليه لفظ الآلة إسنادا استعاريا، ((بحسب ذاته مقيسا إلى غيره... والمنطق علم في ذاته وآلة بالقياس إلى غيره من العلوم)) [1]. ومن ثمة تستثمر هذه الصورة مبدأ المشابهة من خلال الارتكاز على لوازم المنطق ذاته والفاعلة في غيره في الآن ذاته،ذلك أن ((ما يكون في حد ذاته آلة لتحصيل غيره لا بد أن يكون متعلقا بكيفية تحصيله فهو متعلق بكيفية عمل، وما يتعلق بكيفية عمل لا بد أن يكون في نفسه آلة لتحصيل غيره)) [2]. فالمنطق والآلة سيان بكونهما أداة لغيرهما، لهذا كان ((كل واحد من الاعتبارين رسم، لكن اخصهما تعلقا ببيان الغرض هو الذي باعتبار قياسه إلى غيره)) [3]. إن الوسيلة صفة خارجة في المفهومين وداخلة فيهما، لان المقصود منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا لذاته أم مقصودا لشيء آخر يمثل غاية لهذا العلم، ((فهو خادم العلوم إذ ليس مقصودا بنفسه، بل هو وسيلة إلى العلوم فهو كخادم لها)) [4]. إن لفظ الآلة يدل على معنى ((الواسطة في وصول أثر الفاعل إلى المفعول كقلم

---

[1]- نصر الدين الطوسي ، شرح الإشارات والتنبيهات، تح سليمان دنيا، دار المعارف، ج1، ص.117.

[2]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.6.

[3]- نصر الدين الطوسي ، شرح الإشارات والتنبيهات، تح سليمان دنيا، دار المعارف، ج1، ص.118.

[4]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.44.

الكاتب)) [1] . ومن ثم فهو مستعار من مجال خاص للحديث عن متصورات تقابله في مجال آخر.

ولعل لصورة الآلة فعل في إنتاج صورة استعارية أخرى، تحاول تحديد ماهيته من خلال تعريفه بكونه "ميزانا للأفكار"، وتكون بهذه الصورة الثانية قد اتضح معنى الآلة اتضاحا يبين عن ((الجانب العملي التي تعصم العقل من الزلل في أثناء نشاطه الفكري؛ ولا غرو أن يتعامل معه على أنه علم عملي إلى لكونهم لم يكادوا يتصورون المنطق خارج طبيعته الإجرائية)) [2] . وعليه نكون أمام مجموعة من الاستعارات الواصفة للفظ المنطق، فلفظ المنطق تشرحه استعارة الآلة، والآلة تشرحها استعارة الميزان، فتكون لدينا منظومة استعارية ثنائية تتكثف دلالتها كلها حول معنى واحد ، مع عدم تناسي العلاقة الموجودة بين اللفظين الواصفين (الآلة/ الميزان).

وعليه زيادة على الصورتان السابقتان المستعارتان للمنطق ولدت استعارات أخرى ترتبط بمهماته المعرفية التي يضطلع بها داخل شبكة العلوم قاطبة، والمتبادر من هذه الصور الجديدة أنها تحيل في معناها الحقيقي على معان متغايرة، وهذه الصور هي [3] :

1- ابن سينا : المنطق خادم العلوم.

2- الفارابي : المنطق رئيس العلوم.

ومتى علمنا هذين التعريفين علمنا أنهما في الحقيقة يبينان عن معان تتصل ببعضها معنويا وتنفصل عن بعضها لغويا . ذلك أننا نستنتج تعارضا بين اللفظين(خادم/ رئيس) من الناحية اللغوية، وتوافقا من الناحية الاستعمالية فيكون معنى الخادم يراد منه معنى الرئيس على سبيل تضمين معنى الرئاسة فيه من جهة أنه خادم، لهذا قيل في المثل العربي : (خادم القوم سيدهم).

---

[1]- زكريا الأنصاري، شرح على إيساغوجي، ص. 16.

[2]- أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، ص.11.

[3]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.44.

إن هذا الانتقال من الاستعارة المنطقية الواصفة إلى الخطاب العادي الذي يظهر من خلال استثمار الاستعارة السابقة، يبين أن انبناء النسق التصوري للاستعارة عند المناطقة يعكس تأثير المنوال الكلامي وسلوكات أفراده المعيشية في صياغة الاستعارة داخل الخطاب المنطقي، فالاستعارات التي تستفاد من اللغة ومن خلالها تستتر خلف السلوكات الاجتماعية والأعراف السائدة في المجتمعات المنتجة لها، ذلك أن ((النسق التصوري البشري مبنين ومحدد استعاريا ، فالاستعارات في اللغة ليست ممكنة، إلا لان هناك استعارات في النسق التصوري لكل منا)) [1]. إن الاستعارة لا تكمن في اللغة وحسب، وإنما تكمن في تصوراتنا حول الواقع الذي يحوطنا ونحياه كأفراد منتمين إلى ضروب اجتماعية خاصة ومميزة.

إذا كانت صورة كل من الآلة والميزان المسنودتان إلى المنطق تدخلان في ذاتياته المحايثة له، فانه وعلى العكس من ذلك في الصورة الأخرى (الخادم، السيد) نلفيها خواص مستقاة من السياق الخارج لغوي، فهل هناك خيط يصل بين هذه الصور الأربعة (الآلة، الميزان/ الخادم، السيد) في الخطاب المنطقي ؟ أم أن هذه الصور مفصولة لا جامع بينها؟

في الواقع عند استحضار الاستعارات الأربعة المقدمة حول المنطق مجتمعة، يظهر لنا أن هناك علاقة استبدالية غريبة التكوين بين هذه المفهومات، على الرغم من تغايرها الدلالي واختلافها فيما بينها، ذلك أن هذه العملية الاستبدالية تولد لنا مجموعة من الاحتمالات تحدد لنا نسبة الاستعارات السابقة بعضها إلى بعض من حيث المشابهة فمثلا :

المجموعة الأولى :

(الميزان / الآلة)

(الآلة/ الميزان)

نتيجة : كل ميزان آلة وليس كل آلة ميزان .

[1]- جورج لا كوف، ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، ص.23.

المجموعة الثانية :

(الميزان/خادم)

(الميزان/سيد)

(الآلة/خادمة)

(الآلة /سيدة)

نتيجة : – ما يصدق على الميزان لا يصدق على كل آلة.

- فالميزان لكونه يزن كل الأشياء أصبح سيدا عليها.
- ما يضطلع به الميزان لا تضطلع به كل آلة.

وعليه انطلاقا من هذا كله يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

1- إن استعارة الآلة تحمل معنى كليا لا يقدم لنا موضوع المنطق تقديما دقيقا، سوى معنى الوسيلة والأداة.

2- إن إضافة الاستعارة الثانية تبين أن معنى المنطق خصص في معرفة مكايل العلوم وأقيستها كلها.

3- إن إضافة الاستعارة الثالثة تبين أن معنى المنطق ينصرف إلى الوسيلة، وهو ما يصب في المعنى الثاني، فالميزان وسيلة.

4- إن إضافة المعنى الرابع تحيل إلى نتيجة تحمل معنى الريادة والتوجيه، وهو معنى مستخلص من معنى الخادم والميزان.

ومن ثمة فالاستعارات السابقة تجعل معنى المنطق عبارة عن سيرورة دلالية يتم الانتقال فيها من معنى إلى معنى أخر. وعند تجميعها يمكننا تحديد مقاصد المناطقة وغايتهم من تعريف المنطق، بأنها كانت تسعى إلى إثبات تفوق المنطق على العلوم الأخرى تفوقا عمليا، من خلال ما يمكن أن يوفره من آليات عقلية تكتال بها المتصورات العلمية على اختلاف ضروبها ومصادرها. إلا انه إذا كانت آلية النقل الاستعاري توفر مجموعة من البدائل الاستعارية كما هو في المثال السابق، فإنها قد ينجر عنها مجموعة من الإشكالات في معرفة المستعار له، ذلك أن من جهة تعمل على توسيع دائرة المعنى المستعار له من

خلال تعديد البدائل وتكثيرها، ولعله ما لا يتناسب مع صناعة المنطق التي تقتضى من وجهة صورية أن تكون المعاني المطلوبة تعينية، كما انه من جهة أخرى قد يتحول البديل من كونه وسيلة للإيضاح إلى كونه أداة للتعمية لمعرفة المستعار له، كما هو حاصل في مثال المنطق ميزان الذي يستعمل لتقريب دور المنطق ومقاصده في العلوم، لكن نظرا لقوة الميزان التمثيلية عن المنطق، جعلته يزيحه ويحل محله في التعبير الفلسفي، إلى حد أن الميزان أصبح يعبر عن صناعة المنطق، فمثلا التهانوي في تعريفه للدلالة يقول ((هي ما اصطلح عليه أهل الميزان..))، فتم تعويض المنطق بالميزان حتى اختلط المشبه بالمشبه به، بل قل حتى استغلق على المناطقة ذاتهم تحديد ماهية المنطق أهي علم أم صناعة؟ هذا إذا علمنا أن العلم ينصرف إلى معنى المنطق في حد ذاته والصناعة تنصرف إلى معنى الآلة والميزان.

كما أن الاهتمام بالمستعار وتفصيل خواصه التي يتوافر عليها بوصفها مقيسا به، قد يجعل خواص المستعار له والمستعار تتداخلان إلى حد الالتباس، فيتم تصور هذا في ضوء ذاك تصورا يقوم على المساواة، ولعل هذا ما يصرفنا عن استعمال الحدود الحقيقية الدالة في التعبير عن المنطقية.

وعليه يمكن إجمال بعض الوظائف المعرفية للاستعارة التمثيلية فيما يأتي:

1- بيد أن التقريب التمثيلي ومقايسة الأشياء بنظائرها يسهل تحديد الائتلافات النظرية الموجودة بينها، ولعله ما يساعد على إنزال العلوم في منازل عامة تؤلف بينها، على الرغم من الاختلافات الموجودة بينها، فلولا التقريب الاستعاري لما استطاع الإنسان أن يستكشف دوائر الائتلاف الحاصلة بينها، لهذا كانت الآلة استعارة جامعة تدخل فيها الرياضيات والهندسة وعلم الحساب والمنطق وغيرهما من علوم الآلة.

2- تروم الاستعارة المنطقية تحقيق الفهم بأقل الآليات الواصفة واقصدها في التعبير، فتكون بهذا تقف على وجه النقيض مع الشرح والتفسير والتأويل التي يعد الإطناب سمتها الأساسية، لهذا يمكننا القول إنها بلاغة من بلاغات اللغة الواصفة.

3- تروم الاستعارة الاضطلاع بوظيفية تعليمية تناشد تسهيل على المبرهنات المنطقية، و الدخول في العلم المنطقي دخولا مشروعا تمهيدا يفتح مغاليق العلم وبدايته ويأتي عليها إتيانا .

2- (صورة المنطقي والنجار) . استعارة أم تمثيل؟

تظهر فاعلية الاستعارة التمثيلية ذات الدور الحجاجي خاصية ثابتة في النصوص المنطقية، ولاسيما بغية تعزيز الآراء والبرهنة على مدى صدقها بامتحان مشروعيتها من خلال إسنادها إلى مثال عملي من الواقع ثبت معرفته عند أهله ثبوتا معاشا . ويتوافر بهذه الطريقة نقل للمتصورات من جانبها المعنوي إلى جانبها المادي، حيث تكون بمثابة المبرر والحجة التي تبرهن على صحة دعاواها . فالدليل المادي في القول الاستعاري يقدم على انه سند قوى للمحاجة، مما يجعل منه غير قابل للنقض والدحض. إن الاستعارة المنطقية الحجاجية تتوخى إقناع السامع من خلال فرض مجموعات من المسلمات تحيل إلى نتائج تكون بمثابة النتيجة النهائية للمبرهنة الاستعارية .

وفي هذا السياق نقدم نصا **لنصر الدين الطوسي** يعقد مقارنة استعارية بين المنطقي (رجل المنطق) و النجار على أساس تقديم عبارات استعارية واصفة لعبارات منطقية، حيث يقول : ((وكما أن في اكتساب الشيء غير الحاصل لا بد من مادة مخصوصة يتصرف فيها على وجه مخصوص ليحصل المطلوب الذي يراد تحصيله، مثلا يحتاج النجار في نجارة السرير إلى خشب يليق بذلك الفعل ليحصل السرير، كما يتصرف في ذلك الخشب من القطع والنحت وغيرهما على وجه يعرف، كذلك يحتاج الإنسان في تحصيل تصور وتصديق مكتسبين إلى معان معلومة تقررت في خاطره قبل الكسب ، والى التصرف في تلك المعاني على وجه معلوم ليحصل من تلك المعاني بذلك التصرف تصورا مطلوبا أو تصديقا مطلوبا . وكما أن تصرف النجار في الخشب على وجه يؤدي إلى المطلوب إذا كان ملكة يقال له: صناعة النجارة ، كذلك هذا التصرف الذي يفعله الإنسان في المعاني على وجه يؤدي إلى المطلوب إن كان ملكة يقال له صناعة المنطق.

وكما أن النجار الحاذق هو الذي يعرف أي شيء يصنع من كل خشب؟ وأي خشب يصلح للسرير وأي خشب لا يصلح له؟ ويكون واقفا وقادرا على أنواع التصرفات تؤدي إلى المطلوب على وجه أتم وانقص أولا تؤدي إليه أصلا، كذلك المنطقي الحاذق هو الذي يعرف أن كل معنى يتمثل في الذهن إلى أي مطلوب يتوصل؟ ...

وكما لا يصلح كل شخص لتعلم النجارة، كذلك لا يصلح كل شخص لتحصيل صناعة المنطق. وكما يقع نادرا شخص لم يتعلم النجارة ويقدر على صنع سرير حسن كذلك يقع نادرا لم يتعلم المنطق ويقدر على تحصيل علم مكتسب على وجه كامل. بل كما أن كثيرا من الرجال الجاهلين للنجارة قادرون على نحت الخشب، لكنهم لا يثقون لان ذلك الخشب بذلك النحت هل يصلح للعمل أولا بل ربما يفسد ، كذلك كثير من الرجال الجاهلين بالمنطق قادرون على التصرف في المعاني لكنهم لا يثقون بان ذلك التصرف يحصل منه علم أولا ، بل ربما يورثهم التحيير أو يوقعهم في ضلال..)) [1] .

عندما نتأمل هذا النص المنطقي نلفيه يقوم على مجموعة من الآليات الحجاجية والاستعارية من حيث بناؤه اللغوي، ذلك أن الصفة الحجاجية للقول الاستعاري تنبني على خاصيتا الادعاء والاعتراض اللتين تميزان الحجاج [2]. حيث تقوم هاتين الآليتين على مجموعة من الشروط حددها طه عبد الرحمن [3] في النقاط الآتية:

1- الادعاء: أن يكون المدعي معتقدا صدق دعواه، وأن تكون له بينات عليها يعتقد صحتها ، وصدق القضايا التي تتركب منها هذه البنيات.

2- الاعتراض: أن يتوجه على دعوى سابقة، وأن يطالب المعترض المدعي بإثبات دعواه، وأن يسلم له إلا عند تمام اقتناعه بصحة هذا الإثبات.

---

[1]- نصر الدين الطوسي، أساس الاقتباس، تر. منلا خسرو ، تح حسن الشافعي و محمد السعيد جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة ،مصر، الإسكندرية، 2004، ج1، صص. 32،31.

[2]- طه عبد الرحمن، الاستعارة بين حساب المنطق ونظرية الحجاج، ص.68.

[3]- المرجع نفسه، ص.68.

تظهر الادعاءات من خلال مجموعة من المسلمات تتوزع على مساحة النص السابق، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

1- مسلمة أولى: الاكتساب لا يحصل إلا بمادة مخصوصة يتصرف فيها.

2- مسلمة ثانية: يحتاج الإنسان في تحصيل تصور وتصديق مكتسبين إلى معان معلومة تقررت في خاطره قبل الكسب، والى التصرف في تلك المعاني على وجه معلوم ليحصل من تلك المعاني بذلك التصرف تصورا مطلوبا أو تصديقا مطلوبا.

3- مسلمة ثالثة: وجوب أن يعرف أن كل معنى يتمثل في الذهن إلى أي مطلوب يتوصل.

4- مسلمة رابعة: لا يصلح كل شخص لتحصيل صناعة المنطق.

أما البينات التي قدمها الطوسي على صحة دعاواه نقدمها بحسب ترتيب المسلمات السابقة، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- يحتاج النجار في نجارة السرير إلى خشب يليق بذلك الفعل ليحصل السرير.

2- كما يتصرف في ذلك الخشب من القطع والنحت وغيرهما على وجه يعرف.

3- النجار الحاذق هو الذي يعرف أي شيء يصنع من كل خشب

4- لا يصلح أي كان ليتعلم النجارة ويقدر على صنع سرير حسن.

وعليه سيكون التصور بمثابة الفكرة والمثال ما صدقها، ومن ثمة يقوم الادعاء الاستعاري ((على المطابقة بين المستعار له والمستعار منه)) [1]. وهنا يظهر إيلاء كبير لأهمية المستعار منه من خلال إنزاله منزلة المعيار الأنموذجي، إلى حد الذي تكون فيه أقوى من المستعار له في تبليغ مقاصده على الوجه الذي ينطبق عليه انطباقا كليا، ولا سيما أن هاته الصورة المستعارة جاءت من أجل التدليل على صحة الآراء وإيصالها، حتى وإن كان ظهور صورة النجار يؤول المحاورات الأفلاطونية، وبخاصة محاورة الجمهورية. ولعل هذا ما يعكس تداخلا بين الخطاب المنطقي العربي، والخطاب الفلسفي الأفلاطوني.

[1]- طه عبد الرحمن، الاستعارة بين حساب المنطق ونظرية الحجاج، ص.69.

مادامت هذه المصادرات السابقة ضرورية لعالم المنطقي، فينتقل حكمها إلى جزء آخر هو يشابهه في وجه ما، فيكون المقيس عليه أو المستعار علة لارتباط المستعار له بمجموعة مما يخصه خاصة ترجيحية لا قطعية، لان هذه التمثيلات ليست داخلة في علة وجود ذلك الشيء، وإنما مقيس عليها وحسب.

وعليه تستدعى الضرورة المنهجية على ضارب المثال أن يدرك تمام الإدراك جهة المشابهة على وجهها الصحيح، فإذا أردنا معرفة المنطق مثلا، يجب أن نعرف بأي وجه سنستعمله، أي هل من جهة تبعيته لصاحبه؟ أم من جهة حصوله؟ أم من جهة موضوعه؟ ومن ثمة يسهل إحداث المثال وإسقاطه على الممثل.

تبين العودة إلى النص السابق أن الطوسي يستند إلى آلية الإسقاط من خلال استحضار صورة النجار وما ينطبق عليها من صورة المنطقي ، ومن ثم تجسيد المعاني المتصورة ذهنيا، ولا سيما أن التمثيل يقوم بوظيفة إيقونية ، لأنه يجعلنا نرى بالعين ما يدركه العقل إدراكا تصوريا، فإذا كان العقل يقوم بتبصر المتصورات من خلال حدودها ذهنيا ومجردة ، فان التمثيل يعمل على إبصار هذه المعاني المجردة إبصارا تمثيليا بفضل آلية الإسقاط السابقة، فالتمثيل يجعلنا نبصر بالعين ما نتبصره بالعقل، وشتان ما بين الإبصار والتبصر، ذلك أن الإبصار ينطلق من المرئيات ليصل إلى التصورات، أما التبصر فانه ينطلق من التصورات إلى المرئيات. وعليه تاليا تسعى النزعة الاستعارية- الإيقونية في الخطاب المنطقي إلى تبسيط لغة المنطق وإفراغها من المعاني المجردة وملئها بالمعاني المادية المحسوسة بالعين المجردة.

3- صورة النخلة والتمر :

لا يكاد ينفصل الخطاب المنطقي عن استلهام استعاراته وأمثلته من واقعه، ومن حدود جغرافيته التي يعيش فيها ، ولعل في ذلك ما أعطى الصورة التي نحن بصددها دورا تقريبا منقطع النظير، لكونها تشكل مرجعية تقبع داخل تجربتنا ومحيطنا المادي الذي نعيشه، حيث تتشكل الصورة داخل المدرك الحسي وتتلون بألوانه؛ يقول ابن باجة: ((ويؤخذ الفاعل في حد الغاية إذ هو الفاعل للغاية، مثل صورة الشجرة وما تثمره، فان صورة النخلة مثلا هي الفاعلة للثمرة، والثمرة هي غاية صورة النخلة التي من أجلها وجدت صورة النخلة للنخلة. فإذا حددنا النخلة أو شرحنا معنى اسمها : قلنا هي شجرة على صفة كذا وكذا تثمر التمر. وإذا حددنا التمر وشرحنا معنى اسمه بالأشياء المقدمة للتمر ، قلنا إنه غذاء أو ثمر على صفة كذا تثمره النخلة، وتأخذ حد التمر إذا جعلته غاية)) [1] . إن هذه الصورة ناتجة عن علاقة مترابطة بين الإحساس البصري (الوجودي) بالأشياء وعلاقاتها فيما بينها والمتصورات المفهومية وعلاقاتها فيما بينها . ومن جهة أخرى هناك علاقة وطيدة تربط تغاير الأمثلة في النصوص بتغاير الإطار الثقافي الذي يولدها .

يظهر الدوري للاستعارة السابقة في كونها تصطنع لذاتها تعبيرا تمثيليا يراهن على الوظيفة السياقية، يشير ابن باجة إلى أن صناعة الحدود الواصفة تبقى رهن الفاعل والغاية مثلما يكون في حد النخلة وغايتها، ومن هنا تكون صياغة الحدود المفهومية المجردة لا وجود لها إلا من حيث إنها علامات يمكن أن تنعكس على موجودات حقيقية. فالتعريف لا يمكن أن يكون تعريفا إلا إذا كان له ما يقابله من الأمثلة في عالم الأعيان .

ومجمل القول: إذا رعينا رؤية **التهانوي** [2] للاستعارة من خلالها ركنيها المستعار والمستعار له، إن حسيا وإن عقليا، فإن الاستعارة المنطقية لم تكن استعارة عنادية قوامها

---

[1]- ابن باجة، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، تح ماجد فخري، دار المشرق ،بيروت ، لبنان، 1994. صص 67،68.

[2]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص. 45.

تعاند الطرفين، وإنما جاءت استعارة وفاقية لما بين طرفاها من الموافقة، ولعل ذلك مرده إلى أن مرامها التوضيح والتفسير.

إذا كان ما سبق يحاول على الأقل استجماع أهم المتصورات النظرية حول نظرية اللغة الواصفة وتحليلها، فإنها تبقى دون استفاء كل المتصورات النظرية، ذلك أن زاوية نظرنا كانت زاوية نظر عامة، لم تأت على الاختلافات النظرية الموجودة بين المناطقة، لهذا لا يجب أن نؤاخذ على عدم التجزئة والتفصيل، لأنه سيكون موضوعا لبحوث عديدة. والمهم في كذا كله أن المناطقة العرب بعامة والفارابي بخاصة أدركوا مفهوم اللغة الواصفة إدراكا سيميائيا، وهذا يمكننا إجماله في النقاط الآتية:

1- التميز بين اللغة الموضوع واللغة الواصفة سواء في الخطابات العادية كما بين ذلك ابن تيمية والفارابي أم في الخطابات العلمية.

2- تحديد آلية الانتقال من اللغة إلى اللغة الواصفة، وذلك كما بينه الفارابي.

3- محاولة نسج لغة منطقية خالصة مستقلة عن ضروب المعرفة الأخرى، وبخاصة المعرفة النحوية.

4- تعريفهم للغة الواصفة بأنها حاصل علاقة بين دال ومدلول لفظين.

5- تعريفهم للغة الواصفة بأنها قول شارح.

6- تعريفهم للتعريف بأنه علامة دالة تنوب لنا عن المعرف.

7- تعريفهم السيميائي للتعريف بأنه صورة منقوشة في الذهن.[1]

8- تميزهم بين التعريف والشرح والتفسير والترجمة في صناعة العبارة الواصفة.

9- إدراكهم أهمية التعريفات التقريبية في حد الأشياء ومعرفة ماهيتها، مثل المثال والنظير والتفريق والتقسيم.

إذا كانت هذه أهم المميزات التي توصلنا إليها فيما يخص طبيعة صناعة اللغة الواصفة المنطقية وإنتاجها، فانه من الجدير التساؤل عن طبيعة اللغة النحوية وطبيعة إنتاجها

[1]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص.474.

واليات صناعتها ، وسماتها المميزة لها عن المعرفة المنطقية، وبخاصة أن العلاقة بين المنطق والنحو تعتورها الكثير من الإشكالات لا تزال إلى اليوم لم تلق جوابا نهائيا تنتهي إليه، ومن ثمة سنحاول في الباب الآتي طرح إشكالات اللغة الواصفة النحوية ومميزاتها السيمائية التي تنماز بها عن اللغة الواصفة المنطقية؟

الباب الثالث

اللغة النحوية الواصفة وتخومها السيميائية في التراث

- **سيميائية اللغة الواصفة عند النحاة**
- **اللغة النحوية و التعريف بالحد الواصف**
- **اللغة النحوية و التعريف بالعلامات السيميائية**
- **اللغة النحوية والتعريف بالمقومات الذاتية**

الفصل الأول

سيميائية اللغة الواصفة عند النحاة

- **تمهيد**
- **اللغة الواصفة والكليات النحوية**
- **اللغة الواصفة والتأليف النحوي**
- **سيميائية الحد النحوي وطرقه.**

تمهيـــد :

لا شك أن اللغة الواصفة يعتورها الاختلاف والتغاير عبر الأزمنة، ولا يمكن أن تكون هناك لغة واصفة رتيبة نتيجة اختلاف مقاصد أصحابها وآراؤهم حول اللغة الموضوع، إذ اختلاف وجهات النظر وتعددها سينجم عنه لا محالة لغة مختلفة، واختلاف اللغة الواصفة وتغايرها ليس سمة غريبة عن النحو العربي، إذ أجل ما يظهر ذلك الخلاف المشهور بين النحاة البصريين والكوفيين وتعدد آرائهم في المسألة الواحدة، مما يسير بنا إلى ضرورة التأمل في هذه اللغة وآليات بنائها في مقاربة الظاهرة اللسانية، وبخاصة عندما نعلم أن النحو العربي بوصفه خطابا لم تكتمل سدى نسجه إلا بعد مراحل معرفية مختلفة، ذلك أن كل مرحلة من هذه المراحل فرضت جملة من القواعد المرتبطة بمنوال إجرائي خاص وآليات معرفية تختلف عن المرحلة التي سبقتها، ولعلنا سنجد أن هذا الحضور المختلف للآليات والقواعد سينجم عنه اختلاف في اللغة الواصفة.

تعد أسماء العلوم علامات دالة إجمالية يحصل بها العلم بمسائله، وما دامت ((السمة العلامة، وكأن المقصود الإشارة إلى وجه تسمية العلم، وفي ذكر وجه التسمية إشارة إجمالية إلى ما يفصل العلم من المقاصد)) [1]. فإن مسمى العلم علامة سيميائية واصفة للعلم حيث تطلق على الأصول والقواعد وإدراكها، ومن ثم يتمكن من خلالها معرفة جميع المسائل، حيث يستحضر بها ما كان معلوما ويتحصل بها ما كان مجهولا من الغائبات. فما هي المسائل المعلومة المستفادة من لفظ النحو ومسماه؟

يدل اسم النحو على علم من العلوم المدونة يراد منه ((المنحو أي المقصود)) [2]. ولما ((كان معظم ما في هذا العلم يدل على مقاصد الكلام وأنحاء المخاطبات سمى علم النحو)). [3] فالنحو بهذه المعاني الأولى يدل على أنه متعلق بكيفية وطريقة عمل اللغة واستعمالاتها. فالنحو لغة نظرية تحاول أن تنحو أثر المتكلم من خلال سلك طريق الكلام وبيانها، ((فالمفاهيم النحوية الواصفة تتضمن وصف أسلوب المتكلم الخلاق الذي يجدد في

---

[1]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.15.

[2]- الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص.51.

[3] - ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، تح. منصور على عبد السميع و محمد ابراهيم عبادة، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 2002، ط1، ص.6.

كلامه المتميز في نظام اللغة العرفية والاجتماعية)) [1] . إن هذا يبين في جانب منه أن النحو العربي بمصطلحه ومفاهيمه مستخلص استخلاصا محايثا من تحليل الوقائع اللسانية ذاتها واستكشاف منطقها الخاص الذي يحكمها . إن ((صناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب دلالتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب دلالتها عند أصحاب العلوم)) . [2]فالخطاب النحوي نسق من العلامات الدالة على طبيعة النسق التواصلي ومناويل اشتغاله بين المتكلمين .

يرى **التهانوي** أن التعاريف السابقة تحدد موضوع النحو تحديدا عاما من خلال ذكر الغاية منه وموضوعه دون إعطائه تعريفا يميزه عن غيره من العلوم اللغوية التي يمكن أن تتداخل معه في دراسة أنحاء الكلام وطرقها ، ومن ثم لا تأتي على ضبط موضوعه على وجه الدقة ، لهذا يعرفه المتأخرون من النحاة بأنه ((علم يعرف به كيفية التركيب اللغوي العربي صحة وسقاما وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه، من حيث هو هو أولا وقوعها فيه)) [3] . إن هذا التعريف يبادر بإضفاء الطبيعة المنطقية على حد النحو ، من خلال محاولة تفصيله إلى أجناس وأنواع وفصول قصد تمييزه عن غيره من العلوم ومنع دخولها فيه .

يتكون النص النحوي من مجموعة من الوحدات اللسانية التي تشكل مادتها الحدود النحوية ، التي ((تحيل على متصورات لسانية)) [4] . فكل المدونات النحوية تتضمن حدودا وألفاظا تعمل على تفسير نسق اللغة ، ومن ثمة تكون الحدود ضرورية لمعرفة اللغة ، ولعل ((خصوصية الحدود النحوية تطرح لاسيما بكونها نشاطا لسانيا واصفا)) [5] . لحالة خاصة من الاستعمال اللساني ، ذلك أنها عبارة عن ألفاظ تقنية معللة تشكل أساس العملية

---

[1]- محمد سيوراتي ، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم – تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي- ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء .2007. ص.13. يقول فخر الدين قباوة ((والدرس النحوي ليس علما نظريا ، لمجرد المعرفة والثقافة والإمتاع ، وإنما هو تقنين لسلوك التعبير ، غايته ضبط القواعد والأحكام ، لتكون سبيلا إلى تقويم البيان والفكر والقلم والأداء)) . فخر الدين قباوة ، تحليل النص النحوي ، دار الفكر ،دمشق ، سوريا ، ط2 ، 2006 ، ص.148 .

[2] - الفارابي ، الألفاظ المستعملة في المنطق . 43 .

[3]- التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، ج1 ، ص.23 .

[4] -Jean-Pierre Leduc-Adine, De la terminologie grammaticale: quelques problèmes théoriques et pratiques, In: Langue française. N°47, 1980. p. 7

[5] - Jean-Pierre Leduc-Adine, De la terminologie grammaticale, p. 7.

المعرفية حول اللغة، من جهة أنها عبارة عن قيم نظرية ومتصورات مفهومية مجموعة في وحدات دلالية مستقلة.

وانطلاقا من هذا يرى **جان بيير لوديك أنديان** وجوب التميز بين الحدود النحوية واللغة الواصفة، ذلك أنه إذا كانت اللغة الواصفة عبارة عن لغة طبيعية تستخدم لوصف لغة طبيعية أخرى، فهي بذلك تتموضع داخل اللسانيات لأنها تدرس العلامة اللسانية، كما أنها تتموضع خارجها لأنها تدرس المتصورات التي تتشاكل مع الوحدات المعجمية والوحدات الاصطلاحية، ومن ثمة فاللغة الواصفة موضوعها دراسة اللغة، أما الحدود النحوية هي دراسة متصوراتية خارج لسانية، فالوحدات المعجمية الواصفة métalexiqueهي عبارة عن علامات لسانية حاملة لدلالة ما، فالحدود النحوية هي فقط مجرد جزء من اللغة الواصفة، ((فالحدود لا تشكل إلا وجها ثانويا من المكون اللساني الواصفcomposantemétalinguistique)) [1]. ذلك أن اللغة الواصفة النحوية المكونة للنص النحوي تتألف من علامات واصفة عديدة ومختلفة في الآن ذاته.

وفي هذا السياق، لا ينفك النحاة العرب عن المشاركة في هذه الظاهرة من خلال استخدام اللغة العربية لمعرفتها نفسها بنفسها، وهنا أولوا وفسروا النسق اللساني انطلاقا من نصه تفسيرا تقديريا، مما جعل لغتهم الواصفة تكون أعقد من النسق نفسه وهذا حال لغة التفسير والتأويل التي هي اللغة الواصفة النحوية المسايرة لبناء اللغة في ذاتها. ان ((الكلمات مثل الفاعل والمفعول والفعل والمبتدأ والخبر والمضارع والماضي والامر والفتحة والكسرة والضمة والسكون والرفع والنصب والكسرة والجزم. كلها في اللغة علامات دالة على معان، ولكنها تتحول في البحث اللغوي الى مفاهيم تحليلية، أي ان هذه الرموز اللغوية قد تمت لها عملية تفسير وتأويل نقلتها من مجال الكلام الى مجال اللغة)) [2]، فهو آلية وحدت اللغات العربية التي شكلت المتن الرئيسي للقران الكريم، لاسيما وانه وجه آلة النحو لوصف مختلف القراءات القرآنية الموجودة.

---

[1] - Jean-Pierre Leduc-Adine, De la terminologie grammaticale, p10.

[2] - ناصر حامد ابو زيد، التأويل في كتاب سيبويه، ضمن كتابه، اشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط7، 2005، ص.190.

إن الكيانات المتصوراتية في النص النحوي تتجاذبها آليات عديدة، لا تضطلع بإبرازها الحدود النحوية وحسب، وإنما تضطلع بذلك آليات تقريبية مثل الأمثلة والشواهد النحوية، والشروح والتأويلات التفسيرية، والاستعارات التمثيلية ...الخ ،لهذا ينبغي أن نميز بين الحد الواصف métaterme الذي يشكل مادته المصطلح النحوي، والآليات اللغوية الواصفة الأخرى التي تتمظهر في النصوص النحوية من تعريفات تمثيلية، وتعليقات شارحة لأراء نحوية...الخ.

بيد أنه تكاد تكون الحدود النحوية وألفاظها الدالة عنها هي المادة الجوهرية التي تتحرك بداخلها المتصورات النحوية، لأنه لا يمكن إدراك المتصورات النحوية في غياب حدودها، بل إن النص النحوي يتأسس مفهوميا حول الحدود ومحمولاتها التعريفية الدالة عليها، فهي تشكل جوهره المتصوراتي الذي يستوعب كلياته المجردة المكونة لخطابه النظري، إذ لا يمكن تصور نص نحوي خال من الوحدات المفهومية الدالة على قوانين الظاهرة اللسانية الموصوفة، وعليه ما هي علاقة اللغة الواصفة بكونها لغة دالة بالمتصورات النحوية وكلياتها القانونية؟

1- اللغة الواصفة والكليات النحوية :

لقد وعى قدماء العربية اتساق النحو العربي وانتظامه في نسق لغوي محكم البناء ، مما يدل على أنه لغة واصفة تتوافر على انتظام معلل تنسجم أجزاؤه تمام الانسجام، بما تتضمن من حدود واصفة دالة على نسق اللغة العربية ذاتها ، وذلك ما يمكن أن نتلمسه من كلام **الخليل بن أحمد الفراهيدي** عن النحو العربي بأنه : ((دار محكمة البناء ، عجيب النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال : " إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك)). [1]وعليه نحن أمام وضع معرفي جديد حول اللغة يرسم منعرجا حاسما في تحول اللغة من مجرد أداة تواصلية إلى أنها أداة تنظيمية ؛ وبذلك تحول من فرضيات التواصل إلى فرضيات تلامس مرتبة القواعد المعرفية المجردة .

هكذا يتضح أن النحو إذا ثبت أنه معمار ثبت أيضا أنه يتعلق بهيئة أو ببناء أو نظم يحيل إلى ترابط عناصره وأقسامه ترابطا علائقيا محكما يدل على التحفيز والتعليل والاتساق . ذلك أن((لاشيء تتوسط فيه اللغة إلا لحقته أسباب البناء كائنا ماكان)) [2] . ولما كان النحو يتألف من اللغة فهو عبارة عن بناء تتطلب معرفته معرفة ذلكالبناء وركائزه التي بها قوامه ؛ ذلك ((أن كل مطلوب من شيء أصله، لأن البناء على الأصول ومنها تتفرع الفروع)). [3]وهكذا يكون النحو خطابا يعدد الأقسام والأجزاء والحدود تعددا متسقا باتساق لغته واصطلاحاته الواصفة ؛ لأن ((لكل صناعة ترتيبا يخصها في تعلمها وأنحاء من الدلائل خاصة بتلك الصناعة)) [4] . إن النحو يتقصى أنحاء العلامات اللسانية ومراتبها الخاصة داخل الخطاب، لكن كيف نواجه حالات التغير والتقلب الذي تكاد تلازم الخطاب النحوي وحدوده الواصفة؟ وهل الخطاب النحوي على درجة من التنضيد المعلل الذي يؤدي

---

[1]- الزجاجي الإيضاح في علل النحو ، تح . مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979، ط3، ص . 66 .

[2] - طه عبد الرحمن ، اللسان والميزان ، ص . 276 .

[3] - بن بشاد ، شرح المقدمة المحسبية، تح خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت، ج1، ص .91 .

[4] - ابن رشد ، الضروري في صناعة النحو، ص .3 .

إلى توحده من حيث حدوده ومواضعاته في نسق معرفي متماسك ومنسجم ؟ أم يحيل من حيث لغته الواصفة إلى الاختلاف والتغاير؟

وإن أبنا إلى الخليل **بن أحمد الفراهيدي** نلفيه يؤكد أن مرامي الدرس اللساني يتلخص في استكشاف حكمة واضع اللغة، الذي يشتمل على نسق محكم يستوجب ضرورة تحصيله وفهمه. ومن ثمة أمكن النظر إلى النسق اللساني على أنه أشبه بنيان المنزل، ولعل هذا ما يتناسب مع الاعتقاد القائل بأن استعمال اللغة لا يخرج على ما نطقت به العرب على سجيتها وسليقتها بوصفه كفاية اللسانية تستتب في عقول مستعمليها، وبهذا يكون النظام المحكم بعلله مودع في أدمغة مستعمليه، وأما ينزل من شروح حول الظواهر اللغوية وعللها، إنما فيه مقاربة واجتهاد لحقيقة النص اللغوي الذي ما هو إلا نسق معرفي يكتشف البناء اللغوي ذاته، فتعليلات النحاة إذن هي تعليلات وتفسيرات لشرح الظواهر اللغوية .

ومن هذا التصور تبرم **ابن خلدون**بحد النحو على أنه إوالية إنتاجية للمفاهيم النحوية وحدوثها بوصفه قوانينن محصورة في اللغة وتحت طورهاوحسب، ذلك أن النحاة ((استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة المطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواعالكلام ويلحقون الأشباهبالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ... وصارت كلها اصطلاحاتخاصة بهم)) [1]. ولا سيما أن حصول المعرفة مقترن بحصول تلك الكليات العامة التي تحملها الاصطلاحات الواصفة للظواهر اللسانية، ولعل هذا عين ما ذهب إليه **دوسوسير** عندما ألحق صفة العامة باللسانيات، فالكليات النحوية تسعى إلى معرفة الروابط العامة التي نشترك سائر أنواع الكلام فيها، بوصفها ((تحصر أشياء كثيرة في قوانين قليلة)) [2]. مما يبدوا في ظله أن فكرة الكليات حاولت أن تعزز وجود لغة واصفة مشتركة بين النحاة تستجمع فيها القوانين العامة للظواهر النحوية، من خلال توافر ((إمكانات تنظيم الفئات التي ترتب فيها الكلمات)). [3] وإذا سلمنا بهذه

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ط1، 566.

[2] – الفارابي، إحصاء العلوم، ص.57.

[3] – سلفيان أورو، فلسفة اللغة، ص.48.

المصادرة فإن اتساق اللغة الواصفة سيكون سوى معرفة بالكليات المجردة التي تحتاج إلى التفسير بدوال نحوية واصفة لاستعمالات لغوية.

يعتقد **ابن خلدون** بأن النحو صورة أو أنموذجا من القوانين لا يتعلق بمحتواه، مما يصبح جراه ذو طبيعة صناعية بكونه ((معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة.فهو علم بكيفية، لا نفس كيفية)) [1].إن مصطلح الكيفية يعبر عن إوالية شكلية تحمل معنى كليا يحيل إلى تجميع الوحدات اللغوية المستعملة في مجموعات تستقل كل واحدة منها بسمة تميزها عن مجموعة أخرى. ومن هنا ينبثق التأسيس باستنباط معيار قواعدي جامع ينطبق على جزئيات تلك المجموعة انطباقا كليا يكون بمثابة القانون، الذي هو ((أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع ، فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته يتعرف أحكام جزئياته منه، حتى يتعرف منه أن زيدا مرفوع في قولنا ضرب زيد)). [2] فاستنباط القاعدة النحوية لا ينفصل عن تلك المقدرة السليقية لدى المتكلم الذي يتكلم بها بدون معرفة قبلية بالقاعدة النحوية، وهذا التفسير هو عين ما تناقله النحاة عن الخليل ابن أحمد حين قال ((إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه)) [3]. إن توارد الاستعمال وتكراره يؤدي إلى استنتاج تلك الروابط الموجودة بين الأوضاع اللغوية، ومن ثمة يمكن معرفة مقاييسها معرفة سليقية، فالقواعد النحوية قبل أن تنمذج في لغوية واصفة هي عبارة عن معرفة ذهنية مودعة في أدمغة الناطقين بها. مع العلم ان هذه المعرفة الذهنية الى ترتكن الى يافطات الاستعمال الذي يعمل تجسيدها في جمل تجسيدا صحيحا، ومما لا شك فيه ان هذا التصور الذهني لملكة اللغة يتلاقى مع الكثير من الاتجاهات اللسانية الحديثة، ولا سيما ما أبانت عنه النظرية التحويلية التوليدية.

---

[1] – ابن خلدون، المقدمة، ص.579.

[2] – التحتاني قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشيها، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2010،صص.131.133.

[3] – الزجاجي، الاقتراح، ص.68.

إن هذا ما يعول على إبانته **ابن رشد** في كتابه الضروري في صناعة النحو بقوله: ((الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها)) [1]. ومن ثم يكاد يتطابق هذا الرأي مع ما ذهب إليه تشومسكي في تقسيمه للوقائع اللغوية إلى قسمين هما: الكفاءة النحوية والأداء؛ فالكليات هي تلك الكفاءة النحوية المستتبة في أدمغة الناطقين باللغة الواحدة التي يقتدرون بها على نطق جمل صحيحة؛ فليس هناك نطق كما سماه ابن رشد أو أداء باصطلاح تشومسكي إلا بوجود الكفاءة النحوية أو الكليات التي هي بمثابة الصورية الكلية [2] التي تعمل على تحديد صورة القواعد وشكلها وطريقة عملها من خلال النظم النحوية.

إن هذه القواعد والقوانين الكلية هي عبارة عن متصورات عامة ناتجة عن الملاحظة، ومن ثمة تحتاج تاليا إلى لغة تعبر عنها وتنوب منابها ، فتتولد بذلك ألفاظ نظرية تأخذ أوضاعها بحسب اتفاق واضعيها على مدلولها القانوني المستوحى من تلك الملاحظة، ومن ثمة يشتق النحاة من لغتهم التي يتكلمون بها في تواصلهم العادي لغة ثانية جديدة يتكلمون بها في تواصلهم العلمي، ومن ثم تحيل هذه اللغة على مواضعات غير التي ألفها الناس في تواصلهم، ورب قائل قال: إن النحاة يتكلمون بكلامنا عن كلامنا بما ليس من كلامنا. ومتى علمنا أن اللغة النحوية تحيل ألفاظها إلى جانب معرفي متخصص، علمنا أن معرفتها تتطلب معرفة قصد واضعها منها، فلا جرم أنها لغة تعينية معللة تلتصق بمتصوراتها التصاقا اقترانيا.

يشير **ابن سينا** إلى أن معرفة القواعد دون حصول ملكة اللغة عند صاحبها لا تنفعه في شيء، ذلك أن الاقتدار على التواصل تواصلا سليما وصحيحا باللغة يحصل بمعرفة سليقية مستوحاة من الممارسة الكلامية في أثناء الاستعمال؛ يقول في هذا: ((كما أن النحوي إذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو في أن يستعمل النحو استعمالا بالغا إلا بعد التمرن واكتساب الملكة. وقد تحصل ملكة في النحو من غير معرفة القوانين)) [3]. فمن هنا

---

[1] – ابن رشد، الضروري في صناعة النحو، ص.04.

[2] – جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، 1985،ص.236.

[3] – ابن سينا، القياس، الشفاء، تح. سعيد زايد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1970، ص.17.

يكون اكتساب اللغة متاحا بالاستعمال، وتكون اللغة ملكة استعمالية يتيحها التواصل الاجتماعي بين الأفراد ، ويكون الاستعمال مدخلا مشروعا لإقامة القواعد النحوية وبناء اللغة الواصفة النحوية، فاللغة العادية أو اللغة الموضوع هي عبارة عن ملكة استعمالية لمجموعة من العلامات اللسانية، أما اللغة الواصفة فهي عبارة عن مجموعة القوانين والقواعد الواصفة للغة العادية واستعمالاتها ، ولهذا كله نجد النحاة العرب في وصفهم للغة يقيسونها على أساس الاستعمال بوصفه معيارا للتحكم وشرطا لإقامة تواصل صحيح .

إن ثنائية الملكة الاستعمالية والقواعد الواصفة لها يضعنا أمام تجاذب حميمي غير قابل للانفكاك في اللسانيات المعاصرة، التي عبرت على هذين اللفظين بثنائية المعيار والاستعمال، إلا أنه ((ولم يعد للمعيار سلطة على الاستعمال، ذلك لأنه في نشأته كان يستند إلى الأداء اللغوي، وأصبح علم النحو مؤسسة تقمع تطور اللغة، وتكبح نشاطها تحت ضغط قانون ما يجب أن يكون بينما تتأسس اللسانيات على ما هو كائن)) [1] . وبهذا يكون المعيار النحوي الواصف ليس مبنينا على أنموذج صائر في حينه في لحظة معطاة يوجب إعادة تقيسه، وإنما هو مبنين على أنموذج مفترض سلفا ، وعلى لحظة سابقة توجب ضرورة مسايرتها ، ومن ثمة يكون كل أداء خارج عن الأنموذج المفترض لحنا وخروجا وانتهاكا لقاعدة استعمالية سابقة. ومتى علمنا أن النحو بوصفه معيارا يعمل على تعطيل الاستعمال وحده، علمنا أنه يفقد سلطته عليه.

لا تنفك نشأة النحو العربي عن مسألة "الانحراف واللحن "من منطلق أنه ((انحراف غير إرادي، ولا يسهم في خلق جماليات لغوية وأدبية جديدة، بل هو فساد في النظام التواصلي بين الباث والمتلقي، وإرباك العبارة التي هي فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام)) [2] . ولعل ذلك ما أثبتته روايات نشأة النحو كلها ، ومن ذلك ما يرويه **الزجاجي** عن قصة نشأة النحو وميلاده ؛ بقوله: ((السبب في ذلك ما حكي عن أبي الأسود الدؤلي

---

[1] – أحمد يوسف ، شعرية العدول وفلسفة النحو، مجلة دراسات سيمائية وأدبية ولسانية، ع. 5، فاس ، المغرب، 1991، ص.28.

[2] – المرجع نفسه، ص. 26.

أنه سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب، أنكر ما يأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم، وان ابنة له قالت له ذات يوم: يا أبه ما اشد الحر (بضم الدال وكسر الراء)، فقال لها الرمضاء في الهاجرة يا بنية، أو كلام نحو هذا ، لان في الرواية اختلافا ، فقالت له ما أسالك عن هذا ، وإنما تعجبت من شدة الحر ، فقال : قولي ما اشد الحر (بفتح الدال والراء)، ثم قال: إن لله؛ فسدت السنة أولادنا، وهم أن يضع كتابا يجمع فيه أصول العربية ، فمنعه من ذلك زياد ، وقال: لا نؤمن أن يتكلم الناس عليه، ويتركوا اللغة واخذ الفصاحة من أفواه العرب، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح ، فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه فوضع كتابا فيه جمع العربية، ثم قال لهم: أنحو هذا النحو أي اقصدوه والنحو القصد)) [1].

والمتبادر من قراءة النص قراءة مباشرة أن اللحن الذي فشا بين أبناء العرب في ذلك الزمان كان دافعا مباشرا لإقامة النحو وتأليفه، غير أن النص إلى جانب هذا يظهر أن العرب كانت معرفتهم للغتهم معرفة سليقية لا تنفك عن الاستعمال، لهذا السبب لم يدع **الدؤلي** أن يكتب كتابة، وكأن في هذا لم تكن معرفة اللغة وتعلمها إلا من داخل اللغة ذاتها، ومن ثم انعدم أن يوثق في إقامة لغة واصفة ثانية تكون بمثابة المرشد إلى صحيح الكلام من سقيمه.

وهذا ما يؤكد أن النحاة في بداية اصطناعهم القواعد النحوية لم يكونوا يدركون أنهم يضعون قواعدكلية تنطبق على جميع جزئياتها ليتعرف أحكامها كما أبان عن ذلك **ابن رشد** ، وإنما كانوا يقدمون قواعد تراهن على تقويم اللغة وحسب، وشتان ما بين الاعتقادين؛ لان الاعتقاد الأول جاء نتيجة ملاحظة القواعد النحوية وقراءتها من حيث تصورها العام ، أي من خلال ملاحظتها بعد اكتمال صوغها النظري ورسوخه في الاستعمال بين النحاة، أما الرأي الثاني جاء نتيجة ملاحظة القواعد من حيث مرامها المناط بها كما أبان عنه **أبو الأسود الدؤلي**.

[1] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، ص.89.

2- اللغة الواصفة والتأليف النحوي:

يبدو أن النحو عبارة عن بناء لغوي واصف قوامه التعليل الذي يعكس دوران العملية اللغوية حول بعضها البعض بالحجة والتعليل، "ففعل هذا كان لعلة كذا وكذا"، وهذا ما يتطلب تفسيرات تكون واصفة بعضها لبعض. ولاشك أن مثل هذا التصور يعكس اجتهادات واصفة لظاهرة اللغوية التي توحدها اللغة الواصفة ذاتها أو تخالف بينها، ولعله ما ولد مجموعة من الائتلافات والاختلافات النظرية التي تولد من وحيها أراء نحوية مختلفة زادت فوق ذلك البناء بناء آخر من المادة نفسها، أو لغة واصفة فوق لغة واصفة أخرى...الخ.

لقد كانت المحاجة في الآراء النحوية وبيان عللها رافدا من روافد إبداع المفاهيم النحوية وإثرائها إثراء واصفا؛ لأنه كان يولد في كل مرة نصوص جديدة واصفة للنصوص سبقتها تقع عليها الإحالة المعرفية للرأي المتبنى الذي يكون حاشية واصفةأو تلخيصا واصفا على متن ما، يكون بمثابة النص الأول. ومن ثم سيترك هذا النص بصماته في النصوص التالية له، والتي لا يمكن أن تزيحه نهائيا أو تجهز عليه. فالمصنفات النحوية((تضم بين دفتيها مع المتن عدةهوامش، الهامش الأول منها هو شرح للمتن ، والهامش الثاني شرح لشرح المتن، والثالث شرح لشرح المتن ، والظاهر أن كل نص من هذه النصوص هو من مستوى لغوي مختلف، فشرح المتن ينتمي إلى لغة ما فوق المافوقية)) [1] . إن تراتب اللغات وتواليها تواليا واصفا يعدد تمفصلات اللغة النظرية ومجاريها على صفحات الكتب النحوية، من حاشية وشرح وحاشية على شرح ...، ويتولد داخل هذا الإطار لغة نظرية لا تكون شارحة للغة العادية ذاتها، وإنما لغة شارحة للغة شارحة، ليغدو هذا الكل نسقا نظريا من المتصورات المتناهية تسلسليا لا تنقطع همتها ببلوغ تعليلات متصلة غير مفصولة عن بعضها البعض إن تأيدا وإن نقدا ، و تتعاضل الآراء وتتراكب من خلال ملاحظتهم اللغة وعباراتها، ويتم إذاك صناعة لغة ثانية تتجاذبها آليات عديدة من شرح وتفسير وتأويل واستعارة وتعريف وحد.

[1]- عادل فاخوري ، كذبت ، مجلة نزوي، مجلة فصلية ثقافية، العدد 60، أكتوبر 2009، ص. 81.

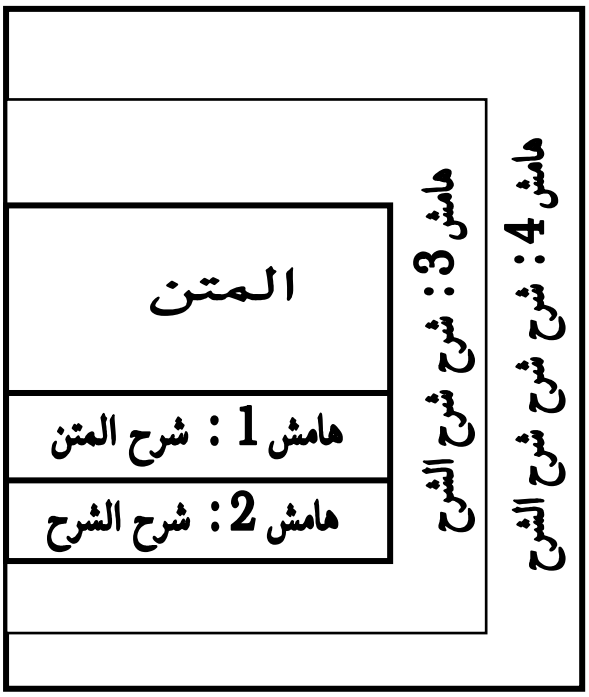

والجدير بالذكر في هذا السياق أن اللغة النظرية الواصفة لدى النحاة العرب لم تراهن على وصف اللغة العادية وحسب، وإنما حاولت إنتاج لغة تحاول الدوران على ذاتها، من خلال إعادة النظر في الآليات الواصفة للظاهرة اللغوية، ولعل أجل ما يظهر ذلك موقفهم من صناعة الحدود التعريفية وآليات بنائها، فمنهم من رآها ضرورة منهجية لتقويم اللغة النظرية وضبطها على موازين العقل والمنطق، ومنهم من رآها خروجا عن أوضاع العربية واستعمالاتها، وبين هذين الرأيين سلكت اللغة النحوية الواصفة مسالك محكومة بأسس عديدة، منها ما هو عقائدي و ومنها ما هو أيدلوجي ومنها ما هو لغوي... الخ

يعبر **الرماني** عن ظاهرة تسلسل التأليف بكون أن((دلالة التأليف ليس لها نهاية، كما أن الممكن من العدد ليس له نهاية يوقف عندها لا يمكن أن يزاد عليها)). [1] فالتأليف لغة واصفة تخضع إلى منطق الحساب؛ لأن قوامه توالد العبارت اللغوية وتكوثرها كما عبر

[1]- الرماني، النكت في إعجاز القران، ص. 107.

عنه **طه عبد الرحمن**. وحاصل القول في هذا : إن عملية التأليف النحوي هي عبارة عن لغة واصفة تقوم مقاما تراتبيا متدرجا ، فيلزم أن تتعدد الدلالات وأن يركب بعضها على بعض، مما يقتضي التفاعل بين هذه المستويات اللغوية المتراتبة وتتوالد المفاهيم في أطوارمتعاقبة، ويحصل بهذا فهم للكلام على الكلام مادام مآله معلوم على القطعكالحساب، ويكون بهذا **الرماني** قد حل صعوبة التباس الكلام عن الكلام عند **التوحيدي**.

تحتوى النصوص النحوية مجموعة من العلامات اللسانية المستوحاة من اللغة العربية ذاتها والمكونة من داول ومدلولات، تمثل الدوال الاصطلاحات اللفظية التي سكها النحاة للتعبير عن مدلولات لدوال لغوية أو تصورات مطردة في اللغة، وهذا ما بينه **التهانوي** في قوله: " عندما يكون الدال لفظا والمدلول لفظا"، فهناك – إذن – دال لساني واصف لدال لساني آخر تستوثق معه معرفة النحو باللغة التي يصفها، أكثر مما يوجب معرفة النحو للغة النحو ذاتها، ((فباللغة نتحدث عن الأشياء ، وباللغة نتحدث عن اللغة، وتلك هي وظيفة ما وراء اللغة لكننا باللغة أيضا نتحدث عن حديثنا عن اللغة، بل إننا باللغة بعد هذا وذاك نتحدث عن علاقة الفكر باللغة إذ هو يفكر من حيث هي تقول ما يقول)) [1]. وكل ذلك يفضي إلى اعتبار أن اللغة الموضوع ركنا ركينا يرتكز عليه البناء فيكون للغة الواصفة دورا محايثا لها، في حين أنه عندما يتعلق الأمر بدوران اللغة النحوية حول ذاتها فذلك حسب ما ارتآه **عبد السلام المسدي** يكون عاملا خارجا عن تلك الظاهرة، وتصبح بذلك اللغة الواصفة لغة نظرية خالصة.

يحيل لفظ الشرح أو واصفة Meta هنا إلى أن العلامة الواصفة لا تستهدف التوارد المطنب الذي يفهم من تكثير الكلام من الكلام، بل يفهم منه إبداع المفاهيم وتوليدها بالقياس والنظر والأصل والفرع والتعليل، ويمكن أن نبرر لهذا بتلك الزيادة المرتقبة التي نلفيها في كل شرح لنص أصلي، وفي علاقة كل كتاب بكتاب آخر من مثل علاقة كتاب سيبويه بمن نقل عنهم من النحاة كالخليل ويونس طورا، وبعلاقته بالشروح الواصفة التي جاءت بعده، ولعله ما يشكل مأخذا نحويا تنسب إليه بدايات العلامات الاصطلاحية في

[1] – عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص.12.

النحو العربي. وبذلك فإن البحث في اللغة الواصفة النحوية هو بحث في النصوص النحوية وشذراتها البدئية التكوينية التي تناسلت منها حتى أصبحت نظرية لها معالمها المعروفة .

ولعل هذا ما يظهر عناصر التأثير والتأثر بين النحاة ((وقد ترتب عن الانطلاق من النص الأول أو النص الإمام ظاهرة كبرى هي توالد النصوص تبعا لمقياس التأثير وعملا به لحضور كل خصائصه وجزئياته في أي تأليف، لأنه ابرز خصائص النص الأصلي وبه يهيمن على النصوص بعده ، وبه يظل رقيبا عليها حتى لا تنحرف عن مقاصده الكبرى وتظل مخلصة له لا تحيد عنه)). [1] إن نصوص المتأخرين النحوية اشتملت على اصطلاحات نحوية مأخوذة ممن سبقهم، واصطلاحات أخرى جديدة تعرب عن المسكوت عنه من قبل المتقدمين. ومن ثم تكون أراء المتأخرين مشدودة بالنص الواصف الأول الذي أنتجه سيبويه.

وعليه لا تنفصل اللغة النحوية الواصفة عن اللغة وعباراتها، لهذا نلفى ما اصطنعه سيبويه يبقى محافظا على تماسكه وصلابة معدنه، ولهذا نلفي اللغة النحوية التي جاءت بعده لم تشذ عنه كثيرا ولم تصنع لذاتها لغة جديدة، وإنما بقيت في إطارها العام متصلة باللغة النحوية التي كتب بها سيبويه كتابه، ولم تظهر مختلفة إلا في بعض مسائل الخلاف بين النحاة ، حيث أخذت بعض الاصطلاحات السيبوويهية دوال جديدة، و على العكس من ذلك أخذت بعض الدوال مدلولات أخرى.

بيد أن هذا يستوجب علينا بداية التساؤل مع الزجاجي حول طبيعة هذه اللغة النظرية ودلالتها ، فلماذا ((سمى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماء وأفعالا وحروفا؟ وكذلك سائر هذه الأشياء إنما هي أفعال المتكلمين، فلم رتبها النحويون هذه المراتب وسموها بغير استحقاقاتها؟)). [2] وعليه أليست اللغة النحوية الواصفة حدودا ورسوما تضمن وصف أفعال المتكلم ومناولها الكلامية؟إن اللغة الواصفة النحوية تنهض على مستويين: الأول أصلي والثاني فرعي واصف للأول.

---

[1] – عبد الرحمن بودرع، الأسس المعرفية للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية تطوان، المغرب، ط1، مارس 2000، ص.49.

[2] – الزجاجي ، الإيضاح، ص. 43.

3- سيمائية تشكل الخطاب النحوي الواصف:

لا يمكن استكشاف اللغة الواصفة النحوية ومعرفتها دون العودة إلى نوع من التحقيب التاريخي لبدء تكون الملاحظة النحوية، و هذا ما سيحتم الصعود إلى هرمية انبنائه صعودا متدرجا ، لأنه يعتاص الوقوف على مراحل نمذجة الخطاب النحوي وتشكله دون الوقوف على اللحظات تاريخية حاسمة ميزت انبثاقه، ومن هنا نبدأ بعرض المرتكزات التي قام عليها صرح الخطاب النحوي،وبخاصة ما يرتبط بتعليل اشتقاق ألقاب الألفاظ النحوية ومسمياتها الاصطلاحية، لأننا نلفي في الكثير من الأحايين أن الحفر في لحظة انبثاق اللغة الواصفة النحوية لا يخرج عن الحفر في استعمال اللغة العادية؛ لأن من علاقة هذا بذلك، تظهر مسوغات استعارة الألفاظ العادية ونقلها إلى الخطاب العلمي، فالنحاة عند اصطلاحهم الألفاظ النحوية وحدودها لم يقدموا على ابتكار دوال جديدة لم يتواتر استعمالها ، وإنما اتكئوا على ما يتغلغل في لغتهم من ألفاظ بوصفه رصيدا صالحا لأن يحمل من المضامين العلمية ما تحمله أي لغة أخرى.

إن تحديد الشذرات البدئية لتخلق النص النحوي وتكونه سيساعدنا على تحديد المنطلقات المعرفية التي كانت تقف وراء المعرفة اللغوية الواصفة. ومن هنا تأتي ضرورة الحفر في أنماط صوغ المقولات النحوية الأولى وضوابطها العلمية والاستعمالية التي راهنت على وجودها . ((ومادام العلم هو تحويل الظواهر إلى مفاهيم والتعبير عن نتائجه عن طريق العلامات التي تغدو دلائل عندما يستخدم الاستدلال في استنباط الأحكام والبحث عن حلول للمشكلات التي تتصل بطرائق التعبير العلمي وأشكاله)) [1]. فإنه من الواجب التفكير في مرحلة ما قبل نضج العلم النحوي نضجا تماما ، حتى أضحى يحوز عن جدارة صفة العلم من خلال انفراده بحدوده وتخومه وعلامته الاصطلاحية الواصفة التي تميزه عن ضروب المعارف والعلوم التي تتداخل معه في وصف اللغة ودراستها. وهذا يضعنا أمام مصادرة ستعزز لاحقا في تاريخ النحو بأن النحو علم مستقل عن العلوم العقلية الوافدة من الأمم الأخرى بعامة، بكون غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا حسب ما ارتآه **الزجاجي**.

[1] أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، ص.11.

ومن هنا نسلم بضرورة ربط التفكير النحوي بوصفه لغة بالعلاماتاللسانية، لأن حصول المطلوب العلمي لا يكون إلا بتلك العلامات التي تعرب عن نتائجه،بكونها في نهاية المطاف علامات حاملة للدلالات نحوية خاصة بالعبارات اللغوية المتلفظ بها من قبل المتكلم. ولا سيما أن النحو لم يكن في منأى عن استجلاب حدوده وعلاماته واستعارتها من الكلام العادي المشاع بين عامة الناس، بكونه علما أصيلا ((يجد مرجعيته وشروط وجوده والنموذج الذي يستوحيه في الثقافة العربية نفسها وليس خارجها)) [1]. فما هي إذن المعاني الأولية للغة النحوية الواصفة التي اختارها النحاة للتعبير عن هذا العلم الجديد؟ وما هي آليات استنباطها وصوغها ؟ وما هي شروط نقلها من العامي إلى الاصطلاحي؟

[1] - محمد عابد الجابري، حفريات في المصطلح – مقاربات أولية- ، مجلة المناظرة، السنة الرابعة، ع6، دجنبر 1993، ص.12.

1- 1- مرحلة ما قبل الأنموذج :

إن المقصود بمرحلة ما قبل الأنموذج نشأة التفكير النحوي لتلك المحاولات البدئية المختلفة لاستكشاف الظواهر اللغوية، وما يرتبط بها من مباحث لغوية خاصة بالبنية الشكلية للغة ، وبخاصة ظاهرة التصرف الإعرابي وما يلحقها من تحولات تمس المادة اللغوية والتقعيد لظواهرها [1]، ذلك أن تعليل تسميتها ووصفها تمثل أولى البدايات لصناعة اللغة الواصفة النحوية.

بيد أنه قبل ذلك نلفى في هذه المرحلة أن النحاة حاولوا وضع ملاحظتهم داخل إطار علمي له حدوده الاصطلاحية التي يموضعون داخلها ما قد يصلون إليه من ألفاظ جراء ملاحظتهم الأولية، ومن ثمة تم التواضع على تسمية هذا الإطار بالنحو، إذ تذكر العديد من الروايات علة انبثاقها بأنها ((إلى إشارة على رضي الله عنه لأنه رأي تغير الملكة ، فأشار عليه بحفظها ، ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن احمد الفراهيدي أيام الرشيد ، وكان الناس أحوج ما كان الناس إليها لذهاب تلك الملكة من العرب)) [2].

إذا كانت الروايات تجمع على أن أول واضع للنحو العربي هو **أبو الأسود الدؤلي**، فإن ما يستوقفنا منها تلك الرواية التي تعرض إلى تدوين تصرف مستعمل للغة بلسانه وما يصدر عنه من حركات إعرابية، ذلك أن **أبا الأسود الدؤلي** ((سمع قارئا يقرأ "أن الله برئ من المشركين ورسوله" فقال ما ظننت أن أمر الناس قد صار إلى هذا، فقال لزياد الأمير : أبغني كاتبا لقنا ، فأتى به. فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإذا اتبعت شيئا من ذلك غنة فأجعل مكان النقطة نقطتين)) [3]. ومن هنا على اختلاف الروايات تثبت أن أولى العلامات الواصفة للغة جاءت علامات شكلية تسعى إلى ضبط أواخر الكلم.

---

[1] - ينظر، علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص.82.

[2] - ابن خلدون، المقدمة، ص.566.

[3] - أبو الطيب اللغوي مراتب النحويين، تح. أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة، 1974، ط2،

والظاهر أن تسمية هذه العلامات الأولية ووضعها لم يكن منفصلا عن محاكاة حركة الفم، مما يدل أنها وضعت من خلال ملاحظة الوقائع اللغوية في ذاتها وتمظهراتها باللسان في أثناء النطق، إلا أن هناك رواية أخرى تسند بداية النحو العربي إلى على ابن طالب، وتؤكد أن أولى العلامات الواصفة النحوية كانت تقسيمه للكلم إلى اسم وفعل وحرف؛ يقول أبو الأسود الدؤلي:((دخلت على أمير المؤمنين علي- عليه السلام- فرايته مطرقا مفكرا؛ فقلت فيما تفكر يا أمير المؤمنين: سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن اصنع كتابا في أصول العربية. فقلت له: إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إلى صحيفة فيها: " بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبا عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن ما ليس باسم ولا حرف)) [1]. ومتى علمنا أن **أبا الأسود الدؤلي** يعترف بأنه تبع علي وزاد على ذلك أن ((الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر)) [2]، علمنا أن عدم تعارض الرواية الأولى مع الثانية تعارضا كبيرا من جهة أنها تتفق على أن **أبا الأسود الدؤلي** أول من أسس دعائم النحو وارساها.

وعمل **أبو الأسود** هذا يقوم – كما نرى – على المشاهدة الحسية المباشرة التي لا تتطلب أكثر من دقة الملاحظة ورهافة السمع [3]، وهذا أمر طبيعي جدا إذا ما علمنا أن هذا العمل يمثل البداية الحقيقية التي انطلق منها علم النحو كما ذكرنا من قبل ، فكان من نتائج ذلك أن اشتقت – فيما بعد – من كلمات أبي الأسود : فتحت وضممت وكسرت ، مصطلحات الفتحة والضمة والكسرة ، وهذا يعني – في نهاية الأمر – أن تلك المصطلحات قد أخذت من أوضاع الشفتين عند النطق بالأصوات التي تدل عليها ، فقالوا : ((سمي الأول ضما لأنّه ينشأ من ضم الشفتين أولا، ثم رفعهما ثانيا، وسمي الثاني كسرا ؛ لأنه

---

[1] – على بن الحسين القفطي، إنباء الرواة، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتاب الثقافي، مصر ، لبنان، 1976، ط1، ص.39.

في رواية أخرى يذكرها لنا الزبيدي تقول: ((سئل أبو الأسود الدؤلي عن من فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه ، فقال تلقيته من على بن أبى طالب رحمه الله، وفي حديث آخر قال ألقى على أصولا احتذيت عليها)). الزبيدى ، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط2، ص21.

[2] – القفطي، إنباء الرواة، ص.39.

[3] – ينظر حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دارالمعرفةالجامعية،الإسكندرية، مصر، صص. 17 - 18

ينشأ من انجرار اللّحي الأسفل إلى الأسفل انجرارا قويا ، وسمي الثالث فتحا لأنه يتولد من مجرد فتح الفم)) [1] .

لقد وردت لفظة الحد عند **سيبويه**بمعاني عديدة لا يراد منها الحد المنطقي، كما يظهر من دلالتها الاستعمالية، ذلك أنها كانت تعني في بعض معانيها الأصل ؛ فحينما يتحدث عن تأخير (ظن) من حيث القوة والضعف يقول: ((وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظن فهذا ضعيف كما يضعف زيداً قائماً ضربت لأن الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل)) [2]. إن السياق يدل على أن المراد بالحد معنى الأصل في الكلام كما ارتضاه الواضع وأقره الاستعمال، كما أن سيبويه يجعل ((الحد مرادفا للفظ الباب، ومعناه عنده: صنف أو طبقة أو مجال.)) [3]. لقد التزم النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه نهجه في التمثيل والتقريب للمحدود ، وعدم الاستغراق في ماهيتهأو حقيقته. فهي أقرب إلى اجتهادات تستهدف التمييز، وليس غرضها الدلالة على الماهية.

لم يخرج النحاة في المرحلة الأولى عن دائرة سيبويه ، على الرغم من دخول المنطق إلى الفكر العربي في هذا الوقت الذي عني بقضية الحد عناية كبيرة دفعت بأهل المنطق والفلسفة إلى تأليف الرسائل الخاصة به.

بيد أن النحو ظل بعيدا بعض الشيء عن المنطق في هذه المرحلة، ولاسيماما يرتبط بمسألة الحد ؛ فقد شغلوا باستقراء القاعدة النحوية ورصدها وتتبع أساليب الكلام العربي عن الإغراق في حقيقة الحد وماهيته، وذكر أركانه من جنس وفصل وخاصة؛ (فهم لم يحفلوا بذلك كله وإنما كانوا يحرصون على المثال وحده ويجعلونه فارقا بين معنى ومعنى، كما يجعلونه الطريق لتطوير الموضوع، دون إلحاح على ما يندرج تحته أو يخرج عنه، من صور

---

[1]- الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تح. باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج1، ص. 55.

[2]- سيبويه، الكتاب ، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر ، القاهرة، 1988، ط3.

[3] - جيرار تروبو، كتب الحدود النحوية في المعجمية العربية، تر. البشير التهالي، ضمن كتاب، على بن أحمد الرسموكي، شرح حدود الأبدي في علم النحو، مكتبة القراءة للجميع، أكادير، المغرب،ط1، 2009، ص.45.

التعبير والموافقة والمخالفة) [1] ؛ لذا نلفي تعريفاتهم متشابهة من جهة أنها تكتفي بالتمثيل وذكر حكمه وحسب.

يظهر من هذا كله أن الجهد الذي قدمه النحاة المتقدمون في رسمالحدود، أنهم لم يعتنو بوضع الحدود النحوية كما آلتإليه بعدهم ، فقد شغلهم الاستقراء للقاعدة النحويةوالأسلوب العربي الصحيح. وربما كان لعدم نضوج المصطلح النحوي واستقراره الأثر في ابتعادهم عن وضع الحدود. ولا سيما المرحلة التي سبقت سيبويه. ينضاف إلى ذلك اتكاءهم على فهم الألفاظ ودلالتها، وإيثارهم الابتعاد عن الفلسفة والمنطق. ذلك أن ((من النحاة العرب من هاجم المنطق هجوما مريرا، مثبتا فساده منهجا للتفكير ومعيارا للبحث، في الوقت الذي كان يخضع فيه بالعقل لأساليب هذا المنهج قواعده في كثير من أحكامه النحوية، تقعيدا وتعليلا)) [2]. ولعل هذا كان للحد من توسع المعرفة المنطقية في ضروب المعرفة الإسلامية، التي يعد النحو أهمها، إن النحو مرتبط بالتصور الديني للغة، لأن التعامل معها ظل يتبوأر حول فكرة أنها معجزة تتأبى أن تكون محاطة كلها، لهذا قال بعض الفقهاء ((كلام العرب لا يحيط به إلا نبي)) [3]. إن اللغة العربية لغة عقائدية دينية ينبغي أن تتنزه عن تحكيم أوضاع منطقية لا تمت بالصلة إلى واقعها؛ لهذا كان اهتمامهم بالحدالنحوي ضئيلا معتمدين في التعريف على التمثيل والتقريب والوصف للفكرة النحوية.

[1] – مصطفى السقا، تصدير كتاب: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986. ص. 8 .

[2] – . علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي. ص67.

[3] – السيوطي، المزهر، تح ، فؤاد على منصور، دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان، 1998، ج1، ص.52.

2- مرحلة الأنموذج :

2- 1- اللغة الواصفة النحوية ونظرية التعريف :

تعزز نشأة الحدود النحوية وظهورها عملية الانتقال من الإجراء إلى التنظير، ومن الملاحظة إلى تجريد الآراء وقولبتها في صيغ لغوية واصفة تروم ضبط الظاهرة اللغوية وصونها من الانزلاقات الاستعمالية التي يمكن أن تشين أوضاعها ومجاريها الأصيلة.

لقد التزم النحاة العرب بمجموعة من التعاقدات اللفظية التي كانت بمثابة الحدود المشكلة للنص النحوي، حيث تتضمن أساليبهم في سك المقولات النحوية وضروبها من الأقوال النحوية، ولاسيما أنها تكون ((باستعمال الحدود والرسوم والتمثيل واستعمال المقاييس التي تعطي أسباب الأمور الكلية فيها، وهي التي صح وجودها بالنقل عن العرب أو باستقراء كلامهم)). [1] وعليه يظهر أنها كانت تروم الوصول إلى شيئين اثنين هما :

1- <u>استقلالية الاصطلاحات النحوية عن اصطلاحات العلوم الأخرى</u>: أي بغية أن تنماز عن غيرها من الأقوال الأخرى التي قد تتداخل معها في معالجة الموضوع ذاته، ولإخراج ما ليس من ألفاظ النحويين وأوضاعهم [2] ،لأنها بنية لغوية واصفة مستقلة بذاتها عن ضروب المعرفة الأخرى.

2- <u>استقلالية المصطلحات النحوية ذاتها وتميزها عن بعضها البعض</u>: أي بغية أن تنماز المتصورات النحوية فيما بينها، لألا يختلط بعضها ببعض سواء لدى المتعلمين أم أرباب هذه الصناعة، ((وإنما لقب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون ويتناولوها، وجعل لكل شيء مما خالف معناه معنى غيره من الألفاظ التي يحتاجون التي استعمالها كثيرا لقبا يرجع إليه ، لئلا تتسع عليهم الألفاظ فيدخل الشيء في غير بابه احتياطا، فلقبو بالفعل كل ما دل لفظه على حدث مقترن بزمان ماضي أو مستقبل، أو مبهم في الاستقبال والحال، لينماز مما لقبوه بالاسم والحرف)) [3] . إن التلقيب أو الوسم هو وضع

---

[1] - ابن رشد ، الضروري في صناعة النحو، تح منصور على عبد السميع، دار الفكر العربي، القاهرة ،2002، ط1، ص.7.

[2] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص. 48.

[3] - أبي سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، تح أحمد حسن مهدلي و على سيد على، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ج1، ص.15.

الواضع لألفاظ اصطلاحية تدشن متصورا جديدا في حياة لغة النص النحوي. ومن ثمة يكون التلقيب بمثابة المميز أو الفاصل بين مجموعة من الأقسام حصل لكل نوع منها ما ينفرد به عن غيره.

3- تكريس المدلولات النحوية وإرساء دعائمها: وذلك لكي يكون لها لفظا دالا يعبر عنها حتى يغدو ملازما لها من حيث دلالته. ومن ثمة ((يمكن أن يجعل لكل لقب معنى من أجله لقب به)) [1]. وما دامت تمثل هذه الألفاظ بداية نشوء النص النحوي، فما هي حدودها اللغوية الواصفة التي اعتمدها القدماء لصناعة النص النحوي ؟ وما هي السبل التي اعتمدوها في شرح اللغة ووصفها ؟ وما هي النماذج التي اتخذوها مناولا واصفة للقول الكلامي؟

1- 2- سيميائيةالحد النحويوطرائقه:

لا ينفصل مفهوم الحد في نظر القدماء من علماء العربية عن إبانة المحدود، لأنه مهما كانت العلوم على اختلاف محمولاتها المعرفية وتفاوت أنماط مواضيعها وتباين أنساقها إلا أنها تشترك في حاجتها إلى التحديد. ومن هنا ندرك تلك الأسس التي وضعها المناطقة والنحاة والأصوليون بين الحد بوصفه لغة واصفة والمحدود بوصفه لغة موضوع، ولاغرو أن يسعى التعريف بوصفه فعلا تضطلع به ذات ما متخصصة في حقل معرفي ما إلى إقامة صورة سيمائية حول المحدود باللغة، من منطلق أنه فعل سيميائي يضطلع بتمتين المتصورات وتثبيتها في الذهن.

ولذلك كله عد التحديد بأنه ((تصوير ونقش لصورة المحدود في الذهن، ولا حكم فيه أصلا، فالحاد إنما يذكر المحدود ليتوجه الذهن إلى ما هو معلوم من وجه ما، ثم يرسم فيه صورة أخرى أتم من الأولى، لا ليحكم بالحد عليه، إذ ليس هو يصور التصديق بثبوته له، فما مثله إلا كمثل النقاش، إلا أن الحاد ينقش في الذهن صورة معقولة، وهذا ينقش

[1] - ابن الوراق، العلل في النحو، تح منصور على عبد السميع ، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص.101.

في اللوح صورة محسوسة)) .[1] وعليه لا يمكن أن يفصل الحد النحوي عن المطارحات السيميائية، بوصفه يقدم نمذجة تصورية حول اللغة باللغة الواصفة، وتلك الصور الذهنية القصد منها حصول المعرفة من جهة التصور لا من جهة التصديق، لهذا كان القول الشارح لدى القدماء مختصا بالتصور والحجة مختصة بالتصديق.

لا يقوم أي مسعى يقصد حصول المعرفة حصولا مبينا إلا على سلطان اللغة الواصفة التي هي عبارة عن حدود وأقوال شارحة، فالحد علامة سيميائية لغوية واصفة لعلامات أخرى ، ليس القصد منها الحكم على اللغة ثبوتا ونفيا ، وإنما القصد منها إقامة معرفة واصفة حول العلامات الموصوفة، ولعل ذلك ما يختلف به عن الحد المنطقي بكونه يسعى للوصول إلى إقامة معرفة تصورية حول الأشياء وماهيتها . إن الحد النحوي عبارة لغوية واصفة مادتها الاصطلاحات النحوية، ومن ثم هو ((لغة نظرية تظلها شرعة نظرية تحولها من كلمات مفردة إلى أقوال نظرية مترابطة ودالة تبرر وجودها وتسوغ استعمالها)) .[2] وكما لا حظنا أن الحد النحوي كان وضعه يستهدف إلى استقلالية النحو بذاته، مما يقتضي معه الإبانة والوضوح عن القصد الموضوع له إبانة تمييزية لكي لا يلتبس بغيره من الحدود الأخرى.

ولهذا كله نلفى القدماء من النحاة رأوه من جهة دلالته، فقالوا ((الحد والمعرف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمى واحد ، وهو ما يميز الشيء عما عداه،ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا)) [3] . وعندما نتأمل هذا الحد نلفيه صورة مطابقة لما وضعه المناطقة، من منطلق أن المنطق كان ((يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطى من قوانين الألفاظ)) .[4]ولاشك أن نظرة كل من النحاة حتى وإن كانت تأتلف في جانب منها مع المناطقة حول مفهوم الحد ، إلا أن هناك اختلافات بينهما سنأتي على بيانها من خلال تحديد مقاصد الحد النحوي وغاياته التي نجملها في النقاط الآتية :

---

[1] – الكفوي، الكليات، تح . عدنان درويش و محمد المضري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ،1998 ، ط2، ص. 265.

[2] – عبد الرحمن بودرع ، الأساس المعرفي للغويات العربية، ص.88.

[3] – الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو، تح . رمضان أحمد الدمبري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1993 ، ط2، ص.49.

[4] – الفارابي، إحصاء العلوم، ص.61.

1- يظهر الغرض من الحد النحوي بأنه يسعى إلى التمييز دون المشترك [1]، بخلاف الحد المنطقي الذي هو ((قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز)). [2]من هنا نلفيه يمتلك قيمة تميزية بين المتقابلات النحوية. ومن هنا يظهر الغرض منه التمييز بين المحدود لا التصوير، [3] بخلاف الحد المنطقي الذي يفيد التصوير وبيان الماهية.

2- انعدام الاختلاف والتضاد في الحد لأنه ((لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر لان ذلك يؤدي إلى فساد المحدود وخطأ من يحده)). [4] إلا أن هذا الاختلاف قد يمس الألفاظ التي تشكل مادة الحد باختلاف المقاصد والأغراض، ((ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود)). [5] لأن كل واحد منها قصد إلى طريق ما فحدها منه، ومن ثمة كانت زاوية النظر محددةلموضوعالحد ، ومن ثمة ((علم استغناء التصور عن هذه الحدود)). [6] وعليه يغدو الحد الحد المنطقي أمرا زائدا في تحصيل المعرفة وحصولها ؛ لأن المعرفة كفاءة تصورية فطرية في الإنسان يمارسها الفرد من غير تكلم حد منطقي على حد تعبير **ابن تيمية**.

لهذايرى **ابن تيمية** ((تعود الصفات الداخلة في الماهية إلى ما يدخل في مراد المتكلم بلفظه، والخارجة اللازمة للماهية إلى ما يلزم مراده بلفظ)) [7]. فالماهية أمر موجود في الأذهان وتختلف دلالتها باختلاف مقاصد من حملوها في أذهانهم ونواياهم ، ومن ثمة فهي ليست جوهرية في الشيء ، وإنما موضوع متغير بتغير المؤولين الذين يستعملونها ، وعليه لن تكون ركنا مكينا لصياغة الحدود وصناعتها من جهة كونها تقديرية وتابعةلأصحابها ، وهذا ما يتسق مع ما قدمه شارل سندرس **بورس** في كون أن المواضيع متغيرة بتغير المؤول بوصفه الوسيط الحامل للدلالة .

---

[1]- ابن تيمية ، الرد على المنطقيين، ص10.
[2] - الجرجاني، التعريفات، ص.141.
[3] - ينظر ابن تيمية ، الرد على المنطقين ص10.
[4]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص. 46.
[5]- المرجع نفسه، ص46.
[6]- ابن تيمية، الرد على المنطقيين ، ص.08.
[7]- المرجع نفسه، ص. 09.

فمن النحاة من ((أراد التقريب على المبتدئ فحدها من جهة تقرب عليه، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة فحدها على الحقيقة على ما ذكرنا)). [1] وبهذا يكون الزجاجي قد أعطى للحد بعدا تداوليا يتحقق من حيث علاقته بمستعمله وبقصد واضعه، فبدلا من المغالاة في صورنة الحد التي تعمل على تضيق الرؤية النحوية، فإنه جدير بالنحوي أن يكون مرنا في وضع حدوده بما يتوافق مع مقاصده من التعريف على سبيل التجويز. ووجهة النظر هاته ستؤدي به إلى استنتاج ثلاثة أنواع من الحدود هي :

1- حد تقريبي.

2- حد حصري.

3- حد حقيقي.

إن مبعث صرامة الحدود المنطقية كان نتيجة تغليبها الأقيسة العقلية الماهوية الخالصة، أما مرونة الحدود النحوية فكانت نتيجة مراعاة مرونة اللغة ذاتها، ((إذ ليس الغرض إنشاء معرفة معزولة عن التداول لا يبغي صاحبها إلا الترف الفكري المجاني المجانب لمقتضيات العمل والاستعمال)). [2] فالحدود النحوية الواصفة لم تكن معزولة عن معاني الوقائع اللغوية ودلالتها. ومن ثم جاز القول: إن الحدود النحوية جاءت واصفة لمختلف التمظهرات الكلامية الاستعمالية ومميزة لها .

ولهذا كله يحاول هذا التقريب التداولي للحد عند **الزجاجي** دفع الشبهات المنطقية على اللغة الواصفة النحوية من جهة استقلاليتها بجهازها الاصطلاحي الذي ينظم النص النحوي طورا، وطورا آخر ليبين عن احتذائه لما ارتضاه شيخ النحاة سيبويه [3] بكون أن الحد النحوي حدا تمييزيا وحسب وليس حدا ماهويا. وعلة رد الحد الماهوي ودحضه كما بينها ابن تيمية [4] لكونه أمرا يعود إلى ما يقدر في الأذهان لا إلى ما يتحقق فيالأعيان .إن

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 47.

[2] - إدريس مقبول ، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحو عند سيبويه، ، عالم الكتاب الجديد و جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006 .ص. 408.

[3] - ينظر إدريس مقبول ، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحو عند سيبويه، ص 252.

[4] - ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص.10.

فيالأعيان .إن الحد النحوي الغرض منه مجرد التمييز لارتباطه بكلام الواصف أو اللغة الواصفة المفسرة لاسم الحد وصفته لدى مستعمله بخاصة، فلا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه ما هو فيه.

إذا كانت الحدود النحوية بوجه عام لا تخلو من الأبعاد السيميائية بكونها علامات دالة على ما وضعت له، إلا أنه في الآن ذاته، نلفي داخل هذا التصور طريقتين في وضع الحدود بحسب درجة ملامسة حقيقة المحدود ، ذلك أن من التعاريف ما يكون وصفا ومنها ما يكون حدا تاما، ولعل الزجاجي يلاحظ هذا القسمة في حد الاسم؛ بقوله ((وقال آخرون الاسم ما دل على مسمى وهذا وصف لا حد له)) [1] . ومن هنا يمكن ينقسم التعريف النحوي إلى قسمين هما :

1- **التعريف السيميائي** : ويمكن أن ينقسم إلى مجموعة من الطرائق هي :

1- 1- **التعريف بالعلامات والقرائن**: ويكون ذلك من خلال معرفة العلامات التي ((جعلت اسما للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه فيكون دليلا عليه وأمارة على وجوده، إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة، ودلالة الحد دلالة عامة)) [2] . ومن ثم تكون أولى الطرق إلى التوصل إلى الحدود النحوية المعرفة السيميائية بالعلامات اللازمة له، لهذا كانت الحدود التامة ((يؤتى فيها بالجنس القريب ثم يقرن به بجميع الفصول. فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود ، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة)) [3] . ومن ثمة يكون التعريف بالعلامات السيميائية وأشباهها من القرائن والخصائص تعريفا تقريبيا ((لاشتماله على الخاصة التي هي رسم الشيء وأثره)) [4] . مع العلم أن الخصائص والعلامات تكون للمعرف بمثابة ((آثاره والأمور الخارجية عنه)) [5] . ومن هنا تكون الطريقة السيميائية في التعريف لدى النحاة طريقة تحتكم إلى الوقائع الخارجية اللازمة

---

[1]- الزجاجي، الإيضاح، ص.50.

[2]- ابن يعيش ، شرح المفصل ، تح . إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1، 2001 ،ج1، ص.86.

[3]- المرجع نفسه، ص. 86.

[4]- الرازي، شرح الغرة، ص.50.

[5]- الصفوي، شرح الغرة، ص.149.

للظاهرة اللسانية الموصوفة extralinguistique . إن العلامات الخارجة عن الظاهرة اللغوية تضطلع بوظيفة سيميائية من خلال انجاز لغة واصفة ترتكن إلى مجموعة من العلامات الواصفة الدالة على الشيء دلالة لزومية.

1- 2- التعريف بالمثال والنظير والتفريق وغيرهما من الرسوم الناقصة.

1- 3- التعريف بالشرح والتفسير paraphrase من خلال العبارات الشارحة.

1- 4- التعريف بعلة التسمية من خلال شرح أسباب الوضع الاشتقاقي للحد النحوي.

1- 5- التعريف بالتمثيل والاستعارة وغيرها من أدوات التقريب التي تستتب في المدونة النحوي.

2- **التعريف بالمقومات الذاتية:** ويكون ذلك من خلال معرفة المقومات الدلالية الراسخة في الشيء، ومن ثم يسعى إلى وصف المحدود وصفا حقيقيا، ((على كمال وجوده الذاتي)) [1]. ولا يكون ذلك إلا بحد ((ما يدل به على ذواتها، والدلالة على ذوات ما لذاته مقومات تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط أن تورد بكاملها)) [2]. وهنا يشير ابن سينا صراحة إلى أن التعريف بالمقوم الذاتي هو تعريف دلالي يأتي على ذكر الأجناس القريبة الفصول. أن التعريف الدلالي بالمقوم يستند إلى مبدأ الكلية في وصف الظاهرة بكونه أساسا ينصرف إلى العموم بدل الخصوص الذي يرتبط بالعلامات والخواص كما هو مبين في التعريف السيميائي.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن طرائق بناء اللغة الواصفة التعريفية لدى النحاة على اختلافها، طرائق عامة تجمع بين ما هو سيميائي وما هو دلالي، ذلك أن معرفة المحدود ذاته دلاليا تعمل على محايثة مكوناته الراسخة فيه على وجه العموم والتمام، بما يكون به مستقلا تماما ومساويا لذاته، فيصبح بذلك هو الأساس الدال على تعينية اللغة الواصفة، ويكتسب التعريف بذلك صفة المعرف ويرتبطان ترابطا سيميائيا بحيث يتوفر

[1]- ابن سينا، الحدود، ص.122.

[2]- ابن سينا، منطق المشرقيين، ص.53.

إمكان استبدال الواحد منهما بالآخر على سبيل المساواة، كما أن التعريف السيميائي يحاول أن يقدم لنا صورا استنباطية نتعرف عليها من خلال العلامات الدالة على المحدود وتمظهراتها، التي تؤدى إلى التعرف على المحدود من خلال علاماته والأمور الخارجة عنه.

ومتى علمنا هذا، تبين أن التعرف على انبناء اللغة الواصفة يتطلب توضيح هاتين الطريقتين، من خلال الإقرار بالتقابل بين الذاتيات واللوازم في صناعة اللغة النحوية من جهة، ومن جهة أخرى من خلال الإقرار بأن صناعة اللغة الواصفة النحوية في بداياتها توسلت بالطريقة السيميائية من خلال التعريف العلامات والخواص، ثم انتقلت إلى التعريف الدلالي بالحدود الدلالية الناقصة من خلال التمثيل والنظير والشبيه والتفريق وغيرهما من الحدود الناقصة، ثم بعد دخول المنطق إلى الدراسات النحوية عند بعض النحاة بدأ التوجه إلى الطريقة الدلالية بالتوسل بالحد المنطقي في تأليف التعريف النحوي، وبين هذا وذلك تولدت آراء مناهضة لبعضها البعض بالقدح، وآراء أخرى مساندة لبعضها البعض بالتقريظ والمدح. إن هذه الاختلاف النظرية حول التوسل سواء بالطريقة السيمائية أم بالطريقة الدلالية أخذ مسوغات مختلفة، منها ما هو داخل لساني وما هو خارج لساني، و هذا سنأتي على بيانه كل حسب رأيه في سياقه الخاص.

قد يعترض معترض على تقسيمنا السابق بكون أن جزءا من الأقسام السابقة داخل في التعريف الدلالي بالوصف، بكونه ((يجمع بين الصفات السمات المفيدة والسمات المميزة غير المفيدة)) [1]. ومتى علمنا أن وجه النظر هذه تركز على السمات الدلالية من حيث دلالتها على المعنى وحسب، ولا تركز على وظيفتها السيميائية التي تضطلع بها، علمنا أن التعريف من خلال السمات الدلالية هو في جوهره لا يكاد ينفصل على المعطيات السيميائية التي تعد أساسا جوهريا لوجودها، ولا سيما أن السمات الدلالية لا تعرف إلا من خلال العديد من المقولات السيميائية مثل مقولة الاختلاف، ومبدأ التقابل والتشاكل،

[1]- توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، كلية الآداب ،جامعة منوبة، دار محمد على ، تونس ط1، 2003، ص.131.
في الحقيقة هذا الرأي الذي يتبناه توفيق قرية هو مأخوذ عن الآن ري الذي يعد أهم المتخصصين في الدراسات السيمائية المعاصرة، ولعل من أشهر كتبه في هذا المجال كتاب نظرية العلامات والمعنى وهو في جزأين. والجدير بالذكر أن كتاب توفيق قريرة كتاب مهم في المصطلح النحوي بعامة، واللغة الواصفة النحوية بخاصة. لهذا رجعنا إليه في الكثير من المسائل المرتبطة ببحثنا هذا.

ولعل ذلك ما أثبته غريماس في حديثه عن البنية الدلالية البسيطة في كتابه " دلاليات بنوية"، ومن ثمة فإن اللسانيات ((وأكثر من ذلك علم الدلالة الألسنى، يرتبطان بالسيميائية ارتباطا وثيقا... وفيما يتعلق بالعلاقة التي تهمنا في المقام الأول بين علم الدلالة الذي يعتبر أحد مكونات السيميائية)) [1]. مما يعنى هذا أن إعادة النظر إلى الرؤية السيميائية هو إعادة ترتيب لموضعة البعد الدلالي داخل المجال السيميائي وحسب، ومن ثمة لا يتناقض هذا مع ما قدم من أراء حول تبعية بعض الأقسام السابقة إلى علم الدلالة. كما انه سيتبين لا حقا أن هذه الأقسام تقوم على مبادئ سيميائية صريحة، أو قل إنها كانت جزءا من الدراسات السيميائية من حيث مبدؤها وأسسها القائمة عليها.

والجدير بالذكر في هذا السياق، سيكون اقتصارنا في تحليلنا لآليات بناء اللغة الواصفة النحوية على الجزء المرتبط بالكلام وأقسامه، وما يمكن أن نزيده في بعض من الأمثلة الخارجة عن هذا الباب يكون من باب توكيد الآراء وإثباتها حول مسألة ما، كما اننا سنحاول تتبع تحليل آليات بناء النص النحوي وارتقائها من خلال ظهور كتاب سيبويه وصولا إلى النحاة المتأخرين. وعليه إذا كان النحاة يرون في حدود النحاة أنها بعيدة عن ضروب اللغة الواصفة النحوية فهل حقيقة التزموا بهذا المنطلق المعرفي في صوغهم للغتهم النحوية ولاسيما عند المتأخرين من النحاة أمثال البطليوسي وغيره؟ وما هي الفروق الموجودة بين اللغة الواصفة النحوية الخالصة واللغة النحوية المنطقية من حيث الآليات والقواعد المتحكمة في صوغهما ؟

[1]- هربرت بركلي، مقدمة إلى علم الدلالة الألسنى ، تر. قاسم مقداد ، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ط1، 1991 .صص.29 ،30.

الفصل الثاني

اللغة الواصفة النحوية والتعريف بالحد الواصف

- تمهيد
- سيميائية تعريف الاسم
- التعريف بالمثال
- التعريف بالتمييز
- التعريف بالاستعارة
- التعريف بالشرح
- التعريف بالعلة الاشتقاقية

تمهيد :

تمثل الحدود النحوية دوالا لغوية لمدلولات دوال لغوية، ومن ثمة فهي تحاول محايثة اللغة باللغة، فالحد لغة والمحدود لغة أيضا، ولعل هذا هو أهم فارق بين الحدود النحوية والحدود المنطقية التي تسعى إلى محايثة الأشياء باللغة، لذلك كانت حدودا ما هوية ولم تكن حدودا تميزية. ولهذا تتعرض نظرية الحدود الواصفة عند النحاة إلى التعريف بوصفه سيرورة دلالية منتظمة ناتجة عن ترابط علاماتهااللسانية، وهكذا ينتقل الكلام إلى نمذجة واصفة تتعامل معه باختلاف زوايا النظر النحوي بواسطة استبدالات لغوية مختلفة، ومن ثمة توافر إمكان تنوع الخطابات الواصفة واختلافها في المدونة النحوية، ولعل ذلك ما ولد اختلافات نظرية عديدة حول الكثير من المسائل النحوية.

وكما أوضحنا من قبل سنحاول تحليل النصوص النحوية المرتبطة بالكلام وأجزائه انطلاقا من عرض كل ظاهرة موصوفة، ثم التعرض للآراء الواصفة المنتجة حولها سواء أكانت دلالية أم سيميائية. وعليه قد نجمع في معالجة قضية ما هو سيميائي وما هو دلالي في الآن ذاته، ومن ثم لا يكون تحليلنا تحليلا ينطلق مما افترضناه من طرائق تعريفية، وإنما يكون تحليلا ينطلق من معاينة الآراء اللغوية الواصفة وموضعتها في أحد الطريقتين السابقتين، ومن ثمة يكون الموضوع المدروس طريقا لمعرفة الطرق، وليس العكس، لأننا إذا سبقنا الطرق عن ملاحظة المدونة النحوية نكون بذلك، قد ابتعدنا عن المنهج الوصفي التحليلي واقتربنا من المنهج المعياري، ولهذا كله نلفي أن موضوع الدراسة وطبيعته هو الذي يملى طرق تحليلها ودراستها. كما أنه من جهة أخرى، إن تتبع طبيعة اللغة الواصفة النحوية وطرائقها يحتم علينا ضرورة احترام التسلسل التطوري للمدونة النحوية، ومن ثمة سنحاول معالجة مسألة اللغة الواصفة وتطوراتها انطلاقا من النص الأول المقدم من قبل سيبويه وتحديد خصائصها التعريفية، وبعد ذلك ننتقل إلى المرحلة التي جاءت بعدها.

1- تعريف الاسم:

1- 1- التعريفبالمثال:

لقد تبنى **سيبويه** طريقة في وضع حد للاسم تستند إلى التمثيل تمثيلا مباشرا حقيقيا بإحالته إلى ما هو موجود في عالم الأعيان دون الاعتداد بما هو موجود في عالمالأذهان ؛لأنه ((ربما وضح المثال ما لا يوضحه الحد)) [1] . وفى هذا يقول سيبويه في تعريفهللاسم ((فالاسم رجل، وفرس، وحائط)) [2] . ومن إدراك هذه الإحالات الخارجية ينشأ تصور حول مفهوم الأسماء التي يقوم على صبغة واقعية؛ وعليه فكأن الأسماء وحدها التي تستطيع أن تكون مؤمثلة ويصح قياس بعضها على بعض، ((ذلك أنه يستدعى النظر في الكلمة من حيث مشابهاتها لواحدة من كلمات التعريف المؤمثلة الثلاث)) [3]، ومن ثمة يفيد المثال المقايسة على أساس التقريب فقط؛ لأنه قد لا يستغرق جميع صنوف الأسماء كأسماء الشرط والاستفهام وغيرهما .

مادامت الأسماء ((صورة تستنسخ أنموذجا، وتحيل على موضوع وإن لم يكن موجودا ، وعليه فان الاسم بعامة واسم العلم بخاصة نسق سيميائي دال)) . [4]ولا سيما أن الأشياء والموجودات لا تعرف بذاتها إلا من خلال أسمائها المسماة بها . ومن هذه الزاوية عرف الاسم بأنه ((هو ما يكون علامة للشيء ودليلا يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال)) . [5] وهكذا فإن الاسم صار علامة سيميائية محكومة بنسق له سننه الخاص .

يشكل تعريف الاسمعند سيبويهأحد طلائع التفكير السيميائي حول التسمية بوصفها علامات لازمة مختصة نحو زيد وعبد الله [6] ، وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه

---

[1] - مجمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا شرق، 2011، المغرب، ص.105.

[2] - الكتاب،ج1، ص.12.

[3] - حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق العربي، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص.142.

[4] - احمد يوسف،السيميائيات الواصفة، ص.72.

[5] - الكفوي، الكليات، ص. 74.

[6] - سيبويه، الكتاب ص. ج2ص.5.

يعرف به دون سائر أمته، وقوله لازمة هنا تؤدى إلى أن علاقة الاسم بالمسمى ليست علاقة معللة بقدر ما هي اعتباطية؛لأن الأسماء ليست مستوحاة من ذات المسمى؛ ولأن ما يلحق الأسماء ويعتورها من زيادة وحذف لا ترتبط بالمسمى الذي هو الشخص. [1] ومن هنا ليست هناك علاقة مباشرة بين الاسم بوصفه دالا وما يدل عليه، لكون أن الاسم مجرد علامة لسانية عارضة لزمت المسمى ودلت عليه.

ولعل هذا الخيار المعرفي الذي أبان عنه **سيبويه** جاء لمقتضيات ابستمولوجية وكلامية ، عكست موافقته لأصحابه من المعتزلة [2] ، الذين يميزون في صفاته وأسمائه أنها ليست هو سبحانه وتعالى.

وعليه تكون لدينا منظومة سيميائية واصفة تشتمل على أربعة أبعاد هي :

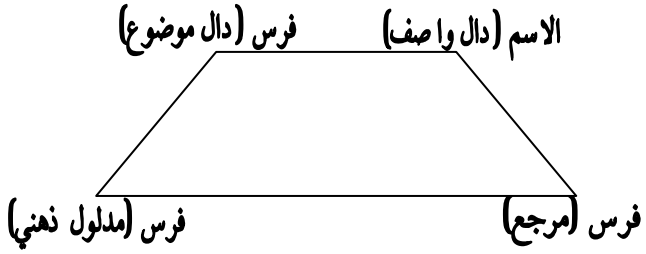

ينضاف إلى هذا كله أن حد الاسم عند **سيبويه** يستجيب لرهان الخاصية الحسية التي نبذت متصورات المعنى القائمة على أساس الصورة الذهنية [3] ، إذ ينقاد إلى إبانة الخاصية المرئية التي يتوافر عليها الاسم، بكونه ((ما أبان عن مسمى شخصا كان أو غير شخص مثل رجل وفرس وزيد ونحوه من المرئيات..)) [4] . ومن ثمة جاز لنا القول إن قوامه خاصية خاصية التمثيل المرئي التي تعلق معنى الاسم بالأشياء التي يحيل إليها . وهي في النهاية تمثل عالم الحقائق حتى يتسنى لنا ترسيخ معنى يتسم بالوضوح. فصارت ((الأسماء تنوب في تصوّر المعاني في نفوس السَّامعين مَنابَ المسمَّياتأنفسِها لو شاهد وها . فإذا قال القائل:

---

[1] – ينظر، السهيلي ، نتائج الفكر في النحو، ص41.

[2] – إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص.177.

[3] – احمد يوسف الدلالات المفتوحة، ص.87.

[4] – بن بشاد ، شرح المقدمة المحسبية، ص.91.

رأيتُ جَمَلاً، تُصوّر مِنْ هذا الاسمفي نفس السامع ما كان يُتَصوّر من المسمَّى الواقع تحتَه لو شاهده)) [1] . ومن هنا كان الاسم بمثابة العنوان الدال على صاحبه، من حيث تقدمه عليه في الرتبة من جهة الدلالة، لأنه ((أعلى من صاحبه، إذا كان يخبر به وعنه، وليس كذلك صاحبه)) . [2] لأنه أدنى منه ودونه من حيث إنه مدلول عنه بذلك.

ووفق هذه التراتبية التمثيلية في الحد التي تجعل من الأشياء الموجودة علامات دالة علذاتها، والألفاظ الموضوعة لها تتماهى معها إلى درجة أننا نكتفي بها لمعرفة أصحابها، لهذا كانت الأسماء علامات دالة على أصحابها دلالة تطابقية، ((فليس هناك فرق بين كلمة إنسان والعلامة اللسانية التي تمثل الإنسان نفسه، فالإنسان هوالكلمة)) [3] . إن هناك علاقة وطيدة بين الأسماء وما تحيل إليه، ذلك أن دلالة الألفاظ يمكن تفسيرها بالنظر إلى هذه العلاقة.

يعكس هذا الاختيار وجه مخالفة سيبويه للمناطقة الذين درجوا على وضع حدود جامعة مانعة، ولعله أولى طرق التعريف من حيث التدرج في حصول المعرفة بالمحدود ؛ لأنه ((الطريقة التي تسبق كل طريقة أخرى ، لأنه يستحيل إقامة نسق من القواعد التعريفة دون أن نفترض وجود عدد ما من الألفاظ سبق لها أن اكتسبت معانيها ،والتي تتوسل بدورها لتعيين معاني سائر الألفاظ)) . [4]فالحد التمثيلي يكون بمثابة اللفظ المشترك الجامع لأنواع تدخل ضمنه تضمنيا ولا تطابقه تمام المطابقة، لهذا نلفي **أبا البركات البغدادي** يرى بأن ((التمثيل هو تعريف الشيء بنظائره، وأشباهه والكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته... فكما يعرف الجنس بأنه كالحيوان والنوع بأنه كالإنسان والشخص بأنه كزيد والمثلث بأنه كهذا المخطوط، وفائدته الكبيرة هو أن يورد تبع الأقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم فيكون مفهما لمضمونها لا متمما لمفهومها بإيناسه الذهن بما عزب من ألفاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمع له متفرق معانيها وهو كثير النفع في

---

[1] – البطليوسي، رسالة في الفرق بين الاسم والمسمى، ضمن : رسائل في اللغة، تح. وليد محمد السرقابي، مركز فيصل للبحوث والدراسات، الرياض،ط1، 2007، ص. 97.

[2] – الكفوي ، الكليات، ص. 74.

[3] – جيرار دولدال ، ص.128.

[4] – عادل فاخوري ، منطق العرب، ص. 51.

التعاليم لتقريبه على المتعلمين وتخفيفه على المعلمين، ومع ذلك فقلما تحتاج إليه الأذهان القوية أو تلتفت عليه الغرائز الذكية خصوصا إذا ارتاضت في العلوم وتمرنت في الفهم والتفهيم والعلم والتعليم ويعدون كلفة وهذرا في الأقاويل المعرفة)). [1]ولعل هذا كان سببا لرده عند **ابن سبينا** بكونه ((ليس بتعريف حقيقي، بل هو كتعريف وقد يقع فيه الغلط كثيرا)). [2] لما يمكن أن ينسحب عنه من أوهام وأغلاط جراء عدم معرفتنا بالأمثلة المقدمة عن المحدود وما ينطبق عليه منها انطباقا كليا من جملة الما صادقات.

وبناء عليه فإن الحد التمثيلي الواصف وسيلة من وسائل التقريب العلمي لإيضاح دلالة المحدود بحسب التمثلات الناتجة عنه، حتى ((وإن لم يحضر الشيء المطلوب عند الحس فقد حضر نظيره وجعل منه عند الذهن ما كان يحصل من ذلك ولو حضر)). [3] فهو بذلك يعكس الروابط الموجدة بين الحد والمحدود أو اللغة الواصفة واللغة الموضوع.

وإذا رمنا الحديث عن هذه الروابط التي تتحكم فيهما فهي قائمة على تضايف حاصل عن وجود تناظر أو تشابه أو علاقة كل بأجزائه وأشخاصه ومحسوساته كما بين ذلك **أبو البركات البغدادي**، وبخاصة عندما حدد مرامه بأنه لغة واصفة فوقية وليس لغة موضوع بكونه مفهما لمضمونها لا متمما لمفهومها؛ لأننا إذا اعتبرناه متمما لمفهومها يكون حديثنا في ذلك عن اللغة الموضوع ولا يكون عن اللغة الواصفة. ولاغرو أن ينهض الممثل بالمثال الذي ((يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد)) [4]. ولا سيما أن المثال يعلل الممثل تعليلا تاما بما يسمح بتعريفه وإظهار خصائصه.

إذا كان الحد التمثلي عند **أبي البركات البغدادي** معرفة لغوية واصفة بعدية تلي كل معرفة مجردة اعتاص فهمها على الذهن، فإنه عند **سيبويه** معرفة قبلية تسبق الحدود

---

[1] – أبو البركات البغدادي، المعتبر، صص. 49.48.

[2] – ابن سينا، منطق المشرقيين، ص. 44.

[3] – أبو البركات البغدادي، المعتبر، ص.

[4] – الجرجاني التعريفات، ص.318.

المجردة القصد منها تهيئة العقل إلى استقبال المتصورات المجردة، وهكذا يغدو الحد التمثيلي مدعاة لبناء سلم المعرفة النحوية عن طريق تمثيل العلامة النحوية بعلامة أخرى لسانية تعبر عنها ، ومن هنا يبدو من التبسيط المخل لفهم هذا المنوال إذا نحن نظرنا إليه على أنه يفتقد إلى ((صفة التجريد فهو أقرب إلى الوصف، ومن ثم هو أقرب إلى النتائج الأولية للاستقراء ، لهذا كان تعريف سيبويه مناسبا لمرحلته)). [1] لأن المثال بما هو تمثيل لشيء مادي هو أساس انبناء التجريد بما هو صورة لذلك الشيء الممثل، فلولا المثال لن يكون هنا صور مجردة؛ لأنه عندما ((يقع التعريف بهيئة صورية ... فيحصل في ذهن السامع هيئة صورية هي المعرفة)) [2] ؛ ولهذا كله لا يمكن أن نفصل الحد التمثيلي عن توطين المعرفة وإرسائها في نفوس أصحابها بوصفه علامات لسانية دالة على علامات لسانية أخرى.

يبدو أن ضرورة الدور الريادي في تحقيق المعرفة والوظيفة الطلائعية لبناء العلم بناء مؤمثلا بات من متطلبات النسق المعرفي، حيث يساعد هذا على إضفاء الوضوح على المتصورات الذهنية وإعطائها حقها من البساطة وتجفيف منابعها من الأوهام المغالية قي التجريد ، حيث لا ينبغي أن يكون لها أي امتياز عن الوصف بالمثال لأنها لا يمكن أن تكتسب فاعليتها إلا به. ولهذا كله يرى **الفارابي** أن أصحاب العلوم وأربابها ((ينبغي أن يعلموا الأشياء النظرية بالطرق الاقناعية، وأن كثيرا من النظرية يفهمونها بطريق التخييل، وهي التي لا سبيل إلى أن يعقلها الإنسان إلا بعد أن يعقل معلومات كثيرة جدا .. فان تلك ينبغي أن يفهم العامة مثالاتها وتمكن في نفوسهم بطريق الإقناع)). [3] وعليه يسلم **سيبويه** بالمنطق المتدرج في التعريف بالمعرفة النحوية التي تقتضي تجاوز معوقات التجريد بالتمثيل بوصفه مرحلة أولية للإبانة والتوضيح.

نلفيلهذا الخيار المعرفي تعليلات عديدة لدى المتأخرين من النحاة منها قول **الزجاجي** : ((وأما سيبويه فلم يحد الاسم بحد يفصله عن غيره ولكن مثله فقال والاسم رجل وفرس

---

[1] – حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ط1، ص.142.

[2] – القرافي ، المحصول في علم الأصول،

[3] – الفارابي، كتاب تحصيل السعادة، تح أبو على ملحم، دار ومكتبة الهلال، لبنان ،1995 ،ط1، ص. 72.

فقال أصحابه ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل وحد الفعل لأنه عنده أصعب من الاسم)) [1] . ومن هنا يعتقد **الزجاجي** أن اكتفاء سيبويه بالمثال عن الحد في الاسم مرده إلى عدم صعوبته مقارنةبالفعل، وبذلك لم يقدم سيبويه للاسم حدا واصفا [2] ولا تمييزيا، وبخاصة أن **الزجاجي** ذاته يكتفي بطريقة سيبويه في التمثيل عند حد الاسم بقوله ((الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به)). [3] ويستطرد **الزجاجي** في ذكر حدود الاسم عند المناطقة ونقدها من جهات عديدة تتبوأر كلها حول مصادرة واحدة تتمثل في كونها خارجة عن أقيسه النحو وأوضاعه.

يؤكد مثل هذا الاعتقاد أن المعتبر من البحث في الألفاظ عند النحاة غيره عند المناطقة من حيث هو لغة واصفة، لاختلاف ((بحثي أهل العربية والمناطقة عن أحوال اللفظ، فإن أهل العربية يبحثون عنها على قاعدة لغة العرب، والمناطقة يبحثون عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات)). [4] ومن هنا يتبن أن المنطق علم صوري من جهة أنه يسعى إلى استقصاء المعاني المنطقية المشتركة بين اللغات، في حين أن النحو علم تداولي يسعى إلى دراسة ألفاظ اللغة العربية كما استعملها أهلها وأم بها أفرادها المتكلمين، ومن ثمة إذا حصل للمنطقي أن يقارب ألفاظ لغته، فينبغي عليه أن يتوسل لذلك بلغة نحوية واصفة؛((لان المنطقي إذا كان نحويا أيضا فله شغل بالألفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث إنه نحوي)). [5] وذلك كله لئلا تلتبس اللغة النحوية الواصفة باللغة المنطقية الواصفة.

تضطلع مطارحات الحد التمثيلي بمهمة التقريب ((لأنه وكما لا يحسن إرشاد المتعلم إلا بلغته، لا يحسن إيصال المعقول إلى فهمه إلا بأمثلة هي أثبت في معرفته)). [6]وعليه يكون التمثيل سبيلا سيميائيا إلى حصول المعرفة بما يفيد استحضار متصورات ذهنية لإحالات مرجعية غائبة، ومن ثمة يضطلع بتحويل الواقع العيني إلى واقع ذهني بوصفه متصورا عن

---

[1] – الزجاجي، الإيضاح، ص.48.

[2] – عبد الرحمن بودرع ، ص.95.

[3] الزجاجي الإيضاح ، ص48.

[4] – العطار حسن، حاشية على تهذيب المنطق والكلام، ص.84.

[5] – الشريف الجرجاني، حاشية على شرح الشمسية ، شروح الشمسية وحواشيها، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة،2010،ص.173.

[6] – الغزالي، معيار العلم، ص. 61.

طريق المقايسة بين طرفين بينهما مناسبة. وعليه يكون ((للمثال فائدتان، تقريب الشيء الحاصل عند العقل في الوجود وإخراجه من أن يكون باطلا وإيضاح المثل)) [1]. ينضاف إلى هذا أن انبجاس المثال يؤدي إلى اقتصاد الوسائل واختصارها بالنسبة إلى المتعلم، ويكون التمثيل تاليا بلاغة من بلاغات اللغة الواصفة واختزال للمعنى في إقناع المتعلم من عدة جهات هي :

1- سهولة تقريب المثال من ذهن المتعلم .

2- اقتصاد العبارة واختزالها وإفهام المتعلم بأقصر سبل التقريب والإيضاح.

3- تأدية المعنى المراد إيضاحه بتمام الإشارة، لأن المثال يذكر لإيضاح القاعدة بتمام إشارتها. [2] ومن ثمة يستمد الحد التمثيلي فاعليته من الأمثلة التي تسانده.

وبعد فراغنا من إجالة النظر في مزايا حدود الاسم وقضاياه أمكننا القول: إن اللغة الواصفة النحوية للاسم اختلفت أدوات تقريبها ووصفها باختلاف زوايا النظر المحددة لذلك، مما يعكس اضطرابا على مستوى اللغة الواصفة في تحديد الاسم وتباينها تباينا أفضى إلى عدم الوضوح من حيث المفهوم، ولا سيما أن إحجام **سيبويه** عن وضع حد للاسم واكتفاءه بالتمثيل تمثيلا حقيقا للمسميات المندرجة فيه أدى إلى اختلاف الحدود التي جاءت بعده. بيد أن هذه الإستراتيجية التمثيلية في اللغة الواصفة تعيدنا إلى مربض سيميائيات التفكير النحوي الأول عند سيبويه، لهذا لا يمكن أن يغمط فضلها في إصابة المعنى المراد من المحدود لإسهامها في ((فهم معنى ممثل معين)). [3] مباشرة عن طريق إدراك موضوعات واقعية بتمام معناه.

---

[1] - أبو الفرج بن الطيب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرفوريوس، تح كوامي جيكي، دار المشرق، بيروت لبنان ،ص. 71.

[2] - التعريفات، 318.

[3] - أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة ، ص.143.

1- 2- الحد باعتبار قاعدة التمييز أو قاعدة التعريف بالنظير :

في البداية قبل تفصيل القول في توضيح هذه القاعدة، ينبغي توضيح العلاقة بين هذه القاعدة والقاعدة السابقة لأن هناك فرقا بينهما، ولا سيما أننا نلفي العديد ممن تحدث عن هذا النوع في إطار حديثه عن التعريف بالمثال، بكون أن ((النظير يطلق على المثال مسامحة)) [1]. لأن الظاهر من حيث معناه اللغوي أنه يدل على المثال بالنظر إلى ذاتيهما، لذلك صلح النظير أن يدل على المثال، لكن مع العلم أن النظير خارج عن ذات ما يناظره والمثال منسلخ عن ذات ما يمثله، لأنه إذا قوبل النظير بالمثال ((بأن يقال: هذا نظير له لا مثال له مثلا لا يراد به المثال بل يراد به أنه نظير له أي شبيه له)) [2]. وإذا ثبت أن الكيفية التي يأتي عليها النظير للمثل لا تتعلق بذاته، لزم أن تتعلق هذه الكيفية بمنزلته من خلال استثمار التقابل معه على أساس المشابهة.

ولعل هذا ما جعل أبا البركات البغدادي يعتبر أن الحد بالنظير هو جزء من الحد بالتمثيل، بكونه أنه ((تعريف الشيء بمشابهاته لشيء واحد في كل حال، وذلك هو نظيره وإن خالفه في أوصافه بأقلية أو أكثرية وشدة أو ضعف.... والتعريف بالأشباه هو انتظام التعريف من مشابهات عدة ومخالفات الأشياء)). [3] إن التعريف بالنظير هو تمثيل يقوم على أساس المشابهة ولا يقوم على أساس الجزئية، مما يكتسب جراه معنى قيميا تقابليا يبين وجوه التميز بين اثنين يتشاركان في النسبة إلى قسمة واحدة، حتى يقتدر الواصف على أن يجرد معنى من معنى آخر سواء تعلق الأمر بمعنى الممثل أم بمعنى النظير.

يرى **التهانوي** أن الفرق ((بين المثال والنظير أن مثال الشيء لا بد أن يكون جزئيا من جزئيات ذلك الشيء، ونظير الشيء ما يكون مشاركا له أي لذلك الشيء في الأمر المقصود منه، ويكونان أي النظير وذلك الشيء جزئيين مندرجين تحت شيء آخر)) [4]. وإذا وعينا

---

[1] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.

[2] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.

[3] - أبو البركات البغدادي، المعتبر في الحكمة، ص.

[4] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص.

هذا كله على التفصيل، تبين أن الالتباس الذي يقترن بالنظير ويصله بالمثال، فاصلا بينه وبين ما يمثله، على اعتبار أن المثال كما سلف يقوم بالتوضيح من خلال تماهيه مع ما يمثله تماهيا جزئيا، بينما النظير يتعلق مع ما يناظره على اعتبار نسبة تشاركية بينهما، يكونان بها جزءان مندرجان تحت قسمة واحدة، كما هو الحال في الاسم والفعل والحرف المندرجين تحت قسمة الكلم.

ينبثق الاختلاف بين المثل والنظير حسب **أبي هلال العسكري** ((أن المثلين ما تكافآ في الذات... والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها)) [1]. بمعنى أنهما يشتركان في الماهية لهذا جاز أن يمثل بالواحد إلى الآخر، أما النظير فلا يقترن بما يناظره إلا من جهة اللوازم والأعراض لاختلافهما في الماهية.

وعليه حقيقة يكون النظير أداة واصفة للفظ بما يقابله فهو ((عبارة عن تشبيه ما يطلق عليه اللفظ المعرف بشيء يشابهه في أكثر أوصافه المعتد بها)) [2]. ذلك أن به تتحدد قيمة كل لفظ واصف من خلال لفظ واصف آخر، مما يصير سببا لمعرفة الائتلافات والاختلافات بينهما، فلا يكون لهذين اللفظين طرفان متباينان وحسب، وإنما منازل متفاوتة بينهما، وكأننا نخبر بالنظير عما يناظره، فيكون لدينا لفظ واصف للفظ واصف يتحول بذاته إلى لفظ موضوع. وكما أن مناظرة الشيء لغيره لا تترتب عنها مماثلته لغيره، وإنما تترب عنها مفارقته له، لهذا كان التفريق ينوب عن التنظير ويحل محله في الوصف حسب ما ذهب إليه أحمد **الهادي المقصودي**؛ لأنه ((عبارة عن بيان ما به الفرق بين ما يطلق عليه اللفظ المعرف وبين ما يشابهه بحيث يشتبه أحدهما بالآخر)) [3]. فعند سؤالنا عن الفرق بين الاسم والفعل نقول: إن الفعل إما ماض أو حالي أو استقبالي، والاسم ما هو مجرد عن هذه الأزمنة الثلاثة، فنكون بذلك قد ميزنا بينهما تميزيا تفريقيا.

---

[1] – أبو هلال العسكري، الفروق، تح أحمد سليم الحمصي، مطبعة جروس براس ، طرابلس، لبنان، ط1، 1994 ،ص.168.

[2] – أحمد الهادي المقصودي، ميزان الأفكار، ص.57.

[3] – المرجع نفسه، ص.58.

وانطلاقا من هذا كله يرى**البطليوسي**أن حد **سيبويه** كان حدا تفريقياأو حدا تناظريا من جهة أنه وإن لم يصرح بحد له، إلا أنه بحد الفعل والحرف في مقابل ذلك يكون قد حد الاسم، ويلخص **البطليوسي** هذه القاعدة بقوله: ((وكأنه جعل تعريته من حد الفعل وحد الحرف حدا له... فالأشبه عندي أنه جعل تعريته من الحد كالحدله)) [1]، وهذا عين ما ذهب إليه **الزمخشري** بقوله: ((وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم)). [2] وإذا استعملنا بهذا الصدد اصطلاح أهل السيميائيات المعاصرين وتحليل الخطابات، جاز لنا أن نقول بان هذه المنوال الإجرائي الذي اعتمده **البطليوسي** يتناسب اليوم مع عكفت عليه نظرية التحليل السيمي أو المؤلفاتي من خلال تحديد سمات الألفاظ ومعانيها انطلاقا من معرفة السمات الفارقة التي تميزها عن وحدات أخرى تنتمي إلى الحقل الدلالي نفسه في إطار ما يجليه مبدأ القيمة السيميائي الذي وضعه **دوسوسير**، فالعلامة لا يمكن إدراك كنهها إلا في إطار ما تجليه معرفة العلامات الأخرى داخل النسق اللغوي، وبما أن النحو نسق لغوي فلا يمكن معرفة علامة فيه إلا بمعرفة العلامات الأخرى، فمعرفة الحرف والاسم بوصفهما دوالا تنوب لنا عن معرفة الاسم بوصفه مدلولا .

يرى **البطليوسي** من جهة أخرىأن علة اختيار الاسم دون الفعل والحرف هي لزوم معرفة الفروع لا معرفة الأصول ، لأن ((الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرعان عليه، لأن كل واحد منهما يحتاج إليه والفرع يحتاج إلى بيان أكثر مما يحتاج إليه الأصول، ألا ترى أن التأنيث لما كان فرعا على التذكير احتاج إلى علامة تشعر بتأنيثه ولم يحتج التذكير إلى علامة تشعر بتذكيره، وكذلك الجمع والإفراد والتثنية والنسب وما أشبه ذلك)). [3] ومن هنا تظهر علاقة الأصل بالفرع هي علاقة استتباع،لأنها تقتضي أن ((يكون المنظوم الفرعي حاصلا من المنظوم الأصلي بطريق الاستلزام المنطقي)) [4]. ولا غرابة أن يستدل

---

[1] – البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل،76.

[2] – الزمخشري، شرح المفصل، ج1، ص.71.

[3] – البطليوسي، الحلل ، ص.76.

يقول سيبويه في هذا السياق : ((واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لان الأسماء هي الأولى، وهي اشد تمكنا، فمن لم يلحقها التنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول الله إلهنا وعبد الله أخونا)). الكتاب، صص. 21،20.

[4] – طه عبد الرحمن ، اللسان والميزان، ص. 70.

عن الأصل بالجزء لكون الجزء يتعدى إلى الأصل أو الكل، ويمكن أن يعبر عنه تعبيرا جزئيا، لهذا لا يحتاج الأصلي إلى علامات دالة بقدر ما يحتاج إليها الجزئي بوصفها لوازما دالة على الأصلي، ومن هنا تكفي معرفة الجزئي عن معرفة الكلي.

إن عملية الانتقال السيميائي من العام إلى الجزئي تحتاج إلى علامات معنوية غير ظاهرة، بعكس الانتقال من الجزئي إلى العام الذي يحتاج إلى علامات لفظية ظاهرة كما بينها **البطليوسي** في التعريف السابق.

عند محاولة إقامة بعض الروابط إن صح ما نفعل يمكن القول: إن حد سيبويه والزجاجي هو حد بالتمثيل يستند إلى ما هو موجود في العالم الخارجي أو إلى المرجع أو بالأحرى نجده ينفتح عن الوقائع الخارج لسانية، أما الحد الثاني المقدم من لدن البطليوسي ينكفئ على العبارة النحوية ذاتها، ويستفيد من أبعادها الداخل لسانية بدون الاحتكام إلى التمثيل وما إلى ذلك، مستعيرا قاعدة إمكان المعرفة بالتعارض التي تؤكد على ضرورة ((إلحاق الشيء بأشباهه)). [1] حيث لا يمكن معرفة الشيء إلا بنظيره ومعرفه نظيره تكفى عن معرفته اطرادا.

[1] – الحدود والفروق، ص. 64.

2- اللغة الواصفة النحوية والتعريف بالاستعارة:

لقد كان المعيشي اليومي مصدرا من مصادر سك الحدود النحوية الواصفة وصوغها، على اعتبار أن المنبجس من الأشكال الحياتية يبدو مرآة لواقع ممارسة حقيقية،تعمل على تعبئة أفرادها بمتصورات فريدة مستقلة عن تصورات المجتمعات الأخرى، ومن ثمة فهي مشتركة بين أفراد ذلك المجتمع الذين يتقاسمون معانيها على مستوى الموضوعات ذات الصلة بحياتهم، ولهذا كله كان التشارك في الفهم بين أفراد المجتمع الواحد أداة من أدوات استبيان المعاني والتعابير والشروح والأمثلة التي تصور المتصورات العلمية.

يحدث التمثيل علاقة سيميائية مع موضوعه مما يعطيه دلالات ناتجة عن نشاط ذهني يجعل من التمثل أداة من أدوات التعبير والتقريب والإسقاط. وذلك من خلال تحويل المفاهيم المجردة إلى مفاهيم ملموسة من خلال إحالتها إلى مواضيع مستوحاة من العالم الخارجي، ولا سيما أنها تروم تحويل المتصورات المدركة كما هي معيشة في الواقع ، أي بإدماج الاجتماعي في التمثيل، إن هذه العملية تلامس من حقل إنتاج النحو إلى حقل معرفة من نوع آخر ، إنها انتقال معرفة تخص التداول إلى معرفة تخص الفهم المشترك إلى معرفة خاصة بمجال معرفي معين. إن التمثيل شكل من أشكال التواصل التي يتم من خلالها نقل الأفكار التي يعتاص على الذهن فهمها ، ويمكنها الانتشار انتشارا واسعا داخل الحقل العلمي.

بعد أن أبانت الدراسات المنطقية واللسانية [1] المعاصرة تجذر عملية المقايسة وآلية التمثيل في العقل الإنساني تجذر اللغة الطبيعية ذاتها . وعد ((التمثيل أولية ذهنية مترسخة في اللغة الطبيعية وممارسة علمية وفلسفية تتخذ من المجاز والاستعارة والمقايسة والمطابقة والمخالفة ممارسات لغوية وفكرية لفهم العالم والتقاط شواهده المثلى)) [2]. لقد

---

[1] - ينظر كتاب: تكون المعارف: دور القياس التمثيلي، تنسيق بناصر البعزاوي، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية، الرباط، ع117، ط1، 2005.

[2] - عبد المجيد الصغير، التمثيل والتبرير، ندوة تكون المعارف: دور القياس التمثيلي، ص. 145.

سعت اللغة الواصفة في ذاتها إلى الاستناد إلى آلية التمثيل بوصفها لغة واصفة بيداغوجية تعمل على تقريب المتصورات وتسهيلها على العقول، ولم يجد النحاة غير قياس التمثيل سبيلا إلى تكوين المعرفة النحوية حين صاروا إلى استعارة أوصاف الدار ونقل نعوتها المعروفة وإسقاطها على المتصورات النحوية وانبنائها، انطلاقا من تشابه المراد تعريفه بتلك المقيس عليها الموجودة في الحياة اليومية.

وفي الحقيقة نلفى دوسوسير يستثمر آلية الاستعارة في لغته الواصفة، من خلا ل تقديم جملة من الأمثلة الموضحة لمتصوراته، يأتي في مقدمتها مثال الشطرنج والورقة النقدية، وغيرها من الأمثلة الواصفة،لهذا لا يمكنناالانتقاص من الدور الإضافيللاستعارات السويسرية في إبانة المفاهيم المجردة. ((لأننا نقرأ في موضع تال بخصوص الاستعارة المشهورة للورقة أن سوسير ينوي، غير مبال، عكس الوجه والقفا)) [1]. ولعل هذه الآلية التعليمة للمعرفة اللغوية لم تكن بعيدة عن النحاة العرب الذين عملوا على توظيفها في المدونة النحوية، ولعل من أهم الصور التمثيلية تواردا في المدونة النحوية حسب **توفيق قريرة** [2]، صورة القدر والنار التي تعمل على إبانة وجوه العمل النحوي، ((إن العوامل تختلف أعمالها ومعمولاتها فمنها ما يعمل فيه بأن يكون إلى جنبه وملاصق له ومنه ما يعمل فيه بواسطة بينهما . وقد كان بعض أصحابنا يشبه هذا بالنار التي تعمل فيما في القدر بتوسط القدر بينهما، وتؤثر فيه تأثيرا ما وتؤثر في القدر الإحماء والتسخين. فقد أثرت في القدر بلا واسطة وأثرت فيما بينهما بواسطة وهي القدر. وهذا تقريب)) [3]. ومن هنا تروم هذه الاستعارة تجسيد ((الفعل الذي يعمل في الفعل مباشرة عمل النار في القدر ويعمل في المفعول بالتوسط عمل إحماء القدر بداخلها)) [4]. ولعل هذا من السهولة أن يكون عرضا بيداغوجيا ليس بإمكانه تجاوز الصور التي تتيح النظر إلى المتصور النحوي وإدراكه.

---

[1] – ميشال أريفيه، البحث عن فرديناند دوسوسير، تر. محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان،2009، ط1، ص.81.

[2] – توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص.156.

[3] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص. 89.

[4] – توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص.156.

إن الاعتقاد بأن الاستخدام الاستعاري ضمن النحو ليس إلا إجراء إضافيا، يجعلنا نغمط دورها التمثيلي في تبسيط لغة العلم وتسهيلها ، ذلك ((أن التفكير في اللغة الواصفة تفكيرا نسقيا هو صورة عن الفائدة التي تظهر الاستعمال الاستعاري للمفاهيم العلمية)). [1] وعليه فالاستعارة تحمل قيمة بديلة عن عملية التعريف، لأنه لا يوجد أي علاقة بين المسميين كانت قائمة قبل التلفظ. لهذا ((ينبغي أن نتذكر الدور التوسيعي للتعريف الاستعاري. وعليه إذا كان من الناحية اللسانية التعريف ليس شيئا قابلا للعزل بكونه ظاهرة يمكن مقارنتها بالأشكال الموجودة الأخرى، لنفترض أن وضع حالة اللغة الواصفة اللسانية في التعريف من جهة العقل، فلماذا نرفض الاستعارة؟)). [2] إذا كانت لها من الأهمية البيداغوجية ما للغة الواصفة من دور.

ولعل هذه الممارسات الاستعارية تعتمد على عمليات عقلية وبعض الاستدلالات المنطقية لنقل الصورة إلى دائرة المعقول الممكن، وهي تقوم على القياس والمشابهة بين أمرين يشتركان في الدلالة على أمر واحد ، ولعل هذا يعكس نوعا من التفلسف في الآراء النحوية، ولعل هذا ما نلفيه ظاهرا في نص للسهيلي يتحدث فيه عن علاقة اللفظ بالمعنى، ويعترف انه لا يخلو من البعد الفلسفي بقوله: ((قلنا في ذلك جواب فلسفي لطيف ، وهو أن الجسد والمعنى روح، فهو تابع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف فإنها هو بحسب ما يكون في المعنى)) [3]. ان الاستعارة النحوية تروم الإقناع من خلال استثمار صورة للتقريب الأمر البعيد.

---

[1] - Abastado Claude. Avant-propos. In: Littérature, N°27, 1977. Métalangages. p.5.

[2] -Abastado Claude. Avant-propos. In: Littérature, N°27, 1977. Métalangages. p.5

[3] - السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص.77.

3- اللغة النحوية والتعاريف الشارحة :

لقد تنبه النحاة العرب إلى أهمية الشرح بكونه طريقا موصلا إلى التعريف الحقيقي، ذلك أن معرفة الحدود لا تتم إلا بمعرفة معاني الألفاظ الحاملة لها، والألفاظ الحاملة لهذه المعاني لا يمكن أن تُعرَف دلالتها إلا بألفاظ أخرى شارحة ومفسرة لها، ((والحاصل أن الماهية قد تتبين بأجزائها كتبيين الإنسان بالحيوان الناطق، وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الإنسان بالضاحك، ومن وجوه تبين ما يتألف منها الكلام العلامات)) [1]. ومن هنا يظهر أن عملية الشرح تستتب في حنايا الحدود برمتها، وتختلف باختلاف طرق التعريف الموصلة إلى فهم المعرَف.

إن افتقار الحدود النحوية للشرح واختزالها طلبا للإيجاز، قد يضير بمعنى الحد النحوي ويجعله حدا خداجا غير شامل للمعنى الموضوع له، وهذا ما لاحظه **الاستراباذي** عن حد **ابن الحاجب** للاسم؛ فقوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد <u>الأزمنة الثلاثة</u> يعد في نظر الاستراباذي إهمالا لا يحسن في الحدود، ذلك أن عبارة (الأزمنة الثلاثة) تبقى قاصرة عن أداء معناها ما لم تشرح، ((وإنما لم يفسر قوله: الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال، والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود، وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسير)) [2]. ومن هنا يكون التوسع في شرح الحد حتى ولو كان حدا منطقيا يبادر بالإيجاز ضرورة منهجية تفرض نفسها على واضع الحد طلبا للوضوح.

لقد تعامل النحاة مع مفهوم الشرح والتفسير بأنهما سيان من حيث دلالتهما، ذلك أنك ((إن قلت شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام، أجيب بان ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها ، فإن قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له)) [3]. ومن هنا يكون تعريف الشيء بمميزاته وعلاماته وتحليلها من

---

[1]- يس ابن زين الدين العلمي، حاشية ياسين على شرح التوضيح، ص.18.

[2]- الاستراباذي، سرح الكافية، ص.40.

[3] - - المرجع نفسه، ص.41.

خلال إيراد جزئيات المعرَّف أو من خلال الاستعاضة بشرح اللفظ بلفظ آخر ((كما حصل في مصطلح الكلام قائلا ويسمى الجملة، فقط للتقريب اقتناعا منه أن الجملة جزء من الكلام)) [1]. ولعل هذا ما يعرف **بالتعريف بالترادف** الذي يعمل على إيراد لفظ واصف للفظ آخر، ولعله ما يعكس تنويعا أسلوبيا على مستوى اللغة الواصفة حسب **شارل بالي**، ذلك أنه يعنى ((استغلال المتتاليات الترادفية والقياسية لتطوير فكرة أولى يراد التعبير عنها بتفصيل أكبر)) [2]. وعليه يكون الشرح Paraphrase عبارة عن تفصيل للمجمل من خلال ذكر ما هو ((أطول منه أو من ترجمته. إذا احترم جوهره نسميه تفسيرا واصفا métaphrase)) [3]. وعليه ينبغي أن نميز بين التعريف بالترادف والشرح Paraphrase، ذلك أن التعريف الترادفي يستند إلى ذكر المعادل المفرد وحسب، والشرح يسعى إلى تقديم جملة تسعى إلى شرح مفرد أو شرح جملة سابقة لها من خلال تكثير العبارة وتحليلها إلى مجموعات من الدلالات التي تشكل محتواها.

إذا كان الشرح paraphrase مجرد اسم آخر لما كان شائعا في الدراسات القديمة تحت ما يسمى بالجمل المرادفة الواصفة، ((فإنه إذا لم يكن هناك توارد redondance وحسب، فان كل نص جديد هو شرح، أو طريقة أخرى، أو تعبير أفضل عن الفكرة ذاتها)) [4]. ولهذا كله فإن الشرح يعمد إلى إعادة صياغة الجمل متى كان هناك غموض يعتورها، فتكون الجملة الواصفة شارحة للجملة الأولى من خلال فك سننها، وهذا ما يضفى نوعا من الوضوح حولها.

وما يعنينا من هذا كله أن عملية الشرح والتفسير تتجاوز حدود إعادة إنتاج العبارة بلغة أخرى مرادفة وحسب، وإنما ترمي إلى خلق نص جديد ((يجعله يتجاوز الإبانة

---

[1]- رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ط1، ص.144.

ملاحظة: جاء النص السابق في نص الكتاب كما يأتي: ((كما حصل في مصطلح الكلام قائلا ويسمى الجملة، فقط للتقريب اقتناعا منه أن الجملة جزء من الجملة)). ويبدوا أن هناك خطأ مطبعي ورد بالدقة في قوله" أن الجملة جزء من الجملة"، لان المراد من النص توضيح علاقة الكلام بالجملة، والسياق يفترض قول إن : " الجملة جزء من الكلام"، ومن هنا عملنا على تصحيح هذا الخطأ المطبعي في النص المستشهد به.

[2]- جورج مونان، معجم اللسانيات، تر. جمال الحضري، ص.146.

[3]- المرجع نفسه، ص.146.

[4] -Rey-Debove Josette. La synonymie ou les échanges de signes comme fondement de la sémantique. In: Langages, 31e année,n°128, 1997. p100.

والكشف والتوضيح ليصل إلى الاستدلال والتعليق)) [1] . فليست الإضافات الشارحة سوى تفسيرات؛ لأنها تعمد إلى إضافة متصورات جديدة تزيد بناء نظريا جديدا فوق ذلك البناء المتصوراتي، فتكون بذلك عملية الشرح آلية من آليات إنتاج المعاني والمتصورات النحوية.

ومتى علمنا أن الشرح يعمد إلى الزيادة بالتفسير، علمنا أن ذلك لا يظهر إلا باستعمال مجموعة من الاستعمالات اللغوية على مستوى النص النحوي، لذلك نلفى توارد مجموعات من الألفاظ التي تصب في هذا المعنى من مثل قولهم: " والمتبادر من هذا القول، "وبهذا تظهر صحة تقدير الشارح" و "أي" و"بمعنى"، "والمراد بقوله"، إن هذه الاستعمالات تبين عن جزء من العبارة الشارحة التي تحيل إلى اللغة الواصفة، لكن مع العلم أن هذا يتم بأحد الطريقين من جهة الاستعمال، فإما أن يعقب العالم على كلامه بذاته ، ويزيد في شرحه إن دعت إلى ذلك ضرورة، وإما أن يضاف على كلامه من قبيل عالم آخر يأتي على شرح كتابه أو التعليق عليه، وهذا ما يظهر في الشروح والحواشي والمتون والتعليقات النحوية.

يشير **سيبويه** في باب الحكاية إلى آلية من آليات اللغة الواصفة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بعملية الشرح وتستتب في حنايا الخطاب النحوي، ذلك أن ما يسميه سيبويه حكاية يمكن أن يعد دلالة تقريرية، بكونه يحيل إلى شرح العبارة النحوية ووصفها وصفا داخليا عماده التوضيح بالإيجاز، ذلك أن الحكاية دخلت الكلام على حد تعبير **ابن الأنباري** (ت.577هـ)؛ لأنها ((تزيل الالتباس وتزيل التوسع في الكلام)) [2] . ومن هذا المنطلق فالحكاية تعني دلالة اللفظ دلالة ذاتية تحيل إلى العبارة اللغوية ذاتها، حيث يقترن ((مصطلح الحكاية بما يشرحه اقتران النعت بمعنوته حتى بدا المصطلح وكأنه المركب بأكمله لجمعه جمعا غير متفاصل بين المدخل)) [3] .

---

[1] – توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص. 147.

[2] – ابن الأنباري ، أسرار العربية، تح. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، بدون سنة، ص.390.

[3] – توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص.151.

وإن أبنا إلى **سيبويه** نلفيه يراهن على الوظيفة الشارحة، ولا سيما أنه يعمد في أبواب كتابه إلى توضيح المتصورات النحوية عن طريق ذكر المجمل العام من الظاهرة اللسانية المراد توضيحها، ثم يعمد إلى إتيان التفصيل وما يعززها من أمثلة وشواهد واصفة، ((وربما تخلل عرض التفاصيل عبارات تفسيرية، تبدو كالاستطراد، كالذي حين تجمع المجاري الثمانية في ضروب أربعة، ثم تبسط الفوارق بين ما يكون إعرابا لعامل قبله، وما هو بناء لغير شيء أحدثه من العوامل، ثم يعرض اختصاص مجاري الإعراب، قبل تفصيل تلك المجاري المذكورة في الأسماء والأفعال والحروف. وهذا الاستطراد يلقى بين الإجمال والتفصيل تمهيدا لما سيرد في الثاني من ظواهر تقتضي البيان، وإزالة لما سيكون من لبس فيه)) [1]. إن الاستطراد أو الإطناب في القول النحوي يضطلع بدور تعريفي يعمد إلى تقريب المتصورات المعرفة وألفاظها تقريبا موسعا يأتي على ذكر التفاصيل والجزئيات.

وإذا أردنا التمثيل إلى هذا المنوال التعريفي عند سيبويه، فمثلا في تعريفه للفعل يشير ضمنيا إلى تبنيه طريقة التفسير والتبيين، إذ يقول ((فهذه الأمثلة من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله)) [2]. ولا ريب إذن، أن المفاهيم لم تكن شائعة لدى العامة من الناس، بحيث يحتاج ذكرها إلى إسناد توضيحات وتفسيرات حولها، لهذا يضيف على القول السابق قولا حول معنى الأحداث؛ فيقول: ((والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل)) [3]. فالأمثلة السابقة جاءت بقصد التفسير والتوضيح بكونها من الشواهد النحوية الواصفة للمحدود وصفا تقريبيا، ((فهي أمثلة في مواطنها، وشواهد في حقيقتها الأصلية، لأنها من كلام العرب القدماء، أوردها الباحث كما صدرت عنهم، ولم يتدخل في صياغتها أو تركيبها)) [4]. ومن ثمة كانت هذه الأمثلة الشارحة تتوخى التبسيط للدلالة على ما تدل عليه مباشرة، ((على غرار ما تقتضيه أساليب البحث والتعليم الواضحة، الخالية من التعقيد والمعاظلة، في التمثيل والتنظير والبيان)) [5]. ولعل إدراك **سيبويه**لطبيعة

---

[1]- فخر الدين قباوة، تحليل النص النحوي، دار الفكر ،دمشق، سوريا، ط2، 2006، ص.76.

[2]- سيبويه، الكتاب، ص.12.

[3]- المرجع نفسه، ص.12.

[4]- فخر الدين قباوة، تحليل النص النحوي،ص. 89.

[5]- المرجع نفسه، ص.90.

اللغة التي ينتجها ومدى استغلاق أوضاعها عن المتلقين، ما جعله ينحو نحوا تيسيريا في تعداد الأمثلة وتكرارها.

و من لغة الشرح ما يمكن أن يدخل في باب شرح النحوي ذاته لمصنفه، الذي يعتمد فيه على أسلوب المحاورة من خلال افتراض السؤال والجواب عليه بشرح يأتي على بيانه، فقوام هذا الطريقة الشارحة ((المجاوبة وهو مداولة الجواب ومراجعته)) [1]، من خلال افتراض أسئلة حول أقوال نحوية يقتضي شرحها، ولعل هذا ما يعكس علاقة كتاب بكتاب آخر للمؤلف ذاته، فيكون الكتاب الثاني برمته كتابا شارحا للأول واصفا له، وهذا ما فعله **ابن هشام** في كتابه " شرح قطر الندى" الذي جاء شارحا لكتاب قطر الندى، يطلق عليها اسم النكت، بقوله ((فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة قطر الندى وبل الصدى، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها..)) [2]. إن منوال المحاورة يتوافر على قيمة حجاجية تنحوا إلى الاستناد إلى التسلسل المنطقي المفترض بين السؤال والجواب، ومن أمثلة ذلك يقول ابن هشام : ((فإن قلت: فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع، كما اشترطت من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد؟ قلت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنسا للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولما أخذت القول جنسا للكلمة- وهو خاص بالموضوع- أغناني ذلك عن اشتراط الوضع)) [3].

إذا كان المرادف - كما أشرنا من قبل- يقوم بشرح اللفظ بلفظ مكافئ له ولو على وجه التقريب، فإن الشرح يتجاوز الشرح بالكلمة المفردة إلى عرض تفاصيل المعَرف، وهو في هذا يشترك مع التعريف المنطقي التام، إلا أنه لا يحتوى على ألفاظ منطقية تتوخى حصر الماهية واستغراقها استغراقا منطقيا، وإنما يسعى إلى تحليل العبارة وتجزئتها إلى مجموعة من الكلمات التي لا تحتكم إلى معيار محدد من حيث كميتها وقدرها، وبهذا نلفيه طلبا لزيادة الإيضاح ينقض مبدأ الإيجاز الذي يعد أهم دعائم التعريف المنطقي، فيمكن أن تتوالى الجمل الشارحة تواليا مطنبا بقدر الذي يستوفى المعنى ويحلله على آخره،

---

[1] - ابن يعيش، شرح المفصل، ص.52.

[2] - ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص.36.

[3] - المرجع نفسه، ص.38.

ومتى علمنا أن ((من كان قادرا على بلاغة الإيجاز كان قادرا على بلاغة الإطناب)) [1]. علمنا أن القدح في الإطناب بالنظر إلى قاعدة الإيجاز المنطقية لا يصح مادام الإطناب يتوافر على قدر غير قليل من البلاغة في التعبير والإيضاح التي يتوافر عليها الإيجاز. ولاسيما أن ((الإطناب بلاغة والتطويل عي، فأما الإطناب فإنما يكون في تفصيل المعنى وما يتعلق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل، فإن لكل واحد من الإيجاز والإطناب موضعا يكون به أولى من الآخر)) [2]. وفي هذا المعنى جاء لفظ التلخيص في الاستعمال العربي يدل على معنى الشرح والتبيين [3]، على الرغم من أن الشائع أن يفهم منه معنى الاقتضاب والإيجاز بدلا من الشرح.

ومن هذا المنطلق يرى **ابن يعيش** في شرحه لكتاب المفصل للزمخشري أن ما سيكون بصدده من شروح وتفاصيل، ليس لكونها قاصرة لا تستوفي المعاني النحوية، وإنما طلبا لزيادة التفصيل والشرح وحسب، لأن القدماء من النحاة جاءت عبارتهم الواصفة موجزة ولو شأوا أن يطولها لطولها، ولكن لمتطلبات معرفية تركوها على إيجازها، ولعل ذلك ما يعلله الخليل بن أحمد بقوله: ((من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيها القوى والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا)) [4]. إن الشرح النحوي هو عبارة عن نوع من التبرير والتعليل للظواهر اللسانية التي لم يأت عليها النحاة الأوائل على شرحها وتفسيرها.

إن معنى لفظ الشرح في المدونة النحوية جاء بمعنى التعريف الواصف، ولعل ذلك ما نلفيه عند **ابن السراج** مثلا في كتابه الأصول، الذي يستعمل فيه لفظ الشرح كمقابل للفظ التعريف،مع العلم أن المراد من لفظ الشرح عنده ليس الإطناب والتكثير في طلب المسائل النحوية كلها، وإنما ((ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط،

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ص.39.

[2] - الرماني، النكت في إعجاز القران، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القران، تح. محمد خاف الله احمد و محمود زغلول سلام، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط3، 1976، صص.78 ، 79.

[3]- المرجع نفسه، ص.68.

[4]- المرجع نفسه، ص. 39.

وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز)) [1]. والملاحظ كما قلنا انه عبر كل أجزاء كتابه يستعمل لفظ الشرح ولا نجد ذكرا للفظ التعريف البتة، فمثلا في تعريفه للاسم يقول ((شرح الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا، وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل والظن...الخ)) [2]. إن الشرح هنا اتبع طريقة توضيحية بادرت بذكر معنى مشترك عام تتداخل فيه كل الأسماء، إلا أن هذا المعنى المشترك يقسم تقسيما تجزيئا إلى أنواعه الداخلة فيه من خلال عرض المثال عرضا تفصيليا يأتي على تقسيم الاسم من حيث دلالته على شخص وغير شخص، ثم يبادر بضرب الأمثلة الشارحة على طريقة **سيبويه** في تعريفه للاسم.

إذا كان التعليل والمثال مطلبا بيداغوجيا من مطالب الشرح عند بعض النحاة كما رأينا، فإن **أبا حيان الأندلسي** (ت.745هـ) يرى أن التقريب لا يتم إلا بالإيجاز، لهذا نلفيه في كتابه تقريب المقرب يعمد إلى تخليصه من الإطناب، وذلك ما يقره بقوله: ((وجردته أحكاما مختصرة اللفظ، ميسرة للحفظ، قريبة المنال، عارية من التعليل والمثال)) [3]. ولعل لهذا الخيار منحى بيداغوجيا يتوخى اختصار العبارة ليسهل حفظها من لدن المتعلمين. إلا أنه وعلى الرغم مما يعتور الشرح من تطويل مضموني، فإنه يبقى شكلا ((من أشكال توضيح المتصورات وتقريبها إلى أذهان المتلقيين، فكان (دوره) الأساسي بيداغوجيا قبل أن يكون مضمونيا)) [4]. وعليه متى كان الإيجاز ميسرا للحفظ كان الشرح والتفصيل مسهلا للفهم ما لم يكن فيه تكرار عفوي غير معلل بيداغوجيا.

وعليه تاليا فالشرح يروم إبانة المتصورات النحوية وتميزها تميزا دقيقا، ليس على طريقة الأوضاع المنطقية، وإنما بمنوال نحوي خالص، مما جعله في نظر الكثير من المتقدمين من النحاة ضربا من ضروب التعريف التقريبي وحسب.

---

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996، ج1، ص.32.

[2]- المرجع نفسه، ص. 32.

[3]- أبي حيان الأندلسي، تقريب المقرب، تح. عفيف عبد الرحمن، دار المسير، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص.39.

[4]- توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص.152.

4- اللغة الواصفة وسيميائية التعريف بالعلة الاشتقاقية :

يكاد مفهوم العلة يطابق مفهوم العلامة حسب ما ارتآه علماء العربية، ولهذا سنضطر إلى تناول هذا المبحث بوصفه وجه من وجوه التقريب السيميائي الواصف للغة من منظور أنها أداة من أدوات التفسير النحوي الشارحة للعديد من الظواهر اللغوية. إن العلة بوصفها وحدة بين الدال والمدلول تصبح من وجهة المقاربة السيميائية خصيصة لغوية تترتب عليها أحكاما واصفة ينظر إليها على أنها ((تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، والاستدلال في عرف أهل العلم تقرير لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس أو من أحد الأمرين إلى الآخر)) [1]. وعليه تكون العلة نوعا من التدليل على صحة الترابط بين شيئين اثنين، وبخاصة أن كل علة جاز أن تسمى دلالة لأنها تدل على الحكم، والمؤثر أبدا يدل على الأثر. إن العلة طريق لحصول المعرفة بالمدلول ووقوع العلم به وقوعا لغويا واصفا على سبيل تفسير الظواهر اللغوية وعلل وجودها إن تسمية وإن استعمالا.

ومن هنا تبرم النحاة العرب بالنظر في اللغة النحوية وحدودها والمجادلة على صحة أوضاعها المستنبطة من كلام العرب، وفي هذا يرى **الزجاجي** أن ((علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق)) [2]. فالعلة بوصفها علامة دالة على مدلول ما هي مستنبطة باستقراء كلام العرب وملاحظته، لهذا ليست من قبيل العلة المنطقية العقلية التي تجعل العلاقة بين المعلولين علاقة إيجابية [3] تؤدي إلى انتفاء المعلول بانتفاء العلة، كما في جعل النار علة للحرق، الذي ينتفي إن لم توجد النار.

وعليه تاليا إن العلة النحوية في علاقاتها بصناعة اللغة الواصفة تحاول استكشاف تلك العلاقة الموجودة بين المسميات النحوية بوصفها لغة واصفة وعلاقتها باللغة الموضوع المستوحاة منها، لهذا دأب نحاة العربية على تعليل اللغة النحوية وشرح ما وراء أوضاعها

---

[1]- الكفوي، الكليات، صص.439، 440.

[2]- الزجاجي، الإنصاف، ص.64.

[3]- ينظر حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص. 57.

الاصطلاحية التي ارتضوها بوصفها علامات دالة على تصوراتهم، ومن هنا يصلح أن تكون العلة النحوية نوعا من تبرير تلك العلاقة المعللة الموجودة بين الدال اللفظي في اللغة النحوية وما يدل عليه من تصورات لفظية في اللغة العادية.

لا مندوحة أن الابحاث في علل اشتقاق التسمية ووضعها نلفيها أولت عنايتها للبحث في المسالك اللغوية التي انبثقت منها المصطلحات النحوية وتلقيبها ؛ وذلك لأن العبارات اللغوية لا يستنفذ وصفها بالحدود والعلامات وحسب؛ وإنما يحتاج إلى إبراز ما اصطلح عليه النحاة بالاشتقاق؛ بكونه يعمل على تبرير اصطلاح التسمية ووجه اختيارها لإفادة المعنى النحوي المطلوب، ولهذا نلفي ابن الخشاب يرى أن ألفاظ اللغة الواصفة وكلماتها ((لكل منها حد وعلامات واشتقاق. فالحد يحصر ذات المحدود والعلامة تعرفه، والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه)) [1]. ومن ثمة تعمل هذه الآلية الواصفة على استكشاف أصول اختيار اللفظ الواصف وتعليله، وهذا ما يؤدى إلى الاعتقاد بأن اللغة النحوية لم تكن من قبيل الأوضاع الاعتباطية، وإنما كانت لغة مبررة تستدعى دوالها الاصطلاحية ما وضعت إليه استدعاء ضروريا.

ومن ثمة يتساءل **الزجاجي** عن مناسبة تسمية الكثير من الاستعمالات اللغوية باصطلاحات لغوية معينة، ((سؤال آخر على أصحاب سيبويه يقال : لم سمى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماء وأفعالا وحروفا أعنى قولهم رجل وزيد ، وقام ويقوم، ومن والى، وما أشبه ذلك؟ وكذلك سائر هذه الأشياء إنما هي أفعال المتكلمين فلم رتبها النحويون هذه المراتب وسموها بغير استحقاقها ؟)) [2]. إن الألفاظ الاصطلاحية مثل الفعل والاسم والحرف واصفة لألفاظ من اللغة الموضوع مثل رجل وزيد وقام ويقوم حسب ما أرتاه الزجاجي.

[1] – ابن الخشاب، المرتجل، تح على حيدر، ص.5.
[2] – الزجاجي، الإيضاح، ص.43.

يشير **ابن هشام** إلى أن الألفاظ الثلاثة السابقة ((كلا منها علامة على معناه)) [1]. وما دامت اللغة النحوية ((صناعة لفظية فلا بد من مراعاة اللفظ فيها)) [2]. ذلك أن اشتقاق اللفظ يسهل عملية التعرف على مناسبة التسمية وأسبابها الموجدة إليها، فالاسم الاصطلاحي ((قبل أن ينطق به غير شيء، فإذا نطق به دل على ذوات ولولا الاسم لم يعرف المسمى)) [3]. ومن هنا فإن المتصورات النحوية إن لم تسم تبقى معدومة بغير معنى، وبمجرد تسميتها يخرجها النحاة إلى الوجود، ومن ثم فإن فعل تسمية المتصورات النحوية هو بداية إعلان ميلاد اللغة النحوية الواصفة.

يشير **السيرافي** إلى أن فعل التسمية يروم حصر المعاني النحوية من خلال تعينها بدوال لفظية تميزها عن غيرها من الدوال الأخرى، وفي ذلك مرام بيداغوجية تستهدف تسهيل تلقى المعرفة النحوية وتعلمها من خلال اقرب المعاني دلالة عليها، ((وإنما لقب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون ويتناولوها من قرب، وجعلوا لكل شيء مما خالف معناه معنى غيره من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيرا لقبا يرجع إليه: لئلا تتسع عليهم الألفاظ، فيدخل الشيء في غير بابه احتياطا)) [4]. وهكذا فان الاصطلاح النحوي يبين عن مدى تعالق الاسم بمسماه الذي يدل عليه، ويكون ذلك اختيارا تعليلا بحسب درجة المناسبة بين الدال والمدلول، ومن ثمة يسهل تقبل التسمية وإدراك ما تحيل إليه، بحسب إدراك تلك المناسبة التعليلية بين الدال والمدلول التي اختارها واضع النحو، ولا سيما أن هذا سيعمل على تسهيل تميز الوحدات الاصطلاحية الواصفة عن غيرها من الدوال الاصطلاحية الأخرى، ومن هنا تكتسب الدوال قيما خلافية – بحسب **السيرافي**– تسهل عملية الرجوع إلى كل مفهوم على حدة؛ ((لان الأسماء في أصل موضوعها للدلالة على المسميات والتمييز بين بعضها البعض)) [5]. ولا يمكن لهذه العملية أن تتم ما لم يتم تعيين المدلولات بدوال تميزها وتحصرها في دلالة واحدة بعينها.

---

[1] – ابن هشام، شرح شذور الذهب، تح دار الطلائع، مصر، القاهرة، 2004، ص.35.

[2] – ابن الأنبا ري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح ، جودة مبروك محمد مبروك، مر رمضان عبد التواب، مكتبة الخناجي، صر،2002،ط1، ص.6.

[3] – حيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص.12.

[4] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد حسن مهدلي، علي سيد على، دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 2008، ج1، ص.15.

[5] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص. 74.

ينضاف إلى ذلك أن التسمية الاصطلاحية تضطلع ((بفائدة جسيمة تقريبا وإيجازا)) [1]. وبذلك يعي **السيرافي** وعيا اصطلاحيا بأنه ضرورة أن تكون الدوال الاصطلاحية مفردة وغير مركبة من جهة، ومن جهة أخرى فإن كل مصطلح واصف هو اختصار لعبارة طويلة، ومن ثم يسهل تقريبه وتلقيه؛ ((لأنه متى قال (أي سيبويه) : هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مخفوض، علم بهذا اللفظ أن عاملا عمل فيه يجوز زواله، ودخول عامل آخر فيه يحدث خلاف عمله، فيكتفي " بمرفوع" عن أن تقول هذه ضمة تزول أو تقول : عمل فيه عامل فرفعه، ففي هذا حكمة وإيجاز فأعرفه)) [2]. ومن هنا تضطلع التسمية الاصطلاحية بحكمة إعطاء تصور تقريبي يهيئ المتلقي إلى تقبل المفهوم وفهمه، وكذلك أيضا يضطلع ببلاغة إيجاز العبارة في أثناء التعريف بالمفهوم وشرحه.

والجدير بالذكر أن **ابن الخشاب** يجعل من تعليل التسمية مرحلة بعدية للحد والتعريف، مما يحيل إلى أن الحد يسهم في بناء لغته من خلال تعليل أوضاعها في نهاية المطاف، ((فالتعريف لا يقدم هنا لذاته، وإنما يقدم لعلة خارجة عنه هي تفسير سبب الاصطلاح بالتسمية لا بغيرها، لكن لا يمكن أن نتجاهل ما في التعليل الاصطلاحي من تعريف)) [3]. إن تفريع الدلالة الاصطلاحية وأصل اشتقاقها بالإشارة إلى معناه اللغوي الذي يتناسب مع معناه الاصطلاحي يحيل إلى تعليل التسمية وبيانها.

يرى **الزجاجي** أن صناعة اللغة الواصفة في بدئها الأول لم تكن عملية اعتباطية بدون أي حافز تعليلي، وإنما هي في جوهرها عملية سيميائية تعلل اصطناع اللغة النحوية واشتقاقها من اللغة العادية، ذلك أن المتصورات النحوية ((وجب الفرق بينها وأن يوسم كل جنس منها بأشكل الأشياء به)) [4]. ففعل التسمية يتوخى تمييز كل متصور عن الآخر، مع اشتراط أن تكون التسمية مستوحاة مما يشاكلها من المعاني القريبة الدالة على ذلك المعنى المراد. ومن هنا كانت قاعدة اشتقاق اللفظ من أقرب معانيه محكا لتقويم

---

[1] – المرجع نفسه، ص.21.

[2] – المرجع نفسه، صص. 21، 22.

[3] – توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص.140.

[4] – الزجاجي، الإيضاح، ص.43.

الاصطلاح على مستوى اللغة الواصفة، لهذا رأى **الاستراباذي** [1] أن اشتقاق الكلمة من الكلم لتأثيرها في النفس اشتقاق بعيد .

إن التعليل الاصطلاحي يرتهن إلى مجموعة من العلامات الدالة على مناسبة التسمية من حيث الوضع، لهذا نجد النحاة يقدمون على توضيح هذه المناسبة قبل الإقدام على تعريف المتصور النحوي اصطلاحا ، ولعل ذلك ما نتلمسه من قول النحاة مثلا : ((ولكل من هذه الثلاثة (اقسام الكلام)، معنى في الاصطلاح ومعنى في اللغة)) [2]. وعليه يكون المعنى في اللغة مناط التعريف الاصطلاحي ومؤداه التعريفي، ذلك انه مثلا في تعريف الاسم الظاهر قيل: ((سمى ظاهرا لظهوره وتجليه واستغنائه بنفسه عما يفسره، خلافا للمضمر والمبهم والناقص)) [3]. ولعل هذا التعريف من الناحية الاشتقاقية يبين عن مجموعة من السمات الدلالية المميزة للفظ الظاهر، بكونه أولا ظاهرا ومتجليا يحيل ثانيا إلى استغنائه بنفسه عما يفسره، فالمعنى الأول يسهم في اصطناع المعنى الثاني. كما أنه من جهة أخرى يضعنا في تقابل قيمي اشتقاقيا مع ألفاظ أخرى مثل المضمر والمبهم.

1- المضمر سمى مضمرا ؛ لأنه كنى به على الظاهر للاختصار.

2- المبهم سمى مبهما ؛ لأنه لا يتمحض إلى ظاهر ولا مضمر.

إن منزلة كل لفظ من هذه الألفاظ الاصطلاحية في النسق النحوي لا تتحدد إلا من خلال قيمتها التي تحققها مع الألفاظ الأخرى المتعارضة معه. ذلك انه يمكن أن تتمظهر هاته الألفاظ الثلاثة في شكل لفظ على طرف الترتيب ولفظ في الوسط ولفظ في أعلاه.

1- علة اشتقاق الاسم :

لقد اختلف لنحاة في علة تسمية الاسم، فالبصريون يرون أنه مشتق من ((سما يسمو إذا علا، كان أصله كقنو أو سمو كعضو، بدلالة قولهم في جمعه : أسماء ، فهذا كعدل، واعدل، قفل وأقفال، أو كقنو واقتناء ، وعضو وأعضاء ، ثم حذفوا لامه – وهي

---

[1]- الاستراباذي ، شرح الكافية، صص. 19، 20.

[2] - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص.35.

[3] - حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ص.12.

الواو- الذي جروه عليه اعتباطا، فاجتلبوا له همزة الوصل ليقع الابتداء بها فصار اللفظ أسماء)) .[1] أما الكوفيون فقد ((ذهبوا إلى أنه مشتق من السمة، فاصله على هذا عندهم وسم، لأن السمة العلامة، والاسم لدلالته على مسماه كالعلامة له. والذين ذهبوا إليه صحيح من طريق المعنى، فاسد بمقاييس اللفظ)).[2] وعليه يرى **ابن الخشاب** أن تسمية الاسم من كونه يعلو عن غيره من أقسام الكلام كانت سببا للتسمية بذلك.

يرى **ابن الأنبا ري**أن الاسم سمي اسما لوجهين هما [3]:

1- الوجه الأول انه سما على مسماه، وعلامة ما تحته من معناه، فسمى اسما لذلك،

2- الوجه الثاني أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب : فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، نحو "زيد قائم" ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو " قام زيد" ومنها مالا يخبر به وإلا يخبر عنه وهو الحرف نحو " هل وبل" وما أشبه ذلك. فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عن، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع. وعليه يحاول **ابن الأنباري** أن يعلل سبب تسمية الاسم تعليلا وظيفيا، ذلك أن الاسم يعلو عن أقسام الكلام كلها، وذلك لكونه تجتمع فيه سمات كل من الفعل والحرف معا، فمادام الاسم يمكن أن يخبر به ويخبر عنه، فهو بذلك مشتمل على المعنى الوظيفي الذي يضطلع به الفعل والحرف.

2- علة اشتقاق الفعل:

لم يكن هناك اختلاف في أصول تسمية الأفعال واشتقاقها بخلاف الأسماء، ويتساءل **ابن الخشاب** عن سر تسميته فعلا ولم يسموه عملا مثلا، ومن ثم يرى أن ((الفعل اعم من العمل، ألا ترى انك إذا أمرت مأمورا بالبناء مثلا، فقلت: ابن الدار فأتمر جاز أن يقول قد عملت ما أردت، وجاز أن يقول قد فعلت، ولو قلت: تكلم مثلا، ففعل، لم

[1] - ابن الخشاب، المرتجل، تح على حيدر، ص.6.

[2] - ابن الخشاب، المرتجل، تح على حيدر، ص.6.

[3] - ابن الأنبا ري أبو البركات، أسرار العربية،تح، محمد بهجة البيطار،المجمع العلمي العربي بدمشق،ص.4.

يقل إلا قد فعلت ولم يحسن أن يقول : قد عملت، فالفعل على ما أريتك أعم من العمل، فلذلك لقبوا هذا القسم فعلا ولم يلقبوه عملا، ولعلة أخرى حسنت فيه هذا اللقب دون غيره [1].

يبدو من نص **ابن الخشاب** أنه يحاول تحديد مبادئ المفاضلة بين لفظين يصلحان للدلالة على فئة من الألفاظ للغوية هما : (الفعل) و(العمل)، ويذهب إلى أن وجه تفضيل لفظ (الفعل) على (العمل) يتمثل في أن الفعل أعم من العمل في التعبير، ولا سيما أنه ((لفظ يعبر به عن جميع الأفعال الأحداث لاشتراك المتضادات فيه، ألا ترى أن القائل يقول : قام زيد . فنقول : فعل، وتقول : قعد ،ة فنقول فعل. ومثله خرج ودخل، إلى غير ذلك من مختلفات الأفعال فصارت تسمية جامعة)) [2]. فالوقائع الصادرة عن الإنسان برمتها هي عبارة عن أفعال وليست أعمالا ، وبخاصة أن لفظ الفعل يشتمل على كل ما يمكن أن يصدر عن الإنسان من ممارسات لسانية أو غير لسانية. ولعل ذلك ما جعل كلا من **أوستين** و**سيرل** يريان أن اللغة في مظهرها التداولي هي عبارة عن أفعال لسانية.

كما أنه في آخر النص يرى **ابن الخشاب** أن هناك علة أخرى تقف وراء اختيار لفظ الفعل على العمل، والمتمثلة في كون أن الذوق حسن لديه تفضيل لفظ الفعل عن العمل في التعبير ، ومن ثمة يكون المقياس الأول لدى ابن الخشاب مقياس يقوم على ترجيح العقل من خلال تحديد علاقة اللفظين ببعضهما من خلال علاقة العموم والخصوص، أما المقياس الثاني فيكون مقياس الذوق وما جرت عليه العادة من استعمالات لغوية لهذه الألفاظ.

[1]- ابن الخشاب، المرتجل، تح على حيدر، ص.15.

[2] - حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ص.22.

الفصل الثالث

اللغة النحوية والتعريف بالعلامات السيميائية

- تمهيد
- علامات الاسم وسماته المميزة
- التقابل السيميائي بين علامات الاسم
- التقابل السيميائي بين علامات الفعل
- التقابل السيميائي بين علامات الحرف
- تشاكل العلامات وتداخلها

تمهيد :

إن هذا ما وجد فيه النحاة ملاذا لصياغة نصوص نحوية بوصفها علامات دالة على أوضاع الكلم ، وهذا ما نفهمه من لفظ الخصائص التي مفردها ((الخصيصة تأنيث الخصيص بمعنى الخاص، ثم جعلت اسما للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه ويكون دليلا عليه وأمارة على وجوده كدلالة الحد ، إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة)) [1] . ومن ثمة فالخصيصة تدخل في باب ما سماه المناطقة رسوما أو علامات، لأنها ((بمنزلة الأثر الذي يستدل به على الطريق)) [2] . فالعلامة تعتمد على النسبة الخارجية في تعريف الشيء أو إلى ما تحيل إليه من موجودات في عالم الأعيان. إن الخصيصة تحاول إعطاء وصف للمحدود انطلاقا من لازم من لوازمه وحسب، فمن لوازم الاسم مسماه الذي يدل عليه، لهذا قيل : إن ((الاسم ما دل على مسمى وهذا وصف له لا حد)) [3] . وهذا ما نفهم منه أن الخصيصة تمثل في جزء منها نوعا من الإحالة إلى المرجع الخارج لساني.

وعليه تاليا يكون الحد تاما بحيث يستجمع كل ما يقع في طوره من أسماء ، كقولنا كل ما دل على مفرد فهو اسم وما لم يدل على مفرد ليس اسم ، فخاصية الانعكاس هي التي تعطى قيمة تعارضية للاسم مع غيره من الحدود الأخرى التي تتقابل معه داخل النسق النحوي طورا . وطورا آخر يتضمن الحد ما وضع له تضمنا تاما ، فالحد يدل بالتضمن على ما وضع له، ((حتى لا يشذ من المحمولات الذاتية شيء إلا وهو مضمن فيه)). [4] ومن ثمة إذا ((عدم الحد عدم المحدود ، ولو لم يكن مطردا لما كان مانعا ، لكونه أعم من المحدود ولو لم يكن منعكسا لما كان جامعا لكونه أخص من المحدود)). [5] أما العلامة النحوية فتدل دلالة لزوم، فهي تتسم بالاطراد دون الانعكاس [6] لكونها لا يقع في طورها ما لا تتعداه تلك

---

[1]- ابن يعيش ، شرح المفصل ، تح إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط 2001،1 ،ج1، ص.86.

[2]- الكفوي ، الكليات ، ص. 392.

[3]- الإيضاح في علل النحو ص.50.

[4] - ابن سينا الحدود ص. 115.

[5] - الكفوى ، الكليات، ص.392.

[6] - الاستراباذي ، شرح الكافية، ص. 43.

الخصيصة، نحو قولك كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم، فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة، ولا ينعكس على بعض أنواعه مثل الضمائر والأعلام.

يرى **الاستراباذي** أن الاطراد يتم بإضافة لفظ كل إلى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن : كل ما دل في نفسه غير مقترن فهو اسم ، وكذلك تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم.

والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول: كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم. وقد يقال العكس أن يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله. فتطرد قضية الحدود والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا، نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن، وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال: كل اسم يدخله اللام.

2- علامات الاسم وصفاته المميزة :

يشكل الاسم بالنسبة إلى النحاة محل استشكال لكونه لا يكاد يكون هناك اتفاقا حول علاماته الدالة عليه، فخصواالاسمبعلاماتكثيرةيعرفبها، إلى حد أنها بلغت ((ثلاثون علامة)) [1]. ومتى عرفنا أنها بهذا العدد عرفنا أن التماسها يتم من جهات عديدة باختلاف جهة النظر إليه، وفي هذا اختلف النحاة في ذلك، وعددوها حسب نظرهم في ذلك فمنهم من قال بأنها ((تلحقه من أوله أو في حشوه أو في آخره)) [2]. ومن قال أنها تلتمس من أربع جهات ((من أوله وآخره وجملته ومعناه)) [3]. ويقسم ابن الخشاب العلامات باعتبار النظر إلى اللفظ أو المعنى إلى قسمين لفظية ومعنوية، ولا سيما أن العلامات

[1]- حيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص12.

[2]- ابن الخشاب، المرتجل، ص.8.

[3]- حيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص.12.

اللفظية ((هي حروف المعاني، التي تختص بالأسماء وتستفيد معانيها منها دون الأفعال)) [1]. أما العلامات المعنوية ((فإنها خصائص دلالية لا يمكن أن يقوم بها إلا الاسم ولا تنجز إلا عند انعقاده مع غيره من الأسماء وتركبه معه، وهذا يفهم من الإخبار عنه والإخبار به (الإسناد ، الإسناد إليه، وقد تنجز عند انعقاد الاسم مع غيره في الجملة (الفعل) فيكون الاسم فاعلا ومفعولا)) [2]. وعليه يظهر أن الفرق بينهما يتلخص في كون أن المعاني المستفادة من الاسم لا تظهر إلا من خلال تعلقه بغيره، أما في الثانية تستفاد المعاني من خلال النظر إليه في ذاته.

والجدير بالذكر أن أهمية هذه العلامات بالنسبة إلى النحاة أخذت درجات متفاوتة بحسب أهميتها المتبادرة لهم في توضيح معنى الاسم، ولاسيما أن هناك من ذهب إلى حد الوثوق في بعض العلامات جزما بكونها مميزة للاسم عن غيره، باعتبار ما خرج عنها خارج عن دائرة ما صنفوه ، ومن أمثلة ذلك ما أورده **المبرد** في المقتضب بقوله: ((وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم)) [3]. ومن ثم يرى**المبرد** أن دخول حرف من حروف الجر سمة مميزة للاسم دون غيره وبانعدامها تنعدم الاسمية إطلاقا، ولا سيما أنها علامة جامعة تستغرق كل الأسماء في رأيه، لذلك وجب تقديمها عن غيرها من العلامات الدالة عليه.

وفي السياق ذاته يورد لنا **ابن فارس** أمثلة كثيرة عن هذا التفاوت حول تفوق علامات الاسمية وتقديمها عن بعض البعض لدى النحاة ووجوه الاعتراض عليها. إلا أنه يعترف بصعوبة الوصول إلى علامات نهائية للاسم بقوله: ((وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة)) [4]. ومن ثم يقترح تميزا يستند إلى الجانب التداولي في استعمال الاسم لتميزه؛ بقوله: ((الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه ولازما له، وهذا

---

[1]- توفيق قريرة، المصطلح وتفكير النحاة، ص.165.

[2]- توفيق قريرة، المصطلح وتفكير النحاة، ص.165.

[3] - المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، القاهرة، ط 3، 1994، ص.141.

[4] - الفارسي، الصاحبي في فقه اللغة، المكتبة السلفية، مصر، القاهرة، 1910، ص.51.

قريب)) [1] . إن تعلق الاسم بمسماه ولزومه له في أثناء التلفظ علامة تقترب من الوصول إلى استجماع الأسماء كلها في إطار استعمالي واحد برأيه.

يرى **حيدرة اليمنى** أن علامات الاسم برمتها ((لا يجوز تعريه عن جميعها ، فعلى هذا تقول : كل فاعل اسم وليس كل اسم فاعلا)) [2] . وبذلك يتحقق الاطراد دون الانعكاس وتثبت علاميتها ، وتتحقق الاسمية سيميائيا من خلال علامات تميزية ((لا توجد إلا معه ولا تجتمع إلا فيه)) [3] .

كما رأينا من قبل أن من الذينا**عتمدواعلى**العلامات في تعريف الاسم **المبرد**حيثيذكر برأيه [4]أشهرعلامةيتميزبهاالاسمهيدخولحرفالجرعليه،
بيدأنبعضامنالكلماتالتياعتبرهالايصحدخولحرفالجر عليها ،ويعترضعلىأقوالهبـ "كيف "و "إذا "وهماا**سمانلايد**خلعليهماشيءمنحروفالجر ،وإذنفلا بدأنيخرجهذهالكلماتوأمثالها ، ("عند" و"حيث" و"أين") عنحدالاسمليستقيمقولالمبرد ،ويؤخذبرأيه، ولا سيما أنماارتآهليسمميز مانع نستطيعمنخلالهتمييزالاسمعنقسيميهالفعلوالحرف.

ويذكر **ابنالسراج** [5] أنالاسميعرفبعلاماتكثيرةمنها :

1- دخولالآلفواللاماللتينللتعريفعليهنحو
الرجل ،والحمار ،والضربوالحمد ،فهذالايكونفيالفعل ،ولاتقول :اليقوم ،ولااليذهبويعرفأيضا بدخولحرفالخفضعليهنحومررتبزيدولايجوزأنتقولمررتبيقوم.

---

[1] - المرجع نفسه، ص.51.

[2] - حيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص.13.

[3] - حيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص.13

[4] - ملاحظة : "القول أشهر بالنسبة إليه" والى بعض النحاة، ذلك أن من النحاة الآخرين من رأى خلاف بان هناك علامات أكثر أهمية من هذه. . المبرد ، المقتضب، ص.52.

[5] - ابنالسراج ،الأصولفيالنحو، تح ، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ط3،ج1، صص.37، 38. المرجع نفسه، ص.37.

2- ويعرفأيضابامتناعقدوسوفمنالدخولعليه،ألاترىأنكلاتقول:
قدالرجلوسوفالغلام،وذكربعدذلكأنقدوسوفلا
يمتنعانمنالدخولعلىالاسمفقطبليمتنعانأيضامنالدخولعلىالحرفوعلىفعلالأمر.

ينضاف إلى العلامات السابقة هناك قيما خلافية أخرى بين الاسمو الفعل يحددها **ابن السراج** [1] ، ذلك أن الاسم ينعت و الفعل لا ينعت فيقال: مررت برجل عاقل،ولايقال : يضرب عاقل،فيكون"العاقل"

صفة يضرب، والاسم يضمر ويكنى عنه،قول:زيد ضربته،والرجل لقيته والفعل لايكنى عنه فتضمره،لايقول: يقوم ضربته،ولا أقوم تركته،إلا أن هذه الأشياء ليس يعرفبها كلا سمو إنما يعرفبها الأكثر ،ولا سيما أن المضمراتو المكنيات أسماء،ومن الأسماءمالايكنى عنه. وعليه فإن مأتى على ذكره **ابن السراج** بأن المضمرات– وقد عدها هو وغيره من الأسماء –لاتنطبق عليها علاماتالأسماء لأنهالاتضمرولايكنىعنها ،ولاتوصف،وهذاقولمحفزلإفرادالضمائرفيقسمخا صمنأقساماالكلمعلىحدرأيفاضلالساقي. [2]

ارتضى **ابنيعيش**[3] خصائصالاسمالتيأوردها**الزمخشري**فيالمفصل،ويذكر خصائصمنها جواز الإسناد إليهدخولحرفالتعريفعليهوالجروالتنوينوالإضافة.
ومنالخصائصالتيارتضاهاللاسمالجر،
ذلكأنهلايكونفيالفعلوالحرف،وكذاالتنوينوالمرادبههناتنوينالتمكينحو :
رجلُوفرسوزيدوعمر،ولايكونذلكإلافيالأسماءفهومن
خواصها،ومنخواصالاسمالإضافةوأنالمرادبالإضافةهناأنيكونالاسممضافالامضافاإليهلان ذلك
مختصبالأسماء،وإذالغرضمنالإضافةالحقيقيةالتعريفولامعنىلتعريفالأفعالولاالحروف،فأما المضافإليههفقديكونفعلانحوقولهتعالى:(هذايومينفعالصادقينصدقهم).وقولالشاعر:

---

[1] – المرجع نفسه، ص.37.
[2] – مصطفىفاضلالساقي،أقساماالكلامالعربي، ص.40 .
[3] – ابنيعيش، شرحالمفصل، ج1 ، ص.85 .

على حين عاتبتا المشيب على الصبا ، وقلت ألما اصح والشيب وازع

لذلك لميكنمنخواصالاسم ،فهذهالأشياء منغالبخصائصالأسماء ،فكلكلمةداخلهاشيء منهذهال علاماتفهياسمولاينعكسذلك .

ذكرابنالحاجب[1]"علاماتيعرفبهاالاسم ،أنمنخواصهدخولاللام ،والجروالتنوين والإسنادإليهوالإضافةمعللااتصافهبهذهالعلاماتمنخلالقوله ":وإنمااختصالاسمبذلكلأنالتعري فمهماحصليجعلالمحكومعليهمعيناعندالمخاطبوالأفعاللاتقعإلامحكوماعليها ،فلمتحتجإلىالت عريف ،

أولأنالأفعاللاتقعمحكومابهاوالأحكاملاتصحأنتكونإلانكراتفيالمعنىفلمتقبلتعريفا ،وإنما اختصبالجرأيضالأنالجروضععلماللمضافإليهوالأفعاللاتقعمضافاإليهافلايصحدخولالجارفيها . وإنمالمتقعالأفعالمضافاإليهالأنالمضافإليههفيالمعنىمحكومعليهوالأفعاللاتقعمحكوماعليها ،أو لأنوضعالمضافإليهالأهمتعريفالمضاف ،ووضعالأفعالعلىالتنكيرفلمتقبلالإضافةإليها ،وإنما اختصالاسمبالتنوينونعنيبهتنوينالتمكينوالتنكيرلاتنوينالترنيم ،فإنذلكلااختصاصلهبالاسم ، لأن

التمكينلامعنىلههفيالفعللأنمعناهكونالاسملميشبهالفعل ،فلميصحوضعهفيالفعل ،ولايصحفيه تنوينالتنكير ،لأنوضعهعلىالتنكير ،فلميحتجإلىتنوينالتنكير ،وإنمااختصالاسمبالإضافة ،لأنهي قبل التعريف ،والأفعاللاتقبلالتعريففلميصحدخولالإضافةفيها[2] . وعليه يرى**مصطفى فاضلالساقي**[3]أنفيتعليل**ابنالحاجب**عدموقوعالأفعالمضافاإليها ،وهي

لذلكلمتقبلالجريكوننالمضافإليههفيالمعنىمحكوماعليه .ذلك

أنتعليلههذاقدجانبالدقة ،وذلكأنكلإضافةإنماهيعلىمعنىواحدمنحروفالجرحتى

ليصحأنبنونالمضافتتضحهويةحرفالجر ،ومعانيالجرمنافيةللأفعال ،تقول :هذاكتابمحمدعلىمعن ىهذاكتابلمحمد .

---

[1]- الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص.38.

[2]- الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، صص.40،39.

[3]- مصطفىفاضلالساقي،أقساماالكلامالعربي،ص.58 .

وفي السياق ذاته يذكر **ابن مالك** العلامات التي يتميز بها الاسم عن قسيميها الفعل والحرف فيأتي لفيته حيث قال :

بالجر والتنوين والنداء والمسند للاسم تمييز حصل فابن مالك

يرى العلامات كما رآها غيرهم النحاة وهي النداء والتنوين والتعريف أو إضافة إليه والاسناد .

ذكر **الاستراباذي**[1] جملة المسوغات التي تجعل الاسم متميزا بعلامات ذكرها " ابن الحاجب " تتلخص في دخول اللام ،والجر والتنوين الإضافة ،وحينتحدث عن قبول الاسم دخول اللام عليه قال " دخول اللام أيلاما لتعريف الحرفية ،بخلاف اللام الموصولة في نحو : (الضارب) و(المضروب ،) فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم : كما يجيء في الموصولات ،وبخلاف سائر اللامات ،كلام الابتداء ،ولام جواب (لو) وغير ذلك .

وفي سياق حديثه عن الإضافة قال **الاستراباذي:** ((واختص الإضافة أعني كون الشيء مضافا بالاسم ، لأن المضاف إما متخصص كما في غلام رجل ،وإما متعرف ،كما في غلام زيد ،وأما الإضافة في نحو "ضارب زيد "و "حسن الوجه "ومؤدب الخادم . وإنما متخصص المضاف لمتعرفه ،فهي فرع الإضافة المحضة ،فلا يكون المضاف أيضا في مثلها إلا اسما)) [2] .والمتوصل إليه من أقوال الاستراباذي أنه أشار إلى أن اللام التي تدخل على الصفات هي غير اللام التي تدخل على الأسماء ،فالأولى موصولة بمعنى (الذي) ، والثانية تأتي للتعريف ويقصد باللام هنا (ألف ولام التعريف) .

وما يمكننا أن نخلص إليه بعد الذي عرضناه أن هناك تعدد تعلامات الاسم ؛ لأن الأسماء متعددة الأنواع فالعلامة قد تصلح لبعض منها كالجر فإنه يصلح علامة ظاهر ، ولكثير من الأسماء ،ولكّنها لا يصلح علامة لضمائر الرفع كالتاء ،والكثير من الأسماء الأخرى مثل : كيف ،لأنها لا يدخل عليها حروف الجر ،وكالتنوين فإنه يصلح علامة لكثير من الأسماء المعربة المتصرفة ،

---

[1] - الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، صص.39.

[2] - الاستراباذي، شرح الكافية، ص.47.

ولايصلحلكثيرمنالأسماءالمبنية مثل: هذاوكيفوأينومتى ... الخ ،لعدمدخولهعليها ،وكالنداءالذي لايدخلعلىالأسماء كلها .

1- 2- العلاقات السيميائية التقابلية بين علامات الاسم :

يشير **ابن فارس** إلى هناك علاقة تقابل بين علامة التعريف وعلامة التنوين ؛ بقوله : ((إن صفات الاسم جواز دخول الألف و اللام عليه، ولحاق التنوين به كقولنا الغلام والفرس و غلام وفرس)) [1] . ولا سيما أن هذه التقابل السيميائي الأصيل بين هذين العلمتان بحسب توفيق قريرة [2] يظهر في ثلاثة جوانب هي :

1- **الإلحاق** : لام التعريف تلحق الاسم أولا ≠ التنوين يلحق أخيرا .
2- **الأداء** : لام التنوين تثقل الاسم ≠ التنوين دال على خفة الاسم .
3- **الوظيفية** : لام التعريف للتعريف ≠ التنوين للتنكير في الأصل .

وعليه يكون التقابل الثنائي بين هذه الخصائص التي يمنحها كل من التعريف والتنوين للاسم علامات دالة عليه دلالة سيميائية، ذلك أنه يعمل على تحقيق نوع من التعارض القيمي بينهما ، فيكون منهما علامة على الأخرى داخل النسق النحوي بعامة. إن التنوين المقصود بتميز الاسم يتمثل في ((تنوين التمكين)) [3]، الذي هو عبارة عن ((نون ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن علامة لخفته)) [4] . و((تنوين التنكير)) [5] الذي هو عبارة عن ((عن تنوين يلحق الاسم فرقا بين المعرفة والنكرة كقولك: صه وصه، ومه ومه، فهذا الاسم وما جرى مجراه، إذا لم تنتنونه كان معرفة، واذا لم تنونه كان نكرة، فإذا قلت، كان كأنك قلت: افعل السكوت، واذا قلت صه كان كأنك قلت افعل سكوتا)) [6] .

---

[1]- أبو على الفارسي، الإيضاح، تح كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ، بيروت، لبنان ،ط2، 1996، ص.71.
[2]- توفيق قريرة، المصطلح وتفكير النحاة، ص.167.
[3]- حيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص.13.
[4]- ابن الخشاب، المرتجل، ص.9.
[5]- حيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، ص.13.
[6]ابن الخشاب، المرتجل، ص.9.

إلا أن **ابن الخشاب** [1] يرى أن التنوين الذي يعتبر به في الاسم هو النوع الأول، أما الثاني هو غنه تلحق آخر الاسم تثبت وصلا في اللفظ . ومن هنا يظهر أن التنوين علامة سيميائية تصلحلكثيرمنالأسماءالمعربةالمتصرفة،ولاتصلحلكثيرمنالأسماءالمبنيةمثل : هذاوكيفوأينومتىلعدمدخولهعليها .

إذا كان التعريف يرتبط بأول الاسم والتنوين يرتبط بآخره، فإن العلامة السيميائية الثانية التي ترتبط بالتعريف النداء ، إلا أنها على عكس الأولى تحدث تعارضا على مستوى أول الاسم وحسب، ذلك أن حضور أحدهما يلغي حضور الآخر إلغاء من قبيل الاستعاضة بالواحد عن الآخر ، لأنه لا يمكن أن ((تلتقي علامتان على معنى واحد)) [2]. ولا سيما أنهما يختصان بالدخول على أول الاسم. ومن هنا يمكن أن يحققان علاقة استبدالية تقوم على ثنائية الإزاحة والإحلال. فدخول النداء يزيح التعريف والتعريف يلغي دخول أداة النداء عليه في الأسماء . ولعل هذا ما أقره سيبويه بقوله : ((أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة)) [3]. ومن ثمة كان النداء يحمل معنى تعينيا ((وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة يغير ألف ولام ، لأنك إنما قصدت قصد الشيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف وللام)) [4]. فالنداء يحيل في معناه معناه إلى المرجع الخارجي أو المنادى الذي يعينه بالنداء، لذلك كان من قبيل أسماء الإشارة، ومن ثم صلح أن يكون معرفا بدون الألف واللام بكون أن النداء يقوم مقامه وينوب عن معناه.

وإن أبنا إلى العلاقة الموجودة بين التنوين والجر نلفي **الجرجاني** يرى أن ((التنوين من علامات التمكن ولا يكون في الفعل، فلما شابه هذا النوع من الاسم الفعل أرادوا أن يمنعوه بعض ما لا يكون فيه وهو التنوين، ولم يكن الجر مقصودا بالمنع ، إلا انه منع لكونه صاحبا للتنوين، وذلك انه شاركه في الاختصاص بالاسم)) [5]. ومن ثمة يقيم **الجرجاني**

---

[1]- ابن الخشاب، المرتجل، ص.13.

[2]- - توفيق قريرة، المصطلح وتفكير النحاة، ص.168

[3]- سيبويه، الكتاب،تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج2، ط3، 1988، ص.195.

[4]- سيبويه، الكتاب، ص.195.

[5]- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، بغداد، 1982، ج1، ص.114.

علاقة إتباع بينهما على أساس أن تمكن الاسم بالتنوين يفترض لزوما تبعية الجر ((فلم يكن في الفعل كما كان الرفع والنصب ثم حصل له انه قام مقام التنوين وعاقبه في الإضافة، تقول: غلام، فتجد التنوين ثابتا فيه فإذا أضفته فقلت: غلام زيد، وجدت المجرور قائما مقام التنوين ومعاقبا له، فلما كانوا قد جعلوا بين الجر والتنوين هذه المناسبة والاتصال، وقصدوا أن يمنعوا هذا الباب التنوين منعوه الجر أيضا، وقالوا : مررت بأحمرَ)) [1]. وبذلك يتأكد أن التنوين هو المقصود بالمنع والجر غير مقصود منعه، ذلك لان ((من مصاحبته التنوين أنهم لما أمنوا إلحاق التنوين بأن دخل الاسم والإضافة أو الألف واللام، أعادوا الجر فقالوا: مررت بأحمدِكُم وبالأحْمَرِ ، ولم يقولوا: بأحمدكُمْ ولا بالأحمَرَ، فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما أتوا به من حيث أمنوا إلحاق التنوين، فينبغي أن يقال: إن المنصرف ما يدخله الجر مع التنوين، وغير المنصرف ما لم يدخله الجر مع التنوين)) [2]. وعليه تظهر العلاقة بين التنوين والجر علاقة ضرورية بحيث يكون الواحد منهما مستدعيا للآخر مضايفا له في الاسم المتمكن الأمكن.

3- عــلامات الفعــل:

إن الاختلاف الكثير في وضع علامات واضحة لتمييز الاسم عن غيره من أقسام الكلم حتى زادت علىالثلاثين علامة، يظهر أن اختلاف النحاة في بيان علامات الفعل كان أقل بكثير من ذلك و بيان هذا، أنهم قدخصوه هو الآخر –الفعل– بعلامات كثيرة.فذكر الأخفش [3] أن التصريف و الامتناع عن الوصف و الابتعاد عن قبول الألف و اللام و عدمقبول التثنية و الجمع هي أهم ما يميز الفعل عن غيره من علامات، والحقيقة أن هذا القول غير مانع؛ لأن هذه العلامات تصدق على الحرف أيضا كما تصدق على الفعل ما عدا التصريف.

---

[1]- المرجع نفسه، ص.114.

[2]- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص.114.

[3]- فاضلمصطفىالساقي،أقساماالكلامالعربي،ص68.

و هو ما ذهب إليه **ابن فارس** [1] حين جمع أقوال عدد من النحاة في الفعل فناقشهم في أقوالهم في بيانعلامات الفعل،وذكر أن القوم قالوا : الفعل ما امتنع من التثنية و الجمع والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال:إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية و الجمع وليست أفعالا ... و أشار في موضع آخر ما قاله قوم: أن الفعل ماحسنت فيه التاء نحو: قمت وذهبت، و هذا عندنا غلط، لأن قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه.

وعليه يتوافر إمكان إخراج بعض الكلمات من طائفة الأفعال أو الأسماء .و أورد بعض النحاة فيما ذكره **البطليوسي** أن الفعل ما امتنع من التثنية و الجمع، وأنه ما لا يحسن لهالفعل و الصفة و جاز أن يتصرف [2]. إلا أن هذا القول عورض بوجود كلمات اعتبرها النحاة أسماء و لكنها لاتثنى و أن من الأسماء مالا يحسن له الفعل، و مالا يوصف.

أما **الزمخشري** فقد ذكر خصائص يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم منها صحة قبوله قد، وحرفي الاستقبال و الجوازم و الحرف المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث الساكنة [3]، و هو حد ناقص منجهة أنه غير جامع، حيث أن هناك كثيرا من الكلمات التي اعتبرها النحاة أفعالا لا تقبل هذه العلامات مثل: نعمو بئس و عسى و حبذا ...

لميخرج**ابنيعيش**[4]عننطاقهذهالعلاماتالتيتميزالفعلعنقسيميه،فذكرمنها"صحةدخول قدعليه،وحرفيالاستقبال،ولحوقالمتصلالبارزمنالضمائر،وتاءالتأنيثالساكنة،واحترزبالساكنة منالتاءاللاحقةللأسماء،ذلكأنالتاءإنلحقتالفعلفهيلتأنيثالفاعللالتأنيثالفعل،فهيفيحكم المنفصلةمنالفعل،ولذلككانتساكنة،وبقيالفعلعلىبنائهقبلاتصالهبها،أماالتاءاللاحقةبالأسما ءفهي
لتأنيثهافينفسها [5]باستثناءتلكالأسماءالتيتلحقآخرهامثلهذهالتاءوهيلمذكركطلحةوقتيبةوم

[1]- الفارسي، الصاحبي في فقه اللغة، ص.52.
[2]- فاضلمصطفىالساقي، أقساماالكلامالعربيلفاضلالساقي،ص.64 .
[3]- الزمخشري،المفصل،ص2 .
[4]- ابنيعيش،شرحالمفصل،ج 04 ،صص. 205 ،206.
[5]- المرجع نفسه، ص.205.

عاوية،

فبإمكاننااستخدامتاءالتأنيثكعنوانعامعلامةبارزةللتمييزبينالأسماءوالأفعال،فهيساكنةمنفصلةفي الفعلومتحركةمتصلةبالاسمتظهرعليهاعلاماتإعرابه.

4- علامات الحروف:

إناختلافالنحاةلميكنقاصرافيبيانعلاماتالاسموالفعلبلتعدىذلكأيضاإلىالحرف، فاختلفوافيبيانعلاماته،ولأجلأنتتضحالصورةعنجميعأقساماالكلم،نرىمنالمفيدأننوجزأهمما يمكنالإطلاععليهمنأقوالالنحاةفيعلاماتالحرف.

حيثذكر**ابنالسراج**[1] علامةلمالايصلحأنيسمىكلاماتامافيمسارالجملةالعربية،حينيستخدم الحرف،وهيعلامةتحددالفرقالقائمبينالحرفوبينبقية :أقساماالكلم : فالحرفلايأتلفمنهمع حرفكلاملوقلت " :أمن "تريدألفالاستفهامو" من"التييجربهالميكنكلاما، وكذلكلوقلت :التيللعطف و" قد" التيتدخلعلىالفعللميكنكلاما،ولايأتلفمنالحرفمعالفعلكلاملوقلت ": أيقوم"،ولمتجد ذكرأحدولميعلمالمخاطبأنكتشيرإلىإنسان،لميكنكلاما. ولايأتلفأيضامنهمعالاسمكلام،لوقلت :أزيداكانكلاماغيرتام [2] .

أماابنفارس[3] فقدأوردأن الأخفشذكرللحرفبعضالعلاماتالتييمتازبهاعنقسيميه،فقال " ماليحسنلهالفعلولاالصفةولا التثنيةولاالجمعولميجزأنيتصرففهوحرف.

تنطبق غالبيةهذهالعلاماتعلىالفعلأيضا،فهناككلماتاعتبرهاالنحاةأفعالا،ولكنها لاتخضعلجدولتصريفي،ويبينمصطفىفاضلالساقي[4] أنهذانموذجآخرعنعجزالنحاةفي معالجةتقسيمالكلموفقأسسواضحةتضعحدالفوضىالتقسيم،وتتحررمنقيودهالتيفرضوهاعلى .أنفسهم،دونأنيفرضهاعليهمأحد.

5- تشاكل العلامات وتداخلها بين الاسم والفعل والحرف:

---

[1]- ابنالسراج،الأصولفيالنحو، تح. عبدالحسين .الفتلي،مؤسسةالرسالة،بيروت،ط 1988 ،3 ص.41.

[2]- المرجع نفسه، ص.41.

[3]- ابنفارس،الصاحبي،ص.87 .

[4]- مصطفىفاضلالساقي،أقساماالكلامالعربي،ص85

منالمتعارفعليهبينالبشرتمييزالأشياءبعضهامنبعضبعلاماتفارقةتخصالجزءلاالكل:
فتؤديإلىتوزيعالظاهرةالكليةعلىظواهرفرعيةجزئيةلكلمنهاعلامةأوأكثرتميزهامنغيرهامنغير
أنتفقدهاانتماءهاإلىالظاهرةالكلية،وبماأنالعلامةأمارةعلىسمةمافإناتخاذهافيصلافيفرزالمادة
اللغويةالمستقرأةمسلكعلميسليمفيالبحثلموقعالعلامةثلاثةاحتمالات :
أولهاأنتقعالعلامةفيأولالكلمةوثانيهاأنتقعفيدرجهاوثالثهاأنتقعفيآخرها .

إذاكانالاسميعرفبعلاماتكامتناعقدوسوفمنالدخولعليه كما بين ذلك **ابن السراج** [1]
،فإنهذاليسخاصابالاسمفقط،ولكنقديمتنعسوفوقدمنالدخولعلىالحروفومنالدخولعلىفعلالأم
روالنهييإذاكانبغيرلام نحواضربواقتل،ولايجوزأنتقول :
قداضربالرجلولاسوفاقتلالأسد،وقدأخذعلىالمبرد [2]
أيضافيحدقوله،مادخلعليهحرفخفضفهواسموماامتنعمنهفليسباسم،وقيل :إنمالأسماءمالا
تدخلعليهحروفالخفضنحو :كيف،وصه،ومهوماأشبهذلك.

كماأنهناككلماتاعتبرهاأسماءوهيلاتصغرولاتنونمثل :منوماوجيروأيمناالله،وأن
هناككلماتأدخلهاالنحاةفيعدادالأسماءولاتدخلعليهاالآلفواللاموالاتوصفمثل :
أسماءالإشارةوالمضمراتوأسماءالأفعال .
لذلكيستوجبإخراجهامنطائفةالأسماء،لأنوجودتلكالكلماتالتي،اعتبرها
النحاةأسماء،لكنهالاتّنونولاتضافولايضافإليهاولايدخلهاالألفواللامثل :كيفوأينمما
يسوغإخراجهالمتنطبقعليهمنحيزالأسماءإلىأقساماًخر [3].

مايمكننا أننخلصإليهبعدالذيعرضناهأنهقدتعددتعلاماتالاسم؛
لأنالأسماءمتعددةالأنواع،فالعلامةقدتصلحلبعضمنها،كالجرفإنهيصلحعلامةظاهرةلكثيرمنالأ
سماء،ولكنهلايصلحعلامة لضمائرالرفعكالتاءوالكثيرمنالأسماءالأخرىمثل :

---

[1]- ابنالسراج،الأصول في النحو،ص.38 .

[2]- الزجاجي،الإيضاحفيعللالنحو ص.53.

[3]- فاضلمصطفىالساقي،أقساماالكلامالعربي،ص.45 .

كيفوقط ،لأنهلايدخلعليها .وكالتنوينفإنهيصلح
علامةلكثيرمنالأسماءالمعربةالمتصرفة ،ولايصلحلكثيرمنالأسماءالمبنيةمثل
:هذاوكيفوأينومتىلعدمدخولهعليها ، وكالّنداءفإنهلايدخلعلىكلالأسماء .

وهناكمنالنحاةمنيرىأنالفعلماحسنت
فيهتاءالتأنيث ،وقدردهذاالقولبأنهناكمنالأفعالمالايقبلهذهالتاءمثلأفعالالتعجب[1] .
وإذاكاندخولالتاءعلامةشكليةتدلعلىفعليةالكلمةفإنذلكمسوغلإخراجأفعالالتعجبمنقسما لأفعال[2].

إذاكانالفعلماأمتنعمنالتثنيةوالجمع ،فإنالردعلىأصحابهذهيكون بالقول :إنالحروف كّلهاممتنعةمنالتثنيةوالجمعوليستأفعالا .وذهب بعضهم إلى أن : الفعلماحسنتفيهالتاءنحوقمتوذهبت ،وهذا
عندناغلطلأناقدنسميهفعلاقبلدخولالتاءعليه [3] ،وفيهذاالصددیقولالأشموني : ((إنمايكونانتفاءقبول التاءدالاعلىانتفاءالفعليةإذاكانللذات ،فإنكانلعارضفلا ،وذلككمافيأفعل التعجب ،وماعداوماخلا ،
وحاشافيالاستثناء ،حبذافيالمدح ،فإنهالاتقبلإحدىالتاءينمعأنهاأفعالماضية ؛لأنعدمقبولها التاءعارضنشأمناستعمالهافيالتعجبوالاستثناءوالمدحبخلافأسماءالأفعال ،فإنهاغيرقابلةللتاءلذاتها)) [4] .

كماأنهناككلماتاعتبرهاالنحاةأسماء ،وهيلاتثنيولاتجمعكالضمائروغالبالإشارات والموصولاتو(كيف ،وأين ،وإذا ،ومتى) [5] ،
وهذاالحديثمشجعلإخراجبعضالكلماتمنطائفةالأفعالوالأسماء .

---

[1]- عاطفمدكور ،علماللغةبينالتراثوالمعاصرة ، دارالثقافةللنشروالتوزيع ،القاهرة ،1987 ، ص .15

[2]- فاضلمصطفىالساقي ،أقساماالكلامالعربي ،ص .74 .

[3]- المرجعنفسه ،ص71 .

[4]- الأشموني ،شرحالألفية ، تح . :عبدالحميدالسيد ، محمدعبدالحميد ، المكتبةالأزهريةللتراث .ص .28 .

[5]- فاضلمصطفىالساقي ،أقساماالكلامالعربي ،ص .72 .

وعليهفإنهيتجسدلدينااضطرابالنحاةوحيرتهمفيمسألةتقسيمالكلموتحديدعلاماتكلقسم، وماذكرناهلخيردليلعلىذلك؛لأندليلالعلاماتهوأيضالميفبغرضهممادامتكثيرمنالأسماءلاتد خل عليها،فكانلابدأنيوضعدليلآخر، ومقياسغيرمقياسالعلاماتلتيسيرتصنيفالكلموضبطها.

وكنتيجةلكل

ماقدمناهمنعلاماتللأقساماالثلاثةيمكنناالقول:إنهرغماعتبارمقياسالعلاماتأدق بالنظرإلىالمقياسالسابق–المعنىفيالكلمة – لتمييزأقساماالكلمعنبعضهابعضاوبيانعلاماتكلمنها، إلاأّنهلايمكنالاعتمادعليهذلك؛ لأنبعضالكلماتلاينطبقعليهاعلاماتالاسمبالرغممنأّنهاأسماء،وكذلكبالنسبةللأفعالوالحرو ف. فهل هناك طرق أ لصناعة لغة رصينة تندفع بها اسباب الاختلاف، وتكون مانعة ومميزة في الان ذاته للمتصور النحوي ، ولعل هذا ما جعل النحاة المتأخرين يتحمسون له في ضوء التقريب المنطقي ، فما هي سبلهم التي ارتضوها في صناعة التعريف؟ وما هي أبعادها السيميائية؟.

الفصل الرابع

اللغة النحوية والتعريف بالمقومات الذاتية

- تمهيد
- التعريف بالقسمة
- التعريف بالمقومات الذاتية
- تعريف الاسم
- تعريف الفعل
- تعريف الحرف

مدخل في علاقة المنطق بالنحو :

ليس لنا حاجة في هذا السياق إلى إعادة شرح الحدود المنطقية وبيان تمفصلاتها المنهجية المقدمة لتعريف ماهية الأشياء . والملاحظ في المصنفات النحوية عند المتأخرين اشتغالها الظاهر على الحدود المنطقية بوصفها – في رأيهم- تقدم معرفة تعينية دقيقة، يمكن أن يصل بها صاحبها إلى درجة الكمال في بناء لغة واصفة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، وكأنهم في ذلك لم يقتنعوا بما قدموه النحاة الأوائل من حدود ، فرأوا في المنطق مخرجا لهم من الحدود التقريبية ومقربا لهم إلى الحدود التامة .

بيد أن هذا الاعتقاد وعلى الرغم من تبنيه بعض النحاة ضل وجها من وجوه الضعف في نظر العديد من النحاة القدماء والدارسين المحدثين سواء بسواء ، ومن ثم عملوا على رد ((إدعاءات منطق أرسطو بكونه معيارا يعلم من الخطى كل حكم ومحاكمة ومحكا تصحح عليه كل العلوم. وكان هذا الزعم قد بناه أصحابه على الاعتقاد المطلق بأن معاني المنطق هي معاني كلية غير خاصة بلغة من اللغات)) [1] . إلا أن هذا القدح في المنطق بكونه ضل رهن اللغة الإغريقية وسمه البعض من الدارسين [2] بأنه فهم تبسيطي يسلم قبليا بآراء جاهزة تقوم على مفاضلات ومقارنات إيديولوجية وعنصرية بين العلوم واللغات، لهذا ينبغي بناء التميز بين المنطق والنحو على أسس علمية رصينة من خلال التخلي عن الآراء الأيديولوجية المفعمة بالحماس والنصرة والتغليب والتغلب .

والجدير بالذكر في هذا السياق أن من الدارسين القدماء من فحص المسألة فحصا استعماليا ، ويدل على ذلك موقف **الزجاجي** من حد الاسم عند بعض النحاة الذين حدوه من وجهة نظر منطقية [3] ، وفي ذلك خروج عن أوضاع العربية وحدودها الاستعمالية، ويمكن أن يدعم هذا برأي **ابنتيمية** الذي يعكس ((ولما تكلف النحاة حد الاسم ذكروا

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح ، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة ، الجزائر، العدد 26، السنة الخامسة، ماي 1975، ص.22.

[2] – ينظر صابر الحباشة، النحو والمنطق تنافر أم تظافر؟ ، مجلة جذور، النادي الأدبي بجدة، السعودية، ج26، مج 11، فبراير 2008، صص.254، 255.

[3] – الزجاجي، الإيضاح، ص. 48.

حدودا كثيرة كلها مطعون فيها)) [1] . ولعل هذا لا يتناقض مع رأي المستشرق **جيرا تربو** [2] بأن لفظ الحدود ظهر في مرحلة متقدمة من تاريخ التأليف النحوي، إلا أنه لم يظهر بمعنى "التعريف"، ذلك أن سيبويه يجعل الحد مرادفا للفظ الباب، ويعنى " صنف" أو "طبقة" أو "مجال"، ومما يؤكد هذا الترادف بين الحد والباب قول مأثور عن أبى الأسود الدؤلي مؤسس علم النحو العربي في جوابه على سؤال طرح عليه وهو : من أين لك هذا العلم؟ (يعنون النحو) فأجاب : لقنت حدوده من على بن أبي طاب عليه السلام.

يرى النحاة أن ما قصدوه من لفظ الحد ليس المراد منه طلب المعاني النحوية للألفاظ المحدودة على وجهها التام، وإنما المراد منه مجرد الشرح والتفسير نظرا لصعوبة بلوغ الحد التام على وجه الكمال كما ارتضوه المناطقة، ولعل هذا ما يذكره **يس ابن زين الدين العلمي** في شرحه على التوضيح بقوله: ((وقدر المصنف لفظ الشرح دون لفظة حد إشارة منه إلى عسر الحد، فانه لا يكون إلا بالجنس والفصل القريبين، وأقول ما زال العلماء والمحققون قديماً وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو، وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ، ويعدونه من التخليط وإدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين ، قال **البطليوسي**((وقع البحث بين رجل من أهل الأدب في مسألة نحوية ، فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والألفاظ المنطقية ، فقلت له صناعة النحو يستعمل فيها مجازاة ومسامحات ولا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها ، وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى، إنما يكون لجهل المتكلم ، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه)). [3] إن اللغة النحوية تستقل بألفاظها الواصفة عن العلوم الأخرى، وبخاصة علم المنطق الذي هو بحث في المعقولات لا بحث في اللغة ذاتها.

---

[1] – ابن تيمية، نقض المنطق، ص.175.

[2] – ينظر جيرار تربو، كتب الحدود النحوية في المعجمية العربية، تر البشير التهالي، ضمن كتاب: شرح حدود الأبدي، صص.44 ، 45.

[3] – يس ابن زين الدين العلمي، حاشية ياسين على شرح التوضيح، المطبعة الأزهرية المصرية، ط1326،2هـ، صص . 17، 18 .

مادام لكل علم ألفاظه واصطلاحاته التي يستقل بها من حيث لغته الواصفة، فإن ((حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود ، وإنما الغرض بها تميز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم، ولهذا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه)) [1] . ومتى علمنا هذا، علمنا أن الحدود النحوية تتوسل بالجنس القريب عن الجنس البعيد ليس بغرض طلب المعرفة بالماهية، وإنما الغرض منه – كما هو مبين في النص السابق– حصول المعرفة بالمحدود حصولا حصريا تميزيا وحسب، وهذا عين ما ذكره **الزجاجي** بأن الحدود النحوية تقريبية وحصرية وليست ماهوية. إن وظيفية التعريف والحد النحوي تنصرف إلى تعيين الشيء ليعرف أنه أحق بذلك اللفظ الواصف الموضوع له وضعا تمييزيا ، وفي حال عدم التمكن من التميز يستوجب على النحاة التقريب بشرح المسمى وتفسيره من خلال ذكر علاماته المميزة وحسب.

ولا غرو أن تجد فكرةفصل المنطق عن النحو حضورها عند المناطقة ذاتهم،إذ يشير بعض منهم إلى ضرورة الفصل بين المنطق العقلي والنحو العربي فصلا يراعي اختلاف ماهيتهما وغرضهما ، ذلك أن ((هاتين الصناعتين مختلفتا الموضوعين والغرضين. وذلك أن موضوع صناعة المنطق هو الألفاظ الدالة على الإطلاق، ومن الألفاظ الدالة على الأمور الكلية دون الدالة على الأمور الجزئية؛ وموضوع صناعة النحو هو الألفاظ على الإطلاق الدالة منها ، وغير الدالة، لا الدالة فقط. وغرض المنطق هو تأليف الألفاظ التي هي موضوعها تأليفا يحصل به الصدق؛ وغرض صناعة النحو تحريك الألفاظ وتسكينها بحسب تحريك وتسكين العرب إياها)) [2] . ولعل المراد من هذا ، أن المنطق يروم دراسة ((الألفاظ الدالة على الأمور الكلية التي هي إما أجناس وإما فصول وإما أنواع وإما خواص وإما أعراض كلية)) [3] . أما النحو فيضطلع بمهمة سيميائية عامة تروم البحث ((في أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء)) . [4] سواء أكانت دالة على الأمور الكلية أم غير دالة على الأمور الكلية.

---

[1] – المرجع نفسه، ص. 18.

[2] – يحي بن عدي، مقالة في تبين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي، تح جيرها داندرس، مجلة تاريخ علوم العربية عند العرب، ع 3، 1977 .صص.49، 50.

[3] – المرجع نفسه ص.47.

[4] –

يظهر من خلال ما أورده **يحي بن عدى** أن النحو صناعة تداولية ينبغي أن تساير الاستعمالات اللغوية وتصفها، ((ومن البين أن فعلها هو أن تضم الألفاظ وتفتحها وتكسرها وبالجملة أن تحركها حركات ما أو تسكنها سكونا ما بحسب ما تحركها وتسكنها العرب. وإذا كان فعل النحو تحريكا ما وتسكينا ما وكان هذان إنما هما في الألفاظ، إذا هي موضوع النحو)) [1]. ومن ثم يحصر **يحي بن عدي** غرض النحو في وصف استعمال البنية الشكلية للغة وألفاظها، ولا سيما ((إن كان النحوي قد يقصد القول (الدال أو) الدلالة على المعاني، فإن ذلك منه ليس من جهة ما هو نحوي بل من جهة ما هو معبر عما في نفسه بالقول، إنما هو العبارة عن المعاني)) [2]. إن أبرز ما يميز فهم النحاة العرب وتصورهم لبنية اللغة أنها تقوم على وظيفية سيميائية [3] تجمع بين مستويي التعبير والمحتوى أو العبارة والمعنى، إذ لا يمكن تصور أحد المستويين مفصولا عن الآخر.

ومن ثمة لا يجوز خلط المعرفة المنطقية بالمعرفة النحوية؛ لأن النحو متميز بذاته بكونه مجالا يختص بمعاينة أوضاع تداولية استعمالية، والمنطق يختص بدراسة أوضاع عقلية مجردة،ولعل هذا ما تبرم **الفارابي** بإثباته، وتتفاوت درجة الحد من حيث قربه وبعده عن أوضاع النحو ومعاييره بحسب اللغة الواصفة المتوسل بها لذلك. وهكذا تكون اللغة الواصفة النحوية متراوحة بين أن تكون نحوية خالصة وان تكون نحوية تعتورها الأوضاع المنطقية. وإذا كان حد **الزجاجي وسيبويه**يتموضع في النوع الأول، فما هي الحدود النحوية التي تتموضع في الطرف الثاني ومن هم النحاة الذين تبنوا ذلك؟ وما هي مسوغات مبادرتهم بالأوضاع المنطقية للتعبير عن القواعد النحوية الواصفة ؟

ومتى علمنا هذا التصور لمهمات النحو وأغراضه، علمنا أنه يستقل بجهازه المفاهيمي الواصف الذي لا يمكن أن يتماثل مع الجهاز المفاهيمي المستعمل في علم المنطق. ومن ثمة

---

[1] يحي بن عدي، مقالة في تبين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي، ص.42.

[2] – المرجع نفسه، ص. 44.

[3] – ينظر عز الدين مجدوب، المنوال النحو العربي– دراسة لسانية جديدة– ، نشر كلية الآداب سوسة، دار محمد على الحامي، ط1، 1998، ص. 277.

أضحى لزاما أن تتغير الألفاظ الموصلة لبيان المحدود بعد أن تغيرتالأغراض من الحدود سواء أكانت للتقريب أم للحصر أم للحقيقة [1]. وهكذا يظهر أن اختلاف الحدود وتغايرها يحكمه ويمسك بمقوده اختلاف الألفاظ، وهنا تتضح العلاقة بين الآراء النحوية ولغتها الواصفة، فاختلاف الحدود وتنافرها إن وقع شيء منه في الحد((كان خطأ في الحد ، وفسادا في المحدود ، وإنما هو اختلاف في الألفاظ)) [2]. ومن هنا تأتي أهمية النظر في اللغة الواصفة النحوية بوصفها حاملة لمتصورات علمية رصينة، ومتى وضعنا اليد على هذه اللغة الواصفة وآليات انبنائها نكون وقفنا بذلك على مسالك تشكل الخطاب اللساني العربي، ومتى قدمنا النظر في اللغة الواصفة أمكننا إعادة صوغ النظرية النحوية بما يتلاءم مع منطلقاتها ذاتها .

وانطلاقا من هذه المصادرات المعرفية التي تقر باستقلالية النحو عن المنطق من حيث غرضه، فإنه يستوجب ضرورة أن يستقل النحو بلغته الواصفة وألفاظه ؛ لأن إدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين يعد تخليطا وتعتيما ، لكن هل استطاع النحاة العرب أن يحافظوا على هذا الاعتبار النحوي الخالص في صناعتهم للغتهم النحوية الواصفة؟ وان كان ما حصل غير ذلك ؟ فما هي الأسباب التي جعلتهم يتخلون عن هذا المحدد المعرفي؟ وهل استطاعوا أن يحققوا ما ادعوه من كمال للحدود المنطقية؟ وهل حقيقة استطاعوا أن يقوموا الحدود النحوية تقويما تاما؟

[1] – ينظر، مازن لمبارك، الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1984، ص.61.
[2] – المرجع نفسه، ص.61.

1- اللغة الواصفة والتعريف بالقسمة المنطقية :

تعد هذه القاعدة من الناحية المعرفية قاعدة مطمورة في التفكير الإنساني، وتعكس أحد أهم طرقه في التفكير ونظرته للأشياء والموجودات، ذلك أنها ((من الأمور الفطرية التي نشأت معه على الأرض... وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن معنى ونوعا عن نوع. حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم ... وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل إليها في التقسيم لفظا من الألفاظ، ولولا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الألفاظ)) [1]. إن التعريف بالقسمة يناشد تجزئة المحدود إلى أجزائه المكونة له، لكي تتضح مكوناته اتضاحا منطقيا تاما. لكن هل يمكن القول بان فكرة التقسيم هي فطرة صورية تعود إلى المنطق الصوري أم هي قسمة طبيعية تستتب في حنايا أي تفكير؟ وهل فيما اعتقده البعض [2] بأن قسمة الكلم العربي ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف هي قسمة مستوحاة عن المنطق الأرسطي؟

لقد عكف القدماء على تفصيل الكلام وقسمته إلى أجزاء تحت عناوين منها ((الكلام وما يتألف منه)) [3] و((أقسام الكلام)) [4]، والجدير بالذكر هاهنا أن القدماء فضلوا استعمال "الكلم" عن "الكلمة، لهذا نلفي **السهيلي** يرى بأن النحاة الذين يقولون بأن((أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [5] قد وقعوا في مغبة الغلط والوهم، من منطلق أن الأصح في هذا كما قال **سيبويه**: ((الكلم اسم وفعل وحرف))، ووجهة الخطأ في العبارة الأولى يصحح بالقول: إن ((الكلام ثلاثة أقسام : خبر واستخبار وطلب))، [6]فكل واحد من هذه كلام، وليس كذلك الاسم والفعل والحرف.

---

[1]- المظفر، المنطق، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت، لبنان ،1980، ط2، 106.

[2] - يرى **إبراهيم بيومي مدكور** أن القسمة الثلاثية للكلم عند سيبويه هي قسمة منطقية صورية بقوله : ((ففي مقدمة كتاب العبارة يقسم أرسطو الكلمة إلى اسم وفعل معرفا الأول بأنه دال على معنى وليس الزمن جزءا منه، ومعرفا الثاني بأنه ما دل على معنى وعلى زمن، ثم يشير في كتاب منطقي آخر – هو طوبيقا أو الجدل – إلى قسم ثالث من اقسام الكلمة يسميه الأداة، وهنا نتقل إلى كتاب سيبويه فنجده يبدأ بتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف ويعرفها الواحد تلو الآخر تعريفا يحاكي من بعض النواحي التعريف الأرسطي)).

إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج7، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر ، القاهرة، 1953، ص.340.

[3] - المبرد، المقتضب، ج1، ص.68.

[4] - السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص.49.

[5] - المرجع نفسه، صص..50،49.

[6] - المرجع نفسه، ص.50.

وعليه لا يمكن اعتبار المنسوب إلى الكلم من حيث قسمته هو ذاته المنسوب إلى الكلام من الجهة ذاتها، لأن الاعتداد بالكلام من جهة التعويل على وظيفته بوصفه سيرورة تواصلية طرفاها مرسل ومرسل إليه يؤدي إلى معرفة فعل الإخبار من حيث إنه كلام، لهذا قيل :إن ((كل كلام مستقل إن زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتضى لسواه، فالكلام باق على حاله نحو زيد قائم... وكل كلام مستقل إن زدت عليه شيئا مقتضيا لغيره معقودا به فإنه عاد الكلام ناقصا مثل قولك، إن قام زيد)) [1]. فالكلام يدل على الإفادة من الإخبار والاستخبار والطلب أي بوصفه فعلا، فحد ((الكلام ما تضمن من الكلم)) [2]. فهو بهذا جزء منه على اعتبار أن الكلم ((ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدا أفاد أم لم يفد فهو أعم من الكلام، يعنى من وجه، لصدقه دون الكلم في نحو زيد قائم، ولا صدق للأخص بدون الأعم، ويدل على أن ذلك مراده تمثيله لانفراد الكلام)) [3]. وعليه يكون الكلم أعم من الكلام من جهة الدلالة لأنه يشتمل على المفيد وغير المفيد، أما الكلام أعم من الكلم من جهة اللفظ لأنه يشتمل على المركب من كلمتين فأكثر بشرط الإفادة. إن لفظ الكلم ينحو إلى الكلية أو العموم ليدل على معنى القسمة بكونه جاء جمعا، ((وإنما يريد أن يبين قسمه في الاسم والفعل والحرف ، فلو قال الكلام لم ينبئ عن معنى القسمة في السؤال الذي نطلب به معنى الجواب)) [4]. ومن ثمة فالاسم والفعل والحرف والحرف هي أجزاء من الكلم بعامة.

إذا استدعينا رأي ابن جني [5] في هذا، نجده يعتبر أن الكلام لا يعبر به عن الكلم، من منطلق أنه مصدر يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره عدل عنه إلى الكلم، وذلك انه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم وترك ملا يخص الجمع وهو الكلام.

---

[1]- الكفوي، الكليات ، ص.742.

[2] - الابذي، شرح كتاب الحدود، تح خالد فهمي، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008، ص51.

[3] المرجع نفسه، ص.51.

[4] - الرماني ، شرح كتاب سيبويه، تح محمد إبراهيم ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، الرياض، 1415ه، ج1، ص.107.

[5] - ابن جني الخصائص، ص.1، 25.

إن تفصيل الكلام وتجزئته إلى اسم وفعل وحرف تبدو تجزئة كلية عامة تنطبق على اللغات بعامة، وهذا ما أثبته **المبرد** بقوله [1] : ((الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام – عربيا كان أو أعجميا – من هذه الثلاثية))، كما أنها تجزئة خاصة باللغة العربية من جهة أنها منحصرة في هذه الأنواع الثلاثة، ويجمل هذا الرأي **الزجاجي** بقوله: ((وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك، لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف... ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع)). [2] ولعل هناك من النحاة من أضاف قسما رابعا اسماه بالخالفة حيث اعتبر اسم الفعل جزءا رابعا من أجزاء الكلم، ولعل أسماء الأفعال تعكس حيرة النحاة حسب **مصطفى فاضل الساقي** حول تقسيم الكلم ، وذلك ما يمكن حصره في النقاط آلاتية [3] :

1- اعتبارها أسماء حقيقية لقبول ألفاظها لعلامات الاسم، وأبرزها التنوين، وأنها لا تقبل علامات الفعل.

2- اعتبارها أفعالا حقيقية لكونها تدل على الحدث والزمن، ولرفعها الفاعل ونصبها المفعول ولا تأديتها معاني الفعل من أمر ونهي.

3- إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء .

4- إنها قسم رابع من اقسام الكلام ، قسيم للاسم والفعل والحرف.

5- ومنهم من فصل بين مفرداتها فاعتبر ما استعمل ظرفا أو مصدرا باقيا على اسميته، واعتبر قسما منها أصوات كأف وأواه ، والقسم الآخر مصادر كفرطك وحذرك، وقسما ثالثا كأسماء أفعال كصه.

يبدو من خلال هذا كله أن النحاة العرب من خلال ملاحظتهم الوقائع اللغوية واستعمالاتها في لسان أهلها، درجوا على تقسيم الكلم تقسيما يراعي مسألة المعنى بوصفه أساسا للتقسيم كما ذكر **الزجاجي**، ومن ثمة يقدم لنا التقسيم لغة واصفة تجزيئية تعمد إلى مفصلة الكلم إلى أجزائه انطلاقا من الاستعمال، فهي ليست قسمة معيارية

---

[1] –

[2] – الزجاجي الإيضاح، ص.42.

[3] – فاضل مصطفى الساقي، اقسام الكلام العربي، مكتبة الخناجي القاهرة، مصر، 1977، ص.34.

مفترضا سلفا على مقاييس المنطق الصوري، أو أي لغة أخرى كانت، ولعل ما يثبت ذلك يظهر في أن النحاة قسموا الكلام باعتبار قاعدة الاستعمال أو المعنى، ومن جهة أخرى المناطقة ذاتهم يعترفون بأن القسمة هي خاصية تستتب في العقل الإنساني بعامة. أما أن هذه اللغة الواصفة لا تعكس توحدا حولها في مقابل الاختلافات الكبيرة الموجودة بين النحاة في ذلك، فمرده إلى اختلاف جهات النظر وتعددها بتعدد النحاة، وهذا أمر وارد في كل الأوقات وفي كل الأزمنة، ولعل العناصر الخمسة السابقة عند ملاحظتها نلفيها ترتكن إلى مجموعة من العلامات في كل حالة من الحالات، مما فتح أفقا تقسيميا مختلفا باختلاف العلامات السابقة.

ومن هنا يظهر أن القسمة أو التقسيم لا يمكن أن يعد أساسا متينا لإقامة حدود واصفة واحدة، ولعل ذلك يرتبط بأسباب يمكن عرضهما فيما يأتي:

1- نتيجة الاعتماد على العلامات.

2- العلامة ليست صفة مميزة للنوع الواحد ، وإنما صفة مشتركة بين العديد من العوامل.

3- اختلاف زاوية الاعتبار من نحوي إلى آخر باختلاف تلك العلامات.

2- اللغة النحوية والتعريف بالمقومات الذاتية :

إن المقصود بالمقومات الذاتية في عرف المناطقة كما ألمحنا إلى ذلك من قبل إلى أنها مجمل الخصائص المشكلة لماهية الشيء ، ومن ثم يتبرم التعريف المنطقي التام باشتراط خاصيتي الجمع والمنع لاستفاء المعرف استفاء منطقيا ، من خلال موضعته في دائرته التي لا يمكن أن يتقاطع فيها مع غيره من المعرفات، وتكون بذلك دائرته دائرة مستقلة بذاتها عن غيرها من الدوائر الأخرى. وهذا المسلك التعريفي لم يتوان عدد من النحاة المتأخرين على ارتضائه، من منطلق أنه يوفر إمكان ضبط المتصورات النحوية ضبطا دقيقا ينزهها عن التشاكل والتداخل طورا ، وطورا آخر انه يمكنهم درء آفات التقريب التي يمكن أن تنجم عن المسالك التعريفية الأخرى.

وتحقيقا لهذا كله اشترط النحاة أن يكون الحد النحوي حدا جامعا مانعا ، ولايكون ذلك إلا متىتوافرت شروطه التي أقرها المناطقة، ومن ثمة انزلق الحد النحوي من مسالك التعريفات التقريبية والحصرية حتى غداتعريف الحد عند الأدباء أيضا ((هو الجامع المانع)) [1]. ومن ثمة انبرى الكثير من النحاة إلى الاعتراض على كل حد لا يراعي هذين الشرطين، ومن خلال نقدها وتفاصيل مواطن إخفاقها يحاولون صيغة حدود نحوية- تبدو لهم- تامة على موازين المنطق، إذكان الاعتراض عندهم مرامه الوصول إلى الحد الجامع المانع الذي لا يمكن أن تطاوله النقود مهما تعددت وجوهه، ولاسيما أن بناءهم لتلك الحدود التامة يسلك مسلكا تقويضيا ، حيث يبادر بتقويض التعريفات وفي ضوء ذلك التقويض يعيدون بناء الحدود التامة على المقاييس المنطقية على نحو ما نلفيه عند **الاستراباذيوالبطليوسيوابن يعيش** وغيرهم من النحاة المتأخرين.

وبعد هذا كله يظهر أن اهتمام النحاة بالحدود واعتراضاتهم عليها للوصول إلى الحدالجامع المانع تعتوره المقاييس المنطقية .إلا أنهقد يكون من السهولة بمكان على نحوي أن يضع حدا جامعا مانعا دون الاحتكام إلى المنطق وألفاظه؛ فلم يكن صعباعلى **سيبويه**أن

[1]- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص.24.

يضع حدا للفعل لا ينفصل عن المتصورات الدقيقة التي تلبس بلبوس الجمع والمنع دون ذكر لفظ من ألفاظ المناطقة واصطلاحاتهم، فيقول: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع) [1]. وفي السياق نفسه نلفى كذلك **الزجاجي**يصطنع حدا جامعا مانعا اصطناعا نحويا خالصا كما يقر بذلك هو ذاته؛ فيقول: ((الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاأو مفعولاًأو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ماليس باسم)) [2]. إن هذه الحدود السابقة تبرهن على اقتدار النحاة على وضع حدود نحوية خالصة تتجنب ضبابية الألفاظ المنطقية، ولعل هذا يعكس نوعا من الصرامة المنهجية التي تستمد كيانها من اللغة النحوية الواصفة ذاتها، فتكون اللغة النحوية لغة مكتفية ومستقلة في الآن ذاته، ولذلك يتبين أن مطلب تحكيم الفصل بين لغة النحاة ولغة المناطقة كفيل بتخليص النحو من أرزاء النزعة الصورية في المنطق كما هو ديدن النحاة الأوائل في مسالكهم التعريفية، مما لا يعيق عملية الفهم والتفسير لدى العامة، ولاسيما أن هذا يتساوق مع الضروريات المنهجية والمعرفية لميلاد النحو العربي.

ومن هنا تغدو إشكالية التعريف بوصفه لغة واصفة بؤرة التفكير النحوي التي كلت أفهام النحاة، فلم يغفلوا على النظر فيها نظرا دقيقا يتوخى البرهنة على مواطن الخداج فيها عند المتقدين والمتأخرين سواء بسواء، حيث يرى المتأخرون أن حدود المتقدمين يطاولها الخداج من جهة نقصانها، وفي الآن ذاته كان يرى المتقدمون أن حدود المتأخرين يطاولها الخداج من جهة خروجها عن أوضاع النحاة ولغتهم الواصفة الخالصة، وبين هذين التصورين تولدت آراء مختلفة تجتمع كلها حول تقويم اللغة النحوية والواصفة وإصلاحها، ومن هنا أمكننا التساؤل عن طبيعة اللغة النحوية عند المتأخرين ودروبها المنطقية؟ وهل ستتشاكل اللغة النحوية مع المنطق أم تتباين معه؟ وما هي مواطن الائتلاف والاختلاف بينهما؟ وما موقع المتصور السيميائي في هذا كله؟ وانطلاقا من هذه الإشكالات سنحاول تحديد خصائص اللغة الواصفة النحوية/المنطقية عند المتأخرين وأبعادها السيمائية المستتبة

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص.02.

[2] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص. 48.

فيها ،وسيكون بحثنا مقتصرا فيها على الكلام وأقسامه، فما هي حدود الكلم أو الكلمة؟ وما هي حدود كل من الاسم والفعل والحرف؟

والحق أن النحاة أكدوا على أن العبارة التعريفية الواصفة في بناء الحد لا يمكن امتحان صلابة معدنها ، إلا بعد تجزئتها وتحليلها إلى أجزاء بسيطة، ولعل ذلك كان ديدنهم في تعريف الكلمة والاسم والفعل والحرف، لذلك نلفيهم يقومون بتجزئة التعريف إلى وحداته الدنيا المكونة له، من منطلق أن ((الحدود لا تعرف بجملتها حتى تعرف بتفصيلها)) [1] . إن تحليل العبارة النحوية الواصفة يرمى إلى تجزئتها إلى مجموع مقوماتها التي تتألف منها ، ومن هنا يعمل النحاة في شروحهم للحدود على تحليل كل وحدة فيه وبيان دلالتها النحوية .

ولما كانت المقتضيات النظرية للكلم توجب علينا العودة إلى مفهوم الكلام وبعض مشتقاته للوقوف على مفاصل الائتلاف والاختلاف بين القدماء في مكمن التجزئة وعمادها ؛ فلا مناص إذن من أن نبتدئ ببيان حدود الكلمة ؛حتى إذا استقام لنا بيان حدها جاز لنا إذ ذاك النظر ما أمكن في أجزائها ؛ لأنه ينبغي حد ((الكلمة قبل الكلام، لان المفرد يقدم على المركب وضعا فيقدم عليه طبعا)) [2] . أو قل : إن ((توقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه)) [3] . وهذا اعتبار طبيعي خالص يراعي التراتب الانتقال من العام إلى الأجزاء .

2- 1- حد الكلمة :

لم يعط سيبويه لفظ الكلمة تعريفا في كتابه، ولعله ما كان سببا لعدم توحد الآراء بعده حولها حتى لا نكاد نظفر بحد تقف عنده، ومن أشهرها ما قدمه الإمام **الزمخشري**في

---

[1] - الابذي، شرح الجزولية، تح . حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1406هـ، ص.01.

[2] - الابذي، شرح كتاب الحدود ، تح خالد فهمي، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008، ص49.

ينظر كذلك ابن هشام ، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تح هادي نهر ، دار اليازوري، عمان ، الأردن، ج1 ،ص.237.

[3] - الاستراباذي ، شرح الكافية، ص.31.

المفصل بقوله: ((الكلمة هي اللفظةالدالة على معنىمفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف)) [1]، وذلك ما وافقه عليه **الكفوي** الذي أعطاها الحد نفسه بقوله: ((كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة، وكل منطوق أفاد شيئا بالوضع فهو كلمة)) [2]. ومن هنا نلفي هذين التعريفين مقدمين تقديما تداوليا، من جهة أنهما يركزان على الصيغة التعاقدية للكلمات، وذلك مرامه إسقاط المهملات من الألفاظ غير المعتد بها في الكلام التواصلي، ومن ثمة يمكن أن تكون الكلمة ما كان ذا معنى دالا تحصل الإفادة به.

بيد أن تعريف **الكفوى** للكلمة يبدو أنه يبادر بإثبات خاصية الجمع إثباتا ظاهرا من خلال ابتدائه حده، بلفظ "كل" الذي يراد منه استغراق لفظ الكلمة جميع الألفاظ الدالة على معنى مفرد بالوضع، كما أنه يعمل على إعادة تأكيد هذه الخاصية في الجزء الثاني من التعريف بقوله "وكل منطوق..."، في حين يعبر **الزمخشري** على خاصية الاستغراق بصريح اللفظ المنطقي بقوله:" وهي جنس تحته"، فاللفظ المنطقي "الجنس" يعوض لفظ "كل" في تعريف الكفوي. إلا أن لفظ "كل" لا يصلح لبناء الحد المنطقي حسب **الأبذي**، لأنها ((ليست من الألفاظ التي تدخل في الحدود، بل يختبر الحد بها، إذا عكس اطرد وعكس، فإذا قيل في حد الإنسان أنه جسم متغذ حساس ناطق، وأردت أن تعلم صحة هذا الحد أبقيت (كل) وطردت وعكست؛ فتجده صادقا في الحالتين : كل إنسان فهو جسم حساس متغذ حساس ناطق، وكل جسم متغذ حساس ناطق فهو إنسان، فإذا كانت (كل) من الحد لزمك عند اختباره أن تقول: كل كذا فهو كذا، وذلك فاسد المعنى)) [3]. فالأبذي ههنا يبادر بأهم خاصيتين للتعريف المنطقي وهما الاطراد والانعكاس.

وعليه إذن، تشتمل الكلمة على الملفوظات المنطوقة الدالة بالوضع على الأشياء. لهذا سميت باللفظ لكونها ((جماعة حروف ملفوظ بها، فكل كلمة لفظة وليس كل لفظ

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل. 70.

[2] – الكفوي، الكليات،

[3] – الابذي، شرح الجزولية، تح. حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1406هـ، ص.16.

كلمة)).[1] وذلك لأن من الأصوات المتلفظة بها ما لا يمكن أن يكون كلمة. ومن ثمة فاللفظ المستعمل الدال هو أول مميز أو فصل تنماز به الكلمة عن غيرها.

تتأتي الدلالة والإبانة في اللفظ من كونه نسقا سيميائيا متميزا عن بقية الأنساق التعبيرية الأخرى، ولعل خواصه التي ينماز بها عن غيره من الأنساق جعلته يتصدر الأنساق غير اللفظية ، ووجه الصادرة فيه أنه ((أيسر فلأن الحروف كيفيات تعرض لأصوات عارضة للهواء الخارج بالتنفس الضروري، الممدود من قبل الطبيعة، دون تكلف اختياري، وأما أنها أفيد فلأنها موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها، وأما أنها أعمقها ، فليس يمكن أن يكون لكل شيء نقش ... أو إليه إشارة كالغائبات، ويمكن أن يكون لكل شيء لفظ)).[2] ولهذا كله نلفى **ابن يعيش** يرى بأن اللفظة كانت أدل في التعبير من غيرها، لأنها ((جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال))،[3] مثل الخط والعقد والإشارة والنصب التي تدل على معنى مفرد، ولكنها ليست بكلمات ذات طبيعة لفظية على تعبيره.

ويمكن إظهار السمات التميزية للفظ عن بقية الأنساق السيميائية الأخرى في الجدول الآتي:

	دلالة لفظية	غير لفظية
اللفظة	+	−
الخط	−	+
الإشارة	−	+
العقد	−	+
النصب	−	+

[1] – ابن يعيش ، شرح المفصل، ص.70.
[2] – السيوطي ،ج1 ص.38.
[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ص.70.

من هنا يتبن أن هذا التميز الذي اقترحه **ابن يعيش** للفظ هو تميز لساني خالص يقوم على خاصية التقطيع اللساني للألفاظ التي عكفت وظيفية **أندري مارتينى** على توضيحها بوصفها خاصية مميزة للسان البشري عن بقية الأنساق الأخرى، ولهذا السبب كانت الريادة في البيان للفظ بوصفه علامة يقع في طورها العلامات غير اللسانية بأسرها .

وعليه تاليا يكون اللفظ في قمة التصنيف بوصفه جنسا أو علامة سيميائية تنفرد بخاصية التلفظ التي تجعل منه قسيما بين المستعملوالمهمل، والمستعمل ما يكون للوضع مدخلا في فهمه، أما المهمل فهو ما يخرج عن حدود التواضع إلى ما يقتضيه الطبع الإنساني ويمليه من حالات طبيعية لاواعية، ((فالوضع فصل ثالث احترز به من أمور منها ما قد يقال بالطبع ، وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع ، وذلك كقول النائم "أخ" فإنه يفهم منه استغراقه في النوم ، وكذلك قوله عند السعال "أح" فانه يفهم منه أذى الصدر، فهذه ألفاظ، لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها ، ولا يقال كلم لان دلالتها لم تكن بالوضع)) .[1]

بيد أن **الإستراباذي** يرى بان إضافة الوضع للدلالة هو إطناب في الحد وتثقيل كمي له، على اعتبار أن ((الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله "لمعنى"، لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان أو لا ، ومع قصد التواطؤ أولا فيحتاج إلى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحاتهم)) .[2] ولعل هذا التصور يعمل على إيلاء الأهمية في صوغ الحد إلى قاعدة الإيجاز التي تفترض الاكتفاء باللفظ الذي يدل على أجزائه بالتضمن، ومن ثمة يمكن أن يكون الكل معبرا عن جزء معناه بالتضمن .

ومتى علمنا أن المميزات السابقة تخص جانب المعنى والإبانة علمنا أنها سمات تخص الكيف، فإنه ومن جهة أخرى يقترح في التميز الثاني اقتراحا يقر بضرورة تشاكل المعنى بمبناه المرتبط به من حيث الحجم أو من حيث كمية اللفظ وما يدل عليه من معنى مفرد ،

---

[1] – ابن يعيش ، شرح المفصل، ص.71.

[2] الاستراباذي، شرح الكافية، ص.21.

والتي تستفاد من قوله: ((مفرد فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام، فانه يدل على معنيين التعريف والمعرف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان ، إذ كان مركبا من الألف واللام الدالة على التعريف، وهي كلمة لأنها حرفمعنى)).[1] ومن ثمة فحد الكلمة من حيث كميتها يتحدد من خلال معناها الذي تؤديه، على اعتبار أن حروف المعاني هي بمثابة ألفاظ حاملة لمعاني، ولعل هذا ما يتطابق مع ما قدمه **أندري مارتيني** حول مفهوم التقطيع المزدوج الذي يسعى إلى تقسيم الجملة إلى مورفيمات أو كلمات انطلاقا من قاعدة المعنى ، فالوحدات الدنيا تنقسم إلى جزأين منها ما هو دال ومنها ما هو غير دال لا يدخل في مصاف الكلمات وهو الذي يسمىبالمونيمات.

التعريف النحوي	الوجه المنطقي	التميز
لفظة	جنس قريب	عن الإشارة والنصبة والكتابة والعقد
دالة على معنى	فصل	تميز عن المهمل أو الأصوات التي ليس لها معنى كالصياح ...
مفرد	فصل	تميز عن المركب من الألفاظ مثل الكلام
بالوضع	فصل	تميز عن المهمل باعتبار الطبع مثل أخ، أح

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، صص.71،70.

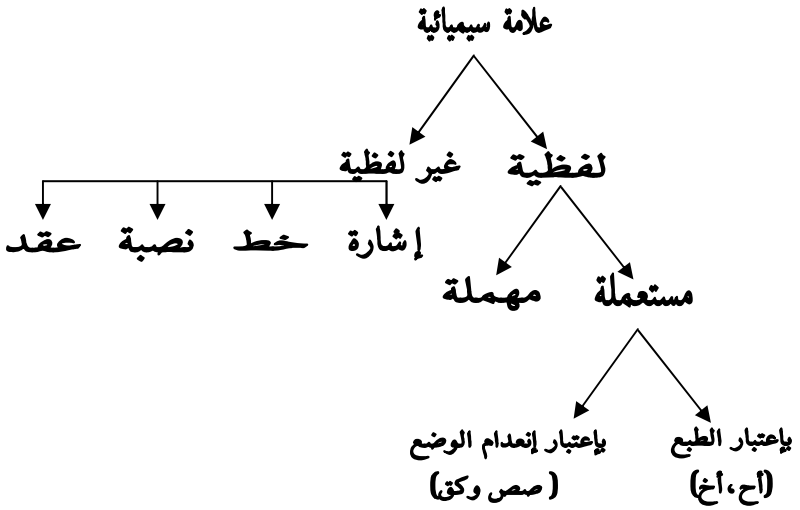

*** التشجير السيميائي النزولي للعلامة ***

وفي مقابل الحد السابق نلفي تحديدا آخر للكلمة درج على استعماله المتأخرون من علماء النحو يستعيض بلفظ "القول" بدلا من لفظ "اللفظ، يأتي في مقدمتهم **الفاكهي** الذي يعرف الكلمة بأنها ((قول مستقل)). [1] ولعل هذا ما سينجم عنه تداخل في حد الكلمة من جهة أنها توصف بكونها لفظا و بكونها قولا على حدالسواء. فهل الكلمة لفظ أم قول ؟ وهل يتعادل استعمال اللفظ مع استعمال القول؟ أم أن هناك فروقا بينهما؟

يشير **الفاكهي** [2] إلى أساس تفضيل لفظ القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة إلى اللفظ، إذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره. ومن هنا يكون اللفظ جنسا بعيدا [3] عن الكلمة من جهة أنه يحتمل الإفادة وعدمها، ((فبين اللفظ والقول عموم مطلق، لصدقهما على الثاني كزيد وانفراد اللفظ بالأول كديز، فكل لفظ قول ولا عكس)) [4]. لأن ((اللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل)) [5]. ومادام هذا حال اللفظ فإن استغراق اللفظ للمهمل هو وجه تقديم القول عنه في حد الكلمة، لأن القول يختص بالعلامات الدالة وحسب، ((فمقلوبي زيد، وجعفر، فلا يسميان قولا، لأنهما غير مستعملين ويسميان لفظا، لان اللفظ هو الطرح، ثم نقل إلى الشيء المطروح، وهذان مطروحان بلسان اللافظ إلى سمع

---

[1] – الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص.57، 58.

[2] – المرجع نفسه، ص. 57.

[3] – ابن هشام شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1994، ط1، ص.38.

[4] –

[5] – الإستراباذي، شرح المفصل، ص.70.

السامع)). [1] إن القول جنس قريب من اللفظ إلى الكلمة لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر)). [2] ومصدر لعدم إبانة المحدود إبانة تميزية ذاتية.

ومن ثمة فإن القول في رأي **الفاكهي** حتى وإن لم يشر بذلك صراحة يختص بوضع الواضع على مستوى السنن الاجتماعي، ومادام ((القول جنس للكلمة وهو خاص بالموضوع أغنانا ذلك على اشتراط الوضع)). [3] أما اللفظ فقد يخرج عن السنن والمواضعات اللغوية إلى ألفاظ مهملة. وعليه يمكن القول إن هذه المفاضلة قدمت قاعدة الاستعمال للمحاجة عن مدى صدقها على الرغم من الغموض الذي يعتورها بعض الشيء من جهة أن لفظ القول إذا اشترطنا فيه الإفادة يلتبس بلفظ الكلام الذي يتجاوز الكلمة من حيث كميته من جهة، ومن جهة أخرى نلفيه يحمل معنى العبارة locutionبكونه ((يعين مجموعة من الكلمات المكونة إما لمدلول واحد ... وإما بنية تركيبية قابلة للعزل)). [4] وإذا كان لفظ القول في اللسانيات الحديثة يعنى أنه يضم عددا من الكلمات فهو في الحقيقة مرادف للفظ الكلام والجملة.

وهذا ما أشار إليه **ابن هشام** [5]في أن الكلمة من حيث دلالتها اللغوية تطلق على الجمل المفيدة كقوله تعالى: ((كلا إنها كلمة هو قائلها)). وحسبنا هنا أن الإفادة كانت أساس مقايسة معنى الكلمة على معنى الجملة والقصيدة على سبيل المجاز [6] كقول كلمة شاعر، قال الله تعالى :((وتمت كلمة ربك الحسنى)). وثمة تبرم النحاة إلى انتزاع الكلمة من الجمل باشتراط الإفراد اشتراطا وظيفيا، حيث إنها لا تحمل معنى إن جزئت إلى وحداتها الصغرى الغير دالة.

---

[1] – ابن هشام ، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية،ج1 ص. 240.

[2] – ابن هشام شرح قطر الندى وبل الصدى، ص.38.

[3] – شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص.38.

[4] – جورج مونان ، معجم اللسانيات، تر جمال الحضري، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ط1، 2012،ص.354.

[5] – ابن هشام شرح قطر الندى وبل الصدى ص.38.

[6] – الإستراباذي ، شرح الكافية، ص.19.

وفي السياق نفسه، يرى **الإستراباذي** [1] أن القول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى واحد يطلق على كل حرف من حروف المعجم ، أو على كل حرف من حروف المعاني وعلى أكثر منه مفيدا كان أولا، لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام ، واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا ، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله. ولا يتوانى الإستراباذي [2] في سياق آخر بالإقرار بعدم الحاجة إلى اختراع ألفاظ في الحدود النحوية، بل الواجب استعمال المشهور منها فيها لأن الحد يرومالتبيين والصفاء ويعدم الغموض والالتباس.

وعليه ما يلاحظ حول الاعتبارات السابقة واختياراتها التي قدمها النحاة في صوغ حد الكلمة وتعريفها، أنها تحتكم برمتها إلى قاعدة الاستعمال، فتفضيل لفظ "القول" عن لفظ "اللفظ" مثلا في تعريف الكلمة عند الفاكهي يحتكم إلى ما هو متواتر في الاستعمال وشائع في سنن التعبير العربي، ومن هنا كانت هذه الحدود تقوم على اختيارات تداولية خالصة، على الرغم من أنها احتوت على ألفاظ منطقية مثل الجنس والفصل وغيرها. إن الاعتبار التداولي يتبوأر في روح التعريف النحوي، أما الألفاظ المنطقية الشارحة يبدو أنها أدخلت في التعريف النحوي كسند ودعامة للاعتبار التداولي، ولعل هذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن النحاة العرب وضعوا الاستعمال في مركز الآليات المنتجة للغة الواصفة وأولياتها، والألفاظ المنطقية التوضيحية كانت في محيطها بدرجة ثانية، فاختيار القول بوصفه جنسا للكلمة عن اللفظ يقوم على أساس تفضيله تفضيلا تداوليا، وبخاصة أن هذه آلية الاستعمالية ستتأسس عليها قاعدة الإيجاز، التي تقر بضرورة حذف لفظ الوضع من التعريف النحوي لدى الزمخشري، لان القول من الناحية التداولية يدل على الوضع دلالة تضمنية يقرها الاستعمال العربي لهذه الكلمة، ومتى علمنا هذا علمنا معه انبناء خاصية الإيجاز المنطقية في التعريف النحوي المقدم من قبل ابن يعيش والاستراباذي على الأساس التداولي المستفاد من كلمة القول ذاتها.

---

[1] - المرجع نفسه، صص 20،21.

[2] - المرجع نفسه، ص. 22.

2- 2- حد الاسم:

يعمد **البطليوسي** في تعريفه للاسم إلى قراءة موسعة لمجمل الحدود النحوية المقدمة له، وانطلاقا من نقدها يعترض عليها إما من ناحية خلل على مستوى لغتها النحوية من حيث تركيبها، وإما على مستوى جانبها الدلالي الذي لا يستوفى معاني الاسم ولا يعبر عنها تعبيرا تاما يستجمع في حناياه خصائص الاسم كله، ومن هذا المنطلق يرى أن الحد ينبغي أن يكون كما قال المناطقة جامعا مانعا، و يلخص لنا **البطليوسي** هذه القاعدة في قوله: ((الحد إنما قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به ، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع أرادوا بقولهم: الجامع انه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء وأردوا بقولهم المانع انه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه أو يخرج منه شيء هومنه)). [1] ويبدوأن البطليوسي استخلص هذه القاعدة من قراءة الحدود الأخرى للاسم ونقدها، على اعتبارين هما: [2]

1- إن الذي يدعوه الزجاجي حدا هو مجرد رسوم رسم بها الاسم عن طريق التمثيل والتقريب. ولا سيما أن الفرق بين الحدو

2- د والرسوم يكمن في أن الحد يؤلف من الأشياء الجوهرية ، والرسم يؤلف من الأشياء الخاصية [3] التي تضم الخواص والأعراض بعيدا عن الذاتيات والجواهر أو قل الأجناس والفصول.

2- إن غالبية النحاة المتقدمين حددوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه.

والواقع أن الحد المقدم من قبل **البطليوسي** هو حد مكون من ثلاثة أجزاء هي عماد الحد المنطقي التام، ذلك لأنه ((قول وجيز غاية الإيجاز دال على طبيعة الشيء المحدود)). [4] ولأنه ((مانع لدخول الغير وتاما لأنه بجميع الأجزاء))، [5] إن الإيجاز القصد منه تحاشي

---

[1]- البطليوس، الحلل في إصلاح الخلل من الجمل ، تح. سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص. 60.

[2] المرجع نفسه، ص.60.

[3]- سعيد بن هبة البغدادي، الحدود والفروق، تح غلام على يعقوبي ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيروت لبنان ص .21.22.

[4]- المرجع نفسه، ص .21.

[5]- الإيجي الصفوي ، شرح الغرة ، ص. 147.

التطويل والإطناب المفرط في الأقوال، بوصفه أسلوبا منطقيا مستعملا استعمالا مكينا حتى لا يخرج عن الوضوح ويقع في مغبة اللبس،ولا يذكر فيه إلا ما كان ضروريا حتى لا تنقطع همته على النهوض إلى المرام المقصود نهوضا يفضي إلى توضيح ما لا يقبل التطويل، والحد متى نازعه الإيجاز نازعه الاستغراق والمنع على سبيل الوجوب والاقتضاء، لأنه إذا كثرت ألفاظ الحد طال طريقه وامتد لغيره ولزمت عنه المحاذير التي أشار إليها **البطليوسي** سالفا، حيث يسقط عنه الاستغراق والمنع ويصير موصوفا بالخفاء والإبهام والتعمية.

وهذا ذاته مقتضى القاعدة التي أقرها المناطقة [1]بكون: ((أن الحد لا يحتمل الزيادة والنقصان، وأن الزيادة فيه نقصان من المحدود والنقصان منه زيادة فيالمحدود))، فمتى أمكن تقدير المحدود حسن تقدير الحد كميا من حيث منعه واستغراقه توخيا للتميز المرغوب فيه. مع العلم أن قاعدة الإيجاز لم ترق لأن تكون معيارا سليما في انبناء الحد لدى **الغزالي**، الذي يرى بأن القول بأن الحد قول وجيز هو قول مغرق في الخطأ ، لأن ماهية الشيء لا تحتمل الإطناب والإيجاز [2] في الآن ذاته.

ولأجل هذا كله لم يكتف **البطليوسي** بهذه القواعد النظرية في ضروب الحد ورتبه، بل إنه سعى إلى أن يصل بالحد النحوي التام إلى المدى الذي يقتدر به على درء الآفات التعبيرية عن اللغة الواصفة النحوية، لذلك نلفيه يقوم باستعراض كوكبة من الحدود للاسم عند بعض النحاة ونقدها ، ليضفر –حينئذ– بقصب التميز من خلال إبداع الحد الذي ينشده فيما جاء به من تعدد المبادئ وتدرجها في الآنذاته، هذا إن لم يكن موقفه ذاته مفضيا إلى التناقض فيما ارتضاه من حد تام يستوعب تمظهرات الاسم بكل وقائعه. كما أنه متى علمنا تلك الحدود أمكننا حسب **البطليوسي** معرفة هناتها ونقائصها التي ينبغي تداركها على وجهة حقيقة الاسم كما جرى استعماله عند أهل العربية. وهو ما يمكن تعداده في النقاط الآتية:

---

[1]– الغزالي محك النظر، ص.32.

[2] – الغزالي ، معيار العلم ، ص. 28.

صاحب الحد	الحد	نقده
الزجاجي	– ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض	– من الأسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف جر ولا يكون مخبرا عنه ولا خبرا، وفيها ما لا يجوز أن يثنى ولا يجمع ولا يصغر ولا يوصف نحو الأسماء المستعملة في القسم جبرا وعوض وأيمن الله.
أبو الحسن الأخفش	إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة (زيد منطلق) ، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو (وزيدان وزيدون) ثم وجدته أيضا يمتنع من الصرف علمت انه اسم وما يحسن فيه ينفعني ويضرني فهو اسم.	من الأسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف جر ولا يكون مخبرا عنه ولا خبرا.
أبوبكر بن السراج	الاسم ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص.	لا يصح حتى يقول ما دل على معنى في نفسه مفرد من زمان مختص.
الزجاج	الاسم صوت منقطع مفهوم دال على معنى غير	حتى يقول انه صوت مقطع مفهوم ، دال على

	دال على زمان ولا مكان.	معنى في نفسه مفرد غير دال على زمان محصل.
السيرافي	الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل	لا يصح حتى يزيد فيه ويكون معناه في نفسه.
الكسائي	الاسم ما وصف	من الأسماء ما لا يوصف
الفراء	الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام	ينتقض بوجود أسماء الإشارة والمضمرات وبأسماء الأفعال نحو صه ومه.
هشام الضرير	ما دخلت عليه الباء تقول: مررت بمضروب ولا تقول مررت بيضرب، ولا بضرب ، وروى عنه انه قال الاسم ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان	حتى يقول ما يدل على معنى في نفسه مفرد ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين . ذلك أن ذكر المكان المحصل في هذه لا وجه له ، لان الفعل لا يعطي مكانا محصلا فهو في هذا كالاسم ، ألا ترى انك إذا سمعت "قام زيد" تحصل لك زمان معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام ، وإذا سمعت " سيقوم زيد" يحصل لك زمان

		معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام ، فإنما يدل الفعل على المكان دلالة تضمين لا دلالة تصريح ، اعني بدلالة التضمين أن المخاطب يعلم انه لا ينفك من مكان وان كلن اللفظ لم يوضع لذلك.
الرياشي	الاسم ما يضمر فيه أي ما يكون خبرا .	أن الاسم ما يضمر فيه ، فسروه بأنه أراد ما يحتمل ضميرا ويكون خبرا ، فإن كان أراد هذا فهو خطا لان الأسماء الأعلام نحو زيد وعمر تكون أخبارا ولا يضمر ، وينبغي على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماء ، لأنها تكون إخبارا ويضمر فيها ، وان كان أراد أن الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضميرا وما يعود عليه ضميرا فهو خطا أيضا لان من الأسماء ملا يضمر مثل " صه ومه ولا يعود عليه ضمير .

أبو عبد الله الطوال	الاسم ما اعتورته المعاني وأثبتت إليه الأوصاف.	إن الأفعال تعتورها المعاني ومن الأسماء ما لايوصف
الكويني	الاسم ما لم يدل على زمان كما أن الفعل ما دل على زمان والاسم ما نعت.	من الأسماء ما لا ينادى ولا يصح فيه مدح ولا ذم

وبعد هذا كله يقترح البطليوسي حدا يزيح الحدود السابقة بوصفه حدا حقيقيا ينسحب على الأسماء برمتها طورا، وطورا آخر بكونه حدا لا رسما على جهة التقريب، بقوله: ((الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه، لان حكم الحد أن يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحته ذلك الجنس)) [1]. وهو ما يمكن توضيح ملامحه المنطقية في الجدول الآتي:

التعريف	دلالته النحوية التمييزية	دلالته المنطقية الماهوية
كلمة	لفظة تشتمل على الاسم والفعل و الحرف	جنس
تدل على معنى في ذاتها	يتميز عن الحرف	فصل
تدل على معنى غير مقترن بزمان محصل	يتميز عن الفعل	فصل

[1]- البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص.64.

كما يمكن تلخيص الملامح النحوية التميزية في الجدول الآتي:

	كلمة	تدل على معنى في نفسها	على معنى غير مقترن بزمان محصل
الاسم	+	+	+
الفعل	+	+	−
الحرف	+	−	−

وحتى نتبين مظاهر إمكان تغليب حد **البطليوسي** عن الحدود النحوية الأخرى المقدمة، وجب وضع حد **البطليوسي** ذاته تحت طائلة الموازين الثلاثة التي اقترحها، لنرى مدى إصابته في بلوغ مراميها التي قصدها أم أن هناك قلقا تعبيريا وغموضا غرضيا في حده ذاته؟

عند إعادة التمحيص باستدعاء قاعدة الإيجاز في الحد وإسقاطها على حد **البطليوسي** نفسها نلفيها تتناقض مع هذا المبدأ، مما نجم عنه قلق وتكرار أفضى به إلى الغموض، فعند قوله الاسم: ((كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه))، يمكننا تسجيل بعض الملاحظات الآتية:

1- إن في قوله مفرد حشو من جهة أن ما اختاره لجنس الاسم الكلمة لمعنى الإفراد، هو من مقومات حد الكلمة(اسما أو فعلا أو حرفا) وليس من مقومات الاسم على الخصوص [1].

2- إن العبارة المؤشر تحتها بسطر تحيل إلى تكرار العبارة نفسها من جهة أنها فائض في المعنى بدون معنى، لأننا لو حذفنا العبارة الأخيرة لما انتقص من التعريف شيء من جهة دلالته على معناه الموضوع له. ولعل اعتماد **البطليوسي** على الحد المنطقي ما أوقعه في مغبة الإطناب، لأنه حد يعول على التجريد لذا يقتضى لمعرفة منتهى معناه زيادة في

[1] - ينظر توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص.115.

المعنى تستدعى إلى جانب معناه الذاتي زيادة ما يمكن أن يفهم منه بنفسه. ولهذا يري **ابن حزم** أنه ((إن زدت في الحد لفظا، فان كان الذي زدت لفظا يقع على معاني أكثر من معاني المحدود أو مثلها، بقي المحدود بحسبه)). [1] ولم يشن ذلك المحدود من حيث رتبته التي تبقى صحيحة على الرغم من الزيادة إلى وقعت عليه.

والجدير بالذكر في هذا المساق أن الإطناب والتكرار في الحد هو على ثلاثة أقسام عند المناطقة أجملها **الرازي** في ثلاث نقاط هي : [2]

1- محمل الضرورة فهو تعريف الإضافيات، كقولك الأب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته من حيث هو كذلك، فقولك من حيث هو كذلك تكرير ولكنه لا بد منه، فانك ما لم تذكره لم يصر الحد الذي ذكرته تعريفا لتلك الإضافة.

2- أما الذي في محل الحاجة، كما إذا قيل: ما لأنف الأفطس؟ فان تعريفه لا يتأتى إلا بذكر الأنف وذكر الأفطس، لأن الأفطس ليس عبارة عن مطلق المقعر، وإلا لكانت الساق العميقة فطسا ، بل هو اسم للأنف العميقة ، فلا جرم وجب ذكر الأنف في تعريف الأنف الأفطس مرة أخرى ، فهذا التكرار إنما لزم لان السائل يسال عن الأنف الأفطس ، ولو انه سأل عن الأنف وحده لما احتجنا إلى هذا التكرار.

3- التكرار الذي لا يكون في محمل الحاجة ولا في محمل الضرورة فيجب الاحتراز عنه وهو مثال أن يقال: الإنسان حيوان جسماني ناطق، فان الحيوان تضمن الدلالة على الجسم فيكون ذكره بعد ذكر الحيوان تكريرا.

لم يتوان النحاة في رد هذا الرأي من جهة أنه يبعد المعنى، وتلك هي إحدى آفات استخدام الحدود المنطقية لتقييس الأوضاع النحوية التي تروم معرفة اللغة معرفة تستند إلى الوقائع الاستعمالية وتمظهراتها الأداتية في الكلام ، ولا تروم إدراك جواهر اللغة وماهيتها. ولهذا لا بد من صياغة حدود نحوية واصفة يمكن أن تهتدي إلى المعنى المطلوب

[1] - ابن حزم ، التقريب إلى حد المنطق، ص. 24.

[2] - الرازي ، لباب الإشارات والتنبيهات، ص. 29.

بلغة واصفة من حيث كميتها ملائمة لذلك الغرض، لئلا ينقلب مرامها من التقريب إلى التبعيد وتنزلق في وهن التعتيم حسب ما ارتآه **ابن تيمية**.

3- ومن جهة أخرى أن هذا الحد ينتهك مواضعات اللسان العربي ومجاريها، ولعله ما يظهر في قوله " محصل" بوصفه تعبيرا مترجما عن اللغة اليونانية، مما يبين عن قلق في العبارة لا يتجاوز إلا بإدراك الصلة المتينة بين المعاني المنطقية وبين أصولها في لسان صاحبها، وبذلك يبقى وعيه اللغوي قاصرا دون وعى **ابن سينا** الذي استشعر عدم وجود ذلك في اللغة العربية، ذلك أن المناطقة العرب لم يوافقوا ((على ما قيل عن تقسيم الأسماء والكلمات إلى المحصل وغير المحصل " الموجب والسالب")) [1] ، لأن((لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غيرمحصلة)). [2] إن هذا الرأي الذي قدمه **ابن سينا** يبين عن تميز المنطق العربي عن منطق اليونانيين لأنهم لم يكونوا مرددين له وحسب، وإنما أقلموه مع مقتضياتهم الدينية والثقافية والحضارية، بل قل ((كانت المقاييس اللغوية هنا أداة للقبول والرفض)). [3] استجابة لمقتضيات الاستعمال والتداول.

نلفي في مقابل هذا أن **البطليوسي** قد حاول أن يشخص الخلل - كما يعبر على ذلك عنوان كتابه- الموجود في اللغة الواصفة النحوية تشخيصا ينحو إلى التقريب بالحد المنطقي التام، ومن ثمة حاول إصلاحها من خلال التوسل بالجنس والفصل القريبين. وحينئذ تتبين الفروق بين الحد بالتمثيل والتقسيم والنظير والفرق والحد بالتعريف المنطقي، في كون الأول محكوم بتمام الإحالة على مقتضى الحقيقة، أما الحد المنطقي يتمتع بفضاء استدلالي يمكنه من النهوض نهوضا يتطلب الإتيان بخطاب على خطاب كما هو جارالكلام عند **البطليوسي** في حد الاسم، أي بناء خطاب ثان يحدد لنا ما ينبغي وما لا ينبغي الأخذ به على محك الميزان.

---

[1]- نيقولا ريشر ، تطور المنطق العربي، تر محمد مهران، دار المعارف، القاهرة، 1985 ،ط1، ص.47.

[2]- ابن سينا ، الشفاء، العبارة، تح محمد خضيري، ص.27.

[3]- نيقولا ريشر ، تطور المنطق العربي، ص.47.

2- 3- حد الفعل باعتبار قاعدة التمثيل و التميز :

كما جرت عادة **سيبويه** في حد الاسم من خلال الاستناد إلى المثال نجده كذلك في حده إلى الفعل يستند إلى التمثيل، وذلك ما يظهر صراحة في قوله: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماءوبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وإما بناء ما لم يقع فانه قولك أمرا اذهب واقتل واضرب، ومخبرا يقتل ويذهب ويضرب... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا اخبر... والأحداث نحو الضرب والقتل،والحمد)). [1] يركز هذا التعريف على خاصية تتالي مراحل الفاعلية تتاليا زمنيا بحسب الحدوث المقترن بالأسماء الحاصل عنها ، على اعتبار أن الحدث هو بؤرة تنبئ عن حركة الفعل واستمرار يته الزمنية من خلال انبنائها في أمثلة تحيل إلى نمذجة شكلية أو بنية صوغية، فالفعل بمختلف أجزائه لا ينقطع عن كونه حادثا في الزمن بوصفه صيغة صرفية متجددة بتجددالحدث.

وعند محاولة تجزئة هذا الحد إلى أجناسه وفصوله المكونة له والمميزة له عن غيره، نجده مكون مما يأتي:

التعريف النحوي	الوجه المنطقي للتعريف
أمثلـــــة	جنس
أخذت من لفظ أحداث الأسماء	فصـل
بنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن	فصـل

وعليه فإن أمثلة الفعل مستوحاة من أحداث الأسماء مما يظهر منه أنها لا تحيل إلى الوقائع الخارج اللسانية كما ارتضاها في حد الاسم، وإنما هي أمثلة تحيل إلى الوقائع الداخل لسانية، ولعله ما فسره السيرافي بأن الأمثلة هي أبنية يكون عليها الفعل من ثلاثي ورباعي، وفسر أحداث الأسماء بالمصادر التي يحدثها أصحاب الأسماء ، ((وقوله أمثلة

[1]- سيبويه،الكتاب ،ج1، ص. 12.

أراد به أبنية ، لان أبنية الأفعال مختلفة، فمنها على فعل نحو ضرب، ومنها على فعل نحو علم وفعل نحو ظرف وغير ذلك من الأبنية)) .[1] فالتمثيل هو الذي يميز بين هذه الأقسام ويفرق بينها بوصفه حدا لغويا واصفا تمثيليا يعبر عن استنباط القواعد من معاينة الظواهر اللغوية، ومن ثمة فالتمثيل يزيح المعيارية عن الحد لدى **سيبويه** من جهة أنه فعل قبلي سابق عن ظهور القاعدة النحوية طورا ، وطورا آخر يبعد الشبهات المنطقية المفترضة سلفا عن الحدود النحوية.

ينضاف إلى هذا أن التجاء سيبويه إلى التمثيل بكونه تمييزيا القصد منه فصل أقسام الفعل عن طريق الصيغ الصرفية من جهة دلالتها على الأزمنة الثلاثة المعروفة، فالصيغة الصرفية هي بمثابة المثال اللغوي المجرد الذي نعرف منه ما بني لما مضى ولما يكون ولما هو كائن ، فالمثال عبارة عن أنموذج.

وفي هذا السياق يرى **البطليوسي** أن حد سيبويه ((لا يصح إلا على البصريين الذين يقولون : إن الفعل مشتق من المصدر والحد إنما ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها)).[2] بيد أنه وعلى الرغم من ذلك فهو حد حصري يفوق الحدود كلها في التعبير عن الفعل، ((وإنما بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر، لأن الخطأ لا ينسب إليه، وهذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر لفظية، فلها مصادر معنوية، فكان سيبويه قد قال أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظا أو تقديرا وإن كان لم يصرح بذلك)).[3]

[1]- السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، ص.15.
[2] البطليوسي، الحلل، ص.71.
[3]- البطليوسي، الحلل، ص.71.

صاحب الحد	الحد	نقد الحد
سيبويه	أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء	لا يصح إلا على مذهب البصريين، والحد يشترط فيه أن يكون بألفاظ متفق عليها. – من الأفعال ما لا مصدر له وهي (ليس وعسى ونعم ويئس).
الزجاجي	ما دل على حدث وزمان ماضي أو مستقبل	هذا كلام مجمل لأنه لم يذكر فعل الحال، وهذه شبهة أول من أثارها السوفسطائية الذين الزمان عندهم قسمان ماض ومستقبل.
أبو الحسن سعيد ابن مسعدة	ما امتنع من التثنية والجمع، وان لا يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف علمت أنه فعل	من الأسماء ما لا يثنى ولا يجمع والحرف كلها لا تثنى ولا تجمع ومن الأفعال ما لا ينصرف
	الفعل صفة لا يوصف	من الأسماء ما لا يحسن له الفعل ولا يوصف ومن الأفعال ما لا يتصرف.
قال الكسائي والفراء وجماعة من الكوفيين	الفعل ما دل على زمان	هذا تدخل تحته ظروف الزمان
الجرمي	الفعل ما حسنت فيه التاء	إن فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التأنيث وهو فعل باتفاق البصريين.
المبرد	– ما دل على حركة – ما دل على حدوث شيء في زمن محدد – ما احتمل الضمير ما حسن فيه أمس وغد	–أسماء الفاعلين نحو ضارب وقاتل تدل على حركة وتحتمل الضمائر –اسقط منه فعل الحال ويدخل اسم الفاعل تحت هذا الحد

ومثلما مر بنا في نقد حدود الاسم نجد **البطليوسي** كذلك في حد الفعل يرى بان الحدود المقدمة بأسرها لا تبلغ مصاف الحد التام، وإنما هي رسوم وحسب ترتكز إلى الذاتيات والأعراض ولا تلامس ماهية الفعل وجوهره. وينبهنا في الآن ذاته **البطليوسي** إلى أن الفعل قد تختلف تسميته عند المناطقة، ذلك أن منهم من يكتفي بتسميته كلمة ويعرفه على أنه ((الكلمة صوت موضوع باتفاق دال على زمن وان فرقت أجزاؤه لم تدل على شيء من معناها)) [1]. وهذا التعريف حسب **البطليوسي** على الرغم من توجهه المنطقي في في طلب الذاتيات إلا انه يمكن أن يعترض عليه بحد **الفارابي** ، الذي يعد في نظره حدا مثاليا تقع في طوره الأفعال برمتها دون استثناء ، فالكلمة أي الفعل هو ((لفظ دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده،ويدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى)) [2]. ولعل هذا الحد المنطقي جعل الكثير من النحاة المتأخرين يتحمسون له له وينسجون على منواله المنطقي حدودا تستعير ألفاظها الواصفة من اللغة المنطقية.

ومتى أردنا التمثيل إلى هذه الحدود النحوية التي تهيمن عليها اللغة المنطقية، فإننا نلفيها متقاربة من حيث طريقة ترتيب ألفاظها وتسلسلها تسلسلا منطقيا يراعي الانتقال من الجنس إلى الفصول الذاتية المميزة لماهية المعرف، ومن هذه الحدود نقدم مجموعة منها للتدليل على ذلك.

صاحب الحد	الحد
ابن يعيش	كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان [3]
ابن الخشاب	لفظة تدل على معنى في نفسها مقترن بزمان محصل [4]
الزمخشري	ما دل على اقتران حدث بزمان [5]
ابن رشد	لفظ يدل على معنى مقترن بزمان محصل [6]

[1] – البطليوسي، الحلل، ص. 72.
[2] – البطليوسي، الحلل، ص.73.
[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، تح. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا، ط2201،1 ،ج4،ص.204.
[4] – ابن الخشاب، المرتجل، ص.14.
[5] – ابن الحاجب، شرح المفصل، تح .موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني ببغداد ، العراق، بدون سنة، ج2، ص.03.
[6] – ابن رشد الضروري في النحو، ص.12.

إن المتبادر من ملاحظة هذه الحدود الواصفة لماهية الفعل أنها متماثلة تماثلا كبيرا، إلى حد أننا لا يمكن أن نميز الواحد منها عن الآخر إلا بعد التدقيق، ولعل الاختلاف الظاهر بينها يكمن في أن هناك من قدم الفعل بأنه كلمة وهناك من نظر إليه بأنه لفظ، فكل التعاريف الثلاثة الأولى على الرغم من أن أصحابها نحاة إلا أنهم يتماثلون مع تعريف **ابن رشد** المنطقي.

لقد كان حد **الزمخشري** للفعل أكثر الحدود عرضة للنقد في الحدود السابقة، ذلك أنه تعريفه يراعي في تميز الفعل صيغة الفعلية واقترانالحدثبالزمان، وكأنه يحاول بذلك تميزه عن الاسم الذي لا يقترن حدثها بالزمن، حتى وإن كان ذكره للجنس في هذا لا يعمد إلى تحديده وتعين نوعه، وإنما يعمد إلى إطلاقه من خلال إيراد لفظ (ما) الاسم الموصول الدال على العموم، لذا آخذه **ابن يعيش** من جهة انه يخرج عن المواصفات المنطقية لبناء الحد التي تقتضي ذكر الجنس القريب ثم الفصل الذاتي، ومن ثمة ((قوله ما دل، فـ(ما) من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد، والجيد أن يقال كلمة أو لفظة أو نحوهما لأنها اقرب إلى الفصل من (ما) ... والأخر قوله: على اقتران حدث بزمان، لان الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلا على الحدث المقترن بزمان والاقتران وجد تبعا، فلا يؤخذ بالحد على ما تقدم، ثم يبطل بقولهم: القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلا)) [1]. إن **ابن يعيش** يرى أن لا فرق أن نورد لفظ "الكلمة" أو "اللفظ" لكي نعبر به عن الجنس القريب للفعل على وجه التحديد، فيكون بذلك حد **ابن الخشابوابن رشد** صحيحان لإيرادهما الجنس القريب.

أما جهة الانتقاد الثانية التي أوردها **ابن يعيش** على تعريف **الزمخشري** تكمن في قوله (على اقتران حدث بزمان)، مما يظهر منه أن فعل الاقتران بالزمن يكون مناطا للحكم على الفعل من جهة الوضع، ولكن على العكس فإن الفعل يدل على الحدث والزمان، ويكون الاقتران بذلك تاليا للفعل لا سابقا. ومن ثم إذا قلنا الفعل((ما دل على حدث وزمان (اقتران) فإن ذلك **اتساع** لما كان هو الأكثر...لأن كان وأخواتها، وما تصرف منها وما

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، تح. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا، ط2201،1 ،ج4 ،صص.204 ،205.

حمل عليها والأفعال الستة التي لا تتصرف لا تدل على الحدث)) [1] . إن هذا الاتساع يجعل من حد **الزمخشري** ليس حدا **حصريا** بالمعنى المنطقي الذي يفترض حوصلة الذاتيات وإخراج غيرها من الخواص.

لا يدخل الاقتران في ذاتيات الفعل وماهيته، وإنما يبقى مجرد لازم من لوازم الحدث والزمن، ((والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقته الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن، بطلت حقيقته ذلك الشيء ، وليس اللازم كذلك)) [2] . وبذلك يكون ما قدمه **الزمخشري** ليس حدا في نظر **ابن الحاجب**، لأنه ((جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن الدلالة)) [3] . في حين أن الاقتران خارج عن ماهية الفعل((وليس من مدلوله البتة وإنما جاء لازما، لأنه لما دل على الحدث والزمن دلالة واحدة لزم اقترانهما، إذ لا يعقل إلا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى، ثم لو سلمنا أن الاقتران مدلول الفعل، فالمقصود من حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه، ولاشك أن الحدث والزمان مدلول باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار صناعة حدود الألفاظ هو الوجه الأليق)) [4] .ولهذا كله يكون الاقتران مجرد دال على ترابط معنى الزمنية والحدوث في الفعل. وليس هو معنى الفعل ذاته، والقول بلازمية الاقتران في دلالة الفعل، ليست بمعنى القدح فيه والانتقاص من شأنه، وإنما هو على العكس ((محوري في فصل الفعل عن الاسم)) [5] . وجوهري في فهم معنى الفعل.

يرى **ابنالخشاب** [6]أن الوجه المنطقي لحده يمكن أن يتمظهر في الجوانب المبينة في الجدول التي :

---

[1] – حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، تح. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، صص. 21، 22.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج4،صص.205.

[3] – ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تح .موسى بناي العليلي، ج2، ص.03.

[4] المرجع نفسه، ج2، صص. 03 .04.

[5] – توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، ص.124.

[6] – ابن الخشاب، المرتجل، ص.14.

التعريف	الوجه المنطقي
لفظة	جنس
تدل على معنى في نفسها	فصل تمييزي من الحرف الذي له معنى في غيره
تدل على زمان	فصل تمييزي من الاسم الذي لا يدل على عناه زمان ذلك المعنى، إلا المصادر خاصة فإنها تدل على أزمنة مبهمة.

لهذا يرى **ابن الخشاب وابن يعيش** ضرورة إضافة فصل ثالث للفعل لكي لا يلتبس بمصادره، فزيد ((في حد الفعل لفظة "محصل" ليقع الفرق بين الأفعال ومصادرها)) [1]، مما يبين أن هذه الإضافة الفارقة المميزة للأفعال عن المصادر لا يمكن القدح فيها كما جرى ذلك مع الاسم ما دامت تضطلع بوظيفة دلالية معللة داخل حد الفعل.

2- 4- حد الحرف:

ينطلق النحاة العرب في حد الحرف بكونه طرفا يحدالشيء ؛ لذلك لا يخرج الحرف عن معنى الطرف عند اللغويين [2] ، وهو كذلك الأداة التي تربط بين طرفين فتسمى الرابطة؛ لأنها تربط بين قسم من أقسام الكلم مع غيره، من نحو ربط الاسم بالاسم أو الفعل بالفعل . وقد تأتي أمثال هذه الحروف أو الأدوات في أوائل الكلمات أو أواخرها فصارت في مفهوم النحاة العرب بمثابة الحدود لها، لذلك سميت حروفالأنها حد ما بين القسمين ورباط لها بسبب أن الحرف هو حدالشيء [3].

لقد ورد مصطلح الأداة موازيا لمصطلح الحرف عند النحويين، إذ يشير إلى القسم الثالث من أقسام الكلام العربي الذي يقسم على (اسم وفعل وحرف أو أداة)، وبهذا المعنى

---

[1] - ابن الخشاب، المرتجل، ص.14.

[2] - ينظر ، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص. 352 .

[3] - ينظر ، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، ص.44 .

يكون اعتبار الحرف بأنه يماثل الأداة خارجا عن أوضاع النحويين من حيث المصطلح صحيحا من جهة المفهوم، فالحرف أو الأداة يشتركان في كونهما أنهما لفظ مفرد ((لم يستقل بالمفهومية، أي لم يكن ملاحظا لذاته بل بتبعية غيره ... ولأجله بأن يتوجه الذهن إلى ملاحظة غيره، ويكون ذلك آلة ووسيلة إليه فيلاحظ ذلك أيضا في ضمن ملاحظة الأول)) [1]. أما من جهة المصطلح فإذا كان الحرف عند النحاة يدل مسماه على الطرف فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف الكلام [2]. فإن الأداة ((آلة وأداة في تركيب الألفاظ بعضها مع بعض)) [3]. إن مصطلح الأداة خاص بألفاظ المناطقة، لما يحمله من معنى الوسيلة الفاعلة في غيرها، فهي خادمة للفعل والاسم، وبها يستقيم الكلام وتتساوق أجزاؤه في التعبير.

لقد حد سيبويه الحرف بأنه ما ((جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل)) [4]. ومن ثمة فإن تعريف سيبويه تعريف مانع جامع يستوفي معنى الحرف بتمام معناه،فلهذا صح تعريفه بأنه ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ولو قيل الحرف ما جاء لمعنى في غيره هذا مبهم، فإن أريد أن الحرف ما دل على معنى يكون ذلك المعنى حاصلا في غيره أو حالا في غيره لزم أن يكون اسم الأعراض والصفات كلها حروف وإذا أريد معنى ثالث فلا بد من بيانه)) [5]. ومن ثمة يبدوا أن هذا الحد مكون من جزأين اثنين هما :

1- وظيفة الحرف الدلالية تظهر في قوله " ماجا لمعنى".

2- تعريفه بما يتقابل معه خلافيا من اسم وفعل تظهر في قوله "وليس باسم ولا فعل"، ولعل هذا يندرج في الحد بقاعدة التميز أو التعريف بالنظير التي درجنا على توضيحها في حد الاسم سلفا.

إن الجزء الأول من الحد هو وظيفي حيث يركز على وظيفة الحرف في الجملة. أما الجزء الثاني فهو تمييزي من جهة أنه لا يمكن إدراك معنى الحرف وحده في غياب معرفتنا

---

[1]- الصفوي، شرح الغرة، ص.131.

[2]- ابن الأنبا ري أبو البركات، أسرار العربية،

[3]- الرازي، شرح الغرة،ص.37.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص.12.

[5]- الكفوي، الكليات، ص. 394.

بالاسم والفعل ، إن ((الأسماء والأفعال حروف ولكنها تختلف عن ذلك الحرف الذي جاء لمعنى، وإن سيبويه يزاوج في الإطلاق بين عموم الدلالة وخصوصها. إن أقسام الكلم الثلاثة كلها حروف، ولكن ثالثها حرف مخصوص بما يحدثه من معنى)). [1] ولعل هذا ما درج على انتهاجه **سيبويه** في أحايين كثيرة مثلنا لها بالسمات التمييزية، أو بالمعرفة عن طريق القيمة التي تجلي تقابل المفاهيم تقابلا قيميا من خلال إحالتها إلى ما تتعارض معها، مع العلم أن الحرف ((ربما يطلق على الكلمة أيضا تجوزا، وإطلاق الحرف على ما يقابل الاسم والفعل عرف جديد)). [2] خرج عن حدود المواضعات الأولى التي ارتضاها النحاة الأولون.

يشير **الكفوي** إلى أن معنى الحرف لا يأتيه إلا من خلال المنسوب إليه،ذلك أن ((الحرف وضع باعتبار معنى عام هو نوع من النسبة، **والنسبة** لا تتعين إلا بالمنسوب إليه، فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع، وهو مدلول الحرف لا في الخارج، وإنما يتحصل متعلقه فيتعلق بتعلقه، فقد ظهر أن ذكر متعلق الحرف إنما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن)). [3] ومن هنا يظهر أن دلالة الحرف لا يمكن أن تحصل له بذاته، وإنما تنشئ من طبيعة النسبة التي يحدثها مع متعلقه.

وفي هذا السياق يقدم **البطليوسي** جملة من الحدود إلى الحرف ويأتي على نقدها وهي [4] :

---

[1]- عبد الرحمن بودرع ،، الأساس المعرفي للغويات العربية، ص. 100.

[2]- الكفوي، الكليات، ص. 393.

[3]- المرجع نفسه، ص.394.

[4]- البطليوسي، الحلل، صص. 74، 77.

صاحب الحد	الحد	نقد الحد
الزجاجي	الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وما أشبه ذلك	إن هذا الحد غير صحيح حتى يزاد فيه ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة، أو كمقال سيبويه ما جاء لمعنى ليس بحرف ولا فعل. هناك من الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام وأسماء المجازة لما نابت عن الحروف جرت مجراها، والأسماء الموصلة، فان المعاني المقصودة إنما هي في صلاتها.
الأخفش سعيد بن مسعدة	الحرف ما لا يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرف	يدخل الفعل تحت هذا التحديد، ومن الأفعال أيضا ما لا يتصرف.
المبرد	الحرف ما كان وصلا لفعل إلى اسم أو عطفا أو تابعا لتحدث به معرفة، أو كان عاملا.	من الحروف ما يأتي لمعنى الاستفهام والاستثناء والقسم والنفي والنهي وغيره.
الزجاج	الحرف ما لم يكن صفة لذاته وكان صفة لما تحته ألا ترى انك تقول(مررت برجل صاحبك) ـ(صاحبك)صفة لذاته، وتقول (مررت برجل في الدار) فقولك (في الدار) صفة لما تحته لا لذاته.	في قوله ما لم يكن صفة لذاته إنما أراد انه يكون صفة معنوية لا لفظية. والفعل يشارك الحرف في هذا المعنى. إلا انك إذا قلت (مررت برجل يضرب زيدا) فيضرب صفة معنوية لا لفظية ، وكذلك الجمل الخبرية تكون صفة بمعانيها لا بألفاظها.

الأخفش على بن سليمان	الحرف ما أفاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك (زيد منطلق) ثم تقول (أزيد منطلق؟) فيكون في الكلام معنى الاستفهام.	بقوله ما أفاد معنى لم يكن في الكلام فاسد، لأن هذا موجود في الأسماء والأفعال.
محمد بن الوليد	يستدل على الحرف بأنه وصلة شيء إلى شيء.	ينتقض عليه لأن من الحروف ما ليس وصلة، وينتقض عليه بالذي، فانه وصلة إلى المعارف بالجمل، فقولك (يا أيها الرجل) فان أي هي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام. وكذلك قولك (مررت برجل ذي مال) فان ذي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام.
أبو الحسن ابن كسيان	الحرف ما حدث به معنى غيره معنى الاسم والفعل، وقال لا يقال حرف جاء لمعنى لان الاسم والفعل جاء لمعنى.	

وبعد هذا كله ينتصر **البطليوسي** إلى الحد المنطقي المقدم من قبل الفارابي للأداة : ((الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة)) [1] ، ولعل وجه هذا الانتصار كانت سببه لدى **البطليوسي** يعود إلى أن هذا الحد

[1] – البطليوسي، الحلل ، ص. 77.

ملاحظة: يرى محمد **خير الحلواني** أن لفظ الأداة الذي يستعمله الفارابي كمقابل لمعنى الحرف هو لفظ مستعمل في الثقافة النحوية العربية قبل ترجمة الكتب المنطقية ونقلها إلى الثقافة العربية، وبذلك فان رأي من قال بان الكوفيين شاؤوا أن يحتفظوا بالمصطلحات المنطقية احتفاظا تاما، هو رأي يشوه

يماثل الحد النحوي ويتطابق معه تمام المطابقة. ((و هذا تحديد صحيح نحو ما قاله سيبويه إنه ما جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل ، ونحو ما قلناه: انه ما لم يكن احد جزأي الجملة المفيدة)). [1] ومن هذا يظهر البعد التميزي في حد **سيبويه** للحرف في عبارة ((وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)). وكأنه عندما حد الاسم والفعل ظهر عنده حد الحرف، ومتى علمنا أن أقسام الكلام ثلاثة علمنا أن توضيح اثنين منهما يخرج الثالث وكأنه قد تم حده.

وما سبق ذكره من حدود واصفة للحرف نلفيها تؤكد على أن حد الحرف لا يكاد يُخْتلف في معناه الاصطلاحي ؛ لأن المعنى العام عندهم موضع اتفاق بأن الحرف ما دل على معنى في غيره، ،غير أن هذا اعترض عليه من قبل **بهاء الدين ابن النحاس** [2]الذي ذهب في تعليقهعلى المقرب **لابن عصفور**إلى أن الحرف يدل على معنى في نفسه، وهو بذلك قد خرقإجماع العلماء على أن الحرف يدلعلى المعنى في غيره بحسب قول **السيوطي** [3] . ووجه العلة في ذلك انه ((إذا خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة، فلا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له، لأنه لو خطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان ذلك، وان خوطب به من يفهمه، فانه يفهم منه معنى عملا يفهمه موضوعه لغة كما إذا خوطب بـ هل من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف)) [4] . وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الحدود السابقة للاسم والفعل والحرف حتى ولو أنها بادرت باستعمال ألفاظ منطقية، فإنها لم تنفصل عن تحكيم قواعد الاستعمال سواء بالنظر إلى اللغة النحوية الواصفة في ذاتها ام بالنظر إلى اللغة الموضوع، لهذا نلفيها في الكثير تراهن من الناحية الدلالية على اختيار ألفاظها التعريفية بحسب قربها من المعاني الشائعة المتداولة، أما من

الحقائق العلمية، لان الوقائع التاريخية تثبت عكس ذلك، ذلك أن الفراء يستعمل هذا اللفظ في كتابه (معاني القران) أكثر من مرة، ولا يمكن للغوي له حظ وافر من الاعتزال أن يكون اطلع على الترجمة العربية منذ بداياتها، واذا كان قد اطلع عليها، فهل يعقل أن يميز بين المراد من الترجمة أهي الرباط كما ترجمها متى ابن يونس ام الأداة كما ترجمها الفارابي فيما بعد ؟ ومن ثمة يصل الحلواني إلى أن الاعتقاد بان الكوفيين حافظوا على المصطلح المنطقي مباعد للحقيقة ويعتوره الظن والتعجل في الحكم.

ينظر محمد خير الحلواني، بين منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة المورد، وزارة الثقافة العراقية، دار الجاحظ، م9،ع 1، 1980، ص.25.

[1]- البطليوسي، الحلل ، ص. 77.

[2]- ينظر السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، 1997، ط1،ج1، ص.23.

[3]- المرجع نفسه، ص.23.

[4]- السيوطي ، همع الهوامع، ص.23.

حيث تركيب التعاريف وصوغها فإننا نلفيها تحتكم إلى بعض الألفاظ المنطقية من خلال مراعاة ضرورة احترام التدرج في تركيب التعريف من الجنس إلى الفصل إلى الخاصة. ولا شك أن مثل هذا التصور الذي يراعي المستوى الدلالي والمستوى التركيبي في بناء اللغة الواصفة يتجاوب بعمق مع تصور أن النحو نسق دال محكم يفرض ضرورة تساوق بنيته الشكلية مع بنيته الدلالية.

الخاتـــمة:

بعد عرض مفهوم اللغة الواصفة وتتبع قضاياها ومسالكها التعريفية التي يتراوح استعمالها بين ما هو منطقي وبين ما هو لساني، نكون قد وصلنا إلى بعض النتائج حول طبيعتها وسماتها في المعطى التراثي، وإنه لمن الاجتزاء والتقصير تحديد خلاصة حصرية تستجمع النتائج برمتها لاتساع التراث العربي وشموليته في التنظير والممارسة على حد السواء.

وإذا كان لا بد من عرض ما توصل إليه من نتائج لضرورات منهجية فلا مندوحة من عرضها، إلا أن هذه النتائج يمكن أن تتمفصل إلى نتائج عامة يشترك فيها ما هو منطقي مع ما هو نحوي، ونتائج خاصة ينفرد بها كل مجال عن المجال الآخر.

فأما النتائج العامة فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- تضلع علماء العربية قديما وطول باعهم، في دراسة لغة العلم وعناصرها التعريفية سواء أكان ذلك في مجال المنطق أم في مجال النحو.

2- تأكيد علماء العربية مناطقة ونحاة على الخاصية الانعكاسية للغة، فاللغة تعبر عن ذاتها بذاتها، وتدور حول بعضها لتنتج توليفات لغوية واصفة تعبر عن مجال لغة العلم.

3- تنبه القدماء إلى أن اللغة الواصفة تشترك فيها الخطابات العلمية الرصينة والخطابات العادية، ذلك أن هذا الأخير يقوم على معرفة المتكلمين بحدود ألفاظهم وتعريفاتها، ولولا حصول تلك المعرفة لم يكن ممكننا التواصل.

4- توصل علماء العربية إلى وجود اللغة الواصفة وإمكان معرفتها مادامت تسعى إلى تحقيق معرفة بمجهول تصوري، وانعدامها إن لم يكن في تسلسلها نصير بالمعرفة إلى ما لانهاية؛ لأن معرفة ما لانهاية له لا يمكن أن تقدم تصورا حول الأشياء.

5- التأكيد على أن اللغة الواصفة هي لغة ثانية تصف لغة أولى، فهي انتقال من الوضع الاستعمالي للغة العادية إلى الوضع العلمي للغة الواصفة.

6- إن الانتقال من اللغة العادية (اللغة الموضوع) إلى اللغة الواصفة لا يتم إلا من خلال آلية الشبيه التي بينها الفارابي، ولعل في ذلك تأكيدا على أصالة المصطلح العلمي العربي واستنباطه من اللغة العربية.

7- تصور اللغة الواصفة تصورا سيميائيا سواء كانت عبارة عن حدود تامة أم حدود تقريبية تقوم على العلامات والشرح والمقايسة وغيرها من الآليات الواصفة التقريبية.

8- اللغة الواصفة التراثية هي لغة واصفة مفتوحة ومتكاملة في الآن ذاته، ولعل ذلك ما يعلله استعمالهم لأنواع مختلفة باختلاف السياق المنهجي والنظري المعروضة فيه، ذلك أن كل نوع من أنواع التعريف يستجيب لمرحلة معينة خاصة ويستلزم لرهانات علمية خاصة تمليه، فمثلا كانت اللغة الواصفة التمثيلية والتقسيمية تستجيب لمقتضيات بداية عرض المعرفة، أما اللغة الواصفة الصارمة فنلفيها تجئ بعد تمكن المعرفة ورسوخها في نفوس أصحابها.

9- ظهور استخدام التمثيلات والاستعارات في اللغة الواصفة بهدف تقريب المتصورات من الأذهان، وإن ظل هذا الاستخدام محدودا في المدونة النحوية والمنطقية على السواء.

أما النتائج الخاصة باللغة الواصفة داخل المعطى المنطقي التراثي فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- إضافة المناطقة العرب مجموعة من التعريفات تتجاوز حدود الاعتقاد الأفلاطوني والأرسطي، ولعل ذلك ما نلفيه عند الفارابي الذي يتجاوز حدود مفهوم المحاكاة عند أفلاطون إلى مفهوم الشبيه، كما نلفيه ينتبه إلى البعد الخلافي الموجود بين العلامات اللسانية داخل النسق اللغوي، والتعريف بالمقومات الذاتية عند ابن سينا الذي يتناسب مع نظرية التحليل المؤلفاتي الحديثة، والتعريف التمثيلي عند أبي البركات

البغدادي، مما يشكل تراكما معرفيا أفاد صوغ اللغة والواصفة وأمد آلياتها بمعين لا ينضب من الوسائل العلمية.

2- تنبه القدماء من المناطقة إلى أن الدلالة الصورية تتناسب مع اللغة الواصفة العلمية الرصينة، وتناسب الدلالة التداولية مع اللغة الواصفة التقريبية.

3- تنبه القدماء إلى أن الدلالة التعينية تضطلع بإضفاء خصيصة الاتزان على نظرية اللغة الواصفة وثباتها، لهذا نلفيهم يرفضون إدخال الاستعارات والمجازات والألفاظ المشتركة والألفاظ المشككة وغيرها في التعريف.

4- تنبه القدماء إلى أن اللغة الموضوع في مقابل ما سبق هي التي تبادر بالاستعمال المجاز والاستعارات وغيرها، بكونها مجالا خصبا من المسامحات والتجويزات التي لا يمكن أن توجد في اللغة الواصفة العلمية.

أما النتائج الخاصة بالمعطى النحوي العربي وطبيعة لغته الواصفة فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- التأكيد على اللغة النحوية لغة منعكسة وناتجة عن دوران اللغة وانعكاسيتها على ذاتها، فهي عبارة عن ألفاظ وحدود مستوحاة من الواقع اللفظي المتداول بين العامة.

2- إدراك النحاة أن اللغة النحوية عبارة عن كليات وقوانين يقيس بها الكلام العادي.

3- قيام التأليف النحوي على تراتبية من اللغات الواصفة فكل متن يعقبه شروح وشروح واصفة، أسهمت في تكوين الإطار العلمي للمعرفة النحوية.

4- إذا كان الحد والتعريف من صلب المباحث المنطقية، فإن النحاة العرب لم يستعملوه على الوجه المنطقي، وإنما اقتصرت على التحديد بالمثال والنظير والشبيه والقسمة، وهي صور من التحديد الطبيعي الذي يمكن أن تشترك فيه كل الأمم، ويمكن أن تصل إليه وصولا بذاتها، ولعل ذلك ما أكده الزجاجي وابن تيمية وأبو البركات وغيرهم من العلماء. في كون أن النحو لغة تستقل بأوضاعها ولغتها عن المنطق والعلوم العقلية.

5- إن الخطاب النحوي الواصف قام على مجموعة من القواعد النظرية التي حددت بنيته التعريفية، ولا تكاد تخلو هذه القواعد من ملامح سيميائية، ولا سيما على مستوى إدراكها وفهمها، ذلك أن المرام من النحو وإنشاءه إحداث معرفة بيداغوجية تعليمية وهي :

6- قاعدة التعريف بالمثال.

7- قاعدة التعريف بالنظير.

8- قاعدة التعريف بالقسمة.

9- قاعدة التعريف بالتميز والإيجاز.

10- قاعدة التعريف بالشرح والتفصيل.

11- قاعدة التعريف بالاشتقاق التعليلي.

12- قاعدة التعريف بالخصائص والعلامات.

13- ومع تطور التأليف النحوي ورسوخه في الأنفس برز ما يسمى بالحد التام كإجراء يحاول تحصيل الظاهرة اللغوية واستيفاءها استفاء جامعا مانعا. وهنا بدأ الخطاب النحوي الواصف يلبس لبوسا منطقية، وبدأت تظهر بداخله ألفاظ منطقية مثل الجنس والفصل والخاصة وغيرها.

الفهارس العامة

- فهرس المصادر والمراجع العربية
- المراجع المترجمة
- فهرس الرسائل والدوريات
- فهرس المراجع الأجنبية
- فهرس المصطلحات
- فهرس المحتويات

فهرسة المصادر والمراجع العربية

- سعد الدين التفتازاني، متن تهذيب المنطق والكلام، تح. عبد القادر معروف، ط1، 1912.
- أبوحيان التوحيدي، المقابسات، تح حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط.،1992
- الفارابي ، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، تح ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1994.
- الرازي خضر بن محمد بن علي،شرح الغرة في المنطق ـ تح وتق ألبير نصري نادر ـ دار المشرق، بيروت، لبنان، 1983.
- السيوطي جلال الدين، جهد القريحة في تجريد النصيحة، تح محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت،لبنان، ط1، 2009.
- الشريف الجرجاني، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة،
- الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق،تح. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1986.
- الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تح سحبان خليفات، مطبوعات الجامعة الأردنية، 1987.
- ابن المقفع ، المنطق، تق وتص. حمد تقي دانش يروه، تهران، 1357هـ.
- ابن تيمية ، الرد على المنطقيين، دار ترجمان السنة، باكستان، ،1976، ط 2.
- ابن تيمية، نقض المنطق، تح. محمد بن عبد السرياني وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع ، مطبعة السنة المحمدية، ط1، 1901.

- ابن جني، الخصائص، تح. محمد على النجار، دار الكتاب المصرية، القسم الأدبي، المكتبة العلمية، بدون سنة.
- ابن حزم، التقريب إلى حد المنطق، تح. أحمد فريدي المزيدي،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون سنة.
- ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ط1
- ابنرشد، الضروري في صناعة النحو، تح. منصور على عبد السميع و محمد إبراهيم عبادة، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 2002، ط1.
- ابن سينا ، العبارة ، الشفاء ، تح. محمود الخضيري ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، .970
- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تح سليمان دنيا، القسم الأول، دار المعارف 1960،
- ابن سينا، القياس، الشفاء، تح. سعيد زابد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1970 ،ص.17
- ابن طملوس، المدخل لصناعة المنطق، تح محمد العدلوني الإدريسي، دار الثقافة ، المغرب، ج1، ط1، 2006.
- أبو البركات البغدادي ، المعتبر في الحكمة،دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ،1357هـ،
- أبو بكر شهاب الدين، تحفة المحقق في شرح نظام النطق، مطبعة المنار، القاهرة، ط1، 1921،
-أحمد الدمنهوري، إيضاح المبهم من معاني السلم في علم المنطق، طبع الحلبي، مصر.
- أحمد يوسف، إشكالات المصطلح السيميائي، ضمن كتاب المصطلح بين المعيارية والنسقية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، السوسي، الرباط، 2006،
- أحمد يوسف، سيميائيات التواصل وفاعلية الحوار، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران، 2004،
- الأبهري ، شرح إيساغوجي، المكتبة الأزهرية للتراث، 2008،

- الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام،تح عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعى للنشر والتوزيع، السعودية، ج1، ط1، 2003
- الإيجي الصفوي،شرح الغرة في المنطق ـ تح وتق. ألبير نصري نادر ـ دار المشرق، بيروت، لبنان، 1983.
- التحتاني قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشيها، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2010.
- التفتازاني سعد الدين، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة،
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح. رفيق العجم، بيروت ناشرون، بيروت، لبنان، 1996
- الجاحظ، البيان والتبيين، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي، 1998،
- الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي ، مصر، 1962،
- الجرجاني ، التعريفات، تح. نصر الدين تونسي، شركة القدس للتصدير، مصر ، القاهرة، ط1، 2007،
- الخبيصى، تهذيب على تهذيب المنطق والكلام، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1936،
- الدسوقي، حاشية على تذهيب المنطق والكلام، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، 1936،
- الرازي فخر الدين، المعالم في أصول الفقه، تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد عوض، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2004،
- الرماني، النكت في إعجاز القران، ضمن : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح. محمد خلف الله احمد و ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1976، ط3،
- الزجاجي الإيضاح في علل النحو ، تح. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979،ط3،

- السيالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني على شرح الشمسية، ضمن شروح الشمسية وحواشيها، المكتبة الأزهرية للتراث، 2010،
- السيوطي ، مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح. محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2007،2.
- السيوطي، المزهر ، تح. فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1997،
- الصبان محمد بن على، حاشية على شرح السلم للملوي، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، ط2، 1938،
- العطار ، حسن، حاشية على شرح إيساغوجي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده،
- الغزالي ، معيار العلم ، تح سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر ، 1961،
- الغزالي، محك النظر، تح. أحمد فريدي المزيدي،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون سنة،
- الفارابي ، إحصاء العلوم، تح. على أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان، ط1 ،1996،
- الفارابي، المنطق ، العبارة، تح محمد سليم سالم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة مصر، 1976،
- الفارابي، شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، تح ولهلم كوتش وستانلي مارو، المطبعة الكاثوليكية، 1960،
- الفارابي، شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، نشره وقدم له ولهلم كوتش و ستانلي مارو، المطبعة الكاثولكية، بيروت، 1960،
- بن بشاد ، شرح المقدمة المحسبية، تح خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت، ج1،
- جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دمشق، مطبعة الجليل، ط1، 1980
- حنون مبارك، في السيميائيات العربية قراءة في نصوص قديمة، سليكى إخوان، طنجة، 2001،

- زكريا الأنصاري، شرح إيساغوجي،المكتبة الأزهرية للتراث، 2008.
- طه عبد الرحمان، المنطق والنحو الصوري، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1983،
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح ياسين أيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان 2002،
- على سامي النجار، مناهج البحث عند مفكريالإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 1984، ط3،
- عمر ابن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، تح. رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993،
- محمد جعيط، منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح، مطبعة النهضة نهج الجزيرة، تونس،1921،ط1،
- محمد سيوراتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم – تقريب توليدي وأسلوبي وتداولي- ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء .2007.
- محمد عليش، حاشية على شرح إيساغوجي،
- محمد مرسلي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، دار توبقال ، المغرب،ط1، 2004،
- نصر الدين الطوسي ، شرح الإشارات والتنبيهات، تح سليمان دنيا، دار المعارف،
- يحى بن حمزة العلوي ، الطراز ، تح عبد الحميد هنداوي،المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان،
- الابذي، شرح الجزولية، تح. حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1406هـ
- الابذي، شرح كتاب الحدود، تح خالد فهمي، نشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008،
- إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج7، مطبعة وزارة المعارف العمومية، مصر ، القاهرة، 1953،

- ابن الأنبا ري أبو البركات، أسرار العربية،تح ، محمد بهجة البيطار،المجمع العلمي العربي بدمشق

- ابن الأنبا ري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح ، جودة مبروك محمد مبروك، مر رمضان عبد التواب، مكتبة الخناجي، صر،2002،ط1 ،

- ابن الأنباري ، أسرار العربية، تح . محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، بدون سنة،

- ابن الحاجب، شرح المفصل، تح .موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني ببغداد ، العراق، بدون سنة،

- ابن الخشاب، المرتجل، تح على حيدر،

- ابنالسراج،الأصولفيالنحو، تح ، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، 1996 ، ط3،ج1 ،

- ابن السراج، الأصول في النحو، تح . عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996 ،

- ابن الوراق، العلل في النحو، تح منصور على عبد السميع ، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010،

- ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح . أحمد محمد شاكر، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت لبنان، بدون سنة،

- ابن سينا، الحدود ،

- ابن هشام ، شرح اللمحة اليدرية في علم اللغة العربية، تح هادي نهر ، دار اليازوري، عمان ، الأردن، ج1 ،ص .237

- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1994 ،

- ابن يعيش ، شرح المفصل ، تح . إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ط1،2001

- ابن يعيش، شرح المفصل، تح . إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا، ط1،2201

- ابن يعيش، شرح المفصل، تح. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا، ط1،2201.

- أبو البركات البغدادي، الحدود والفروق، تح غلام على يعقوبي ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيروت لبنان

- أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح. أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة، 1974، ط2،

- أبو الفرج بن الطيب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرفوريوس، تح كوامي جيكي، دار المشرق، بيروت، لبنان.

- أبوحيانالتوحيدي، كتابالإمتاعوالمؤانسة، تح. احمد أمين و احمد الزين، ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت1953.

- أبو على الفارسي، الإيضاح، تح كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ، بيروت، لبنان ،ط2، 1996.

- أبو هلال العسكري، الفروق، تح أحمد سليم الحمصي، مطبعة جروس براس ، طرابلس، لبنان، ط1، 1994

- أبو حيان الأندلسي، تقريب المقرب، تح. عفيف عبد الرحمن، دار المسير، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

- أبي سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، تح أحمد حسن مهدلي و على سيد على، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ج1.

- أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الجزائر ، لبنان، المغرب، 2005، ط1.

- أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الجزائر ، لبنان، المغرب، 2005، ط1.

- إدريس مقبول ، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحو عند سيبويه، ، عالم الكتاب الجديد و جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006.

- الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تح. باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

- الأشموني ،شرحالألفية، تح .
:عبدالحميدالسيد ،محمدعبدالحميد ،المكتبةالأزهريةللتراث.
– الشوكاني محمد بن على، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة.
- الفارابي، كتاب الحروف، تح. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969.
- أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005.
- البطليوس، الحلل في إصلاح الخلل من الجمل ، تح. سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ،بدون سنة.
- البطليوسي، رسالة في الفرق بين الاسم والمسمى، ضمن : رسائل في اللغة، تح. وليد محمد السرقابي، مركز فيصل للبحوث والدراسات، الرياض ،ط1، 2007.
- بنعيسى أزبيط، ترجمة المصطلح العلمي بين النزوع الحرفي والتأصيل المعرفي، ضمن كتاب مداخلات لسانية، مناهج ونماذج، سلسلة دراسات وأبحاث،جامعة مولاي إسماعيل مكناس، شركة الطباعة مكناس ، 2008.
- توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة، كلية الآداب ،جامعة منوية، دار محمد على ، تونس ط1، 2003.
- الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، بغداد، 1982.
- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق العربي، عمان، الأردن، ط1، 2002.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دارالمعرفةالجامعية ،الإسكندرية، مصر.
- حيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، تح. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- الرسموكي ،شرح كتاب حدود الابذي في النحو، تح. البشير التهالي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1.

- الرماني، النكت في إعجاز القران، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القران، تح. محمد خاف الله احمد و محمود زغلول سلام، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط3، 1976.
- رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ط1.
- سعيد عبد اللطيف فودة، تدعيم المنطق، دار البيروتي، دمشق ، سوريا ، ط1، 2010.
- سيبويه، الكتاب ، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر ، القاهرة، 1988، ط3.
- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد حسن مهدلي، علي سيد على، دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1، 2008.
- طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985.
- عاطفمدكور،علماللغةبينالتراثوالمعاصرة، دارالثقافةللنشروالتوزيع،القاهرة، 1987.
- عبد الرحمن بودرع، الأسس المعرفية للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية تطوان، المغرب، ط1، مارس 2000.
- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ، لبنان، 2010.
- عبد الهادي مقصودي، ميزان الأفكار، منشورات kabahb ، روسيا .
- عز الدين مجدوب، المنوال النحو العربي- دراسة لسانية جديدة- ، نشر كلية الآداب سوسة، دار محمد على الحامي، ط1، 1998.
- على بن الحسين القفطي، إنباء الرواة، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتاب الثقافي، مصر ، لبنان، 1976، ط1.
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005.
- الفارسي، الصاحبي في فقه اللغة، المكتبة السلفية، مصر، القاهرة، 1910.

- الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، تح . رمضان أحمد الدمبري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1993، ط2.

- فخر الدين قباوة، تحليل النص النحوي، دار الفكر ،دمشق، سوريا ، ط2، 2006.

- الكفوي، الكليات، تح. عدنان درويش و محمد المضري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ،1998، ط2.

- مازن لمبارك، الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1984.

- المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، القاهرة، ط 3، 1994.

- مجمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا شرق، 2011، المغرب.

- مصطفى السقا، تصدير كتاب: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي. بيروت، لبنان، ط2، 1986.

- المظفر، المنطق، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت، لبنان ،1980، ط2.

- يحي بن عدي، مقالة في تبين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي، تح جيرها داندرس، مجلة تاريخ علوم العربية عند العرب، ع 3، 1977.

- يس ابن زين الدين العلمي، حاشية ياسين على شرح التوضيح، المطبعة الأزهرية المصرية، ط1326،2هـ.

- إلمارهولنشتاين، رومان ياكبسون أو البنيوية الظاهراتية، تر.عبد الجليل الأزدي، تانسيفت، الرباط، المغرب، 1999، ط1.

- جاك لانغاد، من القران إلى الفلسفة وتكون القاموس الفلسفي لدى الفارابي، تر، وجيه اسعد ، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2000.

- جيرار دولدال ، الفلسفة الامريكية، تر جورج كتوراة ، الهام الشعراني، 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان .

- إميل بنفنست، سيميولوجيا اللغة، تر. سيزا قاسم ضمن كتاب: مدخل إلى السيميوطيقا، منشورات عيون، الدار البيضاء ،1987.

- أندريه لوفيفير، الترجمة وإعادة الكتابة والتحكم في السمعة الأدبية، تر، فلاح رحيم،دار الكتاب الجديد، لبنان ،2011 .

- بالمر، علم الدلالة، تر. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية،1999.

- جورج لاكوف، مارك جونسون،، الاستعارات التي نحيا بها، تر. عبد الحميد جحفة، دار توبقال ، المغرب، ط2، 2009.

- جورج مونان، معجم اللسانيات، تر جمال الحضري، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، ط1، .2012

- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، 1985.

- جيرار تروبو، كتب الحدود النحوية في المعجمية العربية، تر. البشير التهالي، ضمن كتاب، على بن أحمد الرسموكي، شرح حدود الأبدي في علم النحو، مكتبة القراءة للجميع، أكادير، المغرب،ط1، 2009.

- دومينيكمونقانو،المصطلحاتالمفاتيحلتحليلالخطاب،تر :محمديحياتن،ط 1،منشوراتالاختلاف،الجزائر، 2005 .

- رولان بارت، أسطوريات، تر. قاسم مقداد، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، 1996، ط1.

- رولان بارث، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة وتقديم: محمد البكري، ط1، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار. البيضاء، 1986.

-سليفان أورو، فلسفة اللغة، تر عبد الحميد جحفة، دار الكتاب الجديد، 2010، بيروت لبنان.

-فيتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، تر.عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2007.

-لاكان، حوار مع الفلاسفة الفرنسيين، ضمن كتاب: اللغة الخيالي والرمزي، تر مصطفى المسناوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2006.

-لدفيتج فيتجنشتين، رسالة منطقية فلسفية، تر عزمي إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

-ماري لويز رور، المنطق والمنطق الشارح، تر محمود يعقوبي، دار الكتاب الحديث، 2009.

-ميشال أريفيه، البحث عن فردينان دوسوسير، تر. محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان،2009، ط1.

-ميشال أريفيه، اللساني واللاواعي، تر، محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديدة، بيروت، لبنا، 2011، ط1.

-نيقولا ريشر ، تطور المنطق العربي، تر محمد مهران، دار المعارف، القاهرة، 1985،ط1.

-هربرت بركلي، مقدمة إلى علم الدلالة الألسنى ، تر. قاسم مقداد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، قط1، 1991.

- برلمان، التمثيل والاستعارة في العلم والشعر والفلسفة، تر. حمو النقاري، مجلة المناظرة، ع1، السنة1، يونيه، 1989، الرباط.

- طه عبد الرحمن، الاستعارة بين حساب المنطق ونظرية الحجاج، مجلة المناظرة، ع1، السنة1، يونيه، 1989، الرباط،

- عبد الرحمن الحاج صالح، البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، الجزائر، العدد 26، السنة الخامسة، ماي 1975.

- ابن مسعود محمد العربي، السيميائيات والدلاليات- الائتلاف والاختلاف، رسالة ماجيستر، جامعة وهران، 2006،

- أبو بكر العزاوي، نحو مقاربة حجاجية للاستعارة، مجلة المناظرة، السنة الثانية، العدد الثاني، 1990، الرباط، المغرب، ص.78.

- أحمد يوسف ، شعرية العدول وفلسفة النحو، مجلة دراسات سيمائية وأدبية ولسانية، ع 5، فاس ، المغرب، 1991.

- بوبكر فراجي، المصطلح العربي العلمي - ترجمة أم تعريب معاصر- ، كتابات معاصرة، مج 5، بيروت، 1994.

- الحباشة، النحو والمنطق تنافر أم تظافر؟ ، مجلة جذور، النادي الأدبي بجدة، السعودية، ج26، مج 11، فبراير 2008.

- الرماني، شرح الحدود النحوية، مجلةالمورد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافيةالعامةبالعراق ع1، مج 23.

- طه عبد الرحمان، مشروعية علم المنطق، مجلة المناظرة، الرباط، ع1، السنة الأولى، يونيه، 1989.

- طه عبد الرحمان، في فقه المصطلح الفلسفي العربي، المناظرة، السنة الرابعة، ع6، دجنبر 1993.

- عادل فاخوري ، كذبت ، مجلة نزوي، مجلة فصلية ثقافية، العدد 60، أكتوبر 2009.

- محمد عابد الجابري، حفريات في المصطلح – مقاربات أولية- ، مجلة المناظرة، السنة الرابعة، ع6، دجنبر 1993.

- مصطفى بن حمزة، مواصفات الحد المنطقي، ضمن كتاب: قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 8، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، مطبعة النجاح ،الدار البيضاء، 1998،

المراجع الأجنبية

- C.W. Morris, -Fondements de la théorie des signes, trad Victer - G. Francois .F. Latraverese , J. Paillet Langage. Septembre 1974, n°35.,

- Roland Barthes, Eléments de sémiologie, In, aventure sémiologie Addition du seuil, Paris, 1985,

–Anne-Marie Pelletier, Opération métalinguistique et théories du langage, In: Littérature, N°27, 1977. Métalangages.□

- Armand Cuvillier, Nouveau Vocabulaire Philosophique,onzième édition, Ed, Brodard-Taupin, 1966.

- Arrivé Michel. Signifiant saussurien et signifiant lacanien. In: Langages, 19 Anne, n°77, 1985.

- Bertil Malmberg, la nouvelle tendance de la linguistique,

- Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1

- Dubois Jean et autre, dictionnaire de linguistique générale, librairie Larousse, Paris.

- Émilie Aussant,L'autonymie dans la tradition grammaticale sanskrite pâninéenne, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1

- Francoise Soublin et Joelle Tamine, métalangage, définition, métaphore, In: Histoire Épistémologie Langage. Tome 01, fascicule 1, 1979.□

- Granger G Gilles, Remarques sur l'usage de la langue en philosophie In: Langages, 8e année, n°35, 1974

- Greimas, A .J, et courtés, J**,** sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, éd. Hachette, Paris, 1979 –

- Jean-Pierre Leduc-Adine, De la terminologie grammaticale: quelques problèmes théoriques et pratiques, In: Langue française. N°47, 1980□

- Josette Rey- Debove. Le métalangage, éd, Armand colin, Paris, 1997. T2

- Josette Rey- Debove. Le métalangage, éd, Armand colin, Paris, 1997. T1.

- Josstte Rey Debove, les logiciens et le métalangage naturel, In: Histoire Épistémologie Langage. Tome 01, fascicule 1, 1979.

- Marc Baratin et Françoise Desbordes, Sémiologie et métalinguistique chez saint Augustin, Langages, Année 1982, Volume 16, Numéro 65.

- Merril B. Hintikka et Jaakko Hintikka, Investigations sur Wittgenstein,

- Mireille Andrés, Lacan et la Question du Métalangage , Point Hors Ligne, Paris,□

- Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1

- Raymond Champagnol, Signification du langage, PUF , 1éd, 1993,

- Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome I, Paris,éd. Klincksiek, 1973.

- Roland Barthes**, Essais Critique**, Ed, seuil, Paris, 1964,

- Saussure, Fernande**,** cours de linguistique générale, Payot, 1985.

- Sylvain Auroux, catégories de métalangage, In: Histoire Épistémologie Langage. Tome 01, fascicule 1, 1979.

فهرس المصطلحات

Actant عامل

- Uri Eisenzweig, Métalangage : les paradoxes de la reference, In: Littérature, N°27, 1977. Métalangages.

Acte	**فعل**
Acte de langage	**فعل اللغة**
Adduction	**افتراض**
Ambiguïté	**غموض**
Analyse	**تحليل**
Arbitraire	**اعتباطية**
Argument	**حجة**
Articulation	**تمفصل**
Artificielle	**اصطناعية**
Aspect	**ملمح**
Assertion	**إثبات**
Association	**ترابط**
Axe	**محور**
C	
Canal	**قناة**
Code	**سنن**
Cohérence	**انسجام**
Cohésion	**اتساق**
Compétence	**كفاءة**
Composant morphologique	**مكون صرفي**
Concept	**تصور**
Conjonction	**وصل**
Connotation	**إيحاء**
Conte	**حكاية**

Contenu	**محتوى**
Contexte	**سياق**
Contiguïté	**مجاورة**
Contradiction	**تناقض**
Contrariété	**تضاد**
D	
Dénotation	**تعين**
Désignation	**تعين**
Destinataire	**مرسل إليه**
Diagramme	**مخطط**
Dicisigne	**علامة مقولية**
Dimension	**بعد**
Dimension pragmatique	**بعد تداولي**
Dimension sémantique	**بعد دلالي**
Dimension syntaxique	**يعد تركيبي**
Discoure	**خطاب**
Dynamique	**دينامي**
E	
Elémentaire	**بسيطة**
Energétique	**طاقوي**
Enoncé	**ملفوظ**
Enonciation	**التلفظ**
Epstémologique	**ابستومولوجية**
Expérience	**خبرة**
Expression	**تعبير**
Extension	**ماصدق**
Extralinguistique	**خارج– لساني**

F	
Faculté du langage	**ملكة لغوية**
Figure	**صورة**
Fonction	**وظيفة**
Fondement	**أساس**
Forme	**شكل**
Forme de contenu	**شكل المحتوى**
Formelle	**صورية**
G	
Geste	**حركة**
Gestuel	**حركية**
Glossématique	**غلوسيماتية**
H	
Herméneutique	**تأويلية**
Homonymie	**مشترك لفظي**
I	
Icône	**إيقونة**
Image	**صورة**
Image acoustique	**صورة أكوستيكية**
Immanence	**محايثة**
Implicite	**ضمني**
Indicateur	**مؤشر**
Indication	**إشارة**
Induction	**استقراء**
Intention	**قصد**
Intentionnalité	**مقصدية**
Interprétant	**مؤول**

Interprétation	**تاويل**
Isotopie	**تشاكل**
J	
Jonction	**وصل**
L	
Langage	**اللغة**
Langage ordinaire	**اللغة العادية**
Langue	**اللسان**
Langue objet	**اللغة الموضوع**
Legisigne	**علامة قانونية**
Lexème	**ليكسيم**
Lexicologie	**المعجميات**
Lexique	**معجم**
Linéarité	**خطية**
Linguistique	**اللسانيات**
Linguistique	**لساني**
Locuteur	**متكلم**
Logique	**منطق/ منطقي**
M	
Manifestation	**تمظهر**
Marqué	**سمة**
Message	**مرسلة**
Meta langage	**لغة واصفة**
Meta linguistique	**لسانيات واصفة**
Mode d'être	**نمط الكينونة**
Morphème	**مورفيم**
Motivation	**تعليل / تحفيز**
N	**سرد**

Narration	
Naturelle	**طبيعي**
Négatif	**نفي**
Négation	**سلبي**
Non sens	**لامعنى**
Notion	**مفهوم**
Notionnel	**مفهومي**
O	
Objet	**موضوع**
Objet sémiotique	**موضوع سيميائي**
Occurrence	**توارد / تكرار**
Ontologie	**انطولوجي**
Opposition	**تعارض**
P	
Paradigmatique	**استبدالي**
Paradigme	**أنموذج**
Parole	**كلام**
Perception	**إدراك**
Personnage	**شخصية**
Pertinent	**ملاءمة**
Phonème	**فونيم**
Phonologie	**فنولوجيا**
Plan	**مستوى**
Pragmatique	**تداولي**
Prédicat	**محمول**
Présupposition	
Priméité	**أولانية**

Proposition	**قضية**
R	
Référant	**مرجع**
Référence	**مرجعية**
Règles d'interprétation	**قواعد تأويل**
Réplique	**نسخ**
Représentamen	**ممثل**
Représentation	**تمثيل**
Rhème	**خبر**
Rhétorique	**بلاغة**
Rôle	**دور**
S	
Schéma	**خطاطة**
Sémantique	**الدلاليات**
Sémantique linguistique	**دلاليات لسانية**
Sémantique logique	**دلاليات منطقية**
Sème	**سيم**
Sémiologie	**سيميولوجيا**
Sémiosis	**سيميوزيس (دلالات مفتوحة)**
Sémiotique	**سيميائيات**
Sémique	**سيمي**
Sens	**معنى**
Signale	**إشارة**
Signe	**علامة**
Signifiance	**تدليل**
Signifiant	**دال**

Signification	**دلالة**
Signifié	**مدلول**
Sinsigne	**علامة مفردة**
Situation	**مقام**
Stratification	**تنضيد**
Structure	**بنية**
Substance	**جوهر**
Substance de contenu	**جوهر المحتوى**
Substance de l'expression	**جوهر التعبير**
Suite	**متتالية**
Sujet	**فاعل**
Synonyme	**ترادف**
Syntagmatique	**استبدالية**
T	
Texte	**نص**
Tiercéiste	**ثالثانية**
Trait distinctif	**سمات تميزية/ فارقة**
Translinguistique	**عبر لسانية**
Trichotomie	**ثلاثية**
Type	**نوع**
U	
Unité	**وحدة**
Unité sémique	**وحدة سيمة**
Univers sémantique	**عوالم دلالي**
Universanx	**كليات**
Universanx formels	**كليات شكلية**
Universaux substance	**كليات مادية**

V

Valeur	**قيمة**
Variant	**متغير**
Variation	**تغيرات**
Verbal	**لفظي**

مقدمة.....ا

مدخل عام : وجه الضرورة لدراسة مفهوم اللغة الواصفة في التراث.....1

1-دعاوى التأصيل لمفهوم اللغة الواصفة :..... 4

2- نقد أطروحات الفاسي الفهري حول عجز اللغة الواصفة العربية.....6

الباب الأول : امتدادات اللغة الواصفة ومرتكزاتها الابستمولوجية..... 7

الفصل الأول : اللغة الواصفة في الحضارات القديمة.....8

تمهيد.....8

1- اللغة الواصفة عند الهنود.....9

2- اللغة الواصفة عند الإغريق واليونان..... 11

3- اللغة الواصفة في السيميائيات الرواقية.....13

4- مفهوم اللغة الواصفة في التراث اللاتيني..... 15

5 - اللغة الواصفة في الثقافة العربية..... 21

الفصل الثاني : إشكالات مصطلح اللغة الواصفة ومفهومها..... 24

1-إشكال المصطلح والمفهوم في الثقافة الغربية والعربية..... 24

1- 2 - دلالة اللاحقة ميتا 25

1- -3 إشكال المصطلح والمفهوم في الثقافة الغربية..... 26

1- 4 اللغة الواصفة بوصفها نسقا من العلامات 31

الفصل الثالث : سيميائية الخاصية الانعكاسية للغة 35

1- الخاصية الانعكاسية في السيميائيات المعاصرة..... 44

2- الخاصية الانعكاسية في التراث العربي..... 45

الفصل الرابع :دعاوى رفض اللغة الواصفة..... 55

1- دعاوى فيتغنشتاين : من اللغة الواصفة إلى العاب اللغة..... 55

2- لكان ووهم اللغة الواصفة 63

3- أري أزويزينغ : اللغة الواصفة والتناقض المرجعي..... 66

الباب الثاني : اللغة الواصفة المنطقية وتخومها السيميائية **70**

الفصل الأول : سيميائية اللغة الواصفة عند المناطقة العرب..... 72

تمهيد 72

-1التعريف السيميائي للغة الواصفة..... 72

2- اللغة والأنساق السيميائية الأخرى..... 78

3- اللغة الواصفة بين التواصل العلمي والتواصل العادي 84

3- 1- اللغة الواصفة والتواصل العلمي..... 84

3- 2- اللغة الواصفة والتواصل العادي..... 87

الفصل الثاني : آليات بناء اللغة الواصفة عند الفارابي..... 90

1- صناعة اللغة الواصفةوإنتاجها..... 99

1- 2-صناعة اللغة الواصفة وآلية التقريب بالشبيه.....90

1-3- آلية الشبيه بين الوضع والاستعمال..... 98

1- 4- بنوية آلية الشبيه وأنواع العلاقات بين المعاني..... 101

2- اللغة الواصفة بين المنطق والنحو..... 104

2- 1- اللغة الواصفة وعلاقة النحو بالمنطق عند الفارابي.....104

2- 3- الحروف وصناعة اللغة الواصفة المنطقية..... 121

الفصل الثالث: المنطق الواصف و مفهوم الدلالة..... 121

تمهيد 121

1- التعريف السيميائي للدلالة..... 120

2- الدلالة الصورية والدلالة التداولية..... 128

3- الدلالة التعينية والدلالة الإيحائية..... 132

4- أقسام الدلالة اللفظية وعلاقتها بالتعريفات..... 136

الفصل الرابع: المنطق الواصف ونظرية التعريف المنطقي..... 138

تمهيد 138

1- المنطلقات المعرفية لبناء التعريف المنطقي..... 138

2- آليات بناء الحدود المنطقية الواصفة..... 141

2-1-سيميائية التعريف ودلالته..... 133

2- 2- شروط بناء التعريف المنطقي 144
2- 3- تعريف التعريف 145
3- أنواع التعريف المنطقي وتخومه الواصفة 154
3- 1- التعريف بالمثال 155
- 3- 2 - التعريف بالقسمة أو التقسيم 156
3- 3- التعريف بالنظير والتفريق 158
3- 4- التعريف الحقيقي 160
3- 5 - التعريف لاسمي 162
4- التعريف اللفظي 163
4- 1- الاستعارة والتمثيل في الخطاب المنطقي الواصف 162
4- 2- المنطق (صورة الآلة والميزان ، السيد والخادم 166
4- 3- (صورة المنطقي والنجار) استعارة أم تمثيل 172
4- 5- - صورة النخلة والتمر 175
الباب الثالث : اللغة الواصفة النحوية وتخومها السيميائية في التراث 178
الفصل الأول : سيميائية اللغة الواصفة عند النحاة 179
تمهيد 179
1- اللغة الواصفة والكليات النحوية 183

2- اللغة الواصفة والتأليف النحوي.....189

3- - سيمائية تشكل الخطاب النحوي الواصف.....194

3- 1- مرحلة ما قبل الأنموذج.....196

3- 2- مرحلة الأنموذج.....200

3- 2- 1- اللغة الواصفة النحوية ونظرية التعريف.....200

3- 2- 2- سيميائيةالحد النحويوطرائقه.....202

الفصل الثاني : اللغة النحوية و التعريف بالحد الواصف.....209

تمهيد.....209

1- سيمائية تعريف الاسم 209

1- 1- التعريف بالمثال 210

1- 2- التعريفبالتمييز أو قاعدة التعريف بالنظير.....217

2- التعريف بالاستعارة 221

3- التعريف بالشرح.....224

4- التعريف بالعلة الاشتقاقية.....231

الفصل الثالث : اللغة النحوية و التعريف بالعلامات السيميائية.....239

1- التعريف السيميائي.....240

2- علامات الاسم وسماته المميزة 241

2- 1- العلاقات السيميائية التقابلية بين علامات الاسم.....242

3- العلاقات التقابلية بين عــلامات الفعــل.....249

4- العلاقات التقابلية بين علامات الحرف 251

5- تشاكل العلامات وتداخلها 252

الفصل الرابع: اللغة النحوية والتعريف بالمقومات الذاتية.....255

1- النحو والمنطق.....255

2- التعريف بالقسمة المنطقية 260

3- التعريف بالمقومات الذاتية.....264

3- 1- تعريف الكلمة.... 267

3- 2- تعريف الاسم.....276

3- 3- تعريف الفعل 282

خاتمة.....295

قائمة المصادر والمراجع 296

قائمة المصطلحات 312

الفهرس.....373